منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية

سلسلة مؤلفات جماعية

إدارة
الأزمات والمخاطر :
الواقع والتحديات

جمع وتنسيق :
د. رضوان العنبي

طبعة أكتوبر
2020

منشورات مجلة الـمـنـارة

للدراسات القانونية والإدارية

سلسلة يديرها

الدكتور رضوان العنبي

باحث في القانون العام

الإيداع القانوني 2011 PE 0113

ردمد 2028 – 876 X

ملف الصحافة 42/2011

المطبعة

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط

شارع طونكان عمارة 23 رقم 2 ديور الجامع

الهاتف : 23 58 72 37 05 الفاكس : 32 13 72 37 05

البريد الإلكتروني : Contact@darassalam.ma

الموقع الإلكتروني : www.darassalam.ma

المراسلة

العنوان: زنقة 13 الرقم 24 حي قصر البحر 2 ق ج

البيضاء 20350

الهاتف: 0665929835

البريد الالكتروني: elanbiredouane@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة

محتوى العدد

تقديم 5

تدبير الأزمات والمخاطر بين صدقية المعلومة ومساهمة السياسات العمومية

عبد الرزاق لعقابي حاتيم بنعلي 9

الأساس القانوني لحالة الطوارئ فى بعض الدساتير والصكوك الدولية

مصطفى أحمد أبو الخير 17

واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا وما بعد الجائحة

ادمين سلطانة 33

التدريس عن بعد وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في ظل "جائحة كوفيد 19"

شيراز زيان 55

تدبير أزمة التعليم خلال فترة الطوارئ الصحية بالمغرب : التعليم الإلكتروني بالجامعات نموذجا

رضوان قطبي 77

إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 (قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة).

محمد أقريقز 91

العمل التطوعي في ظل الأزمات – أزمة كورونا نموذجا -

بلعربي غنية/ زوقاي مونية 123

اليقظة في تدبير جائحة كورونا بالمغرب

أحلام بوقديدة 151

الحكامة المؤسساتية للدولة في الحد من مخاطر تفشي الأوبئة بالمجتمع

عبد العالي الفيلالي 167

دور التعليم الإلكتروني في تجاوز الأزمات" نموذج جائحة كورونا "
فيصل العمادي 201
تشريع الضرورة كآلية لتدبير الأزمات: - قوانين المالية نموذجا
أمال بوحسون 217
داء الفيروس التاجي مقاربات النشأة والتداعيات.
محمد روادي 249
التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على الجمهور في ظل جائحة كورونا
جاسم محمد البدر 291
العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا
كريم الشكاري 307
تحديث الادارة المغربية وتحديات جائحة كورونا
سعادو بوشعاب 329
الدبلوماسية المغربية في زمن فيروس كورونا
إسماعيل وساك 341
تدبير الصفقات العمومية بالمغرب في ظل وباء كورونا
صالح جافور المنصوري 361
استراتيجيات إدارة الأزمات "إدارة أزمة كورونا نموذجا"
عيسى البوعينين 379
دور التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في تجاوز الأزمات " أزمة كورونا نموذجا"
مشاعل الحمادي 401

تقديم:

ذ. سعيد جفري
الأستاذ المحتفى به

لقد اجتاح وباء "كوفيد-19" المعروف اختصارا بـ "فيروس كورونا المستجد" العالم بسرعة خاطفة، حيث لم يترك للدول ولا للشعوب مجالا للتحرك والتصرف الرزينين، بل كان على الجميع التحرّك بسرعة فائقة للحيلولة دون انتشاره والفتك بالناس.

وأدى الانتشار السريع للوباءفي العالم إلى إعطاء إدارة الأزمات الاهمية القصوى، وتعتمد هذه الأخيرة على كيفية دراسة الوضع الراهن، وتشخيصه بدقة وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة الوباء، وطرق التصدي التي تضعها الدول بما يتوافق مع سياساتها.

لا شك أن ما بات يعرف بفيروس كورونا المستجد، أثر في المغرب كما أثر في العالم أجمع وفي كل أطياف المجتمع، حيث وصل مداه ليطال كل جوانب الحياة، بما في ذلك الجانب الاجتماعي والاقتصادي، بشكل نتج عنه ضرر مس فئة مهمة من أطراف المجتمع المغربي، خاصة مستخدمي القطاع الخاص، والدين فقدوا وظائفهم بسبب جائحة صنفتها منظمة الصحة العالمية بأنها أسرع الأوبئة انتشار بين البشر على مر التاريخ.

وبناءاعلى هذه الخطورة التي تهدد الإنسانية بصفة عامة ولا يكاد يسلم منها بلد من البلدان، ولأهمية الأخذ بأفضل السبل لتجاوزها، وانطلاقا من المجهودات المبذولة للحد من استفحال الجائحة، وحرصا من الدول على سلامة موظفيها ومدافعة ما قد يحدث، والاستعداد لمواجهة مثل هاته الكوارث، جاءت فكرة المؤلف الجماعي في موضوع :"إدارة الازمات والمخاطر: الواقع والتحديات" ليسلط الضوء على

ميكانيزمات إدارة الأزمات والمخاطر بصفة عامة وإدارة الأزمة الصحة المستشرية نتيجة الوباء الخطير,

ففي ظل تداعيات هذا الوباء الخطير تزداد الحاجة إلى إعطاء رؤية صحيحة لمفهوم المخاطر والأزمات التي تحدق او يمكن أن تحدق بالإنسانية ومعايير قياسها، وآليات التعامل معها، خاصة في ظل تيسر آليات ووسائل الاتصال التي تؤدي إلى سرعة انتقال المعلومات وانتشارها، وتزداد أهمية هذا الموضوع مع الاختلافات الكبيرة بين البلدان في كيفية استعداد كل بلد للمخاطر والأزمات المحتملة، مما يجعل توفر أدوات التشخيص لدى صناع القرار لتقييم ومراقبة المرونة الوطنية تجاه المخاطر والأزمات مسألة في غاية الأهمية.

وانطلقت الأجوبة على هذه الإشكالات وغيرها من زوايا متعددة، فمصطفى أحمد أبو الخير ذهب إلى البحث في الأساس القانوني لحالة الطوارئفي بعض الدساتير والصكوك الدولية، بينما اختار قطبي تدبير أزمة التعليم خلال فترة الطوارئ الصحية بالمغرب : التعليم الإلكتروني بالجامعات نموذجا. فيما فضل عبد العالي الفيلالي الوقوف على الحكامة المؤسساتية للدولة في الحد من مخاطر تفشي الأوبئة بالمجتمع

أما أمال بوحسون فقد فصل في تشريع الضرورة كآلية لتدبير الأزمات: - قوانين المالية نموذجا. واختارت سعادو بوشعاب البحث في واقع الإدارة المغربية قبل وبعد جائحة كورونا، وكانصالح جافور المنصور واضحا في طرح سؤاله حول تدبير الصفقات العمومية بالمغرب في ظل وباء كورونا الى غيره من البحوث التي زينت دفتي هذا المؤلف.

إجمالا، فإن هذا العمل الجماعي يسعى إلى إثراء النقاش حول آليات إدارة الأزمات والمخاطر بصفة عامة والازمة الصحية على الخصوص ونجاعة الأساليب المعتمدة والتحديات القائمة في هذا المجال.

في الختام اغتنمها فرصة لأتقدم بالشكر الجزيل **لمركز المنارة للدراسات والأبحاث وأكاديمية العلاقات الدولية بتركيا والهيئة الدولية للتحكيم والعلوم القانونية** الذين تبنوا فكرة إصدار هذا المؤلف والذي سيكون لا محالة منارة تضيء دروب الباحثين والمتخصصين واصحاب القرار .كمايطيب لنا أن نقدم خالص الشكر والثناء والتقدير لجميع الذين أسهموا في إخراج هذا العمل العلمي إلى حيز الوجود.

وإنه لشرف كبير أن يكون هذا العمل إهداء لأستاذ جليل الدكتور**سعيد جفري**الذي تعلمنا منه أن للنجاح أسرار، وأن المستحيل يتحقق بعملنا، وأن الأفكار الملهمة تحتاج إلى من يغرسها في عقولنا، فنشكرك كثيراً على ما قدمته للبحث العلمي من جهود قيّمة تعكسهاإسهاماتك العديدة في مجالات القانون الإداري والمالي. لقد انرت دربنا بالعطاء والمعرفة، وبفضلك حققنا هدفنا في الوصول للأسمى، فلك منا كل التقدير والاحترام.

والسّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الدكتور رضوان العنبي

مدير مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية

تدبير الأزمات والمخاطر بين صدقية المعلومة ومساهمة السياسات العمومية

عبد الرزاق لعقابي
باحث في القانون العام

حاتيم بنعلي
باحث في القانون العام

يمكن أن نغامر ونقول أن العهد القادم مطبوع بمؤشرات تجعل منه عهد أزمات ومخاطر بامتياز، بالنسبة للعديد من الدول سواء كانت منها متقدمة أم متأخرة، حتى أصبح يبرز كثيرا في الوقت الحالي علم إدارة الأزمات والمخاطر، والذي أصبح يأخذ مكانته على نطاق جد واسع بمجموعة من المعاهد والجامعات الأكاديمية، كذلك تم تطوير مجموعة من القواعد أو التوجهات المرتبطة بإدارة الأزمات أو سيناريوهات إدارة الأزمات، هاته الأخيرة التي ترتكز على أسس علمية وتكوين متخصص ولا تخضع للتجريب وإدارة العشوائية، بل هي على العكس من ذلك تهتم بالتنبؤ بوقوع هذه المخاطر، كما تستوجب بالمقابل التخطيط والإستعداد لمواجهة الأزمات، عبر أولا بالتشخيص الدقيق لها وصدقية المعلومات المتوفرة حولها، ثم ثانيا بإيجاد سياسات خاصة لتدبيرها ؟، من هنا أمكننا أن نتساءل عن طبيعة العلاقة الجدلية المرتبطة بتدبير الأزمات والمخاطر بخصوص أولا مكانة وأهمية المعلومات المرتبطة بها، ومدى ملائمتها ؟ ثم ثانيا بطبيعة تعبئة السياسات المعدة سلفا لتجاوزها؟

لمقاربة وملامسة الإجابة عن هذه التساؤلات، ارتأينا أن نتبع خطة البحث الأتية:

أولا : مساهمة المعلومة في أفق تدبير الأزمات والمخاطر

يبدو، أن أسلوب الحياة متطورا ومرنا، فهو مع ذلك إطارا يتبنى فيه الجميع العديد من المعايير التي تفرض نفسها، لأنها بنية غير مرئية ولكن لها دلالات ومغازي قد تشكل الحياة اليومية، بحيث لا تقدم نفسها كي ينظر إليها ككل، إلا أن الممارسات اليومية قد تميز ما نعنيه " بأسلوب الحياة"[1].

[1]-voir Bruno Maresca, « monde de vie : de quoi parle-t-on ? Peut –on le transformer ? », La penséécologique, 2017, P : 233-251.

ومع ذلك، فان الجميع لا يصنعون أسلوب حياتهم بل يعمدون إلى ترجمة نمط طريقة الحياة السائدة في حياتهم اليومية، ودمج ما هو ضروري مع التكيف مع وسائل وسياقات وجودهم، بحيث المؤسسات (العمومية، الخاصة، والجماعات الترابية...)، كلها أطر هيكلية تساهم فيتطوير أسلوب الحياة لدى الفرد والجماعة داخل المجتمع[1].

فأسلوب الحياة هو حقيقة اجتماعية، يرغب الجميع الحفاظ على هويته، بيد أن مواجهة المجهول الذي قد يضعنا في كثير من الأحيان في مرمى الأزمات والمخاطر التي قد تدفعنا للتساؤل: من أين نبدأ في مرحلة الأزمات والمخاطر؟، الشيء الذي يجعلنا نعيش عدم اليقين بخصوص أسلوب الحياة[2].

تكون لحظات الأزمات والمخاطر غنية بالدروس حول المشاكل التي تواجهها المؤسسات العمومية والتواصل بينها وبين الأفراد، لان أي أزمة هي في المقام الأول أزمة معلومات، بحيث تجد نفسها هذه المؤسسات متورطة في عدم الوفاء بالتزاماتها المتناقضة في الإعلان عن الأزمة، والذي يتطلب صنع مساحات للتحدث وتجميع المعلومات من أجل محاصرة " الشائعات"، من خلال تقديم للأفراد إطارا محددا للازمة والمخاطر ومنحهما معنى، ومن واجب المؤسسات توضيح أهدافها ومفهومها للمعلومة: ما المعلومة التي يجب تقديمها؟ ولماذا؟ وتؤدي هذه التساؤلات إلى مسألة الاعتراف بالأهداف المحددة لكل شريك بالإضافة إلى المعلومات، بحيث يقوم التواصل بتدوين الحقائق لصالح رؤية معينة للواقع والأحداث، خاصة وأن نظام المعلومات في مجتمعنا المعاصر بدأ يؤدي إلى إعادة هيكلة المشهد السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي[3].

إن من بين مظاهر الأزمة والمخاطر هو ما يجب توقعه هو غير متوقع، بحيث يرى حسن رشيق في حواره حول " المغرب: كيف تغير جائحة كورونا نمط الحياة

[1]-voir Bruno Maresca,op,cite.
[2] -voirEgard Morin, « changeons de voie : les lecons du coronavirus », Denoel, 2020.
[3]- Catherine Fallon et Geoffrey Joris, « entre gestion de crise et vigilance : quand le medias et l'administrationpubliquesontappelés à construire un référencepartage», Dans Communication &Organisation 2009/1 (n° 35), pages 60 à 69.

وعلاقة المغاربة"، أن تعليق القواعد المعتادة يتحول مع مرور الوقت ليصبح لا إيقاعيا، وما هو عادي يصبح خارقا للعادة، وهو الأمر الذي يصعب القبول به اجتماعيا، والأصعب من ذلك هو تبني معتقدات وسلوكات جديدة في مثل هذا الوقت القصير وهذا ما نعيشه في أزمة انتشار وباء كورونا.

إن أزمة وباء كورونا وفق حسن رشيق قد تغير بعضأوجه الثقافية والسياسية، والتي تتطلب التعبئة الجماعية لاسترجاع الثقة في المؤسسات العمومية، خاصة أنه في حالة انعدام الثقة في المؤسسات في هذا لوقت سيكون سلبيا.

يبدو، أن الاهتمام بالمعلومة أمر ضروري للتعامل مع فراغ المعلومة، لأنها مسألة تنظيم الجهد لمواجهة ليس الحدث المبدئي وحده، ولكن أيضا دينامية الأزمة التي تؤدي إلى زيادة ملحوظة في كثلة المعلومة المنتجة، فهي تضاعف سرعة البث والانتشار[1].

كما أن عملية جمع المعلومات لتدبير الأزمات والمخاطر قد يتطلب الاطلاع الجيد بالمشاكل المطروحة التي تواجه صناع القرار حتى يكون موفقا في عمله، ويستطيع تأمين بشكل متكامل العلاقة بين التفكير الأساسي في الأزمة وعناصر البحث عن المعلومة[2].

هذا، وقد تكشف الأزمات والمخاطر على الاختلالات ونقط الضعف الصناعية والمالية، وصراعات سياسية، ونظرا لأنه من المرغوب فيه عدم العودة إلى الوضع السابق، فقد تكون هذه الأزمات والمخاطر فرصة للمضي قدما إلى التغيير الايجابي والتنمية المتجددة، لا سيما أن الأزمة هي إحدى حالات الصراع، باعتبارها تواجه عددا من الأطراف، وبالتالي يتم تطبيق القواعد الأساسية الإستراتيجية[3] القائمة على

[1]- Patrick Lagadec, « la gestion des criseoutils de réflexion à l'usage des décideurs », MCGRAW-Hill, 1991.
[2] -Etienne Perret, « la crise du coronavirus », dans Etudes, 2020, p :21-34.
[3]- Laurent Combalbert, Eric Delbercque, « anticiper et manage la crise », Que sais je ?, 2018, P : 53-73.

المعلومات الحية[1] التي تسمح للأفراد بتبادل المعلومات التي يمكن أن تكون فرصة للتغيير أثناء الحوار والتي من المفروض أن تكون حديثة ومتفاعلة.

وقد ركز قدر كبير من البحوث على اعتبار الأزمة حدثا وعملية، لقدرتها على إنشاء معرفة جيدة ونشرها ودمجها، وهذا يدعم فكرة أن إدارة الأزمات تسمح للمؤسسات العمومية بتعلم شيء محدد، ولكن يمكن إعادة استخدامه للقيام بهذا الفعل، إلا أنه من غير المناسب التقليل من المخاطر والتفكير في أن كل شيء تحت السيطرة بل يجب تبني مبدأ عدم اليقين في أي نشاط هو أحد أسس الإدارة الفعالة للازمات والمخاطر والأخذ بعين الاعتبار محاولة التنبؤ وإن كان ليس كل شيء يمكن التنبؤ به، ومن الأهم عند حدوث الأزمة التكيف مع الوضع والجرأة على اتخاذ القرارات[2].

أن الاتجاه الطبيعي في حالة الأزمات والمخاطر يتجلى في البحث عن الاطمئنان، بيد أن الاعتماد على معلومات مخيفة هدفها فعل شيء صحيح مثال: إخبار الأفراد بخطورة وباء كورونا يكون من أجل حمايتهم، لان الإخفاء بحجة الاطمئنان قد يؤدي إلى نتائج عكسية منهجية، خاصة وأن المعلومات ستنفجر عاجلا أم آجلا، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بشكل قد يكون نهائيا في أولئك الذين قللوا منها[3].

إن تقديم المعلومات، مهما كانت مزعجة يقلل القلق، لان ترك الأفراد في حالة عدم اليقين سيزيدها رغبة في البحث عن الاطمئنان باعتبارهم يرغبون على الفور معرفة ما يمكن أن يحدث حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم من الأزمة، حينها يتبادر إلى دهنهم الأسوأ، مما قد يتولد لدهم عدم الثقة ويبتعدون عندها عن إمكانية الخروج من الأزمة على أساس الثقة المتبادلة[4].

[1]- Jean Luc Terradillos, « Edgar Morin-dépasser la notion de développement », Revue l'actualité, 2015.
[2]- Julie Boumrar, « la crise : levier stratigiqued'apprentissageorganisationnel », Vie de science de l'entreprise, 2010, P :13-26.
[3]-Lucien Abenhain, « information et crise », Les tribunes de la santé, 2005, P :27-33
[4]-Lucien Abenhain, op, cite.

من جانب آخر، فالتواصل ضروري في أوقات الأزمات والجميع يعلم أن التواصل الجيد أو السيء يمكن أن يحدث فرقا بين أزمة متحكم فيها أو متصاعدة، وهذا الوعي له أهمية كبيرة لدرجة ننسى أحيانا أن الاتصال يمكن أن يكون بدون معلومات لتقديمها، لأنه إذا استبعدنا بشكل طبيعي إخضاع أي شيء، فان قول كل شيء بدون تسلسل هرمي ليس هو معلومة، بل هو فقط خلق ضجيج في الأزمات، وفي الأصل تبادل معلومات ميتة[1]، وهذا عشناه في فترة الحجر الصحي بالمغرب، فقد تمكن الأفراد من التواصل عبر العالم الافتراضي وإثارة ضجيج بواسطة عدة مواضيع مثل: مناقشة موضوع مسألة تاريخ فتح الشواطئ في هذه الفترة من الحجر الصحي، بالإضافة إلى إثارة مواضيع مهمة مثل : ضرورة اعتماد العلم لإيجاد لقاح لوباء كورونا، وبسبب أهمية التواصل وتبادل المعلومات المطمئنة عبر الفضاء الافتراضي، سيزيد من مستخدمي التقنية وسيساعد في المستقبل خلق معادلات جديدة ستساهم في تقنين عادات وسلوكات ناتجة عن أزمة كورونا[2]، بواسطة قانون.

كما يمكن التطرق في نفس السياق للحظة تعيين هوية جماعية جديدة من خلال تبادل الأفراد المعلومات في زمن الأزمة والمخاطر والتي يمكن أن تحدث طفرة بصبغيات انتمائهم الجماعي، لان الكل مجبر الانخراط في صراع يكسب فيه من يملك الشجاعة للإقدام على المخاطرة لصناعة علاقة اجتماعية تستخلص حلقة اعتراف جديدة[3]، قد تجعل الجميع يشارك في إنتاج فعل عمومي الهدف منه الحصول على البدائل التي يمكن أن تخفف من مخاطر الأزمة.

ثانيا:سياسات تدبير المخاطر والأزمات بالمغرب (مشروع أرضية للدراسة)

كثيرا ما تنعت السياسات العمومية بمقترب "المشاكل والحلول"، ذلك أن نشاط الفاعلين هو في الغالب رد فعل لمشكل عمومي على قدر من التعقيد، يتوقف على

[1]- Jean Luc Terradillos, op, cite.
[2]- Lucien Abenhain, op, cite.
[3]-فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ترجمة اليأس حسن،«علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات» .

تدخل الدولة أو إحدى وحداتها الترابية بغرض تقديم الحلول والبدائل الممكنة. وتتخذ المشاكل العمومية أنماط متنوعة ومتفاوتة الخطورة، منها ما هو قابل للتحديد والتنبؤ، ويصطلح عليه بالمخاطر، ومنها ما يتميز بطبيعتهالمُداهمة فيسمى أزمات.

فالمخاطر هي احتمالات حدوث أذية غير مقصودة (صحية، اقتصادية، سياسية، بيئية...)، وهي تتناقض مع الحظ، فالحظ يجعل المستقبل غير متوقع تماما، بينما تنطوي المخاطر على إمكانية التحكم نسبيا في المستقبل، من خلال عمليتين متلازمتين: أولا، تصميم سيناريو يتضمن تقييما مفصلا حول الأدلة المتوفرة والاستراتيجيات الممكنة للتعامل مع الخسائر المحتملة مستقبلا لمنع حدوثها أو تقليص آثارها؛ وثانيا ووضع الإجراءات الموازية فيما يخص التأمين عن تلك الخسائر[1]. ويعبَّر عن هاتين العمليتين بـ "تدبير المخاطر" La gestion des risques / Risk management.

أما الأزمات ففضلا عن كونها مشاكل ناتجة عن أحداث مباغتة، فهي تتميز بطابعها الخطير والدرامي، وتتطلب اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة تتضمن جانبا من المغامرة في ظل ظروف نفسية وتنظيمية قاسية، بالرغم من أن التعامل معها أضحى يميل إلى العقلانية والتحليل العلمي[2] في إطار ما يدعى بـ "تدبير الأزمات" La gestion des crises / Crisis Management.

وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر قد يتلَّق بسياسة عمومية لتدبير المخاطر أو الأزمات، حينما تصبح هذه المخاطر أو تلك الأزمات في حجم مشاكل عمومية، تلقي بظلالها على المجتمع الدولي أو الوطني أو المحلي، ذلك أن العلاقة بين المفاهيم الثلاثة المؤطرة للدراسة (السياسة العمومية، تدبير المخاطر، تدبير الأزمات) هي علاقة

[1] مادة "المخاطر السياسية"، في: غريفيش مارتن وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، د.ط، دبي- 2008، ص 373.

[2] مادة "الأزمة"، في: غريفيش مارتن وتيري أوكلاهان، ن.م، ص 47 وما يليها.

عضوية، فالسياسة العمومية هي بمثابة الخطوط العريضة والأهداف العامة لمجال التدخل في موضوع الخطورة أو الأزمة، بينما يرتبط مجال التدبير بالتنزيل العملياتي لتلك السياسة على أرض الواقع.

ويحيل موضوع الدراسة بالنسبة للحالة المغربية على إشكالية مركزية تتمثل في **مدى قدرة النظام السياسي-الإداري المغربي على بلورة سياسات تضمن حسن تدبير المخاطر والأزمات**؟ وتستدعي معالجة هذه الإشكالية الانطلاق من محددين اثنين يتضمنان عناصر للإجابة:

- المحدد الأول، يتعلَّق بالموارد. هل هناك موارد كافية للتعامل مع تلك المخاطر والأزمات؟ الموارد هنا لا تقتصر على الجوانب المالية والبشرية والبنيات التحتية، بل أيضا الموارد الناعمة والرمزية، مثل الثقة في المؤسسات ومشروعية الفاعلين وقدرتهم على حشد الذكاء الجماعي وتشجيع النخب العلمية والفكرية على إبداع الحلول؛
- المحدد الثاني، يتعلق بتدبير تلك الموارد. هل تتضمن منظومة التدبير الوطنية والترابية ما يكفي من عناصر الحكامة لضمان جودة إدارة المخاطر والأزمات؟ الإجابة عن هذا التساؤل تحيل على إكراهات متعددة تعاني منها التجربة المغربية، من أبرزها ضعف التخطيط الاستراتيجي وانتشار مظاهر الفساد وشخصنة التدبير العمومي.

<u>مستويات التحليل:</u>

ثمة عدة إمكانيات للتعامل مع الموضوع من الناحية المنهجية، أقترح من بينها اعتماد أربع مستويات للتحليل:

المحور الأول: الإطار النظري للموضوع، يتضمن أهم الأسس المفاهيمية والأطروحات المؤطرة لتدبير المخاطر والأزمات من منطلق السياسات العمومية؛

المحور الثاني: يتعلق بانعكاسات المخاطر والأزمات النابعة من المجال العالمي والمحيط الإقليمي على السياسات العمومية الوطنية والمحلية؛

المحور الثالث: يتعلق بمنظومة التدبير الوطنية للمخاطر والأزمات؛

المحور الرابع: حول منظومة التدبير المحلية للمخاطر والأزمات.

بقيت الإشارة إلى أن الدراسة معالجة عابرة للتخصصات، على اعتبار أن موضوع سياسات المخاطر والأزمات هو بطبيعته موضوع عرضاني **Transversal**، يكاد يخترق شتى الحقول المعرفية ذات الصلة من اقتصاد وسياسة وقانون واجتماع... ومن ثم تأتي ضرورة عرضه على التفكير الجماعي لفريق من المتخصصين، أو الاكتفاء بإشكالات جزئية حسب الإمكانيات المتاحة.

ان الطبيعة الفجائية للازمة من الممكن أن تربك الفاعل السياسي كما الاداري والأمني مما يحد من هامش المناورة لديهم والعمل على تدبير الظرفية التدبير الأمثل وفي وقت محدد يراعي المزاوجة ما بين التدابير الاحترازية للحد من نتائج الأزمة على المستوى الاجتماعي والاكراهات المادية والبشرية المتاحة للدولة في أفق المواجه.

لهذا فتدبير المخاطر والأزمات بشكل عام يجب أن يشكل أولوية السياسات العمومية وطنيا ومحليا يقوم على اساس التزام سياسي واجتماعي، وذلك في ظل انسيابي للمعلومة بشكل جيد، حتى يتم وضع سياسات معقولة ومضبوطة قادرة على التكيف مع ظروف ومعطيات الأزمات المستجدة.

الأساس القانوني لحالة الطوارئ في بعض الدساتير والصكوك الدولية

الأستاذ الدكتور
السيد مصطفى أحمد أبو الخير
أستاذ القانون الدولى العام
كلية القانون جامعة عمر المختار ليبيا

مقدمة

نتناول فى هذا البحث الأساس القانوني لحالة الطوارئ بين التشريعات الوطنية والصكوك الدولية، ونلقى نظرة سريعة على الأسس الواردة فى بعض الدساتير لبعض الدول، لأننا لن نتمكن من متابعة كافة دساتير دول العالم لأن حالة الطوارئ منصوص عليها فيها، ثانيا لأن البحث ملتزم فيه بعدد معين لإيضاح فكرة البحث، أما فى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التى نصت على حالة الطوارئ تكاد تكون أو هى لا تتعدى أصابع اليد الواحدة. مع تواتر الدساتير والاتفاقيات الدولية وخاصة مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان بالنص على حالة الطوارئ وتنظيمها، والتى تكاد تكون متشابهة فى المفهوم والمضمون، إلا أن النص عليها فى الدساتير وإعلانات ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، أثر على مفهوم ومضمون حالة الطوارئ وكيفية مواجهتها، لأن صياغة الدساتير تنص على المبادئ العامة الحاكمة لما ورد فيها من موضوعات ولا تحمل أى تفصيلات، وكذلك الصكوك الدولية، لأن التفاصيل تختص بها عادة القوانين/ التشريعات الوطنية التى تفصل الأمر تفصيلا وتنص على وسائل وآليات المواجهة، وتعزف الدول عن إصدار هذه القوانين.

لذلك نصت دساتير الدول والصكوك الدولية على ضرورة وضع حالة الطوارئ مفهوم ومضمونا وإجراءات تحت رقابة قضائية يختص بها القضاء الوطنى، وأيضا رقابة سياسية يختص بها البرلمان حتى لا تستغل السلطات التنفيذية حالة الطوارئ فى انتهاكات حقوق الإنسان الأصلية والتبعية، ومع ذلك هناك الكثير من ديكتاتوريات، وخاصة دول العالم الثالث تستغل حالة الطوارئ فى تثبيت حكم

الطغاة الذين يصلون للحكم بطرق غير شرعية مثل الإنقلابات وخاصة العسكرية، ورغم كثرة النصوص على تنظيم حالة الطوارئ، إلا أن أستغلال حالة الطوارئ فى إصباغ شرعية على مغتصبى السلطة أصبحت سمة مميزة للعديد من دول العالم الثالث، قد يتكون البحث من:

المبحث الأول: مفهوم ومضمون حالة الطوارئ.

المبحث الثانى: الأساس القانونى لحالة الطوارئ فى بعض الدساتير.

المبحث الثالث: الأساس القانونى لحالة الطوارئ فى الصكوك الدولية.

المبحث الأول : مفهوم ومضمون حالة الطوارئ

حالة الطوارئ هى (الحالة الأستثنائية التى يتطلب حلها إصدار تشريعات خاصة ويتم من خلالها منح السلطة التنفيذية صلاحيات إضافية يتعذر حلها وفق القوانين التقاليدية السائدة فى الدولة) وتكون الدولة أمام حالة الطوارئ حال وجود خطر داهم أو ظرف غير عادى يتعرض له الوطن يهدد أمنه وسلامته، بسبب غزو أو عدوان خارجى أو عصيان مسلح أو حرب أهلية أو أضطرابات داخلية أو نكبات عامة. وقد بدأت تلك الحالة فى الظهور فى القرن التاسع عشر مع ولادة الدولة القومية بمفهومها الحديث، وأنتشرت بعد الحرب العالمية الأولى، وتم تقنينها فى دساتير الدول[1].

قد تكون حالة الطوارئ بفعل الإنسان مثل الحروب والتمرد المسلح والانقلابات، وقد تكون بفعل الطبيعة كالفيضانات والبراكين والزلازل والأوبئة، الشيء الذي يهدد النظام العام، ويمثل خطرا على أمن الدولة وسلامتها، وغالبا ما

[1]- الدكتور/ عباس عبد الأمير إبراهيم العامرى، إعلان حالة الطوارئ وأثره على قانون الإنسان، منشورات الحلبى الحقيقية، الطبعة الأولى، 2016م، بيروت لبنان، ص: 21.

تعجز التشريعات القائمة والموضوعة في الأساس للظروف العادية أن تجد الحلول المناسبة لتجاوز المصاعب والناتجة عن حالة الطوارئ التى تشكل تعارضا مع اعتبارين هما: المحافظة على كيان الدولة وسلامتها من جهة، ووجوب احترام قواعد القانون من جهة أخرى, مما يستدعي إيجاد الحلول التشريعية المناسبة الكفيلة بتحقيق هذين الاعتبارين.

ولموجهة ذلك تنص أغلب الدساتير على نصوص دستورية تنظم الظروف الاستثنائية، ومنحت هذه الدساتير رئيس الدولة صلاحيات كبيرة وغير محدودة في ظلها, حيث يصبح المنفذ والمشرع أي أنه يجمع السلطات الثلاث بين يديه، وفي هذه الحالة قد يتعرض الأفراد لخطر جسيم عندما يتعلق الأمر بحقوقهم وحرياتهم، كما تتعرض الأسس التي تقوم عليها دولة القانون والمتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية للانتهاك، وهذا كله فيه تجاوز لاختصاصات رئيس الدولة الأصلية، وفيه تأثير على مبدأ الشرعية[1]

وتتميز حالة الطوارئ بالطبيعة العالمية فلا فرق بين دولة متقدمة ودولة نامية، إذا ما حدثت، كما أن وسائل مواجهة حالة الطوارئ تتشابة إلى حد كبير أيضا وسائل وكيفية المواجهة[2] حيث تتخذ فى سبيل ذلك تدابير أستثنائية، تتسم بالسرعة والشدة فى إتخاذ الإجراءات وتنفيذ الأحكام، كما تتميز بأنها تعطل إلى حد كبير الحقوق الحريات العامة للأفراد ووتقلل من الضمانات التشريعية والقضائية التى تطبق فى

[1] - الدكتورة/ فاطمة موساوي، الرقابة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية في الأنظمة القانونية: الجزائرية والفرنسية والمصرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، قسم القانون العام، السنة الجامعية 2016-2017. ص : 1-2-3-4.

[2] - الدكتور/ إيهاب طارق عبد العظيم، علاقة الفرد بالسلطة في ظل الظروف الاستثنائية، (دراسة تحليلية مقارنة بين النظامين الفرنسي والمصري)، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص:47.

الظروف العادية[1] لذلك يجمع الفقه والقضاء على ضرورة منح السلطة التنفيذية سلطات أوسع والتفلت من النصوص العادية، وترجيع أمن الدولة وسلامتها وحماية وجودها تحقيقا للمصلحة العامة على حساب حقوق وحريات الأفراد[2]. ويطلق على حالة الطوارئ عدة مسميات منها الظروف الأستثنائية أو الظروف غير العادية أو الأحكام العرفية والسلامة الوطنية أو مرسوم صيانة الأمن العام والسلامة الدولة.

وتنص الدساتير على جملة من القيود والضوابط التي تحد من السلطات الواسعة لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية، ولا بد من وجود رقابة كفيلة باحترام حقوق الأفراد وحرياتهم، ومبدأ الشرعية، الذي يتقلص في هذه الظروف، ولضمان حريات الأفراد وحقوقهم فإن ثمة ثلاثة أنواع من الرقابة، تتم مباشرتها، حين يعلن رئيس الجمهورية الظروف الاستثنائية، وهي الرقابة الدستورية تمارسها المحكمة الدستورية، وهي في هذه الحالة رقابة دستورية قضائية، ويراقب القضاء القرارات الصادرة بوجود حالة الطوارئ والإجراءات التى تمت خلال فترة الطوارئ، وقد يشرف البرلمان على الرقابة باعتباره ممثل الشعب وكذلك باعتباره يملك مؤهلات الفاعلية لممارسة الرقابة السياسية على سلطات الأزمات الخاصة الواسعة والخطيرة. والرقابة البرلمانية تكون في الأغلب غير مباشرة، لاستخدام طرق وآليات تمكنه من التأثير والضغط على الحكومة أو من خلال النص على وجوب اجتماعه خلال الظروف الاستثنائية.

في حين تمثل الرقابة القضائية الضمان الحقيقي لحقوق الأفراد وحرياتهم لأنها الفيصل بين مقتضيات الضرورة ومقتضيات المشروعية أي أن السلطة التقديرية

---

[1] - الدكتور/ محمد حسن دخيل، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي .الحقوقية، لبنان، 2009 ، ص45

[2] - الدكتور/ غضبان مبروك والدكتور/ غربى نجاح، قراءة تحليلية للنصوص القانونية المنظمة لحالتى الحصار والطوارئ ومدى تأثيرهما على الحقوق والحريات فى الجزائر، مجلة الفكر العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص: 12.

للقاضي تحتاط لما تدعي السلطة أنه مصلحة عامة وما يدعي الأفراد من مشروعية بهدف حماية حقوقهم وحرياتهم من التعدي والانتهاك غير المبرر، فهي سلطة تقديرية في إطار من الموازنة بين اعتبارات المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم وبين سلامة الدولة ودرء الأخطار التي تتهددها، إذ أن إقرار الرقابة الفعالة يمنع رئيس الجمهورية من التعسف والاستبداد، (فالسلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة)[1]. ويراقب القضاء الأعمال التى قامت بها السلطة التنفيذية لمواجهة حالة الطوارئ لكن بأسلوب مختلف عن الظروف الأستثنائية، وتقوم حالة الطوارئ على ركنين [2] الركن الموضوعى: وجود فعل أو مجموعة أفعال تشكل خطرا يهدد مصلحة جوهرية يحميها القانون ولا يكون لصاحب تلك المصلحة الجوهرية مساهمة فيها، وتهدد تلك الأفعال الأمن العام أو سلامة الوطن ويمكن أن تصل بأن تهدد وجود وأستمرار الدولة ذاتها. والركن الثانى: الركن الشخصى: ويتمثل رد الفعل على الأفعال السابقة وكيفية التعامل معها. ولم يتفق فقهاء القانون عل تعريف محدد لحالة الطوارئ لأختلاف التشريعات المحلية فى عملية تنظيم هذه الحالة قانونياً وأختلافهم فى أساليب تطبيقها، نورد أولا التعريف اللغوى ثم التعريف الأصطلاحى لحالة الطوارئ.

أولا: التعريف اللغوى: يتكون المصطلح من كلمتين كلمة حالة وهى تعنى لغويا حالة من الحول وحال الشيئ صفته،[3] ومعنى كلمة طارئة فى اللغة تآتى من الأصل

[1] - الدكتور: عمار عباس: مقومات النظام السياسي المنشود ومبرراته، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، العدد الأول 2012،ص 12.

[2] - أحمد على حمزة، أثر الظروف الأستثنائية على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2006م، ص: 120.

[3] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص: 209 .

طرأ، والطارئ هو الغريب، ومؤنث الطارئ الطارئة بمعنى الداهية التى لا يعرف من أين أتت وتجمع على طوارئ[1].

ثانيا: التعريف الأصطلاحى: لم يتفق فقهاء القانون على تعريف محدد لحالة الطوارئ، ولكنهم أتفقوا على الهدف من فرض حالة الطوارئ، والمتمثل فى حماية وجود الدولة وأستمرارها، ونذكر بعض التعريفات المتفق عليها فى الفقه المقارن لحالة الطوارئ[2].

تعريف الفقهاء لحالة الطوارئ عرفها الفقه الفرنسى: بأنها (ظروف أو أحداث غير عادية متوقع حدوثها ومحددة فى قانون الأحكام العرفية أو قانون حالة الأستدعاء، يؤدى حدوثها إلى عجز السلطات الممنوحة للهيئة القائمة على الضبط الإدارى بموجب اللوائح والتشريعات القائمة عن مواجهة تلك الظروف أو الأحداث الشاذة لذلك يمنح هذا القانون تلك السلطات تدابير أستثنائية لمواجهة هذه الظروف ويخضع فى ذلك لرقابة القضاء)[3].عرفها الفقه الإنجليزى: بأنها: (تلك الحالة التى يمكن خلالها مجاوزة المبادئ الدستورية الأعتيادية لمواجهة الظروف الأستثنائية)[4]. وعرفها الفقه الأمريكى: بأنها (حالة أعدت لمواجهة ظروف غير مستقرة وغير متكررة لا يمكن مواجهتها بالسلطات التى تمنحها التشريعات

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب مصر1/114.

[2] - محمود محمد مسلم أبو موسى، حالة الطوارئ كأستثناء على مبدا المشروعية فى التشريع الفلسطينى دراسة مقارنة مع النظم القانونية والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018م، ص: 62 -63.

[3] - الدكتور/ محمد الوكيل، حالة الطوارئ وسلطات الضبط الإدارى، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، عام 2003م، ص: 134.

[4] - الدكتور/ حقى إسماعيل بريوتى، الرقابة على أعمال السطة القائمة على حالة الطوارئ دراسة مقارنة فى النظام العراقى والمصرى والأنجلو أمريكى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عام 1981م، ص: 16.

العادية)[1]. وعرفها الفقه العربى: بأنها (تلك الحالة التى تخول السلطة التنفيذية سلطات واسعة لا تتمتع بها فى الظروف العادية، وذلك لمواجهة ظروف استثنائية تتمثل بوجود خطر جسيم يهدد النظام العام وسير الحياة العامة وألا يكون فى وسع السلطات العامة مواجهة هذا الظرف الشاذ بتطبيق القوانين العادية مما تضطر معه إلى اللجوء لإجراءات أستثنائية)[2].

ترتيبا على ما سبق، يمكننا القول بأن حالة الطوارئ تتمثل فى حادث أو حوادث غير عادية تمر على الدولة تهدد وجودها وأستمرارها، لا تصلح التشريعات العادية فى مواجهتها، أما إذا كانت التشريعات العادية كفيلة بمواجهة تلك الأحداث فإعلان حالة الطوارئ يكون غير صحيح قانونا.

المبحث الثانى : الأساس القانونى لحالة الطوارئ فى بعض الدساتير

نصت كافة الدساتير الموجودة فى العالم على حالة الطوارئ، فالدستور الفرنسى لعام 1958م والمعدل لعام 2008م بالتعديل الدستورى رقم(724) فى 23 يوليو/ تموز 2008م نص على حالة الطوارئ فى المادة (16) منه التى نصت على أن (1 – إذا تعرضت مؤسسات الجمهورية أو أستقلال الدولة أو وحدة أراضيها أو تنفيذها لالتزاماتها الدولية لخطر داهم وجسيم، وفى حال توقف السلطة الدستورية العامة عن حسن سير عملها المنتظم يتخذ رئيس الجمهورية التدابير التى تقضيها هذه الظروف بعد أستشارته الرسمية رئيس الوزراء ورئيسى مجلس النواب والمجلس الدستورى. 2 - ويوجه خطابا للأمة ويعلمها حول هذه الإجراءات. 3 – سوف تحدد التدابير بحيث تزود السلطات العامة الدستورية بأسرع وقت ممكن بوسائل للقيام بواجباتها ويستشار المجلس الدستورى فيما يتعلق بمثل هذه التدابير.4- يعقد البرلمان جلسته بموجب سلطته. 5 – لا يجوز حل الجمعية الوطنية أثناء ممارسة هذه الصلاحيات

[1] - المرجع السابق، ص: 19.

[2] - الدكتور/ زكريا محمد عبد الحميد محفوظ، حالة الطوارئ فى القانون المقارن، منشأة المعارف، الأسكندرية، عام 1966م، ص: 159.

الطارئة. 6 – لا يجوز لرئيس الجمعية الوطنية أو رئيس مجلس الشيوخ أو ستين نائبا أو ستين شيخا، بعد ثلاثين يوما من ممارسة السلطات الأستثنائية، اللجوء إلى المجلس الدستورى بهدف بحث إذا ما كانت الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى مازالت مستوفية، ويعلن المجلس فى أقرب وقت عن رأيه، وللمجلس بقوة القانون أن يشرع فى بحث هذه الشروط ويعرب عن رأيه خلال ستين يوما من ممارسة السلطات الأستثنائية وفى أى وقت بعد هذه المدة.).

وقد نص الدستور المصرى الصادر عام 2012م على حالة الطوارئ فى المادة (148) منه فنصت على (يعلن رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الحكومة حالة الطوارئ، على النحو الذى ينظمه القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية. وإذا حدث الإعلان فى غير دور الأنعقاد وجبت دعوة المجلس للإنعقاد فورا للعرض عليه، وفى حالة حل المجلس يعرض الأمر على مجلس الشورى وذلك كله بمراعاة المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ويجب موافقة أغلبية عدد أعضاء كل من المجلسين على إعلان حالة الطوارئ ويكون إلانهاء لمدة محددة لا تتجاوز ستة اشهر، لا تمد إلا بمدة أخرى مماثلة بعد موافقة الشعب فى استفتاء عام، ولا يجوز حل مجلس النواب أثناء سريان حالة الطوارئ).

فقد نصت المادة(39) من دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية لعام 1991 المعدل سنوات 2006- 2012- 2017 المقابلة للمادة (25) من دستور 1961م نصت على (يتخذ رئيس الجمهورية بعد الاستشارة الرسمية للوزير الأول ولرئيس الجمعية الوطنية وللمجلس الدستوري، التدابير التي تقتضيها الظروف حينما يهدد خطر وشيك الوقوع مؤسسات الجمهورية والأمن والاستقلال الوطنيين وحوزة البلاد، وكذلك حينما يتعرقل السير المنتظم للسلطات العمومية الدستورية، ويطلع الأمة على الحالة عن طريق خطاب. تنبع هذه الإجراءات من الرغبة في ضمان استعادة السير المضطرد والمنتظم للسلطات العمومية في أقرب الآجال، وينتهي العمل بها

حسب نفس الصيغ حال ما تزول الظروف المسببة لها. تجتمع الجمعية الوطنية وجوبا. لا تحل الجمعية الوطنية خلال ممارسة السلطة الاستثنائية.)

ونص الفصل(80) من الدستور التونسي لسنة 2014 المقابل للفصل(46) من دستور 1959 على ما يلي: (لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستغلالها يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس نواب مجلس الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير ببيان إلى الشعب. ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب، كما لا يجب تقديم لائحة لوم ضد الحكومة. وبعد مضي 30 يوما على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يعهد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو 30 ثلاثين من أعضائه البت في استمرارية الحالة الاستثنائية من عدمه، وتصرح المحكمة بقرارها علانية في أجل أقصاه 15 خمسة عشر يوما.وينهى العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها، ويوجه رئيس الجمهورية بيانا في ذلك إلى الشعب).

ولم تختلف الجزائر في النص على حالة الاستثناء في كل دساتيرها حيث نصت المادة(93) من دستور 1996 (المقابلة للمادة 59 من دستور 1963، والمادة 120 من دستور 1976، والمادة 87 من دستور 1989) على ما يلي: (يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استغلالها أو سلامة ترابها.ولا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة والمجلس الدستوري، والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء. تخول الحالة الاستثنائية رئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات الاستثنائية التي تستوجبها المحافظة على استغلال الأمة والمؤسسات

الدستورية في الجمهورية. ويجتمع البرلمان وجوبا. تنتهي الحالة الاستثنائية، حسب الأشكال والإجراءات السالفة الذكر التي أوجبت إعلانها.).

ولم يختلف الأمر في المغرب حيث نصت على حالة الاستثناء حاضرا في جميع دساتيرها والتي كان آخرها دستور 2011 الذي نص في الفصل(59) المقابل للفصل(35) من الدساتير المغربية الأخرى على ما يلي : (إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية أمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير، بعد استشارة كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المحكمة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة, ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية ويقتضيها الرجوع في أقرب الآجال إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية, لا يحل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية, تبقى الحريات والحقوق المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة. ترفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها وباتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.).

وفي لبنان نظم المرسوم الاشتراعي رقم (٥٢) الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧، الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، عند تعرض الدولة للكوارث وحالة الحرب الخارجية او الثورة المسلحة أو أعمال واضطرابات تهدد النظام والأمن العام. إذ يترتب على ذلك : انتقال صلاحيات الشرطة الى السلطات العسكرية التي ستمنح صلاحية فورية للمحافظة على الامن، وتصبح صلاحياتها متجاوزة لقواعد الشرعية القانونية العادية، مثل تفتيش المنازل والمساكن ليلا ونهارا، وابعاد الاشخاص المشبوهين من بعض المناطق، وفرض تسليم الاسلحة وذخائرها للسلطات المختصة، ومنع الاجتماعات المخلة بالأمن، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لفرض الرقابة على الصحف والمطبوعات والمنشورات المختلفة والبث الاذاعي والتلفازي وتمنح حالة الطوارئ للسلطة العسكرية العليا الحق في احالة الجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى الدستور وعلى الامن والسلامة العامة امام المحكمة العسكرية، وان وقعت هذه الجرائم خارج الاقاليم

المعلنة فيها حالة الطوارئ او المنطقة العسكرية وجرائم اجتياز الحدود بقصد الاعمال العدوانية او المخلة بالأمن.).

وقد نصت المادة (91) من الدستور الكندى على حالة الطوارئ، والمادة (16) من الدستور السويسرى، وفى الأردن نظم قانون الدفاع الجديد رقم (13) لسنة 1992م حالة الطوارئ بالأردن، وقد منحت المادة (69) من القانون الاساسى الأردنى الملك صلاحية إعلان حالة الطوارئ، والمادة (125) بإعلان الأحكام العرفية، ونظمت المادة (94) من الدستور كيفية إعلان حالة الطوارئ، والدستور السورى لعام 1973م فى المواد 25- 49 منه نظم حالة الطوارئ، وأيضا الدستور العراقى لعام 1970م فى المادة (62/ز) نظم حالة الطوارئ.

يلاحظ على النصوص سالفة الذكر من بعض الدساتير إتفاقها على مفهوم ومضمون حالة الطوارئ وكذلك الأتفاق على وسائل المواجهة والإجراءات الواجب أتباعها فى إعلان حالة الطوارئ وكيفية المواجهة هناك من توسع وهناك من حرص من الدساتير على تعطيل سير القوانين العادية فى أضيق حدود حرصا على حقوق الأفراد وحرياتهم العامة من الأنتهاك، وحتى لا يأخذها الحكام وسيلة لفرض سيطرتهم على الدولة والأستمرار فى الحكم رغم رفض الشعب له.

المبحث الثالث : الأساس القانونى لحالة الطوارئ فى الصكوك الدولية

نصت مواثيق وإتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية على حالة الطوارئ[1]، حيث نظمت المادة الرابعة من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م بالمحلقة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام 1948م حالة الطوارئ فنصت على (1 – يجوز للدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية، فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة والتى يعلن عن وجودها بصفة رسمية، أن تتخذ

[1] - الدكتور/ الشافعى محمد بشير، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م، ص:19 وما بعدها.

من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقا للاتفاقية الحالية إلى المدى الذى تقضية بدقة متطلبات الوضع، على أن لا تتنافى هذه الإجراءات مع ألتزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولى ودون أن تتضمن تمييزا على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعى فقط.

2 – ليس فى هذا النص ما يجيز التحلل من الألتزامات المنصوص عليها فى المواد (6 و7 و8(فقرة 1 و2) و11 و15 و16 و18.).

3 – على كل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية أن تستعمل حقها فى التحلل من التزاماتها أن تبلغ الدول الأخرى الأطراف فى الاتفاقية الحالية فورا، عن طريق، الأمين العام للأمم المتحدة، بالنصوص التى أحلت نفسها منها والأسباب التى دفعتها إلى ذلك. وعليها كذلك، وبالطريقة ذاتها، أن تبلغ نفس الدول بتاريخ إنهائها ذلك التحلل.).

كما نظمت المادة السابعة من الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى أعد فى إطار جامعة الدول العربية عام 1945م حالة الطوارئ فنصت على أن(أ – لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضروريا لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين.

ب – يجوز للدول الأطراف فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزامها طبقا لهذا الميثاق إلى المدى الضرورى الذى تقتضية بدقة متطلبات الوضع.

ج – ولا يجوز بأى حال أن تمس تلك القيود أو أن يشمل هذا التحلل الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسيى والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة من ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات.).

وقد تكررت تلك المادة بذات الألفاظ فى المادة الرابعة من الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5427) المؤرخ فى 15 سبتمبر عام 1977م[1].

كما نظمت المادة (15) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان/اتفاقية حماية حقوق الإنسان فى نطاق مجلس أوروبا روما فى الرابع من نوفمبر عام 1950م، والمعدلة بالبروتوكول رقم 3 الذى بدأ العمل به فى 21 سبتمبر 1970م. والبروتوكول رقم 5 الذى بدأ العمل به فى 20سبتمبر 1971م، وقد نصت على أن(1 – فى وقت الحرب أو الطوارئ العامة الأخرى التى تهدد حياة الأمة، يجوز لأى طرف سام متعاقد أن يتخذ تدابير تخالف ألتزاماته الأخرى فى أضيق حدود تحتمها مقتضيات الحال، وبشرط ألا تتعارض هذه التدابير مع ألتزاماته الأخرى فى إطار القانون الدولى.

2 – الفقرة السابقة لا تجيز مخالفة المادة الثانية إلا فيما يتعلق بالوفيات الناتجة عن أعمال حربية مشروعة، كما لا تجيز مخالفة المواد الثالثة والرابعة (فقرة أ) والسابعة.

3 – على كل طرف سام متعاقد يستخدم حق المخالفة سالف الذكر أن يخطر السكرتير العام لمجلس أوروبا بمعلومات كاملة عن التدابير التى أتخذها والأسباب التى دعت إليها، كما يخطر السكرتير العام لمجلس أوروبا أيضا عند وقف هذه التدابير وأستئناف التنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة.).

هذا وقد نظمت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سان خوسيه فى 1969/11/2م التى أعدت فى إطار منظمة الدول الأمريكية حالة الطوارئ فى المادة (27) منها فنصت على أن[2]:

---

[1] - الدكتور/ السيد أبو الخير، نصوص المواثيق والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الماظة القاهرة، عام 2005م، ص: 167.

[2] - الدكتور/ محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

(1- يمكن للدولة الطرف، في أوقات الحرب أو الخطر العام أو سواهما من الحالات الطارئة التي تهدد استقلال الدولة أو أمنها، أن تتخذ إجراءات تحد من التزاماتها بموجب الاتفاقية الحالية، ولكن فقط بالقدر وخلال المدة اللذين تقتضيهما ضرورات الوضع الطارئ، شريطة ألا تتعارض تلك الإجراءات مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي وألا تنطوي على تمييز بسبب العرق، أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

إن الفقرة السابقة لا تجيز تعليق أي من المواد التالية: المادة 3 (الحق في الشخصية القانونية) المادة 4 (الحق في الحياة) المادة 5 (تحريم التعذيب) المادة 6 (تحريم الرق والعبودية)، المادة 9 (تحريم القوانين الرجعية)، المادة 12 (حرية الضمير والدين) المادة 18 (الحق في اسم)، المادة 19 (حقوق الطفل) المادة 20 (حق الجنسية)، المادة 17 (حقوق الأسرة) والمادة 23 (حق المشاركة في الحكم)، كما لا تجيز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.

على كل دولة طرف تستفيد من حق التعليق أن تعلم فوراً سائر الدول الأطراف بواسطة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالأحكام التي علقت تطبيقها، وأسباب ذلك التعليق، والتاريخ المحدد لانتهائه.).

يلاحظ مما سبق من نصوص دولية، أنها نصت على حالة الطوارئ مع شبه إتفاق تام على المفهوم والمضمون وكذا الإجراءات الواجب إتباعها، ويلاحظ وضع تلك النصوص حدود لمضمون حالة الطوارئ، مع أستثناء بعض الحقوق مثل الحق فى الحياة ومنع التعذيب والحق فى الحياة وغيرهما من الأنتهاك أثناء حالة الطوارئ وذلك بخلاف نصوص الدساتير سالفة الذكر.

الخاتمة

فى صفحات قليلة العدد تم أستعراض نصوص بعض الدساتير العربية والغربية التى نصت على حالة الطوارئ ونظمت كيفية إعلانها ووضع ضوابط لها، كما تم أستعراض نصوص فى الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تبين الآتى:

1 – إجماع تلك النصوص سالفة الذكر على النص على حالة الطوارئ مع وضع ضوابط لكيفية الإعلان والمواجهة.

2 – بعض الدساتير تركت للقوانين الوطنية تنظيم العمل فى حالة الطوارئ.

3 - عزوف كثير من الدول عن وضع القوانين التى تنظم دواليب العمل أثناء حالة الطوارئ.

4 – فى الواقع العملى تتخذ بعض الحكومات وخاصة فى دول العالم الثالث حالة الطوارئ لفرض سيطرتها على الحكم فى الدولة بزعم وجود حالة طوارئ.

5 – تستخدم بعض الحكومات حالة الطوارئ فى إصباغ شرعية على نظم حكم غير شرعية جاءت للحكم بإنقلابات عسكرية.

6 – الرقابة على إعلان حالة الطوارئ ووسائل مواجهتها فى أغلب الأحيان رقابة صورية ضعيفة شرفية فقط لإصباغ شرعية على إجراءات تشكل جرائم وأنتهاكات لأبسط حقوق الإنسان.

7 – يجب وضع رقابة حقيقية وزيادة ضمانات عدم إستغلال إعلان حالة الطوارئ عن طريق فرض رقابة حقيقية سياسية وشعبية وقضائية.

واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا وما بعد الجائحة

ادمين سلطانة
دكتوراه في القانون العام
المؤسسة: جامعة محمد الخامس بالرباط
slt.idamine@gmail.com

الملخص:

التحولات في العلاقات الدولية في العالم ما بعد كورونا (كوفيد 19) ستغير وجهة القيادة العالمية وسترسم شكلا جديدا من العولمة حيث أن فيروس كورونا شكل أزمة صحية غير مسبوقة في التاريخ السياسي الحديث، ليضع دول العالم أمام تحديات كبيرة ولها تبعات على العلاقات الدولية، والتي حكمت معظم دول العالم، فالعالم كان مستقرا بعلاقات تنظمها مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي حكمت التحالفات والتكتلات، وارسي من خلالها آلية العمل للسياسة الخارجية لكل محور، لتكون الولايات المتحدةالامريكية سيدة الهيمنة والديكتاتورية التي تحكم دول العالم، فالحليف لها هو التابع، والعدو هو من يطلع لبناء أمجاد بلاده دون تحفظ على الخطوط الحمراء التي كانت تفرضها أمريكا في حكم دول العالم. فجاءت كورونا لتضع أكبر اختبار للعالم،والتي أدخلت الجميع في دوائر الخوف والهلع بل أفقدت البعض القدرة على السيطرة في احتوائها. في هذه اللحظة التي ظهرت فيها أمريكا في موقف دول انتهازية وأنانية، وأوروبا هي أيضا ظهرت أمام هذا الحدث كقوة دولية متراخية غير متماسكة وضعيفة وغير جادة في مواجهة كورونا منذ بدايتها. وفي المقابل، ارتفعت الصين من الناحية الدولية وترقت مواقفها وقدراتها، لتتحول عندها الساحة الأوروبية إلى ساحة المواجهة بينها وبين أمريكا.

وبما أن الحقيقة هي أن كل هذه المؤشرات تدل على بدأ تغيير الموقف الدولي، بل إعادة تشكيل المواقف الدولية، وان لم يكن مؤشرا قويا على قرب انهيار المنظومة الدولية. ولكن يظل مؤشرا هاما على التغيير الكبير في طبيعة وشكل العلاقات الدولية

بعد كورونا. فما هو واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا؟ وماهو مستقبل العلاقات الدولية ما بعد كورونا؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا، في محورين هامين: **المحور الأول** يتعلق: واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا. **والمحور الثاني:** مستقبل العلاقات الدولية ما بعد كورونا.

الكلمات المفتاحية: كورونا- العلاقات الدولية – المنظومة الدولية – العولمة – التحديات

Summary:

The transformations in international relations in the post-Corona world (Coved 19) will change the direction of global leadership and will draw a new form of globalization as the Corona virus constitutes an unprecedented health crisis in modern political history, putting the world's countries facing major challenges and having consequences for international relations, which ruled most of the world, the world was stable with relations governed by a set of agreements and treaties governing alliances and blocs, and during which the mechanism of action for foreign policy of each axis of the United States of America The lady of domination and dictatorship that governs the countries of the world, the ally is the follower, and the enemy is the one who comes to build the glories of his country without reservation on the red lines imposed by America in the rule of the countries of the world. Corona came to put the biggest test of the world, which brought everyone into circles of fear and panic, and some even lost control in containing it. At this moment when America has emerged in the position of opportunistic and selfish states and Europe, it has also emerged before this event as an incoherent, weak and unserious international force in the face of Corona since its inception. In contrast, China rose in terms of...of domination and dictatorship that governs the countries of the world, the ally is the follower, and the enemy is the one who comes to build the glories of his country without reservation on the red lines imposed by America in the rule of the countries of the world. Corona came to put the biggest test of the world, which brought everyone into circles of fear and panic, and some even lost control in

containing it. At this moment when America has emerged in the position of opportunistic and selfish states and Europe, it has also emerged before this event as an incoherent, weak and unserious international force in the face of Corona since its inception. On the other hand, China has risen internationally and its positions and capabilities have risen, turning the European arena into a confrontational arena between it and America. Since the fact is that all these indicators indicate that the international that the international position has begun to change, but the restructuring of international positions, although not a strong indication of the imminent collapse of the international system. But it remains an important indicator of the significant change in the nature and form of international relations after Corona. What is the future of post-Corona international relations?

This is what we will try to answer in this research, in two important axes: the first relates to the reality of international relations under the Corona pandemic. The second is the future of post-Corona international relations.

Keywords: Corona - International Relations - The International System - Globalization – Challenges

Résumé :

Les transformations dans les relations internationales dans le monde post-Corona (Coved 19) changeront la direction du leadership mondial et entraineront une nouvelle forme de mondialisation car le virus Corona est une crise sanitaire sans précédent dans l'histoire politique récente, mettant les pays du monde face à de grands défis et ayant des conséquences pour les relations internationales, qui ont gouverné la plupart du monde, le monde était stable avec les relations organisées par un groupe d'accords et de traités qui régissaient les alliances et N États les blocs et établi à travers elle la machine de travail pour la politique étrangère de chaque axe d'être la dame de l'hégémonie et la dictature qui gouverne les pays du monde, l'allié est le suiveur, et l'ennemi est celui qui vient construire les gloires de son pays sans réserve sur les lignes rouges que l'Amérique imposait dans la domination des pays du Je perds le plus gros. Monde. En ce moment où l'Amérique est apparue dans la position des La Chine a augmenté en termes d'International et ses

positions et capacités ont été améliorées, puis l'arène européenne sera transformée Sur la place. États opportunistes et égoïstes et de La confrontation entre elle et l'Europe, C'est n'importe qui a émergé avant cet événement comme une force internationale laxiste, incohérente, faible et pas sérieuse face à Corona depuis sa création. Et l'Europe,

Puisque la vérités que tous ces indicateurs indiquent que la situation internationale a commencé à changer, mais la restructuration des positions internationales, mais pas une indication forte de l'effondrement imminent du système international. Toutefois, il demeure un indicateur important du changement important dans la nature et la forme des relations internationales après Corona. Quelle est la réalité des relations internationales dans le cadre de la pandémie de Corona? Quel est l'avenir des relations internationales post-Corona ?

C'est ce à quoi nous allons essayer de répondre dans cette recherche, en deux axes importants : le premier concerne la réalité des relations internationales dans le cadre de la pandémie de Corona.

Mots clés : Corona - Relations internationales - Le système international - Mondialisation - Défis

مقدمة:

أعلنت الصين في 31 ديسمبر 2019 عن تفشي مرض أطلق عليه أسم كوفيد19 في مقاطعة هوباي، وهو المرض الذي يصيب كل من ينتقل إليه فيروس كورونا، بعدها أعلنت المنظمة العالميةللصحة ان الفيروس،هو " جائحة " أو "وباء"، له آثار على الصحة، كما أن له أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. مما جعل المنظمة، تعبئ كل جهودها ومواردها للتصدي لهذا الوباء، لأن المرض وان ظهر في الصين[1]، فقد ضرب النظام الدولي المتعولم ككل في عصر العولمة الحالي. مما جعل البشرية تخوض حربا تختلف عن الحروب التقليدية، وهي الحرب ضد كورونا. فبغض النضر عن الأسباب التي أدت لانتشار الفايروس،سواء كان ذلك بشكل طبيعي، عن طريق الانتقال من أنواع معينة من الخفافيش والأفاعي،أم أنه انتشر كسلاح بيولوجي لهيمنة دول على دول أخرى، والتي يعتقد البعض أن للصين دورا فيها. فيما يظن آخرون أن مخابرات إسرائيلية، وأمريكية، هي من اصطنعتها. ولكن كل هذا غير مهم، فالشيء الأهم، والذي يجب معرفته، هو انه هناك تغيير، أو تحول خاص في العلاقات الدولية، هاته الأخيرة التي عرفت من قبل، العديد من التحولات في النظام الدولي نتيجة أحداث كثيرة.

فمنذ أن كانت أوروبا مركز القوة في العالم، وكان النظام فيها متعدد الأقطاب بسبب مفصلية كثرة التكتلات والأحلاف[2]، التي اتخذت شكل الحراك، مما أدى إلى انهيارها مع بداية القرن العشرين حيث انقسم العالم إلى قسمين أو تحالفين رئيسيين،

---

[1]: إبراهيم عوض" كورونا والنظام الدولي " مجلة الشروق 7 مارس 2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي: shorouknews.Comتم الدخول له يوم 24 يونيو 2020

[2]: شرين الخطيب " هل تعيد حرب الفايروس تشكيل النظام الدولي " صحيفة الصدى 21 مارس2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي: www.essada.info تم الدخول له يوم 24 يونيو 2020

ما مهد لقيام الحرب العالمية الأولى، التي أفرزت ديكتاتوريات، جعلت النظام يعيش اللاتوازن، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية، والتي أدت نتائجها إلى حدوث تحولات وتغيرات جذرية في النظام الدولي، وفي صورة توزيع للقوى عالميا. فظهر قطبان عالميان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي اللذين باتا قادرين على تقرير صورة النظام الدولي ورسم سياسة العالم والسيطرة عليه، وعرف النظام الدولي ثنائية القطبية في تلك المرحلة،واستمر على هذا الشكل طيلة فترة الحرب الباردة.التي انعكست في تلك المرحلة في العديد من المظاهر، لا سيما، سباق التسلح النووي، واستمرار تواجد الأحلاف العسكرية...الخ. وقد شهدت تلك الفترة العديد من مظاهر التقارب أحيانا، والصراع أحيانا أخرى بين هذين القطبين، وكان الصراع بين المعسكرين، الرأسمالي والشيوعي، أيديولوجيا بشكل أساسي. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام **1991**، شهد النظام الدولي، شكلا آخر من أشكاله، حيث تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الهرم الدولي، معلنة تفردها بقيادة العالم،وظهر النظام الأحادي القطبية. هذا النظام الليبيرالي، كان عاملا رئيسيا في الحركة المتنامية للناس عبر الحدود، سواء لأغراض التجارة أو التمويل الدولي، أو تدفق الأموال، أو العمالة، أو الدراسة، أو السياحة. لكن هذه العولمة سمحت بانتشار الفيروس التاجي بجميع أنحاء العالم.فقد اجتاح مختلف الدول في بقاع العالم، مخلفا أزمة خانقة في شتى مناحي الحياة، مما يجعلنا نتساءل عن التطور العلمي للدول المتقدمة وبنية العلاقات الدولية في مجال الصحة العالمية.

فأي مستقبل للعلاقات الدولية ما بعد كورونا؟ هل يدخل العالم عصرا جديدا أو نظاما دوليا جديدا؟، أسئلة تتكرر مع كل واقعة كبرى، ففي القرن الحالي، اقترن هذا

السؤال بعدة أزمات على الصعيد العالمي[1]، والتي بدأت مع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم الفوضى التي سادت النظام الشرق أوسطي،وخاصة بعد موجات الربيع العربي 2011، وأخيرا أزمة فيروس كورونا، التي أجبرت الجميع على إعادة التفكير في هيكل النظام العالمي وميزان القوى الخاصة به. فلا شك أن جائحة كورونا، هي أزمة كبرى ألقت بظلالها على جوانب عديدة من نشاطات العالم،الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والسياسية، والتكنولوجيا، وحتى العسكرية.كما أن هذه الأزمة ستترك آثارا على النظام العالمي، ربما تستمر لأجيال عديدة بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدول، وأنماط العلاقات الدولية في النظام العالمي[2].

وبما أن الهيمنة والقيادة، يشكلان أبرز معالم النظام العالمي، والذي تتصارع عليهما القوى العظمى، والمتحكمة في مجريات الأحداث العالمية، فان النقاش يحتدم حول احتمالية أن يشهد العالم تغييرا في مراكز السيطرة والتحكم، وهنا يثار التساؤل المهم، وهو: من سيقود العالم بعد جائحة كورونا؟ فحقيقة، لا يمكن لأحد، الإجابة حاليا، لأن الجائحة لازالت تشد العالم. لذلك فكل ما يقال أو يكتب، هو محاولة كلامية للفهم والاستيعاب،[3] والتي تعتمد على الآليات التي اتبعتها الدول التي حققت نجاحا واضحا في احتواء كورونا، ومعالجة آثارها، على أساس أن جميع الباحثين والمحللين، يتفقون على ان ما بعد كورونا، لن يكون كما كان قبلها، فهم

[1]: عبد الرحمن الحديدي " كورونا والسياسة: إعادة التفكير في توابث النظام العالمي " اضاءات 4 مايو 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ida2at.com/corona-politics تم الدخول اليه يوم 1 يوليو 2020

[2]: د قحطان حسين طاهر" من سيقود النظام العالمي بعد جائحة كورونا؟ مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية / 23 حزيران2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: mcsr.netLnews576

[3] : Moulay Omar Mharzi : L'impact de la Covid-19 sur les relations internationales : opinion : Juin 19, 2020/ https://www.policycenter.ma/opinion/limpact

يتوقعون حدوث تحولات مهمة[1]، خصوصا على مستوى العلاقات الدولية، وإذا اعتبرنا إمكانية حدوث تغيير،فماهي السيناريوهات المتوقعة؟

تساؤلات كثيرة طرحناها في مقدمتنا لهذا الموضوع، والتي سنجيب عنها في بحثنا هذا من خلال محورين أساسيين: الأول يتعلق بواقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا، والمحور الثاني يتعلق بالنضرة المستقبلية للعلاقات الدولية ما بعد الجائحة.

المحور الأول: واقع العلاقات الدولية في ظل جائحة كورونا

لا يمكن أن نرسم معالم ونتائج أي أزمة، وهي في مرحلة بدايتها أو في وسطها، بغض النظر عن مُسبِّب الأزمة، وطبيعتها، فيعمد المُحلّلون الإستراتيجيون إلى تحليل المعطيات العلمية والجيوبوليتيكية المُحيطة بالأزمة المطلوب دراسة مفاعيلها على كافة المستويات، وكلٌّ وفقاً للهواجس التي تسكنه، كما هو الحال في خضم الأزمة الحالية لجائحة كورونا، وبالتالي انعكاسها على شبكة العلاقات الدولية التي سوف تخضع حتماً للنتائج التي سوف تتبلور مع بدء انحسار الأزمة.ورغم أن بعض معالمها بدأت تتبلور، وإن كان بشكلٍ مبدئي، فإن اكتناف الغموض العلمي حول مصدر جائحة "كوفيد-19"، يبقى عائقا رئيسا أمام معرفة التحوّلات الدولية التي سوف يرسو عليها العالم مابعد الجائحة،[2]

[1]: د محمد السقاف " التحولات المحتملة للعلاقات الدولية بعد جائحة كورونا: مجلة الشرق الأوسط، العدد 15174 / 14 يونيو 2020 aawsat.com

[2]:ميشال حداد " العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا، لن تكون كما قبلها" مجلة أسواق العرب 23يونيو2020 موجود على الموقع الالكتروني التالي:https://www.asswak-alarab.com/19984تم الدخول إليه يوم 27يونيو 2020

وسنحاول في هذا المحور،التطرق إلى انعكاس هذه الأزمة على علاقات المراكز الإقليمية المهمة البينية والمتعددة وكذلك تأثيرها في تراجع دور التكتلات الدولية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي.

الفقرة الأولى: تأثير جائحة كورونا على علاقات المراكز الإقليمية المهمة البينية والمتعددة

لم تقف تداعيات «كورونا» عند ضحاياه ومصابيه ومحجوريه؛ فقد أحدث الوباء توتُّراً ملحوظاً في سماء العلاقات الدولية، وكأنه يختبر قدرة البلدان على تنحية خلافاتها السياسية والعمل فريقاً واحداً لمواجهته. حيث تراجع مفهوم التضامن الدولي، والمسؤولية الجماعية والعمل المشترك، والذي من المفترض أن يكون الأساس لمواجهة جائحة عالمية، تهدد السلم والأمن الدوليين، لصالح مفهوم الأنانية الدولية خاصة من جانب الدول الكبرى، والتي دخلت في تسابق لاختطاف شحنات الأدوية والمعدات الطبية وتبادل الاتهامات حول المسئولية عن الفيروس مثلما حدث بين أمريكا والصين. فبعد الخلاف التجاري بين أكبر اقتصادَين في العالم، ظهر الفيروس المستجد ليجعل الصراع بينهما «بيولوجيّاً»، وليتسبَّب في تبادل اتهامات بينهما حول نشأته، ناقلاً مستوى المواجهة إلى المرحلة الأشد خطراً. وبينما كسبت بكين دولاً أوروبية عبر «دبلوماسية الكمّامات»، التحقت دول أوروبية أخرى بموقف واشنطن، منتقدةً ما اعتبرته تورُّطاً صينياً في ظهور الوباء، وتضليلاً في المعلومات التي أفرجتها للعالم.[1]أيضا لاحظنا تراجع القوى العظمى عن مسؤوليتها العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي هددت بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، ووقف التمويل الأمريكي لهان بسبب ما اعتبره الرئيس ترامب انحياز المنظمة للصين. بالإضافة إلى امتناعها(أمريكا) عن تجميد عقوباتها وعن إلغائها، بل رفعت من حدة إجراءاتها ضد إيران، على الرغم من ان هذه الأخيرة من أشد الدول تعرضا لخطر

[1]: كريمة الحفناوي" فيروس كورونا وإعادة ترتيب العلاقات الدولية" نشر هذا المقال في العدد 13 من مجلة الهدف الرقمية 1مايو2020 المتواجد على الموقع الالكتروني التالي: http://hadfnews.ps/post/68042 تم الدخول إليه يوم 30 يوليو 2020

الوباء.من جانبها أعلنت الصين عن استعدادها لمد العون لكل دولة تطلبه خاصة وأن خبرتها في مقاومة الوباء أوسع من خبرات الدول الأخرى،فالصين تحاول ملأ الفراغات التي تتركها واشنطن، حيث تقوم بدور في مساعدة دول العالم، ومنظمة الصحة العالمية، ليس فقط لتغطية الفراغ، وإنما من أجل تقديم نفسها كبديل للولايات المتحدة، والإحلال مكانها، لكن تبقى الصين بالنسبة لباقي دول العالم، دولة غير واضحة، حول كيفية إدارتها للنظام العالمي، ومدى مصداقيتها، خاصة بعد الاتهامات الأمريكية لها بأنها تقف وراء ما يشهده العالم من تداعيات كارثية بسبب فيروس كورونا[1]. ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، فقد رأينا الحكومة الفيدرالية الأمريكية تعاني من عدم القدرة على فرض سلطاتها على حكومات الولايات، مما أدى إلى عدم وجود خطة شاملة لمواجهة الفيروس. في المقابل كانت القيادة المركزية في الصين وأسلوب الحوكمة، كانا هما السبب في الحد من انتشار الفيروس وإصدار قرارات ينصاع إليها الجميع بسبب قيمة الجماعية **Collectivisme** التي يتمتع بها المجتمع الصيني وهي بخلاف الفردية، حيث أدت إلى تمدد الأزمة عند حد معين[2]

الفقرة الثانية: تراجع دور التكتلات الدولية الكبرى،" الاتحاد الأوروبي."

مع بداية انتشار الوباء أوروبياً، كان التعبير اللفظي عن التضامن، المُبتغى بين دول الاتحاد الأوروبي مبعثاً على التفاؤل بحصادٍ إيجابي في المجال الإنساني لاتحاد ناجح نسبياً في المجالين السياسي والاقتصادي. إلا أن هذا الأمل سرعان ما تلاشى مع تزايد عدد المصابين في هذا البلد أكثر من ذاك. وشعر كل بلد بأحقية مواطنيه

[1]: محمد خلفان الصوافي " بعد كورونا نظام دولي متضامن" البيان 10 يونيو2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-06-10- تم الدخول إليه يوم 1يوليوز 1.38800992020

[2]:عبد الرحمن الحديدي" كورونا والسياسة: إعادة التفكير في توابث النظام العالمي" اضاءات. 4 ابريل2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ida2at.com/corona-politics-rethinking-global-system-constants/تم الدخول اليه يوم 7 يوليو 2020

بالمعدات والتجهيزات التي كان توفرها محل معلومات متناقضة.خاصة بعد اتهام العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا واسبانيا الأكثر تضررا من الفيروس، الاتحاد الأوروبي بالفشل في مساعدتها، وغياب وجود سياسة تضامن جماعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية، حيث رفضت بعض دول الاتحاد مثل ألمانيا وهولندا مفهوم المسؤولية الجماعية في تحميل أعباء أزمة كورونا[1].وقد صارت الأولويات الوطنية هي الراسم للسياسات الإقليمية والدولية،[2] حتى أن هذا الشعور قد دفع البعض لإصدار تصريحات فيها من الانعزالية والأنانية والانغلاق، ما يمكن له أن يضعف أي مشروع إقليمي مهما كان متيناً كمشروع الوحدة الأوروبية.ولقد بدت الفجوة تكبر عندما توجهت إيطاليا، والتي ملأ صراخها العالم؛ مطالبة للأجهزة الطبية والمعدات، وجاءها الرد والعون من أقصى الشرق من الصين، ومن دول أخرى منها كوبا وروسيا ومصر. أيضا قول رئيس صربيا لشعبه والعالم: "إن الاتحاد الأوروبي وهم كبير"، بعد أن وجه نداء استغاثة للاتحاد الأوروبي، دون رد، فكان الجواب أيضا من الصين.

[1] : مثل إصدار سندات كورونا لتكون آلية ديون متبادلة لتقليل التداعيات الاقتصادية اللازمة، للمزيد أنظر: آراء "كورونا والعلاقات الدولية " بوابة الأهرام. 15 ابريل 2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي:http://gate.ahram.org.eg/News/2396249.aspxتم الدخول إليه يوم 6 يوليو 2020

[2]: أزمة كوفيد19 أظهرت هشاشة الاقتصادات الأوروبية، ومما يزيد من حدة الأزمة أن المسائل الصحية لا تقع تحت مسؤولية الاتحاد الأوروبي مباشرة،بل تقع تحت طائلة الدول والحكومات وهذا يعتبر مفارقة كبيرة، فكم من مرة سمعنا مسئولين في الاتحاد الأوروبي يقولون بان قضايا الصحة العامة تدخل في إطار مسؤولية الدول وليس الاتحاد الأوروبي. لكن اليوم تغير الخطاب، إذ أصبحنا نسمع نداءات تدعو الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التعاون من أجل الحد من تفشي وباء كورونا. للمزيد انظر:جيل غرساني" أزمة كورونا- فرصة لإعادة النضر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازنا" 27 مارس 2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.france24.com/ar/20200327-تم الدخول إليه يوم 6 يوليو 2020

وعلى الرغم من الرهانات غير الأوروبية، على انهيار المشروع الأوروبي والتنبؤات بفشله، إلا انه سرعان ما عاد إلى الواجهة.[1] فقد نقل مصابين من مشافي فرنسا التي تقع في مقاطعات مجاورة لألمانيا للتخفيف عن المشافي الفرنسية، وكذا كان الأمر مع إيطاليا في الاتجاهين. وتحركت مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً الاقتصادي منها؛ لتحريك أموال طائلة لإدارة الأزمة الطارئة.لكن ما يعيب على هذا الاتحاد المهم هو غياب تفصيلٌ هام عمن انتقد بشدة فشل المشروع الأوروبي في إيجاد الردود الصحية السريعة على اجتياح الوباء للقارة العريقة. هذا التفصيل يتعلق بغياب أية إدارة موحدة للمسألة الصحية ضمن المؤسسات الأوروبية، ليس عن إهمال ولكن ترجمة لرغبة الدول الأعضاء منذ المفاوضات الأولى لترك المسائل الصحية ضمن المسائل السيادية لكل دولة عضو. فلا مفوضية أوروبية للصحة كما يوجد للاقتصاد وللسياسة الخارجية وللمال...الخ. وبالتالي، ومن خارج هذه المنظومة، من الطبيعي أن يكون التنسيق عاجزاً، وخصوصاً في المراحل الأولى، عن الاستجابة للاحتياجات الطارئة. فأي مستقبل ينتظر الاتحاد الأوروبي؟ فقد يرتبط ذلك المستقبل بالقدرة على إظهار القوة والتضامن الاقتصادي في إنقاذ الدول المتضررة بشكل كبير، وهو ما قد يجعل تلك الدول الغاضبة الآن من تأخر الاستجابة الأوروبية للوباء، تضع ذلك الغضب جانبًا من أجل الاستفادة من المساعدات الاقتصادية من الدول الأغنى، وتحديدًا: ألمانيا وفرنسا.[2]

---

[1]: د سلام الكواكبي" جائحة كونية وعلاقات دولية بين الثنائية والمتعددة، ما هو خيار المستقبل. مجلة شؤون عربية، العدد 182/2020متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://arabaffairsonline.com/ تم الدخول إليه يوم 6 يوليو 2020

[2]: عبد الرحمان بن يحيى" العلاقات الدولية ما بعد كورونا – هل ستتكون تحالفات جديدة" مجلة ساسة بوست/ 30 مايو 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي:https://www.sasapost.com/تم الدخول اليه يوم 1 يوليو 2020

الفقرة الثالثة: أزمة المؤسسات الدولية والإقليمية

أبرزت هذه الأزمة وجود قصور شديد للغاية لدى كل من المؤسسات الدولية والإقليمية، والتي أصبحت غير قادرة على أداء عملها، والاكتفاء بدور المتفرج، باستثناء بعض الخُطب الرنّانة التي عجزت عن إيجاد حلول لعلاج الأزمة ومساندة شعوب الدول الأعضاء فيها،ولعل أهمها ما تعانيه الأمم المتحدة من الارتهان ومن عدم الاستجابة السريعة،[1] حيث لوحظ تباطؤ في دور الأمم المتحدة في مواجهة هذه الأزمة التي تعصف بالعالم. فمنظمة الصحة العالمية وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة كانت الأقل تعاطيًا مع أزمة دولية، هي من صميم مهامها وواجباتها الأممية، وباستثناء إعلانها عن كورونا وباء عالميا وربما بعض التصريحات الخجولة، لم نلاحظ أي نشاط فاعل في مواجهة الفيروس، أو وضع خطة إستراتيجية لمواجهة كارثة إنسانية مثل كورونا، ورغم كل العيوب التي تعاني منها منظمة الأمم المتحدة، إلا أن اللوم يقع على الدول الأعضاء فيها وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية التي ما برحت تعمل خلال العقدين الماضيين على تهميش هذه المنظمة[2].

يرتبط بأزمة النظام أيضًا، فشل النموذج التنموي الذي تدعو إليه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية[3] (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وهو ما يُعرف

---

[1]: يحدث كل هذا وسط تساؤل الكثيرين عن غياب الأمم المتحدة عن المشهد، الجائحة ستغيِّر خريطة السياسة الدولية بعد انحسارها" محرر الشؤون الدولية" كورونا يؤزم العلاقات الدولية" مجلة القبس 23 ابريل 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي:

https://alqabas.com/article/5769808 : تم الدخول إليه يوم 28 يونيو 2020

[2]: د علي مطر" دور الأمم المتحدة ومستقبلها في ظلل أزمة كورونا / المنار 25بونبو2020 متواجد على الموقع الإلكتروني التالي:manar.com/page -4365 تم الدخول إليه يوم 29يوليوز 2020

[3]: يرى مدير مركز "تشاثام هاوس" للأبحاث بلندن، روبين نيبليت، أن كوفيد 19 يدفع حاليا الحكومات، والشركات، والمجتمعات إلى تعزيز قدراتها على التعامل مع فترات طويلة من الانطواء الاقتصادي الذاتي. أنضر:

=

بتوافق واشنطن. **Consensus Washington**، هذا النموذج الذي يقضي بإزالة الدعم المُوجّه إلى الطبقات الدنيا والحد من دور الدولة في حياة شعوبها، أيضا هذه المؤسسات[1] عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وظهرت منحصرة على مفهوم الأمن التقليدي الذي أثبت عدم شموله للأخطار التي تحيط بالحضارة الإنسانية.والجهاز الأول المسئول عن هذا الخبو هو مجلس الأمن الدولي. ليس هذا وحسب ولكنها أيضًا أثبتت عدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر، وانحصر دورها على إلقاء الخطب وبعض المبادرات الصغيرة محدودة الأفق فضلاً عن بقائها -المؤسسات الدولية والإقليمية- رهينة مؤامرات سياسية وابتزازات من جانب الممولين والمانحين بها.

فقد رأينا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقطع التمويل عن منظمة الصحة العالمية، وكذلك عجز وزراء مالية الاتحاد الأوروبي عن التوصل إلى اتفاق بشأن إعداد خطة مالية متكاملة لمواجهة أزمة فيروس كورونا، وذلك بسبب الخلافات بين الدول الأوروبية حول أولويات هذه الخطة المالية. كما أن هذه المؤسسات تعاني من مثل هذه الأزمات، إذا فلابد لتلك المؤسسات أن تعيد النضر في مصدر تمويلها والبحث عن مصادر تمويل أكثر استدامة. تكون بعيدة عن ابتزاز القوى العالمية لها.وبالإضافة إلى الأزمة المالية للمؤسسات الدولية والإقليمية، فهي تعاني أيضا من أزمة حوكمة **Gouvernance Crisis**ترتبط بآلية صنع واتخاذ القرار داخلها، التي من أهم أسبابها البيروقراطية المستشرية داخل أروقة أجهزتها. هنا أيضا نقول بان جائحة كورونا، أعادت مسألة رسم حدود السيادة الوطنية، الأمر الذي يفسد مفاهيم كثيرة =

"كيف سيصبح النظام السياسي والاقتصادي بعد كورونا" العربي **25** مارس **2020** متواجد على الموقع الالكتروني التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics/2020/3/25/**تم الدخول اليه يوم **1** يوليوز**2020**

[1] :*Ali Lahrichi* /LESRELATIONS INTERNATIONALES AU TEMPS DUCORONAVIRUS : ECOACTU / https://www.ecoactu.ma/relations-internationales-coronavirus-2

استمر الجدل بشأنها في عصرنا هذا، وهنا أعني العولمة **Globalisation**، والإقليمية **Régionalisme**، والأمن الإنساني[1].

المحور الثاني: مستقبل العلاقات الدولية ما بعد كورونا

إن هذا الوباء المفاجئ لا يضع تحديات هائلة أمام أمن الصحة العامة العالمية فحسب،بل أصبح كمحطة هائلة للانعطاف في مسار العالم[2]. لان التجربة قد علمت انه مع كل جائحة هائلة، ومع كل مواجهات حروب مدمرة، تسقط أنظمة تدبير علاقات دولية وتولد أنظمة جديدة يؤرخ لها كقطائع في مسار تطور البشرية، وواضح اليوم، أن سنة **2020** هي سنة انعطاف من ذات المستوى في التاريخ.[3]لذلك فأغلب المحللون الدوليون يناقشون الوضع حول العالم بعد انتهاء هذا الوباء والتغيرات المصاحبة له.[4]إن من سيحدد مستقبل العالم وشكل النظام العالمي الجديد هو الذي سينتصر في الحرب ضد جائحة كورونا المستحدثة، وسيكتب التاريخ بطرق غير مسبوقة، ويصعب التنبؤ بها عن تلك الأحداث، إذ سيتعرض النظام العالمي إلى حالة من التشويش، وعدم الاستقرار الداخلي على مستوى العلاقات الدولية[5].بدوره أعرب رئيس معهد بروكينغز، "جون ألين" عن اعتقاده أن التاريخ، كما هو معهود دائما، سيكتبه "المنتصرون" خلال أزمة فيروس كورونا، موضحا أن كل بلد، وبشكل متصاعد كل فرد، يواجه التداعيات الاجتماعية لهذا الوباء، وبطرق جديدة ذات مفعول

---

[1]:عبد الرحمن الحديدي" كورونا والسياسة: اعادة التفكير في توابث النظام العالمي" مرجع سابق

[2] :Pierre Bouchilloux : covid 19 et relation internationale. Classe International.9 /6/2020. Classe-internationale.com19 et

[3]: لحسن العبسي " كورونا.. هل نهاية العولمة الاقتصادية ونهاية ثنائية شمال جنوب، وثنائية المركزية الغربية/العالم / انفاس بريس 28يونيو2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي:anfaspress.com

[4]: شينخوا/ مقالة خاصة" كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا الجديد" ARABIC;NEWS;CN متواجدة على الموقع الالكتروني التالي: arabic. news ; cnL2020-04-02L1389

[5]:محمد كاظم المعني " جائحة كورونا وازمة النظام العالمي الجديد" مركز البيان للدراسات والتخطيط" 2020/4/11 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.bayancenter.org/2020/04/5815/ تم الدخول اليه يوم 1يوليوز 2020.

قوي.وقال إن البلدان التي ستصمد في وجه الوباء، بفضل أنظمتها السياسية والاقتصادية الخاصة، وكذا من منظور الصحة العمومية، ستتفاخر بنجاحها على حساب البلدان التي ستواجه تداعيات مختلفة ومدمرة.[1]

وأضاف أن هذه الأزمة تنذر بإعادة ترتيب بنية القوى الدولية بطرق لا يمكننا أن نتخيلها، وأن فيروس كورونا سيواصل تأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي، وسيرفع من حجم الخلافات بين الدول.[2]طبعا لا يمكن أن نستخلص دروسا من هذه الأزمة في الوقت الحالي لكن، بناء على التوقعات المختلفة لخبراء العلاقات الدولية حول سيناريوهات التغيرات والتعديلات المرتقبة في العلاقات بين الدول على المستوى الإقليمي والدولي، فسأقوم بطرح ثلاثة سيناريوهات، تمثل ثلاث نظريات لمستقبل العلاقات الدولية ما بعد كورونا.

الفقرة الأولى: استمرار النظام الأحادي القطب بقيادة أمريكية

يؤكد هذا السيناريو استمرار تفوق الدور الأمريكي في العالم، وقدرته على فرض النفوذ والإرادة الأمريكية، واستمرار اتهام الصين بالمسئولية عن الأزمة الراهنة. ففي نظر أصحب هذا السيناريو أن أمريكا وُلدت عظمى وستظل عظمى بفضل نظام اقتصادي، وقيم تدّعي عالميتيهما،حتى مع تحدي وجود القيادة الصينية، ويُراهن هؤلاء على قدرة نظام الحوكمة الأمريكية على تخطي الأزمات مهما كانت درجة خطورتها، والتاريخ خير شاهد على ذلك.[3]فإذا ما نظرنا إلى الأحداث المتكررة في

---

[1]: " كيف سيصبح النظام العالمي" مجلة العربي، مرجع سابق.

[2]: أزمة جائحة كورونا لم تثير فقط إشكالية التحول في بنية النظام الدولي؛ وإنما أثارت بشكل أعمق اشكالية دور الدولة والمجتمع في الحفاظ على معدل كافي من الإنتاج المحلي، وخاصة الأدوات والأجهزة الطبية بعد ما ضربت جائحة كورونا القطاع الصّحي، ما يجعل الدول تعيد الاعتبار للإنتاج المحلي حتى لو كان أكثر تكلفة والتخلي عن سياسة الاستيراد في عصر سوف يشهد انتشار العدّيد من الفيروسات والأوبئة القاتلة.انضر : منصور أبو كريم " هل يشهد العالم الدولي تحولا بعد انحصار كورونا" مدونات من الجزيرة /19 ابريل2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي: www. Aljazeera.net/blogs تم الدخول اليه يوم 30 يونيو 2020.

[3]: عبد الرحمن الحديدي" كورونا والسياسة: إعادة التفكير في توابث النظام العالمي" مرجع سابق.

التاريخ الحديث والمعاصر والتي جعلت الكثير يعتقد بنهاية الحقبة الأمريكية، على سبيل المثال – في عام 1958 م عندما أطلق الاتحاد السوفيتي القمر الاصطناعي الأول سبوتنيك – كان الاعتقاد القائم بان "هذه نهاية أمريكا". وفي سبعينيات القرن الحالي مع أزمة حظر الدول العربية للنفط وإنهاء ارتباط الدولار بالذهب، كان الجميع يعتقد بأن هذا هو نهاية الهيمنة الأمريكية، لكن ما حصل كان على النقيض[1].أيضًا نمط الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،يتمتع بخاصية التصحيح التلقائي Autocorrection، والتي تُمكِّنه من التكيف والتأقلم مع الأزمات المختلفة وتجعله يتعلم من أخطاء الماضي ويفرض أنماطًا جديدة من السلوك تجعله يتسيد دومًا، فالحوكمة الأمريكية، لم ولن تواجه أزمة وجود من وجهة نظرهم، هذا بخلاف أنظمة سياسية واقتصادية أخرى. إذًا يمكن القول بأن الانعكاسات والآثار التي خلفها فيروس كورونا على مستوى العلاقات الدولية، وإن كانت آثارها واضحة وقوية للغاية، وأيضا صنعت شرخا واضحا في الذهنية السياسية الدولية، إلا أن ذلك وإلى الآن على أقل تقدير لا يمكن أن يؤثر بشكل جذري في النظام العالمي أو حتى على مستوى العلاقات الدولية. وبمعنى آخر، إن النظام العالمي الذي تقبع على رأسه الولايات المتحدة الأميركية سيستمر كما هو خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، وأن هذه الأخيرة ستبقى القوة الأولى على المستوى الدولي، وأن ما يحدث لن يجعل من الصين أو حتى روسيا تحتل مكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي القائم[2].فصحيح أن المركزية الأميركية في تراجع واضح منذ

[1]: بندر الشرعي " مستقبل العلاقات الدولية بعد جائحة كورونا " المشهد العام / 8 يونيو 2020/متواجد على الموقع الالكتروني التالي:https://almashhadalaam.com/posts/10633 تم الدخول اليه يوم 1 يوليوز 2020

[2]: محمد بن سعيد الفطيسي" مستقبل العلاقات الدولية في ظل فيروس كورونا كوفيد 19 " يومية الوطن 5 ابريل2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي:http://alwatan.com/details/379395

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001, ولكن كما سبق القول إن ذلك لا يعني نهاية المركزية الأميركية بسبب فيروس كورونا،

الفقرة الثانية: نظام ثنائي القطب بقيادة كل من الصين وأمريكا

يعطينا السيناريو الثاني تنبؤًا باحتمالية وجود منعطف أو نقطة تحول عظمى في النظام العالمي وفي دور الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثَمَّ في توازن القوى العالمية، وذلك لأن أزمة كورونا هي الأخطر والأشرس من بين كل الأزمات التي واجهت النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية أخرى طرحت الأزمة الراهنة تحديًا أمام مبررات استمرار قيادة الغرب للنظام العالمي بعدما أحرزه من إخفاقات واختراق للمنظومة القيمة التي شكّلها، ودعا إليها، وفرضها بالقوة في بعض الأحيان. وفي حقيقة الأمر، لا يوجد لدينا أدلة على قدرة النظام العالمي على التغلب على الأزمة الراهنة وتكيفه لاستمرار القيادة الأمريكية للنظام العالمي في مقابل تحديه للصعود الصيني. حيث أن الجديد في هذه الأزمة أنها كشفت لنا ولأول مرة عن سعي الصين لاحتلال مكانة سياسية كبرى عالميًا بعد أن كانت تأخذ دور المتفرج في العديد من الأزمات العالمية.هذا ما يؤكد أن فترة ما بعد كورونا ستعرف صراعا ما بين الدول الكبرى،حول إعادة بناء نظام جديد قد تترتب عليه تطورات مخيفة حول تقاسم الزعامة العالمية، فيما بين الصين وأمريكا، وإعادة تشكيل أحلاف جديدة في أفق خلق توازنات جديدة، من أجل الاتفاق على خارطة طريق لتقاسم النفوذ من جديد، فيما بين الدول الكبار.فأصحاب هذه النظرية،يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية، لن يكون بإمكانها إبقاء الوضع على ما كان عليه أو بالأحرى الاستمرار بالنظام العالمي القائم، ذلك أن جائحة كورونا تجعل من إعادة رسم خارطة العلاقات الدولية، على أسس جديدة، حاجة حتمية.

الفقرة الثالثة: مبدأ التضامن والتعاون الدولي في ظل نظام متعدد الأقطاب

يرى السيناريو الثالث أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة سائدة ولكن أكثر ضعفًا في قيادتها للنظام العالمي مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي راكمتها على مدار قيادتها للنظام الدولي. ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظامًا دوليًا ثنائي القطبية ولكنه رخو إلى درجة كبيرة للحد الذي نستطيع أن نطلق عليه متعدد

الأقطاب.فأزمة كورونا ستفضي إلى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه لروسيا والصين، أدوارا بارزة، على الصعيد السياسي والاقتصادي، إلى جانب أمريكا، وهو ما بسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية[1].

فلا يمكن القول (وهذا هو رأيي الشخصي) بأن النظام العالمي الحالي على وشك الانهيار بسبب الجائحة؛ لأن الاعتماد المتبادل بين الدول وانتشار السلام النووي، يعقدان التفكير في حرب القوى العظمى للسيطرة وتقويض أسس النظام القائم وبناء نظام عالمي آخر[2]. وهذا ما سيجعل الدول تتشبث بالنظام العالمي القائم؛ من خلال التعاون المتعدد الأطراف وإيجاد حلول للمشاكل والأزمات الكبرى، برغم أن الخسائر الاقتصادية ستكون وخيمة وتؤدي إلى سقوط أو فشل دول بعينها[3].فمن المتوقع أن ترتقي العلاقات الدولية بين مختلف الأمم، وأن تقام على المنطق والعقلانية، والرغبة في التعاون المتبادل لان المصالح تطغى في أغلب الأحيان على العقل فتنشب التوترات والمخاصمات، كما أنه من المتوقع أيضا أن يرتفع مستوى هذا التعاون بين الدول في المجالات الصحية والطبية، حتى لو انتهى عهد كورونا[4]. فقد أيقظ هذا الأخير الأمم

---

[1]: كورونا والعلاقات الدولية، بوابة الأهرام: مرجع سابق.

[2]: يتوقع " المنظر السياسي الأمريكي وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد" ستيفنوالت(Stephen M. Walt)أن وباء كور ا، سيخلق عالمًا أقل انفتاحًا وأقل ازدهارًا وأقل حرية. ما كان يجب أن نصل إلى هذه النتيجة، ولكن الجمع بين فيروس قاتل، وتخطيط غير ملائم وقيادة غير كفؤة وضعت البشرية على مسار جديد ومثير للقلق انظر: سعود الشرفات " العلاقات الدولية ما بعد كورونا" مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث 30 مارس 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: www. mominoun.com./article/7079/ تم الدخول إليه يوم 30 يونيو2.

[3]: محمد البوشيخي " النظام العالمي ما بعد كورونا" "عربي 21" / 22 مايو 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://arabi21.com/story/1272144 تم الدخول إليه 1 يوليو 2020.

[4]: عبد الستار قاسم " تداعيات كورونا على العلاقات الدولية والإنسانية" 2 ابريل2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي:https://www.trtarabi.com/opinion/ 24969تم الدخول إليه يوم 25 يونيو 2020.

على النقص في المستلزمات الطبية والصحية والتعاون في هذا المجال ضروري حتى لا تكون هناك مفاجآت صحية مستقبلا. فالصحة تتطلب تعاون عدة أشخاص قانونيين دوليين، لأنها تدخل في صلب السيادة التي تتمتع بها الدول، ولهذا لكي تنجح في وضع سياسة دولية للصحة العامة. يستدعي ذلك بالضرورة، التعاون بين الدول نفسها وبينها وبقية الفاعلين الدوليين من المنظمات الدولية[1].أيضا لابد من إيجاد نظام اقتصادي وسياسي متعدد الأطراف، تكون فيه كل دول العالم شريكاً في نظام عالمي قائم على التشاركية. ولن يكون هذا أيضا،إلا بتفعيل دور هذه المؤسسات والمنظمات الدولية وإن كانت ضعيفة في الوقت الحالي، إلا أن تقوية قوانينها وسلطتها العالمية سيكون هو الحل الوحيد لضمان استقرار العالم، فأكثر ما نحتاج إليه للتعافي من أزمة «كورونا» أن نؤسس لنظام متعدد الأطراف،فبعد أن بدأت المؤشرات الاقتصادية بالتعافي بعد إجراءات إعادة الفتح ظهرت الحرب الباردة لتلوح بالأفق، لذا من الأفضل تجميدها قبل أن تبدأ.[2].لأننا نعرف الطبيعة البشرية التي تقول" أنه عندما يصل الإنسان إلى المياه الهادئة ينسى ما فعلته العواصف منذ أيام في البحر الهائج، ويعود إلى طبيعته القديمة.[3]" كما أن العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية وإن تغيرت بعض الشيء على المستوى القريب، فسينتهي مع الوقت، ولعل هذه الجائحة

[1]: مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر وأطباء بلا حدود، والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ومنظومة الأمم المتحدة نفسها، وربما قد يندهش البعض أن نشير بهذا الصدد إلى مجلس الأمن الدولي وكيف يكون له دور، وهو الذي يعتقد أنَّ مسؤوليته الرئيسية تنصبُّ على صون السلم والأمن الدوليين.انظر: محمد سقاف " كورونا والقانون الدولي " الشرق الأوسط، 14 أبريل 2020 مـ رقم العدد [15113]متواجد على الموقع الالكتروني التالي:https://aawsat.com/home/article/2232591تم الدخول اليه يوم 29 يونيو 2020.

[2]: يوسف الشريف" من يجمد الحرب الباردة" البيان 29مايو2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-05-29-1.3870036تم الدخول إليه يوم 24 يونيو2020.

[3]: حميد الرميحي" التغيير سيكون في الاقتصاد أكثر منه في العلاقات الدولية" : فرانس 24 اعداد : وسيم الاحمر 983989879838981 نشرت في: 2020/04/23.

تعيد من جديد ترابط الاتحاد الأوروبي في نظام أقوى وأكثر تلاحما، يعيد للقارة العجوز مكانتها السابقة.

وبلا شك ومن جانب آخر ستخلف آثار فيروس كورونا تموضع العديد من القوى العالمية الكبرى أو حتى تلك القارية والنامية منها في صف واحد في مواجهة مثل هذه الأحداث، وبتصوري سيكون ذلك بشكل أكبر وأوضح بين روسيا والصين وبعض الدول الحليفة لها، كذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي بتصوري ستعلن خلال المرحلة القادمة عن تحالف خليجي صحي أشبه بالسياج الأمني مركز خليجي للتدخل المبكر ضد الأوبئة والأمراض والأسلحة البيوكيميائية والإرهابية المحتملة[1]. إذًا وكما سيخلف فيروس كورونا آثارا سلبية من جهة، سيترك كذلك نواحي إيجابية على مستوى العلاقات الدولية

الخاتمة

يشكل هذا الوضع الذي تسبب به كورونا اختبارا للعالم وقدرته على التعاون ووضع الخلافات السياسية والاقتصادية جانبا.فنحن نعيش لحظة تاريخية حاسمة للإنسان. ليس فقط بسبب فيروس كورونا، بل لأن الفيروس يحضرنا للوعي بالعيوب العميقة التي تواجهها البشرية. فالعالم معيب وليس قوياً بما فيه الكفاية للتخلص من الخصائص العميقة المختلة في النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي كله، ولا بد من استبداله بنظام عالمي إنساني كي يكون هناك مستقبل للبشرية قابل للبقاء.ففيروس كورونا علامة تحذير ودرس للبشرية، وعلينا أن نبحث في الجذور التي تؤدي إلى الأزمات، والتي ربما تكون أسوأ مما نواجهه اليوم، والتحضير لكيفية التعامل معها ومنعها من الانفجار[2]. أيضا أزمة كوفيد 19 كشفت عن ضعف الحوكمة العالمية، وعدم

[1]: محمد بن سعيد الفطيسي. مرجع سابق.

[2]: نعوم تشومسكي " كيف سيغير كورونا العلاقات الدولية : الفجر متواجد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.elfajr.org/2020/04/22/ تم الدخول اليه يوم 30 يونيو 2020.

قدرتها على حماية شعوب العالم من الظلم الاجتماعي، فلابد أن يحدث تغيير كبير في المفاهيم، مما ينعكس على الحوكمة العالمية، لتصبح حوكمة عادلة وليست منحازة، ليعود هذا بصورة ايجابية على التعاون الدولي[1].فمعركة كورونا تحتاج إلى صوت الحكمة والعقل والضمير واحترام الإنسانية، وإعادة قراءة تامة للأولويات، وبناء منظومة أخلاقية وسلوكية بين الدول ترتقي إلى المعاني السامية، والقيم النبيلة للحس بالمسؤولية، والعمل الجاد، والصبر، وأخذ الدروس والعبر مما جرى ومما يجري حولنا.[2]

نستخلص أن ما أظهرته أزمة كورونا، وقبلها أزمة الإرهاب الدولي والتطرف. هو أن مستقبل الأزمات القادمة التي سيواجهها العالم،لن تكون بنفس طبيعة الأزمات التقليدية التي كانت تحدث بين الدول، وعليه، فإن تلك الأزمات ستكون بحاجة إلى مشاركة المجتمع الدولي لمواجهتها[3]، من هنا، فإن التوجه المأمول بعد أزمة «كورونا»، هو وجود نظام جديد قائم على التضامن الدولي[4]. الذي يتحقق حينما لا تتغلب المزاجية الذاتية لأية دولة على جهود حشد الطاقات الدولية لمواجهة الوباء. والانتباه إلى قضية الدول التي تطال عقوبات من قبل أمريكا، كفنزويلا وإيران وكوبا وسوريا وكوريا الشمالية، وروسيا وقطاع غزة واليمن.

---

[1]: مقالة خاصة / شينخوا مرجع سابق.

[2]: عودة أرشيد الشديفات" أثر فيروس كورونا على العلاقات الدولية" مجلة الأنباط 8 ماي2020 متواجدة على الموقع الالكتروني التالي:http://www.alanbatnews.net/post.php?id=284300 تم الدخول إليه يوم 30 يونيو 2020.

[3]: للمزيد أنظر:يوسف اليوسفي" العلاقات الدولية بعد كورونا" مجلة العمق 19 يونيو 2020 متواجد على الموقع الالكتروني التالي:
al3omk.com.5531.html تم الدخول اليه يوم 27 يونيو 2020

[4]: محمد خلفان الصوافي " بعد كورونا – نظام دولي متضامن" البيان / 10 يونيو2020موجود على الموقع الالكتروني التالي: www.albayan.ae/opinions/articles/13880099

التدريس عن بعد وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في ظل "جائحة كوفيد 19"

tele teaching and teaching peole in a position of disability ander a pandenmiec « covid 19 »

شيراز زيان

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية علوم التربية بالرباط. جامعة محمد الخامس بالرباط

ziane.chiraz1@gmail.com

ملخص :

يعرف التدريس عن بعد وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في ظل جائحة كرونا **(كوفيد 19)** تحديا حقيقيا لمؤسسة الدولة والجمعيات الشريكة لها، لأن استكمال هذه الفئة تعليمها عن بعد يتطلب سياسة تربوية دامجة، كما أنه يتطلب دعما أكثر تركيزا وترتيبات تيسيرية معقولة من أجل ضمان حقوق هذه الفئة في التعليم وضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور، ونظرا إلى أن الإعاقة هي أنواع مختلفة ومستوياتها مختلفة، هو ما يطرح صعوبات في تمكين هذه الفئة من التعليم عن بعد ومن هذا المنطلق تنبع أهمية هذه الورقة البحثية في طرح وتفكيك آثار جائحة كوفيد**19** على تعليمهم وفي تسطير مميزات وصعوبات التعليم عن بعد لهذه الفئة؛ وقد جاءت هذه الورقة البحثية أيضا لتجيب عن الأسئلة التالية: ما الآثار التي خلفتها وضعية التعايش مع فيروس كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وعلاقة ذلك بذويهم؟ ما هي مميزات وصعوبات التعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة؟ كيف يمكن الارتقاء بالتعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في مثل أزمة جائحة كرونا بالمغرب؟

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد – الأشخاص في وضعية إعاقة- التربية الخاصة – فيروس كرونا – الثقافة الرقمية.

Summary :

Tele teaching and teaching people with disabilities in a pandemic are a real challenge to state institutions and their partner societies.because completing this category of distance education requires an inclusive educational policy,just as it requires more focused support and reasonnable accommodation in order to guarantee the rights of this group in education and to ensure the achievement of the principle of equal opportunities stipulated in the constitution, the importance of this pure paper stems from the presentation and dismantling of the effects of the pandemic « covid19 » on their education and in underlining the advantages and difficulties of distance education for this category ;this paper come to answer the following questions :what are the effects that the status of co existence with the « corona virus » has had on educating people in a disability situation and their relationship with their family ?-what are the advantages and difficulties of distance education in the fieled of education for person with disabilities ?

Key words :distance education-people with disabilities-special education-corona virus-digital culture.

مقدمة

يمثل تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة، مهما كانت درجة الإعاقة أو نوعها، ومهما اختلفت أعمار هؤلاء الأشخاص وأصلوهم السوسيو إقتصادية والثقافية، تحديا كبيرا ثلاثي الأبعاد: فهو أولا تحد ذاتي بالنسبة للشخص في وضعية إعاقة؛ إذ يتطلب منه عزما ثابتا لتخطي وضع الإعاقة وتعبئة الطاقات والإمكانات الكامنة لديه، ومواجهة المعيقات الخارجية التي تواجهه، وثانيا فهو تحد موضوعي بالنسبة للمجتمع؛ إذ يتطلب من كافة مكوناته وشرائحه تغيير التمثلات السلبية التي تحملها حول الإعاقة كيفما كان نوعها ورفع كل الحواجز التي يمكن أن تعترض استفادة هذه الشريحة من حقها في التعليم والتكوين، وولوجها مجالات المعرفة، وارتقاءها الاجتماعي في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص. وهذا يعني أنه على السياسات التربوية أن تعمل على استدعاء وتنزيل المضامين التي أعلنتها المعاهدات والمواثيق الدولية، وصادقت عليها الدول، ونص عليها دستور المملكة المغربية، لأجل ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، من ضمنها الحق في التربية والتكوين والاندماج الاجتماعي.[1]

ولقد قطعت الدولة والجمعيات الشريكة معها أشواطا في قضية تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وتمكينهم من الحق في التعليم والتعلم على قدم المساواة وفي حصولهم على تعليم عصري ميسر الوجود وذي جودة وعند تفحصنا الفقرة الأخيرة من الدستور المغربي نجده يؤكد صراحة على هذا الحق بقوله " التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة ".[2]

واليوم تجد مؤسسة الدولة وجمعيات الإعاقة الشريكة تحديا جديدا في الاعتناء بهذه الفئة في ظل ظهور جائحة كرونا (كوفيد 19) التي يمر منها العالم الآن،

[1] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة: نحو تربية دامجة منصفة وناجعة، المغرب، يونيو 2019، ص5.

[2] الدستور المغربي(2011).

سواء في استكمال تعليمهم أو على مستوى إذكاء الوعي والتحسيس من هذا لفيروس الذي لم يكن متوقعا حيث عرفته المنظمة الصحة العالمية، فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تتسبب بالمرض للإنسان والحيوان معا، وهو يسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها بين نزلات البرد المعروفة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وهي التي تعرف "السارس" وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده، وقد أعلنت جل دول العالم عن فرض "حالة الطوارئ " الصحية في البلاد بسبب القوة القاهرة التي تسبب بها فيروس كرونا القاتل.[1]

ولخطورة هذا الفيروس صدر في المغرب مرسوم قانون رقم **2.20.292** صادر بتاريخ **28** من رجب **1441 (23** مارس **2020)** يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراء الاعلان عنها، ومرسوم رقم **2.20.293** صادر بتاريخ **29** رجب **1441 (24** مارس **2020)** بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني المغربي لمواجهة تفشي فيروس كرونا كوفيد**19.**

وبذلك أعلنت وزارة الداخلية المغربية، في بلاغ رسمي يوم الخميس **2020/03/19**، عن فرض "حالة الطوارئ "الصحية في البلاد، وفرض حظر التجول، للحد من تفشي "فيروس كرونا "، من **2020/03/20** إلى **20** أبريل في الساعة السادسة مساء.

فتماشيا مع التدابير الاحترازية والاجراءات الوقائية المتخذة على المستوى الوطني والرامية إلى الحد من تفشي فيروس كرونا المستجد وبعد التوقف الاحترازي لأنشطة مختلف المراكز المعنية بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، صدر بلاغ عن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة يوم **27** مارس **2020.**[2]

1منظمة الصحة العالمية **https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/nove**

2 بلاغ عن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة يوم **27** مارس **2020.**

فجاء في البلاغ ما يلي: "تماشيا مع التدابير الاحترازية والاجراءات الوقائية المتخذة على المستوى الوطني والرامية إلى الحد من تفشي فيروس كرونا المستجد وبعد التوقف الاحترازي لأنشطة مختلف المراكز المعنية بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، تدعو فيه الجمعيات الشريكة في إطار دعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الحرص على ضمان استمرارية بعض الخدمات عن بعد في إطار " مداومة تربوية تنخرط فيه جميع الأطر من خلال برنامج عمل يتم تصريفه عن بعد بغية إنجاز العمليات التالية" :

-التواصل مع الآباء والامهات والأطفال في وضعية إعاقة، ومدهم بأنشطة تربوية يمكن إنجازها داخل المنازل

-التواصل مع مختصي الترويض وإعادة التأهيل الوظيفي من خلال تقديم إرشادات وتوجيهات في الترويض لفائدة الأشخاص ذوي الصعوبات الحركية. وكذا إرشادات لتصحيح النطق والتخاطب للأشخاص ذوي الصعوبات الذهنية والتواصلية.

-تقديم الدعم النفسي للأطفال، وتقديم إرشادات وتوجيهات للأباء والامهات لتجاوز بعض الصعوبات النفسية ذات صلة بفترة الحجر الصحي داخل المنازل

- إعطاء النصائح والإرشادات الوقائية وفق البروتوكول الصحي المعتمد من وزارة الصحة. وذلك بطرق ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، مع استعمال تقنية الفيديو بالنسبة للأشخاص الصم.

لذلك كان لزاما خلال هذه الأزمة الصحية العالمية ومع وجود الحجر المنزلي وإغلاق المدارس والجامعات ومراكز الإعاقة وأقسام الدمج أن تتبنى الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بتوجيهات من التعاون الوطني ومؤسسة الدولة ووزارة الأسرة والتضامن ووزارة التربية الوطنية على عاتقها اتمام تعليمهم عن بعد مما طرح مجموعة من الإشكالات سنعالجها ونقاربها عبر اعتماد التصميم التالي:

*** المحور الأول: ما آثار الأزمة التي خلفتها وضعية فيروس كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وعلاقة ذلك بذويهم؟**

*** المحور الثاني: ما هي مميزات وصعوبات التعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة؟**

*** المحور الثالث : كيف يمكن الارتقاء بالتعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في مثل أزمة كرونا بالمغرب؟**

المحور الأول: آثار الأزمة التي خلفتها وضعية فيروس كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وعلاقة ذلك بذويهم

عندما نتحدث عن الجائحة فمن البديهي أن نتحدث عن آثار الأزمة التي خلفتها هذه الجائحة لذلك نسعى من خلال هذا المقال إلى رصد أثر فيروس كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وذويهم بعدما نقارب مفهوم الإعاقة ومفهوم التعليم عن بعد :

أولا: مفهوم الاعاقة

يمكن تعريف الشخص في وضعية إعاقة باعتباره " الشخص الذي تعرض الى اختلال وظيفي فيزيولوجي أو سيكولوجي أو هما معا، ونتج عنه قصور أو عجز وظيفي أثر على نمو إمكانات وقدرات هذا الطفل الجسدية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية، وعلى كفاياته وقدراته في القيام بالأنشطة الفردية اليومية الاعتيادية أو المدرسية".[1]

ومن المعلوم أن هناك عدة تعريفات للإعاقة وللشخص في وضعية إعاقة، تختلف بحسب المؤسسات أو الهيئات التي تصدر عنها، أو بحسب المقاربات التي اعتمدت في تناولها. وقد نظر إلى مفهوم الإعاقة من زوايا مختلفة بحسب الباحثين والدارسين والخلفيات الفلسفية أو الحقوقية أو السوسيوتربوية التي انطلقوا منها. ويمكن تلخيص أهم التعاريف والمقاربات التي حددت مفهوم الإعاقة في الجدول التالي:

[1] وزارة التربية الوطنية، مديرية المناهج،الاطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (2017)، بالمغرب، بدعم من منظمة اليونيسيف، ص 34.

الجدول (1) :تعريفات الإعاقة

التصنيف الدولي للوظائف CIF/2001	التعريف حسب سيرورة إنتاج الإعاقة PPH	تعريف منظمة الأمم المتحدة ON/2006
الإعاقة ناتجة عن مشاكل صحية مرض أو اضطراب تؤثر على بنية الجسم ووظائفه، وتحد من نشاط، الفرد وتقلص من إمكانات مشاركته في محيطه الاجتماعي.	الإعاقة ناتجة عن مشاكل صحية (مرض أو اضطراب) تؤثر على بنية الجسم ووظائفه، وتحد من نشاط الفرد وتقلص من إمكانات مشاركته في محيطه الاجتماعي.	الإعاقة قصور ناتج عن اختلال أو فقدان أو غياب أو اضطراب في الأعضاء الفيزيولوجية أو العقلية أو الحسية للفرد ينتج عنه عجز وظيفي. وقد تضيف العوائق الاجتماعية حواجز أخرى تعمق العجز الذي تسببه الإعاقة.

المصدر :(الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (2017)، وزارة التربية الوطنية، مديرية المناهج، بدعم من منظمة اليونيسيف)

الجدول (2) : المقاربات التي تناولت الإعاقة

المقاربة الطبية	المقاربة الاجتماعية	المقاربة الحقوقية
الإعاقة اختلال وظيفي جسدي حسي، أو ذهني ينتج عنه قصور في الأداء البشري. هذا الاختلال له أسباب	الإعاقة لا تقرن بالشخص في وضعية إعاقة بل بمحيطه الاجتماعي والعوائق والحواجز الاجتماعية في المؤسسات	تنظر الى الاعاقة والطفل في وضعية إعاقة باعتباره الشخص الذي يعاني من قصور في الوظائف الذهنية والجسدية نتج

ونتائج عضوية مرتبطة بالذات وبالعوامل الخارجية. وهذا ما يستدعي مقاربة علاجية تخصصية	وفي المحيط الاجتماعي : كانعدام الولوجيات والميسرات والخدمات المدرسية والاجتماعية الدامجة.	عنه تعرضه لنظرة وأفعال وممارسات تمييزية سلبية، والحرمان من الحقوق الأساسية كالحق في المتمدرس الدامج.[1]

المصدر : (الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة (2017)، وزارة التربية الوطنية، مديرية المناهج، بدعم من منظمة اليونيسيف)

إذا ما تفحصنا بتمعن هذه التعريفات للإعاقة فنجد أن كل تعريف له مرجعياته وفي هذا السياق لا ينبغي فهم الإعاقة انطلاقا من رؤية طبية محظة أو رؤية إجتماعية فقط وإنما باعتبارها تفاعلا ديناميا بين الظروف الصحية والعوامل الشخصية الأخرى، بحيث أصبح الشخص يعبر عن الاختلاف وأصبحت الإعاقة مسؤولية مجتمعية ناتجة عن المعيقات التي تتولد داخل التفاعل بين هذا الشخص والبيئة الاجتماعية.

ثانيا :التعليم عن بعد وفلسفته

1- مفهوم التعليم عن بعد

إذا كان التعليم، بمختلف مستوياته، يواجه تحديات لتتمة المناهج والبرامج التعليمية المقررة الموجة للتلاميذ والطلبة، في وضعية غير وضعية إعاقة، داخل سنة دراسية معينة فإن الأمر يصير أكثر تعقيدا وتحديا حين نتحدث عن العمليات التعليمية المرتبطة بمن هم في وضعية إعاقة، الخاضعين لنظام التربية الخاصة، وذلك من قبيل الإعاقة الذهنية، أو الإعاقة البصرية أو التوحد. إن المؤسسات المسؤولة عن تعليم مثل هؤلاء الأشخاص، الذين هم في وضعية إعاقة، لم تجد بديلا في التغلب على

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.

توقف سير عمليات التدريس إلا من خلال الاعتماد على التعليم عن بعد شأنها، في ذلك، شأن سائر المؤسسات التعليمية بالبلاد. وبشكل مبدئي يتم التعليم عن بعد عندما تفصل المسافة الطبيعية ما بين المعلم والطالب أو الطلاب خلال حدوث العملية التعليمية، حيث تستعمل التكنولوجيا مثل الصوت، الصوت والصورة؛ المعلومات؛ والمواد المطبوعة.[1] إضافة لعملية الاتصال التي قد تتم وجهاً لوجه، لسد الفجوة في مجال توجيه التعليمات.

ولقد تم تعريف التعليم عن بعد طبقا لما جاء في إصدارات الجمعية الأمريكية للتعليم عن بعد " هو تقديم التعليم أو التدريب من خلال الوسائل التعليمية الالكترونية ويشمل ذلك الأقمار الصناعية، الفيديو، والأشرطة الصوتية المسجلة، وبرامج الحاسبة الآلية، والنظم والوسائل التكنولوجية التعليمية المتعددة، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى للتعليم عن بعد[2] ."

ومجمل القول إن التعليم عن بعد هو توفير تعليم لأي فرد من أفراد المجتمع لديه الرغبة في التعليم والقدرة المالية على ذلك، ويتم ذلك عن طريق التواصل من خلال الوسائط المتعددة ووسائل الاتصال المتنوعة تحت رقابة إدارية وتنظيمية تنتهي بالحصول على شهادة معترف بها.[3]

[1] فضيلة لكزولي، التدريس عن بعد ورهانات الاصلاح في ظل "جائحة كوفيد 19"، مقال صدر سنة 2020، المغرب، مجلة باحث، ص 63.

[2] نفس المرجع السابق، ص 63.

[3] عميرة جويدة، عثمان طرشون وآخرون، (2019)، خصائص وأهداف التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني – دراسة مقارنة عن تجارب بعض الدول العربية، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، العدد(2) يناير ص278.

ويعرف التعليم عن بعد أيضا "أنه تعليم نظامي منظم تتباعد فيه مجموعات التعلم وتستخدم فيه نظم الاتصالات التفاعلية لربط المتعلمين والمصادر التعليمية والمعلمين سويا".[1]

و هناك أربعة مكونات أساسية لهذا التعريف:

المكون الأول: إن هذا النوع من التعليم يقوم على فكرة المؤسسات النظامية، وهذا ما يميز مفهوم التعليم عن بعد عن مفهوم التعلم الذاتي، أو الدراسة المستقلة والمؤسسات المشار إليها في التعريف قد تكون تقليدية، أو كليات.

المكون الثاني: هو مفهوم التباعد بين المعلم والطالب، وقد يظن البعض أن هذا التباعد هو تباعد مكاني فقط، فالمعلم يكون في مكان والطلبة في مكان آخر ولكن هذا المكون يتضمن أيضا التباعد الزمني بين المعلم والطلاب، فالتعليم غير المتزامن عن بعد يعني تقديم التعليم في وقت ما، واستقباله من جانب الطلبة في وقت آخر، أو في أي وقت يختارونه، فلا بد من تحديد واع لدرجة التباعد الزمني أو المكاني بين المعلم والطلاب.[2]

المكون الثالث :و هو الاتصالات التفاعلية وهذا التفاعل قد يكون متزامنا أو غير متزامن وفي نفس الوقت أو أوقات مختلفة، وهذا التفاعل هام للغاية ولكن ليس على حساب المحتوى التعليمي، وبمعنى آخر فمن المهم أن نوفر تفاعلا مناسبا للمتعلمين لكي يتفاعلوا مع بعضهم البعض أو مع مصادر التعلم أو مع معلميهم. وإذا كان هذا التفاعل ليس من أولويات التعلم، إلا أنه يجب أن يكون متاحا للمتعلمين، وشائعا فيما بينهم، بل ومناسبا للاستخدام، ومتاحا في أي وقت.

[1] نفس المرجع السابق، ص 279.

2 سيمونس، شلوسر، التعليم عن بعد ومصطلحات التعليم الإلكتروني، الجمعية الأمريكية للتكنولوجيا والاتصالات التربوية، مكتبة بيروت، ط 2، سنة 2015، ص 3.

المكون الرابع: هو الربط بين المتعلمين والمصادر والمعلمين سويا، بمعنى أن هناك معلمين يتفاعلون مع الطلبة ومع تلك المصادر التعليمية المتاحة لجعل التعليم ممكنا. وهذه المصادر لا بد وأن تخضع لإجراءات التصميم التعليمي المناسبة حتى يمكن استعابها ضمن خبرات التعليمية للمتعلم وبالتالي تعزيز التعلم، وقد تتضمن هذه المصادر مصادر مرئية، أو محسوسة، أو مسموعة. [1]

ويتضمن مفهوم التعليم عن بعد هذه المكونات الأربعة، وإذا غابت إحدى هذه المكونات أو بعضا منها فسوف يختلف الوضع عما هو مفروض أن يكون عليه التعليم عن بعد، ومن المهم أن نلاحظ أن التعليم عن بعد يتضمن عمليتي التعليم والتعلم عن بعد في آن واحد، ولذلك فإن تطوير وتصميم وإدارة وتقييم التعليم يقع تحت مفهوم التعليم عن بعد، بينما تقع الاستفادة من كل الخبرات التعليمية في مجال التعلم تحت مفهوم التعلم عن بعد.

وطبقا لمفهوم التعليم عن بعد بمعناه الأشمل فإن التعلم عن بعد لن يكون ممكنا بدون هذه المكونات الأربعة.

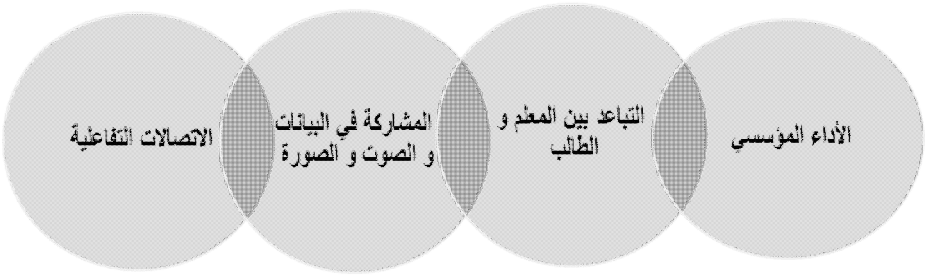

[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص4.

[2] نفس المرجع السابق، ص4.

2- المحددات الفلسفية للتعليم عن بعد:

كما هو معلوم فإن أي نظام تربوي له محددات ومرجعيات فلسفية ناظمة له؛ وبالتالي تؤثر في جميع عناصره تأثرا تفاعليا بحيث تحدد النسق الفلسفي للنظام التربوي. وفلسفة التعليم عن بعد تنطلق في جوهرها من الحق في التعليم والتعلم وفق المبادئ المؤسسة للمجتمع والقيم الناظمة له، ووفق هويته الحضارية والإنسانية ومن هذه المنطلقات فمن الضرورة مراعاة الفروق الفردية بين الأفراد من أجل توفير الوسائل التعليمية لكل مكون تعليمي ولكل احتياج خاص للأفراد، ومن ناحية أخرى فإن التعليم عن بعد تؤكد فلسفته ضرورة اشتغال الافراد الراشدين أو الأطفال المتعلمين باستقلالية، إلا أن هذه الاستقلالية لن تأتي إلا بالتمرن والتدريب عليها وهي نابعة من فلسفة براغماتية نفعية. وخلاصة القول إن فلسفة التعليم عن بعد تنطلق من المحددات التالية:

1- حق الفرد في التعلم والوصول إلى المعرفة والمعلومة حتى ولو كان بعيدا عن مؤسسته التعليمية.

2- حق الفرد في إعطاء الفرصة للتعلم حتى وإن تجاوزها الزمن.

3- التوصل بالمعلومات والمعارف عن بعد سواء بالمشاهدة أو بالتفاعل عبر التطبيقات المتعددة.

4- الانتقال من التعليم إلى التعلم الذاتي والمستمر.[1]

ثالثا : الآثار التي خلفتها وضعية فيروس كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة

قبل رصد الآثار التي خلفتها جائحة كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة لا بد لنا أن نذكر بواقع تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، فبرغم المجهودات الكبيرة للمملكة المغربية في تأهيل وتدريس الأشخاص في وضعية إعاقة إلا أن واقع حال تعليم هؤلاء لا يزال يعرف العديد من الإختلالات والصعوبات، يمكن

[1] عامر طارق، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة **2013**، ص **16.**

إبرازها من خلال المؤشرات الدالة التي كشف عنها البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب **(2014)**[1]:

- **66.1** ٪ من الأشخاص في وضعية إعاقة دون تعلم، وتمثل الإناث الغالبية العظمى **66.6** ٪.

- تقارب نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة غير المتمدرسين المنتمين للوسطين الحضري والقروي **50.6** ٪ بالوسط الحضري و**49** ٪. بالوسط القرووي.

- لا تتعدى نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة ممن لديهم مستوى الابتدائي **15** ٪

- لا تتجاوز نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة ممن لديهم مستوى التعليم الثانوي **9.5**٪[2]

إذن هذه هي الصورة العامة حول واقع تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. واليوم يعرف تعليم هذه الشريحة من المجتمع تحديا جديدا في ظل آثار جائحة كرونا على تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة؛ والتي كان لها تأثير على مجموعة من الجوانب الأخرى منها السلوكية والنفسية والاجتماعية علما أن هذه المستويات الثلاثة مرتبطة ومؤثرة ومتفاعلة مع بعضها البعض.

فقد تسبب فيروس كرونا في إغلاق جميع المدارس والمؤسسات والجمعيات الشريكة للدولة في تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة مما أدى ذلك إلى توقف التعليم الحضوري والاستعانة بالتعليم عن بعد.

وفي هذا الإطار، وعلى مستوى قطاع التربية الوطنية، ومنذ إطلاق البوابة الإلكترونية **TelmidTICE** والتي توفر مضامين رقمية مصنفة حسب الأسلاك والمستويات التعليمية وكذا المواد الدراسية، بلغ معدل المستعملين لهذه المنصة حوالي

[1] البحث الوطني التفصيلي الثاني حول الإعاقة بالمغرب **(2014)**.

[2] البحث الوطني التفصيلي الثاني **(2014)**.

600 ألف مستعمل ومستعملة يوميا، كما بلغ مجموع الموارد الرقمية المصورة التي تم إنتاجها 3000 موردا. [1]

فإذا تمعنا نجد أن التربية الدامجة لم تنل حظها الوافر من كل هذه الإجراءات المحمودة، التي إتخذتها الدولة، حيث أسفرت هذه العملية عن تحقيق نتائج أولية إيجابية على عدة مستويات بعد فرض حالة الطوارئ ودخول الحجر الصحي حيز التنفيذ؛ وذلك ضمانا للاستمرارية البيداغوجية.

كما أن عملية التعليم عن بعد أغفلت التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة ولم توفر لهم الوسائل الضرورية والكفيلة بتقديم عرض تربوي مندمج يتماشى مع القدرات النفسية والصحية والعقلية لهذه الفئة أسوة بالتلاميذ الذين هم في وضعية غير وضعية إعاقة، مما يضعنا أمام علامات استفهام كبيرة حول هذه الفئات التي كفل لها الدستور حقها في التعليم، وكذا من حقنا أن نتساءل عن الطرق والكيفيات الكفيلة بتنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة الذي بدل مجهود كبير جدا من أجل إعداده والاستعداد لتنزيل أوراشه جهويا وإقليميا، والذي ربما ترك فراغا فرضته الظروف الحالية يتعلق بمسألة التربية الدامجة عن بعد، التي أكيد سينتبه المسؤولون على هذا القطاع إلى ضرورة تداركها وإيجاد الحلول الآنية والمستعجلة لتجاوزها. [2]

كما أن التوقف عن سير عمليات التدريس له آثار وخيمة خاصة على الأشخاص التوحديين؛ لأن التوحد بطبيعته مغاير على باقي الإعاقات الأخرى؛ فالشخص التوحدي هو شخص يحب الرتابة، وهذا التغيير المفاجئ في حياته سيؤثر لا محالة على جانبه السلوكي وإلى ظهور سلوكات عدائية.

---

[1] بلاغ وزارة التربية الوطنية الصادر بتاريخ 2 أبريل 2020 بشأن الحصيلة المرحلية لعملية التعليم عن بعد، 2019.

[2] نبيل خرشي، مقال، أي وضع للتربية الدامجة في زمن كرونا المستجد، سنة (2020) مقال إلكتروني منشور 05/2020/ على ساعة 7 مساء، الموقع الالكتروني:
https://www.al3omk.com/528422.html 01.

وتعرف منظمة الصحة العالمية اضطرابات طيف التوحد باعتبارها مجموعة من الاضطرابات المعقدة في نمو الدماغ. ويتناول هذا المصطلح الشامل حالات من قبيل مرض التوحد واضطرابات التفكك في مرحلة الطفولة ومتلازمة آسبرغر وتتميز هذه الاضطرابات بمواجهة الفرد لصعوبات في التفاعل مع المجتمع والتواصل معه، ومحدودية وتكرار خزين الاهتمامات والأنشطة التي لديه.[1]

كما يمكن أيضا لهذا التوقف أن يؤدي إلى نكوص في المستوى التعليمي سواء للأشخاص التوحديين أو للإعاقة الذهنية؛ فالأشخاص في وضعية إعاقة يحتاجون إلى تجديد النشاط الذهني أكثر من غيرهم نظرا لقصور في الجانب المعرفي.[2] كما أن مشاكل التواصل لدى الأشخاص التوحديين قد تؤدي إلى عدم فهم هذه الوضعية الراهنة وبالتالي خلق مشاكل سلوكية لا حصر لها تنتصب عائقا أمام استكمال هذه الفئة تعليمها.

و عندما نتحدث عن التعليم عن بعد بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة فإننا نتحدث عن مسؤولية حقيقية تتحملها أسرة الأشخاص في وضعية إعاقة، فإذا كانت مسؤولية الأسر مضاعفة بالنسبة للأشخاص ممن هم في وضعية غير وضعية إعاقة في زمن كرونا، فإن مسؤولية أسر الأشخاص في وضعية إعاقة أكثر بكثير، خاصة عندما نتحدث عن إعاقة تعيق الشخص عن استخدام الوسائل التكنلوجية بشكل مباشر.

فنجد الأسر نفسها مضطرة إلى تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التعليم عن بعد، هذا التعليم الذي يعد أمانة ومسؤولية على عاتقها، وهذا التمكين ليس سهلا على هؤلاء الأشخاص، خاصة عندما نتحدث عن إعاقات مثل الإعاقة الذهنية والتوحد فلا يحتاج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى استكمال تعليمهم،

[1] منظمة الصحة العالمية.

[2] الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين، الدليل التشخيصي للإضطرابات النفسية والأمراض العقلية، 1992." إقتباس"

فقط، بل يحتاجون إلى استكمال تتبعهم في المواكبة الشبه الطبية من تقويم نطق والتربية الحس- الحركية زيادة على الجانب السلوكي والجانب النفسي، وبذلك تجد الأسر نفسها في وضعية ليست سهلة في تتبع جميع هذه الحصص عن بعد.

لذلك يصبح نجاح التعليم عن بعد للأشخاص في وضعية إعاقة مرهونا أكثر من غيره بمدى جدية أولياء الأمور في هذه الوضعية الراهنة والسعي لإنجاحها من خلال الحرص على تنفيذ كافة تعليمات الأساتذة والأطر الشبه الطبية.

و في السياق ذاته يمكن أن نقول إن هذه الظرفية تعد أكبر فرصة لأولياء الأمور، للتعرف إلى نقاط القوة لدى أبنائهم، ونقاط الضعف التي تحتاج إلى تحسين واستغلال هذه الوضعية في تطوير التواصل مع المشرفين على العملية التعلمية لأبنائهم فضلاً عن خلق فرص متنوعة لتلقي المعلومة.هذا إذا افترضنا أن الآباء والأمهات وأولياء الأمور متمكنين من الحد الأدنى على الأقل للتفاعل الإيجابي في مثل هذه الظرفية مع أطفالهم في وضعية إعاقة.

المحور الثاني: مميزات وصعوبات التعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة

أولا: مميزات استعمال التعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة

أولا قدرته على توصيل التعليم لكل أولئك الذين حرموا من الوصول إليه في أمكانه المعتادة سواء كان ذلك لأسباب تعليمية، أو لأسباب جغرافيا أو بسبب إعاقة جسدية وغيرها وعلى سبيل المثال: معظم الأشخاص في وضعية إعاقة حركية لا يقومون بدورهم الفعال في المجتمع بسبب عدم وجود الولوجيات التي تسمح بتنقلهم بسهولة؛ حيث معظم المباني والطرقات ووسائل النقل في أغلب مدن المغرب تكون غير مهيأة للأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة المدارس والجامعات، لذلك يمكن الاستفادة من التعليم عن بعد كنوع من التعليم حيث يستطيع الشخص من منزله متابعة تحصيله العلمي.

وبطبيعة الحال تعتبر الدراسة في الكلية أو الجامعة خطوة كبيرة لأي شخص، أما بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة حركية فإن تفكيرهم يكون في إمكانية الوصول إلى المؤسسة التي يدرسون بها قبل التفكير في التحصيل العلمي .

ويجد الاشخاص في وضعية إعاقة حركية تحديات كبيرة في التنقل بين المواصلات مما يمكن أن يؤخرهم عن وقت المحاضرات لذلك يمكن للتعلم عن بعد أن يكون هو الحل البديل لهم بسبب عدم الحاجة إلى التنقل في المواصلات.

ثانيا لإعتباره أقل تكلفة من نظام التعليم التقليدي من حيث الاقتصاد في النفقات خاصة إذا كان الأشخاص في وضعية هشاشة.[1]

كما يمكن إعتماد التعليم عن بعد كسياسة تربوية في تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة فإن تدريب الطلبة في وضعية إعاقة على وسائل تكنولوجيا التعليم المختلفة، يعتمد على أكثر من وسيلة نقل المعلومات للمتعلمين كأجهزة الحاسوب و(أي باد) وغيرها، وقد أسهم هذا الاعتماد في الكثير من الإيجابيات التي تعود عليهم سواء أكان ذلك من الناحية النفسية أم الأكاديمية أم الاجتماعية أم الاقتصادية.

ومن أهم مميزاته أيضا إمكانية وجود تكنولوجيا التعليم خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة تستعمل في التعليم عن بعد وتعرف تكنولوجيا تعليم الطلبة في وضعية إعاقة بأنها «النظرية والتطبيق في تصميم وتطوير واستخدام وإدارة وتقويم البرامج الخاصة بالأفراد في وضعية إعاقة لتيسير عملية التعليم والتعلم، والتعامل مع مصادر التعلم المتنوعة لإثراء خبراتهم وسماتهم وقدراتهم الشخصية على سبيل المثال ما يلي :

أ- الوسائل التعليمية المساندة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية :

- التسجيلات الصوتية: مثل (تعليم اللغات، تسجيل القصص والنصوص المقررة في المنهج).

- البرامج الإذاعية التعليمية: تُعد من أنسب الوسائل التعليمية السمعية للطلبة في وضعية الإعاقة البصرية[2].

[1] عامر طارق، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 16.

[2] حسن الباتع عبدالعاطي، التعليم التكنولوجي لذوي الاحتياجات الخاصة، موقع مجلة المعرفة 2010./7/12 net تاريخ الاطلاع 2016/5/3.

- الكتب الناطقة: وهي عبارة عن تسجيل نص الكتاب على الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات.

- الرسومات البارزة: وهي اكثر الوسائل انتشاراً في مدراس الطلبة في وضعية الإعاقة البصرية.

- الصور اللمسية: يمكن من خلالها تفسير العلاقات بين الأشياء والأحداث بفاعلية.

ب- الوسائل التعليمية السمعية البصرية:

- التلفزيون التعليمي خاصة للطلبة في وضعية الإعاقة السمعية.

- الوسائل المتعددة الكمبيوترية الناطقة.

كما تُعرف التقنيات التعليمية الخاصة بالطلبة في وضعية إعاقة بأنها: أي مادة أو قطعة، أو نظام منتج، أو شئ معدل أو مصنوع وفقاً للطلب بهدف زيادة الكفاءة العلمية والوظيفية للطلبة في وضعية الإعاقة ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تكون ميسرة لعملية التعليم عن بعد بالنسبة لهذه الفئة.

ومن المميزات التي يمنحها التعليم عن بعد نجد، أيضا، إمكانية الإعتماد على مجموعة من وسائل التواصل والعمل التشاركي خاصة أنه في مجال الإعاقة يتم العمل في إطار المقاربة التشاركية لذلك يتيح لنا امكانية القيام بالاجتماع عن بعد بين الفريق متعدد التخصصات عبر مجموعة من التطبيقات منها تطبيق **zoom** وتطبيق **team** إحدى أفضل التطبيقات للاجتماعات الافتراضية أو الاجتماعات عبر الأنترنت نظرا لسهولة إستخدامها.

ثانيا :صعوبات وتحديات التعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة

هناك مجموعة من المعيقات التي تحول دون نجاح التعليم عن بعد لدى الأشخاص في وضعية إعاقة وخاصة في ظل وضع غير مستقر يتميز بالحجر الصحي ويتطلب إمكانيات ربما ضخمة لتوفير منتوج تربوي خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، وفي هذه الورقة البحثية سنرصد بعضا من هذه الصعوبات؛ وهي كالآتي:

- إختلاف نوع ومستويات الإعاقة والأوضاع الصحية وصعوبة تأقلمهم ومدى استجابتهم للعملية التعليمية التعلمية، فمن المعروف أن الأشخاص في وضعية إعاقة ليست مجموعة متجانسة وإنما كل شخص مختلف من حيث إعاقته ومن حيث شدتها.[1]

- عدم القدرة على استخدام الوسائل التكنولوجية مثل الحاسب الالكتروني أو الهاتف خاصة عندما نتحدث عن الإعاقة الذهنية العميقة أو المتوسطة فمن البديهي كلما كانت الإعاقة عميقة كلما ستنتج صعوبة في التعامل مع هذه الأجهزة خاصة إذا استحضرنا عدم التدريب عليها سابقا، علما أن الجمعيات الشريكة للدولة في تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، ليس جميعها، لديها أجهزة تكنولوجيا خاصة بتعليم هذه الفئة.

- كما يمكن أن تلعب الحواجز المادية، كالفقر، معيقا حقيقيا في تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة خاصة بسبب عدم تمكينهم من إقتناء هذه الأجهزة، وفي هذا الإطار قالت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، كاتالينا ديفانداس أغيلار(**Catalina Devandas Aguilar**)، " إن واحدا من بين كل سبعة أشخاص في العالم يعاني من إعاقة. وتعيش الغالبية العظمى منهم في البلدان النامية وأكثر من **80** في المائة من ذوي الإعاقة هم من الفقراء".[2]

- كما يمكن للحواجز النفسية، مثل الإتجاهات السلبية للأسر نحو الإعاقة أو نحو التعليم عن بعد، أن تشكل عائقا حقيقيا في استكمال تعليمهم عن بعد خاصة وأن

---

[1] الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين، الدليل التشخيصي للإضطرابات النفسية والأمراض العقلية، **1992.** (إقتباس)

[2] مركز أنباء الأمم المتحدة، مقال لكتروني منشور في موقع الامم المتحدة، أكثر من **80** في المائة من ذوي الإعاقة من الفقراء منشور **2015/08/1** وتم الإطلاع عليه **2020/05/ 10** على ساعة **5** زوالا على الموقع الالكتروني:
https://www.un.org/development/desa/disabilities-ar/2015/08/31/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-80-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B0%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81**/.**

لهم دورا حيويا في عملية التعليم كما يجمع الأخصائيون في الصحة النفسية أن الحجر الصحي المفروض على أكثر من مليار شخص حول العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، وهذا الوضع يمكن أن يتسبب بمشاكل نفسية للعديد من الأشخاص من بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة بالنسبة للذين يفشلون في التعاطي بشكل إيجابي مع هذا الظرف ومن أبرز "التأثيرات النفسية" التي تنتشر في مثل هذه الحالات؛ فإن الأشخاص الذين هم في وضعية نفسية هشة معرضون أكثر من غيرهم للإصابة بمشاكل نفسية من قبيل القلق والتوتر والانفعال، كما أن فقدان التفاعل الاجتماعي مع المجتمع يمكن أن يؤثر بقوة في نفسية الأشخاص الموجودين رهن الحجر الصحي وبذلك يؤثر على جودة تعليمهم وتركيزهم في تفاعل العملية التعليمية التعلمية.

المحور الثالث : كيفية الارتقاء بالتعليم عن بعد في مجال تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة في مثل أزمة كرونا بالمغرب

إن الارتقاء بعملية التعليم عن بعد في مجال الإعاقة يتطلب تدبير على مجموعة من المستويات منها ما هو سياسي ومنها ما هو مادي ومنها ما هو منهجي ومن بين هذه التدابير نقترح ما يلي :

- بلورة سياسة وتدابير خاصة بتعليم الاشخاص في وضعية إعاقة في الأزمات الطارئة مثل جائحة كرونا وفق مبدأ التمييز الإيجابي.

- تمويل الاشخاص في وضعية إعاقة على مستوى الأدوات التكنولوجية والانترنت في ظرف جائحة كرونا في إطار التضامن الإجتماعي.

- استخدام منصات تعليمية خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة ولقد كانت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة حكيمة في إصدارها.

- صياغة برامج تعليمية رقمية خاصة بالاشخاص في وضعية إعاقة بأنواعها على طريقة التعليم المدمج حتى تكون موجودة في ظرفية مثل هذه الظرفية الطارئة.

- أن يلعب الإعلام دوره بمحاربة الإتجاهات السلبية نحو التعليم عن بعد بصفة عامة والتعليم عن بعد وتدريس الأشخاص في وضعية إعاقة بصفة خاصة.

- أن يلعب الإعلام دوره أيضا في توجيه خطاب حاسم للأسر حتى تتحمل مسؤوليتها في العملية التعليمية التعلمية سواء لأشخاص في وضعية إعاقة أو بصفة عامة.

- تقديم الدعم النفسي والخطوات الأساسية للتحقيق التوازن النفسي للأسر وللأشخاص في وضعية إعاقة ومرافقتهم خلال إستكمال تعليمهم عن بعد.

- وفي هذا السياق فقد أوصى المجلس ببلورة خطة وطنية تستهدف تحقيق ما يلي حتى قبل ظهور هذه الأزمة (كوفيد 19) :

1. الولوج إلى التكنولوجية الرقمية
2. ملائمة وتكييف التكنولوجية للمحتوى التربوي والمناهج والبرامج الخاصة للإشخاص في وضعية إعاقة.[1]

ونقصد هنا بالوسائل التكنولوجية ليست وسائل للاستعمال التقني بل أكثر من ذلك لدى الاشخاص في وضعية إعاقة على أساس أنها وسائل تمكين وتيسسير تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة.

- إعداد القواميس والدلائل الإلكترونية لمساعدة على فهم لغة الإشارة والبرايل وباقي صيغ المكيفة مع وضعيات الإعاقة وهذه القواميس ليست فقط في الحالات الطارئة مثل أزمة كرونا وإنما هي سياسة دامجة يقترحها المجلس في رأيها لسنة 2019 بالنسبة لهذه الفئة.

- تمويل البحث العلمي في ما يخص صنع تطبيقات خاصة بالتواصل الأشخاص في وضعية إعاقة حتى تكون من الترتيبات التيسيرية المعقولة في تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة سواء في ظل الأزمات الطارئة أو في إطار سياسة الدمج على مستوى التكنولوجيا.

[1] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة نحو تربية دامجة، منصفة وناجعة، المغرب، 2019، ص5.

- توفير تكوينات للأسر وللعاملين في مجال الإعاقة من أساتذة ومكونين والفاعلين التربويين في التكنولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

- الإعتماد على الخطوات الأساسية لضمان نجاح التعليم عن بعد من خلال إحترام الفصول الافتراضية للمكونات الأربعة للتعليم عن بعد من إحترام إطار مؤسساتي وبعد زماني في إطار تفاعلي بين المعلم والمتعلم أو مع الوسيط (الأسر) في إطار فلسفة التمكين.

خلاصة

إن التعليم عن بعد قد يكون حلا حقيقيا في تعليم فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، وأن يتخذ منحى سايسة تربوية داعمة ودامجة لتعليم هذه الفئة. كما ينبغي أن نثير فقط عناية المسؤولين على قطاع التربية والتكوين، وخاصة ذوي الاختصاص بمجال التربية الدامجة، أن يفكروا في إعداد استراتيجية تعلمية عن بعد تهدف إلى إنتاج موارد رقمية وطرائق تعليمية يستفيد منها الأطفال في وضعية إعاقة، وأن يؤسسوا لمرحلة جديدة قوامها تربية دامجة تستجيب لشروط ومعايير التعليم عن بعد بغية تحقيق الهدف المبتغى وهو تلميذ مندمج في مجتمعه.

تدبير أزمة التعليم خلال فترة الطوارئ الصحية بالمغرب : التعليم الإلكتروني بالجامعات نموذجا

Managing the education crisis during the health emergency in Morocco: e-learning in universities as a model

رضوان قطبي

دكتور وباحث في العلوم القانونية والسياسية

أستاذ الفلسفة بالثانوي التأهيلي (وزارة التربية الوطنية)

redwanphilo@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مساءلة دور التعليم الإلكتروني في تطوير منظومة التعليم الجامعي بالمغرب في ظل حالة الحجر الصحي التي يعرفها المغرب بسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد. وأدت هذه الأزمة إلى إغلاق الجامعات وتوقف الدراسة الحضورية بها نهائيا. وخلصت الدراسة إلى أهمية الأدوار التي يمكن أن يؤديها التعليم الإلكتروني بالجامعات المغربية، والتي تستطيع المساهمة الفعلية في تطوير منظومة التربية والتكوين وتجاوز مشكلاتها.

الكلمات المفتاحية : التعليم الإلكتروني، التعليم عن بعد، الذكاء الاصطناعي.

Abstract : This study aims to question the role of e-learning in developing the university education system in Morocco in light of the state of quarantine that Morocco knows due to the spread of the new Corona virus epidemic. This crisis led to the closure of universities and the suspension of urban studies permanently. The study concluded the importance of the roles that e-learning can play in Moroccan universities, which can actually contribute to the development of the education and training system and overcome its problems.

Key words: e-learning, distance education , artificial intelligence

المقدمة

لاشك أن سياسة الحجر الصحي التي اتبعتها معظم دول العالم في زمن كورونا قد أعادت قضية تطوير منظومة التعليم إلى واجهة الاهتمام، بعد تعذر التحاق الطلاب والتلاميذ بفصولهم الدراسية. وفي هذا السياق عملت دول عديدة – بما فيها المغرب- على استثمار تطبيقات الإنترنت في العملية التعليمية التعلمية ابتداءا من فصول التمهيدي والابتدائي ووصولا إلى المستويات الجامعية. ذلك أن المواقع الإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وأجهزة الهاتف المحمولة الذكية، والتفاعل المتقدم بين الإنسان والآلة، والتفاعل متعدد المستويات مع المستخدمين، تؤشر على ثورة رقمية وتكنولوجية غير مسبوقة في حقل التعليم لاسيما الجامعي منه. وتأسيسا على ذلك يعالج الباحث في هذه الدراسة إشكالية دور التعليم الإلكتروني في تطوير منظومة التعليم الجامعي بالمغرب من خلال الأسئلة التالية :

- ما مكانة قطاع التعليم في المنظومة الدستورية والقانونية بالمغرب؟
- وما مدى حضور الرقمنة بالبيئة الإعلامية والاتصالية؟ وما طبيعة تأثيرها في الفضاء العام؟
- وما مفهوم التعليم الإلكتروني؟ وما هي مقومات البنية التحية الرقمية اللازمة لتطوير هذا النوع من التعليم؟ وما هي الفرص والتحديات التي يطرحها التعليم الإلكتروني بالجامعات المغربية؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة يعتمد الباحث على منهجية تحليلية للمعطيات والوثائق، كما ينطلق من فرضية مفادها : أن التعليم الإلكتروني بالجامعات المغربية يمكن أن يلعب دورا مهما في تطوير منظومة التربية والتعليم، عبر محاربة الاكتظاظ الجامعي وزيادة المردودية العلمية. وتتوزع هذه الدراسة على أربع محاور هي :

- المحور الأول : المكانة الدستورية والحقوقية للتربية والتعليم بالمغرب.
- المحور الثاني : البيئة الاتصالية بالمغرب والتحول نحو الفضاء الإلكتروني.
- المحور الثالث : التعليم الإلكتروني بالجامعات.
- المحور الرابع : مستقبل التعليم الإلكتروني في الجامعات المغربية.

المحور الأول : المكانة الدستورية والحقوقية للتربية والتعليم بالمغرب

يعتبر التعليم حقا من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها العهود والمواثيق الدولية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم. وأعيد التأكيد عليه في المعاهدات الأخرى التي تغطي فئات محددة (النساء والفتيات والمعوقين والمهاجرين واللاجئين والسكان الأصليين، الخ)، أو سياقات أخرى (التعليم أثناء النزاعات المسلحة)، كما وأدرج في مختلف المعاهدات الإقليمية، وكُفل كحق في الغالبية العظمى من الدساتير الوطنية. ولقد شكل الحق في التعليم محل إجماع بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بحيث إن غالبية النصوص والمواد التي تتعلق بهذا الحق لم تلق أية معارضة أو تحفظ يذكر من قبل الدول المصادقة عليها، بخلاف باقي الحقوق الأخرى.

هكذا نجد المادة **26** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] الصادر سنة **1948** تؤكد على ضمان الدولة لكل شخص حقه في التعليم مع ضمان مبدأ المجانية، كما يلي :

1. لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفِّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم.

2. يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام.

3. للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم.

[1] https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المنحى نفسه ذهب إليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المادة 13 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966[1]، حيث تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وتضمنت هذه المادة ثلاث نقط أساسية يمكن إيرادها كما يلي:

1. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب:

- جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع،
- (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم،
- (ج) جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم،
- (د)تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية،(ه) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدري.

2. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الأباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتامين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

[1] http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائما بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة **1** من هذه المادة ورهنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا.

وبرجوعنا إلى الميثاق الأوروبي الاجتماعي لعام **1961** والملحق الإضافي لعام **1988** نجدهما أكدا على الحق في التعليم بكافة مجالاته لما له من أهمية في تطوير الفرد، وهو ما ركز عليه الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان في المادة السابعة عشرة، وكفله إعلان القاهرة لحقوق الإنسان من قبل منظمة العمل الإسلامي سنة **1999**.

في حين نجد الدستور المغربي عمل على دسترة هذا الحق من خلال مقتضيات الفصول **31** و**32** و**33** و**168** من دستور **2011** بقوله في الفصل **31**: " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في... الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة "؛ إذ جعل هذا الحق مقرونا بالحقوق المرتبطة بالعلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية. كما أن الفصل **32** من الدستور المغربي نجده يؤكد صراحة على هذا الحق بقوله : "التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة". ويؤكد الفصل **168** من الدستور ذاته، على إحداث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بصفته هيئة استشارية مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها، كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

المحور الثاني : البيئة الاتصالية بالمغرب والتحول نحو الفضاء الإلكتروني

لاشك أن شبكة الإنترنت أصبحت تحتل مكانة مهمة في البيئة الاتصالية والإعلامية بالمغرب، حيث "تشير الأرقام الرسمية إلى أن حظيرة مشتركي شبكة الإنترنت عرفت تطورا إيجابيا حيث بلغ عدد مشتركي الشبكة العنكبوتية حوالي

23.840.000 منخرط، وقفز عدد مشتركي شبكة الفيسبوك إلى **18.83** مليون مشترك في دجنبر"**2019**[1]، مكرسا بذلك صدارته لمنصات التواصل الاجتماعي الأكثر شهرة بالمغرب.

وقد كشفت دراسة منجزة من طرف الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات سنة **2017**[2]، اعتماد على منهجية أخذ العينات الاحتمالية التي همت حوالي **12000**أسرة وفرد، مجموعة من المعطيات :

- **بالنسبة لتعميم الهاتف الذكي وخدمة الإنترنيت :** بلغت نسبة تجهيز الأفراد بالهاتف المتنقل **99.80%**، سواء تعلق الأمر بالوسط الحضري أو الوسط القروي. كما يمتلك زهاء **92 %**من الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم خمس سنوات هاتفا متنقال، **73 %**من ضمنهم يتوفرون على هاتف ذكي. أما بالنسبة لألفراد الذين ترتاوح أعمارهم ما بني **5** و**39** سنة فهم يحتلون الريادة من حيث امتلاك الهواتف الذكية، بنسبة تقارب **80%**. وتستعمل نسبة **86 %**من الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم خمس سنوات والذين يتوفرون على هاتف ذكي، هذا الأخير للإبحار في شبكة الإنرنيت.بينما تستعمل نسبة **93 %**من الأفراد الذين يتوفرون على الهواتف الذكية التطبيقات المتنقلة.
- **أما فيما يخص التجهيز بالحواسيب :** فتمتلك ست أسر من أصل عشرة حاسوبا و/أو لوحة إلكرتونية. ويتعلق الأمر بزيادة فاقت**6 %**مقارنة مع سنة **2016** بالنسبة للفترة الزمنية الممتدة ما بني سنة **2010** و**2017**، بلغت الزيادة زهاء **72.%**
- **وفيما يتعلق باستخدام المواقع الاجتماعية :** فقد ولج **94.3 %**من مستعملي الإنترنيت البالغة أعمارهم ما بني خمس سنوات وأكثر أي **18.5** مليون مستعمل إلى المواقع الاجتماعية خلال الأشهر الثالثة الأخيرة من سنة **2017** .كما يشارك **98.4 %**من مستعملي الإنترنيت البالغة أعمارهم ما بين خمس عشرة وأربعة وعشرين سنة في

[1] https://www.internetworldstats.com/stats1.htm/ (Africa Internet Usage, 2019 Population Stats and Facebook Subscribers)-(20/11/2019).

[2] الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي،**2017**، ص ص : **17-18.**
https://www.anrt.ma/sites/default/files/rapportannuel/rapport_annuel_2017_va.pdf

المواقع الاجتماعية. وتلج ثمانية أشخاص من أصل عشرة يوميا إلى المواقع الاجتماعية، حيث يخصص نصف هذا العدد أكثر من ساعة واحدة لهذا النشاط.

المحور الثالث : التعليم الإلكتروني بالجامعات وتدبير حالة الطوارئ الصحية

يعرف قاموس الإعلام التعليم الإلكتروني بكونه ذلك التعلم القائم على استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على الأقراص الليزرية في حالة التدريب الحضوري، وعلى الإنترنت في حالة التدريب عن بعد وعلى أرضيات التكوين عن بعد[1]، كما يعرف كذلك بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكات، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان ذلك فى الفصل الدراسى أو عن بعد. المهم هو استخدام التقنية بجميع أنواعها فى إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة[2]. وفي ذات السياق ينظر إلى التعليم الإلكتروني على أنه التعليم الذي يتم باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات كواسطة لتوفير أو توصيل المادة التعليمية ومن أمثلة ذلك : التلفزيون التعليمي، بث الأقمار الصناعية والحواسيب الشخصية، والأقراص المدمجة والأقراص المسموعة (والأشرطة المرئية، والأقراص الرقمية المرئية وشبكة المعلومات الدولية)[3]. وبدورها تنظر المفوضية الأوروبية الى التعليم الالكتروني، بأنه استخدام تقنيات الوسائط المتعددة الحديثة

[1] سهام العاقل،استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التعليم المفتوح عن بعد (حالة جامعة التكوين المتواصل الجزائرية لأساتذة التعليم المتوسط خلال فترة 2005-2010)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص : 12.

[2] فايزة ربيعي، اتجاه أساتذة التعليم الجامعي نحو التعليم الإلكتروني (دراسة ميدانية بجامعة باتنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص : 50.

[3] لطيفة علي الكميشي، التعليم الإلكتروني ركيزة مجتمع المعرفة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، السنة الثالثة، العدد 24، أكتوبر 2016، ص : 146.

مع الإنترنت لتعزيز جودة التعلم عن طريق تيسير التعامل مع مصادر المعرفة وخدمات الشبكة ودعم التعاون وتبادل المعلومات والمشاركة عن بعد[1].

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم الإلكتروني يمكن أن يكون حضوريا كما يمكن أن يكون أيضا عن بعد، حيث تتأسس فكرة التعليم عن بعد على التحول الذي حدث في العملية التعليمية، ومعنى ذلك أنه يجب التركيز على كيف نتعلم بدل ماذا نتعلم، لأن مضمون ما نتعلمه مندمج ضمنيا في كيف نتعلم، وما لم يمتلك المتعلم كيفية التعلم ومنهجيته، فإن المعارف تبقى بلا جدوى، مما يجعل الاستفادة من المعارف الموجودة عبر مختلف منصات الشبكة العنكبوتية متعذرة على المتعلم. ولا ينحصر الأمر هنا في الحصول على المعلومات، بل لا بد أن تتحول المعلومة إلى معرفة، وذلك"يلزم توجيه التلميذ في أبحاثه وتعليمه إلى كيف يتعلم، ومرافقته في مسيرته لاكتساب معارفه حتى يتملكها قالبا ونسقا وعلاقات ويمارس مسؤولية تعلمه عبر مجموعة الأنشطة التي تتطلبها عملية الهيكلة"[2].

وألقت أزمة فيروس كورونا المستجد بظلالها على قطاع التعليم في العالم، إذ دفعت المدارسَ والجامعات والمؤسسات التعليمية لإغلاق أبوابها تقليلا من فرص انتشاره. وهو ما أثار قلقا كبيرا لدى المنتسبين لهذا القطاع، وخاصة طلاب الجامعات في ظل أزمة قد تطول. وكشفت الأزمة الوبائية الحالية هشاشة الأنظمة التعليمية في بعض البلدان العربية، لكنها في المقابل جعلت الحكومات تدرك أكثر فأكثر أهمية التخطيط لمواصلة تجربة التعلّم عن بعد حتى في فترة ما بعد كورونا[3]. لاسيما أن تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التعليم العالي بالمغرب، فعالية

[1] نبيل جاد عزمي، تكنولوجيا التعليم الالكتروني، ط 1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2008، ص ص : 94-95.

[2] عبد النبي رجواني، التعليم في عصر المعلومات، تجديد تربوي أم وهم تكنولوجي. سلسلة كتاب الجيب منشورات الزمن، العدد 46، 2006، ص ص : 29-93.

[3] جريدة العرب، السنة 42، العدد11687، 2020/04/24، ص : 21.

نجاعة النظام الجامعي ذي الولوج المحدود والذي أبرز وجود مجموعة من الاختلالات الكبرى :

-الاكتظاظ : 22 % بالمئة هي النسبة المتوسطة للزيادة السنوية في اعداد الملتحقين الجدد بسلك الإجازة الأساسية.

-هدر الزمن الجامعي 25 في المائة فقط من يحصلون على الإجازة الأساسية بغض النظر عن المدة، والنسبة تعرف وتيرة تنازلية. و9بالمئة فقط من يحصلون على الإجازة ألساسية في المدة القانونية من مجموع عدد المسجلين في السنة الأولى. و25.3 بالمئة نسبة الانقطاع في سلك الإجازة الأساسية، والنسبة في تزايد مستمر.

- الهدر المالي : 1.1 مليار درهم قيمة الخسائر المالية التي يخلفها انقطاع الطلبة وتأخرهم في الحصول على الإجازة في المدة القانونية[1].

وفي ظل الأزمة الصحية الراهنة التي يسببها فيروس كورونا، تم تعليق التعليم في كافة المدارس في عدد كبير من دول العالم. وأصبح الطلاب ملزمين بمتابعة دروسهم كل صباح من منازلهم عبر شاشة الكومبيوتر أو الأجهزة اللوحية أو الهواتف الذكية. وتوجهت غالبية المؤسسات التعليمية نحو التعليم الإلكتروني كبديل أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية. وزاد بشكل ملحوظ استخدام تطبيقات محادثات الفيديو عبر الإنترنت مثل "زوم" و"غوغل" و"ميتينغ" و"ويب إكس ميت" وغيره، كما ارتفعت نسب متابعة شبكات التواصل الاجتماعي وتقاسم الفيديوهات والوصلات التعليمية، حيث اضطر عدد من أساتذة الجامعات إلى تقديم محاضراتهم للطلاب من خلال اللايفات على الفيسبوك وانسغرام وغيرهما من المواقع.

[1] رحمة بورقية وآخرون، التعليم العالي بالمغرب، فعالية نجاعة النظام الجامعي ذي الولوج المحدود،الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير القطاعي، المحلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المملكة المغربية، 2019.

والحقيقة أن هذا الوضع الاستثنائي الذي خلقه فيروس كورونا عبر العالم، جعل الدول العربية تدرك اليوم أهمية التعيلم الإلكتروني ليس فقط كخيار بديل في الحالات والأوضاع الاستثنائية لكن كخطوة مستقبلية ضرورية، ويعدّ هذا واحدا من دروس كثيرة قدمتها أزمة فايروس كورونا للحكومات العربية وشعوبها[1].

المحور الرابع : مستقبل التعليم الإلكتروني في الجامعات المغربية

لقد أصبح التعليم الإلكتروني حضوريا كان أو عن بعد ضرورة ملحة لنجاح أي نظام تعليمي، ولا يمكن للعملية التربوية أن تبقى كما كان الأمر قبل الثورة الرقمية. وقد دفعت وضعية الإغلاق التام للجامعات، التي نتجت عن انتشار فيروس كورونا المستجد الكثير من مؤسسات التعليم العالي، لتوظيف استراتيجيات بنّاءة وهادفة من خلال إتاحة الدروس والمجزوءات التكوينية للطلبة عن بعد للجميع وبدون استثناء، من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية التي تمثل هذه المؤسسات. كما استعان الأساتذة والمكونون بالمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي، والتسجيلات الصوتية وتقنيات التحاضر عبر تقنية الفيديو وغيرها من التطبيقات المتاحة. ولكن بالمقابل يلاحظ أن التعليم عن بعد في السياق المغربي شابته عدة اختلالات تقلل من فرص نجاحه، حيث كشفت دراسة أجراها فريق من أساتذة الجامعات المغربية تحت عنوان "الاستمرارية البيداغوجية والتعليم عن بعد في فترة الحجر الصحي"[2]، أن **61,5** من المدرسين يعتقدون أن التعليم عن بعد لم ينجح في أن يحل محل الدراسة الحضورية، وأن **57** في المائة من الطلاب لا يرغبون في تتبع مثل هذه الدروس في المستقبل. كما سجلت الدراسة أن الطلاب غير راضين عن تجربة التعليم عن بعد المفروضة في سياق الأزمة الصحية (كوفيد-19). وفيما يتعلق بالصعوبات التي يواجهها التعليم عن بعد، فإن الأغلبية أي **78** في المائة من المدرسين و**65.4** في المائة من الطلبة،

[1] جريدة العرب، السنة **42**، العدد**11687**، **2020/04/24**، ص : **21**.

[2] https://2m.ma/ar/news دراسة : التعليم عن بعد لم يستطيع تعويض التدريس الحضوري **(2020/05/18)**

أبرزوا مشاكل الربط بالإنترنت، والتي تعتبر شرطا ضروريا لإنجاح هذا النوع من التعليم. ومن بين العوائق الأخرى، تشير الدراسة، إلى العجز الملحوظ من حيث التفاعل بين المدرسين والطلبة، وعدم وجود مقاربات وأساليب مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس. يشار إلى أنه تم إجراء هذه الدراسة بين فاتح ماي و12 منه على عينة تمثيلية من 200 أستاذ و1340 طالب موزعين على عدة جهات، حيث قادها باحثون من كليات للحقوق والمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بالمحمدية، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالقنيطرة.

وزيادة على الأعطاب العامة التي تحياها الجامعة المغربية، والتي لم تنجح حتى الآن في ربط البحث العلمي بالأهداف التنموية والتكوين بسوق الشغل، فإن تجربة التعليم عن بعد اعتمادا على التكنولوجيا الرقمية أضافت أعطابا أخرى، من بينها : غياب أوضعف التجهيزات والأدوات الرقمية لدى كل من الأساتدة والمكونين من جهة، والطلبة والمتدربين من جهة أخرى، وكذا ضعف تكوين الأساتذة والمؤطرين في مجال التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وأيضا مشكلة تكلفة الإنترنت حيث تستهلك الشبكة في إطار هذه العملية ميزانيات ضخمة يؤدي فواتيرها الأساتذة وأسر الطلبة في غياب استراتيجية وطنية داعمة للتعلم عن بعد. دون أن ننسى ضعف صبيب الإنترنت في مناطق معينة وفي ساعات معينة، مما يشكل عائقا تقنيا حقيقيا لمواصلة التعلم وتحقيق الأهداف المرجوة.

لم يكن التعليم عن بعد في المغرب اختيارا تربويا مهيكلا ومفكرا فيه، بل كان اضطرارا ظرفيا أملته وضعية الحجر الصحي بعد انتشار جائحة كورونا. وبالتالي فلا يمكن التعويل عليه كثيرا في ضمان الاستمرارية البيداغوجية وديناميةالتعليم والتعلم بالجامعات المغربية. والحقيقة أن التعليم عن بعد شكل فرصة سانحة لاستكشاف فوائد العالم التكنولوجي ووظائفه في دينامية التعليم والتعلم، واكتشاف الغنى المعرفي والعلمي للمواقع الشبكية، في ظل توجه العالم نحو الثوة الصناعية الرابعة وأنظمة الذكاء الصناعي، حيث "يتجسد الذكاء الاصطناعي في عملية

محاكاة الذكاء البشري بخرائط الكمبيوتر، فهو محاولة لتقليد سلوك البشر عبر إجراء تجارب على تصرفاتهم في مواقف معينة، ومراقبة ردود أفعالهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذه المواقف، ومن ثمة محاولة محاكاة طريقة التفكير البشرية عبر أنظمة كمبيوتر معقدة"[1].

ولاريب أن التعليم سيواجه عبر العالم تحديات الكفايات الجديدة اللازمة لولوج عالم المعرفة ورقمنة كل مجالات الحياة، "ففي عصر المعلومات الرقميّة وما تحمله من رموز ودلالات، انتهى عهد المسافات المُضنية التي كان على المعلومة أن تقطعها لتصل إلينا"[2]، فالمعلومات تنتقل بسرعة كبيرة فور خروجها من المصدر لتصل إلى الفئات التعليمية المستهدفة في بيوتها، كما لعبت الهواتف الذكية باعتبارها توليفة من الذكاء الاصطناعي تجمع بين تقنيات الاتصال عن بعد وتطبيقات الشبكة العنكبوتية دور مهما في إيصال المادة التعليمية للطلاب. "ذلك أن الهواتف الذكية لها مزايا عديدة فبالإضافة إلى سهولة الاستعمال والتنقل، فهي تحتوي على كاميرات متطورة عالية الجودة وتطبيقات متنوعة، وتعمل بكفاءة، وهذا ممكن ليس في حالات الطوارئ أو الأوضاع العالية الخطورة فحسب، بل أيضاً لإنتاج مواد ذات جودة عالية للجمهور تصلح أيضاً للبث"[3].

[1] إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي، تأثيرات تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 20، 2017، ص:62.

[2] حمود بري، السيبرنيطيقا : السبرانية علم القدرة على التواصل والتحكّم والسيطرة، سلسلة مصطلحات معاصرة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ط 1، 2019، ص :09

[3] نفسه، ص :1.

خاتمة

نخلص في النهاية إلى أهمية إدماج وتوظيف التكنولوجيات الرقمية في الممارسة التعليمية والرهان على التعليم الإلكتروني بالأوساط الجامعية، حيث يمتلك هذا النوع من التعليم قدرة فائقة على التفاعل الفوري مع البيانات وتوفير أدوات مهمة لمساعدة الأساتذة والمتعلمين على تأدية المهام الموكولة إليهم. كما يساهم هذا النوع من في حل العديد من المشكلات التي يواجهها نظام التعليم الجامعي، مثل: مشكلة تكدس الطلاب في الفصول، وعدم توافر الموارد اللازمة لبناء أعداد كبيرة من المدارس والجامعات أيضاً تلبي الزيادة المستمر في الضغط على البنية التحتية للعملية التعليمية. لهذا نوصي بما يلي :

- وجود تغطية كافية وقوية لشبكة الإنترنت في ربوع البلاد.
- تعميم استخدام شبكة الإنترنت لجميع الطلاب والأساتذة.
- الحرص على مجانية الإنترنت لأغراض تربوبة وتعليمية.
- تعميم امتلاك الوسائط الإلكترونية الضرورية (الحواسيب، أو الأجهزة اللوحية).
- تكوين القائمين على التعليم الإلكتروني تقنيا وعلميا وتربويا.

إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19
(قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة).

محمد أقريقز
دكتور في القانون العام، باحث في القانون الإداري وعلم الإدارة،
جامعة عبد المالك السعدي بطنجة.
إطار بوزارة الداخلية.

يشهد عالمنا المعاصر أعداد كبيرة وأشكالا متنوعة من الأزمات، والتي تتفاوت مدى حدوثها بين تلك التي تحدث على المستوى الفردي وبين تلك التي تمس الجماعات على اختلاف تنظيماتها، سواء على المستوى الجهوي/ المحلي أو الوطني أو حتى على المستوى الدولي والعالمي.

ونظرا لأن البيئة والظروف المحيطة بنا غير مستقرة، وأن التغيرات متلاحقة وسريعة، ولأن العلاقات بين مختلف التنظيمات يسيرها منطق التحدي والتنافس بغية تحقيق أهدافها، الأمر الذي يسهم في تعقد الأزمات وتعدد أبعادها وامتداد أثارها إلى أطراف ليس لها يد أو سبب أو أي شأن في حدوثها.

فمجتمعاتنا اليوم، تواجه العديد من التحديات والإكراهات في ظل عالم تتغير أوضاعه باستمرار وبشكل متواصل جراء الثورة المعلوماتية والانفجار المعرفي، والتنافسية الدولية والتكتلات الكونية العابرة للقارات، والتي ترفع من منسوب تزايد احتمالية تعرضها للكثير من الرجات والهزات العنيفة التي قد يرجع سببها لإهمال المؤسسات المجتمعية ومنظماتها لبعض الإشارات والإنذارات التي مرت بشكل سريع، بسبب تراكمات كانت كفيلة بأن تأخذ طابع أزمة مجتمعية قطاعية ذات تداعيات محدودة أو أزمة مجتمعية عميقة وشاملة قادرة على شل الاقتصاد الوطني في مجمله وحتى العالمي. ومسألة توالي الأزمات وإشكالية حدوثها ووقوعها وتجدد وقوعها، كانت ولا تزال بمثابة التهديد الذي يمكن أن يطال مختلف المجتمعات البشرية، بل لقد أضحت من بين العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند التفكير في وضع

ورسم برامج ومخططات لها صلة بحياة الأفراد وحاجتهم التي يأملون تحقيقها أو الحصول عليها بشكل فردي أو داخل المنظمات والمؤسسات المجتمعية التي ينتمون لها. ولهذا، فديناميكية المجتمعات وقوة مؤسساتها ومنظماتها مرتبطة بمدى قدرة نظمها وهياكلها على رصد ومراقبة هاته المتغيرات في إطار العمل والاشتغال وفق أسس ومقتضيات اليقظة الاستراتيجية التي من شأنها تفادي مخاطر الأزمات والحد من تأثيراتها وانعكاساتها السلبية.

وفي هذا السياق؛ يمكن القول بأن التعامل مع الأزمات وتدبيرها، يعد أحد محاور اهتمام علم الإدارة. ويقتضي وجود نوع خاص من المدبرين يتمتعون بمهارات متميزة، من قبيل: القدرة على التفكير الإبداعي، ملكة التواصل والقدرة على الاتصال، القدرة على التخطيط ورسم الاستراتيجيات، الشجاعة في اتخاذ المواقف، ثم الثبات والاتزان الانفعالي في التعامل مع الأزمة.[1] بعبارة أخرى، يمكن التأكيد على أن من أهم مقومات التنمية والتطور المجتمعي هو وجود قيادة رشيدة متبصرة، ذات بعد استراتيجي في منهجها التدبيري، تتمتع بالقدرة على حماية مكونات المجتمع والحفاظ عليه من مختلف التداعيات السلبية للمحيط الداخلي والخارجي، وفق تصور وفكر يتطلع إلى الرقي والتقدم على كافة الأصعدة، مرتكزة في ذلك على أسس متينة تحمل معاني الكفاءة والقدرة على إدارة الحالات الطارئة والاستثنائية، وتتصف بالخبرة الفنية والتدبيرية التي تخدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب للتعاطي مع الأوضاع الحالية والمستقبلية بما يخدم تطلعاتها الاستراتيجية.

وسنركز في مداخلتنا هاته على نقطتين أساسيتين.

- النقطة الأولى: سنخصصها **لماهية الأزمة ومقوماتها والتصورات المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي لتدبير مخاطرها.**

[1] أحمد ابراهيم أحمد: إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، القاهرة، دار الفكر العربي،2002، ص: 35.

●على أن نعالج من خلال النقطة الثانية عبر **قراءة تحليلية، التجربة المغربية في إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا " كوفيد 19" وفق آليتين أساسيتين: استقراء النص الدستوري علاقة بتدبير المخاطر، وآلية رصد وتتبع التنزيل العملي لتدابير وإجراءات لجنة اليقظة الاقتصادية.**

المبحث الأول: ماهية الأزمة ومفهوم تدبير/ إدارة الأزمات.

قبل تناول مفهوم تدبير الأزمة والإحاطة به، لا بد من تحديد مفهوم الأزمة أولا.

المطلب الأول: تعريف الأزمة.

لقد تعددت وتباينت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة بالدراسة تبعا لاختلاف وتباين المستويات والمجالات ووجهات نظر المهتمين والباحثين في دراستهم للأزمات، فضلا عن تعدد أنواع الأزمات وأسبابها وتصنيفاتها المتعددة. فوجه الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة يكمن في شمولية طبيعته واتساع نطاق استخدامه، لدرجة أنه من المتعذر إيجاد مصطلح يوازي " الأزمة" في ثراء امكاناته واتساع مجالات استعماله.[1]

فالأزمة لغة، وحسب مختلف معاجم اللغة العربية تفيد: الشدة والقحط. و" أزم" عن الشيء أي أمسك عنه، و" أزم" على الشيء أي عض بالفم كله عضا شديدا.[2] وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مخالف لمجريات الأمور الاعتيادية.[3]

وكلمة الأزمة **(Crisis)** مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية **(Kipvew)** أي بمعنى **لتقرر (to decide).** أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح

---

[1] زينب موسى مسك: واقع ادارة الأزمات واستراتيجيات التعامل معها، مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية التمويل والإدارة، جامعة الخليل، 2011 ص: 13.

[2] بسعود بشير: أثر تطبيق المناجمنت على نجاعة ادارة الأزمات من خلال نشاط الحماية المدنية، مذكرة ماستر قسم علوم سياسية / تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017، ص: 14.

[3] د. يوسف أحمد أبو فارة: إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2009، ص 21

الأزمة، إذ ينطقونه (Ji- Wet) وهي عبارة عن كلمتين الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن اقتناصها واستثمارها،وتكمن البراعة هنا في تصور امكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.[1]

أما مفهوم الأزمة إصطلاحا، فيفيد أن الأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تهدد مصير المؤسسات المجتمعية التي تتعرض لها، وتضع صعوبات عميقة أمام صناع القرار في ظل وضع يطغى عليه عدم اليقين وانعدامه وعدم التأكد وغياب القدر الكافي من المعلومات والمعرفة اللازمة والمطلوبة لمسايرة مجريات واقع الأزمة وتداعياتها. كما تعرف أيضا من هذا الجانب باعتبارها حالة من عدم الاستقرار تتضمن إشارات وتنبؤات بحدوث تغييرات حاسمة.[2]

وتعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة "أزمة" إلى علم الطب الإغريقي القديم، وكانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، وحدوث لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب عن هذه النقطة إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة وإما موته.[3] وقد كثر استخدام كلمة أزمة في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، لتتطور استخدامات هذه الكلمة خلال القرن السابع عشر لتنصب كمفهوم يلامس ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الكنيسة والدولة. أما خلال القرن التاسع عشر فاستخدمت الكلمة للإشارة إلى بروز مشكلات كبيرة وخطيرة ولحظات تحول مفصلية في واقع العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[4] وخلال أواخر

---

[1] ربحي عبد القادر الجديلي: إدارة الأزمات، عبر الموقع الإلكتروني HRDISCUSSION.COM_189059808 ص 2و3.

[2] د. يوسف احمد أبو فارة: مرجع سابق، ص: 22و23.

[3] نفس المرجع، ص: 21.

[4] نفس المرجع.

الثلاثينيات من القرن الماضي عرف حقل العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: حدوث خلل خطير في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال. ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوسع في استخدام مصطلح الأزمة في إطار علم النفس عند الحديث عن أزمة الهوية، وتناوله الديموغرافيون عند حديثهم عن أزمة الانفجار السكاني، إلى حد أن أسفر استخداماته المتعددة داخل مختلف الحقول العلمية والمعرفية إلى تداخل ولبس بين مفهوم الأزمة والمفاهيم الأخرى ذات الارتباط الحيوي والوثيق به.[1]

فالأزمة بمفهومها العلمي، يمكن الإقرار بأنها عبارة عن حالة وموقف تواجه متخذ القرار سواء داخل الدولة في عمومها أو مؤسسة بذاتها أو مشروع... حيث تتداخل وتتشابك الأسباب والمسببات بالنتائج وتتواصل الأحداث حتى تصل إلى درجة من التعقيد تجعل من متخذي القرار يعيشون حالة من الضبابية تفقده الرؤية الواضحة في حالة اصطدامه بالمشكلة، لتصيبه حالة من الارتباك وعدم السيطرة في محاولاته الإمساك بخيوطها أو توجيهها نحو المستقبل. وهو ما يجعل متخذي القرار في حالة من عدم التوازن نظرا لقلة المعلومات والبيانات حول الأمر، وبالتالي محدودية القدرة في وضع تصور سريع لما قد يحدث من احتمالات في المستقبل.[2]

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمات وتدبير المخاطر:

يعد مفهوم إدارة الأزمات وتدبير المخاطر من الاهتمامات الادارية الحقيقية في عصرنا الحاضر، نظرا للتطورات والمتغيرات المتلاحقة التي نعيشها على مختلف الأصعدة والمستويات، بحيث كلما تعددت المسؤوليات وتشعبت المهام والأعمال والوظائف إلا وتعقدت معها الأنظمة الإدارية التي تمس مختلف جوانب الحياة

[1] فيصل بغدادي: دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية / تخصص إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص: 41.

[2] حامد عبد حمد الدليمي: إدارة الأزمات في بيئة العولمة، أطروحة دكتوراه في إدارة المشاريع، جامعة العراق 2007-2008، ص: 68.

المجتمعية في مستوياتها الاقتصادية، السياسية، الادارية، الصحية والاجتماعية... وغيرها، مما يسهم كنتيجة حتمية في خلق ونشوء أزمات تتطلب منا فهم طبيعتها وإدراك كنهها ودورة حياتها والتعرف على أنواعها قصد رسم سيناريوهات فعالة في التعامل معها والتصدي لتداعياتها. إذ يشير هذا المفهوم إلى كيفية التغلب على الأزمة عبر استخدام وتبني **أسلوب إداري علمي** من أجل تجنب وتلافي سلبياتها ما أمكن، وتغليب كفة حصد الإيجابيات والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة. بعبارة أخرى أن علم إدارة الأزمات وتدبير المخاطر نشأ في محاولة من المتخصصين لدعم متخذ القرار بمجموعة من النظم والوسائل والإجراءات التي تضعه في أتم الاستعداد للمواجهة الفورية للمواقف الاستثنائية والطارئة والتي تحدث خلخلة في كل الثوابت المتعارف عليها في مجال التدبير والتسيير وباقي جوانب الحياة العامة والحياة الاقتصادية والاجتماعية عموما، والتي بالموازاة تفرض تغييرا كليا في مسلسل صنع وبلورة السياسات العمومية عبر دعوة صناع القرار العمومي إلى استلهام نماذج التدبير المعتمدة في بعض وحدات القطاع الخاص والانفتاح على أنجح الممارسات والتجارب الدولية في هذا السياق.

فعلم إدارة الأزمات وتدبير المخاطر، من العلوم الحديثة التي فرضت نفسها على واقع عالمنا المعاصر والذي تزايدت تعقيداته وتناقضت مصالحه مع التطور الهائل الذي عرفه قطاع التكنولوجيا ووسائل الاتصالات والذي ساهم بدوره في ردم الهوة وتحطيم الفاصل الزمني بين الفعل ورد الفعل، وبالتالي وضع متخذ القرار أمام خيار وحيد وأوحد وهو أن يكون دائما مستعدا للمواجهة الفورية للمواقف الطارئة والأزمات الفجائية واتخاذ بشأنها القرارات المناسبة،[1] وفق أسلوب ومعطى يحقق الأثر الفوري للعديد من الإشكالات الأساسية. أي ضرورة تبني علاقة واضحة بين

[1] لواء دكتور محمد صالح سالم: إدارة الأزمات والكوارث (بين المفهوم النظري والتطبيق العملي)، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر 2005، ص: 43.

التدبير الإستراتيجي والبعد الزمني للبرامج والسياسات العمومية. والتشخيص السليم للأزمات هو المفتاح السهل للتعامل معها، والذي من دونه يصبح التعامل ارتجاليا. كما أن أساس هذا التشخيص السليم يتمثل في **وفرة المعلومات والمعرفة**، فضلا **عن رصيد من الخبرة والممارسة.** ولهذا فإن مهمة التشخيص السليم والدقيق في مهمة الاشتغال على الإحاطة بالأزمة لا تقتصر فقط على معرفة الأسباب وبواعث حدوث الأزمة، والعوامل المساعدة لها، وإنما أيضا إلى تحديد كيفية معالجتها، ومتى وأين تتم هذه المعالجة، وكذلك من يتولى أمر التعامل معها، ومتطلبات المرحلة من عمليات ووسائل لإدارة الأزمة من خلال رسم سيناريوهات رئيسية وبديلة للتعامل مع الأحداث والتداعيات التي سببتها الأزمة قصد الحد من تصاعدها واحتوائها وامتصاص تأثيرات صدماتها وضغطها.[1]

ويرجع أحد الباحثين[2] أصل وأساس إدارة الأزمات وتدبير المخاطر، إلى الإدارة العمومية ودور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة، والظروف الطارئة من زلازل وفيضانات وحرائق وأوبئة إن على المستوى الوطني أو الجهوي والمحلي. حيث أن تدبير الأزمات، مجموعة من الأعمال والأنشطة المتخذة من أجل البحث والحصول على المعلومات اللازمة والضرورية التي من شأنها أن تمكن إدارة الأزمة أو لجنة اليقظة والتتبع، من التنبؤ باتجاهات الأزمة وبؤرها الممكنة والمتوقعة، والعمل على استباقها وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير الاحترازية، وتوفير الاحتياطات الضرورية للتحكم في فيها والقضاء عليها، أو تغيير مسارها لصالح ما يخدم الوطن وقطاعاته ومؤسساته ومواطنيه.[3]

---

[1] د. محمود جاد الله: إدارة الازمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة 2010، الأردن، عمان، ص: 16.

[2] عليوة السيد: صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص: 251.

[3] أحمدا براهيم أحمد: مرجع سابق، ص: 32و 33.

ويذهب بعض الباحثين والمهتمين[1] إلى أن إدارة الأزمة وتدبيرها هي عملية إدارية متميزة يحكمها عنصر المفاجئة والمباغتة، والتي تحتاج معها لتصرفات وردود أفعال حاسمة، سريعة ومتزنة تتماشى وتطورات الأزمة. وبالتالي يكون لإدارة الأزمة أو للجنة اليقظة والتتبع لها، زمام رسم منحى قيادة الأحداث وتتبع الأمور ميدانيا أول بأول وتوجيهها والتأثير عليها وفقا لمقتضيات الأمور وللمعطى الميداني الذي لا يغيب عنه الحس التوقعي والتنبئي، بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها السلبية والمدمرة.[2]

فإدارة الأزمات وتدبير المخاطر، هي إذن عملية رشيدة وعقلانية تبنى على العلم والمعرفة وتعمل على وقاية المؤسسات المجتمعية والارتقاء بأدائها من خلال التقليل من الآثار الضارة لحدث الأزمة الخطير باستخدام موارد محدودة في ظل قيود زمنية بالغة الصعوبة، وفق فلسفة يتجاوز جوهرها الحقيقي مجرد "إطفاء الحرائق" نحو جوهر أعمق يصب في زراعة النجاحات المحتملة والتي تتواجد بين العثرات من خلال التخطيط الاستراتيجي الدقيق والتنفيذ الحاسم.[3]

ومن خلال هذا التأطير المفاهيمي لإدارة الأزمة وتدبير مخاطرها، يمكننا الوقوف على عناصرها الأساسية ودعاماتها الرئيسة وتحديدها فيما يلي:

1- أنها عملية ادارية خاصة، تتمثل في مجموعة من الاجراءات الإستثنائية المتخذة، والتي تتجاوز الوصف الوظيفي والمادي المعتاد والمألوف للمهام الإدارية.

[1] عشماوي سعد الدين: إدارة الأزمة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الخامس، العدد الثاني، الإمارات، 1996، ص: 199.

[2] الأعرجي عاصم محمد ود. قاسمة مأمون محمد: إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر ادارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى الرياض، معهد الإدارة العامة مجلد 39، العدد الرابع، 2000 ص: 777.

[3] Maryanne A. Waryjas :Effictive Crisis Management, Katten Muchin Zavis Rosenman, May 1999, p : 1.

2- تدبر الأزمة وتدار عبر مجموعة من الكوادر الإدارية الكفأة، ذات إلمام وإطلاع على مبادئ، آليات واستراتيجيات مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة.

3- تهدف وتسعى إدارة الأزمة ولجنة تتبعها إلى التقليل من الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

4- اتخاذ القرار وصناعته، من خلال تبني مقومات الأسلوب العلمي المعتمد في مثل هاته الأوضاع والظروف غير العادية.

وتجدر الاشارة، إلى أن إدارة الأزمات كممارسة موغلة في القدم وجدت منذ عصور قديمة، وكانت مظهرا من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة والحرجة التي واجهها الإنسان منذ أن جوبه بتحدي الطبيعة أو غيره من بني جلدته. وإن لم تكن تعرف آنذاك بطبيعة الحال باسم تدبير الأزمات وإدارتها. وإنما تحت مسميات أخرى مثل: حسن الإدارة، الحنكة الديبلوماسية، البراعة في القيادة... وكانت هذه الممارسة محكا حقيقيا لاختبار قدرة الإنسان في مواجهة الأزمات وتعامله مع المواقف الصعبة، باعتبارها تستفز قدراته على الابتكار وتفجره طاقاته الإبداعية في التعامل مع الظرف وتجاوزه بما يضمن سلامته ويخدم مصالحه. بعبارة أخرى، يمكن القول أن إدارة الأزمات كانت ولا زالت إحدى الأساليب الجوهرية في إدارة العلاقات الإنسانية في مستوياتها المختلفة والمتباينة، والقدرة على النجاح فيها امتياز فطري وغريزي خص به الله تعالى البعض من البشر دون البعض الآخر. يقول الله تعالى في محكم كتابه الكريم: {{{يؤتي الحكمة من يشاء، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا، وما يذكر إلا أولوا الألباب.}}} صدق الله العظيم.[1]

فما هي مقومات تدبير الأزمات وإدارتها؟

ان التعامل مع موقف الأزمة/ وضع الأزمة وتدبيره، يتطلب استخدام مجموعة من الأساليب الإدارية المتقدمة والتي من شأنها خلق وتحقيق المناخ المناسب للتعامل

[1] سورة البقرة، الآية 269.

مع ظرفية الأزمة، وفي نفس الوقت تضمن للفريق الذي يتعامل مع الأزمة (لجنة اليقظة والتتبع، أو خلية التتبع والمراقبة... حسب المسميات التي تأخذها) مجال واسع لحرية الحركة وهامش المناورة.

ومن هنا كان لزاما على عناصر إدارة الأزمات وتدبيرها، أن تتوفر فيهم مهارات إدارية وقدرات خاصة ومتميزة، تسمح لهم بالتعامل مع الوضع الاستثنائي، وتمكنهم من أسس لتجاوز التعاطي مع الأوضاع العادية إلى مباشرة وممارسة ما يعرف ب " **الإدارة بالإستثناء**" **The management by exception.** حيث تخرج القرارات الإدارية عن مسار ومنحى القرارات والتوجيهات العادية، وحتى بعيدا عن الهيكل التنظيمي القائم والمألوف في ظل الظروف العادية، لتصبح السلطات والصلاحيات مسندة إلى فريق عمل ذو اختصاصات واسعة ومسؤوليات فعلية للتعامل مع الأزمة.

ويمكن أن نحدد أبرز مقومات الفعالية والنجاعة في إدارة الأزمات وتدبيرها فيما يلي:

1 - تبسيط الإجراءات وتيسيرها:

حيث أن زمن الأزمة مختلف عن غيره من الظروف العادية، ومن تم لا يجوز إخضاعه لنفس الإجراءات الكلاسيكية. فظرف الأزمة ووقعها عادة ما يتسمان ببالغ الحدة والعنف. كما لا يمكن تجاهل عنصر الوقت داخل حيز زمن الأزمة، حيث أن التهاون بشأنه أو تجاهله والاستهتار في التعامل معه قد تكون نتائجه مدمرة للكيان المجتمعي والإداري لمجال حدوث الأزمة وحدوده. فالأمر يتطلب في مثل هكذا أوضاع، التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط المساطر وتسهيل الإجراءات بما يسمح بالتعامل مع كل تمظهرات الأزمة ومعالجتها.

2 - إخضاع مسلسل التعامل مع الأزمة لمنهجية علمية مدروسة:

فلا مجال للعشوائية والإرتجالية أو لسياسة الفعل ورد الفعل في التعامل مع الأزمة وتدبيرها. بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد

عوامل النجاح وحماية المجتمع من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها.

ومهمة المنهج الإداري هنا هي الحرص على ضمان أربعة وظائف أساسية تتمثل في: **التخطيط، التنظيم، التوجيه والتتبع.**

3 - تقدير الوضع/ الأزمة:

وذلك من خلال تحليل كامل وشامل لأسباب الأزمة وتطوراتها، وتحديد دقيق للقوى الصانعة لها وللقوى المساعدة والمؤثرة فيها، ثم تحديد الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى الجهة المسؤولة عن إدارة الأزمة عبر جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانات السيطرة عليها.[1]

4 - تحديد الأولويات:

بناء على تقدير الوضع الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمة وتداعياتها، توضع الخطط وتطرح البدائل التي يتم ترتيبها وفق أولويات محددة تبعا لمعايير معينة.

5 - تفويض السلطة:

يعد تفويض السلطة القلب النابض للعملية الإدارية وشريان مهم في إدارة الأزمات وتدبيرها. ومن تم فتفويض السلطة ينظر إليه باعتباره محور العملية الإدارية سواء في إدارة الأزمات، أو في نطاق المهام الموكولة لفريق العمل المكلف بإدارة الأزمة وتدبيرها، حيث يتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة، السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدد، بناء على فهم واضح للصلاحيات المناطة به والأنشطة التي يتوقع منه إنجازها.

[1] أبو شامة عباس: إدارة الأزمة في المجال الأمني، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1995، ص: 300.

6 - فتح قنوات الإتصال والإبقاء عليها مع الأطراف الأخرى:

تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة ومناحي تطوراتها وسلوكيات أطرافها ونتائج هذه السلوكيات. ومن تم فإن فتح قنوات الإتصال مع الأطراف الأخرى يساعد على تحديد هذا الهدف وتحقيق مبتغاه.

7 - الإستفادة والإستعانة بالوفرة الإحتياطية:

إن الأزمة تحتاج إلى الفهم التام لأبعاد الموقف الناتج عن التواجد في عمق الأزمة، كما يحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث. إضافة إلى الإستعانة بما يمتلكه القطاع الخاص من إمكانيات ومعدات يمكن توظيفها، والإستفادة من الموارد البشرية التي يمكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة ومعقلنة.

8 - إحداث فرق المهمات الخاصة:

وهذه تفيد بشكل أكثر دقة في الأبعاد الأمنية للأزمة، إذ مع تباين الأزمات واختلاف طبيعتها، تبرز ضرورة تشكيل فرق المهمات الخاصة من أجل التدخل السريع والفعال عند الحاجة.[1]

9 - توعية المواطنين:

في الحقيقة لا يمكن مواجهة أية أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين والأشخاص المقيمين، بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، بحيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يساهم في المساعدة على مواجهة الأزمة. الأمر الذي يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإتجاه. كما يجب السهر على تنظيم حملات توعوية وإعلامية على كافة المستويات تستخدم خلالها كافة وسائل

[1] الحملاوي محمد رشاد: إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثانية، 1995ص: 62- 63.

وأساليب الإتصال الجماهيرية المتاحة من أجل تنوير الرأي العام وتوضيح الإجراءات والرؤى المستخدمة والمتبناة في مواجهة الأزمة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق المواطنين، والمساعدة في تقديمها والإمتثال لها.[1]

فالخطة الإعلامية هي من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة. نظرا لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، وفي تهميش دور الإعلام انعكاسات سلبية على عملية تدبير الأزمة وإدارتها. لذا يستحسن تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة للتعاطي مع الوضع/ الأزمة، ويتولى الإدلاء بكافة التصريحات وتتبع كل مستجدات الأزمة وتداعياتها والإفصاح عنها.

إن إدارة الأزمة لا تتوقف بمجرد الخروج منها وتجاوز لحظات الذروة بها، وإنما تمتد إلى مرحلة ما بعد الأزمة، وهي المرحلة التي يتم خلالها علاج الآثار والتداعيات الآنية والمستقبلية للأزمة، والاشتغال على إعادة ترتيب الأوضاع ووضع ضوابط لعدم تكرار ما حدث والاستفادة من دروسها لتلافي ما قد يحدث من انتكاسات في المستقبل لا قدر الله.

المبحث الثاني: التجربة المغربية بين التأطير الدستوري ورهان التنزيل. (قرارات لجنة اليقظة الاقتصادية).

كل المجتمعات مهددة بأن تختل أسس مقوماتها وتهتز دعائمها وأن تمر بظروف استثنائية وأن تعيش أوضاعا طارئة وخاصة، تتمثل في: أزمات اجتماعية، سياسية، اقتصادية... يمكن أن تشكل تهديدا للمؤسسات الدستورية للدولة، أو أن تمس حوزتها الترابية وتصبح خطرا على استقلالها وسيادتها. كما يمكن أن تكون ترويعا لأمن السكان وخطرا يتربص بسلامتهم الجسدية. وفي مثل هذه الظروف يتطلب الوضع نوعا مختلفا واستثنائيا من أساليب التعامل والتعاطي معه يتباين وتلك

[1] انظر الفقرة التاسعة من الفصل 49 من الدستور.

المعتمدة خلال الظروف العادية، حيث الحاجة ماسة في مثل هكذا أوضاع لإتخاذ تدابير من نوع خاص، غير مألوفة وتشكل استثناء على القواعد المطبقة والسارية المفعول خلال الظروف العادية. وتطبيقا لتلك القاعدة الرومانية القديمة والتي مفادها أن" سلامة الشعب فوق القانون"، أي أنه حينما تكون سلامة الشعب في خطر لا مجال للمحاججة بالقانون، بل هناك مبررات ومسوغات لإتخاذ وتبني إجراءات إستثنائية.

وكما يقول هنري كسنجر: " إن التاريخ هو ذلك المنجم الزاخر بالحكمة الذي نجد فيه المفاتيح الذهبية لحل مشاكل عصرنا، شريطة أن نعرف وندرك أين نضرب بمعولنا".

فإدارة الازمات كممارسة ضاربة في القدم، وباعتبارها مظهرا من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الحرجة والطارئة. وتحسبا لمثل هذه الظروف وتطوراتها المستمرة وتهديداتها المحتملة والمقرونة بتطور المجتمعات الإنسانية وتمدنها وتحضرها، نجد الأنظمة الدستورية والقانونية لجل دول المعمور تتضمن أنظمة استثنائية تمنح السلطات العمومية هامشا للمناورة في مواجهة هذه المخاطر والأزمات، وتسمح لها بامكانية التحرر من التزاماتها الدستورية. إنه بعبارة أخرى ذلك التحرر الدستوري من الدستور والقانون. ففي الزمن الاستثنائي تجد السلطات العمومية نفسها مجبرة على الاشتغال بمنطق التدبير الاستثنائي في تعاملها مع المخاطر والأزمات. وفي هذا الإطار أعلنت السلطات المغربية عن مجموعة من التدابير الاحترازية رغبة في إبقاء فيروس كورونا المستجد متحكم فيه وتحت السيطرة، وقد اتسمت هذه الإجراءات بخاصية التدرج الحذر، حيث ابتدأت مع نقل الطلبة المغاربة العالقين في منطقة **ووهان الصينية**، مرورا بتعليق الدراسة والإغلاق المؤقت للمساجد، ثم الإعلان عن خلق صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وصولا الى مرحلة إعلان حالة للطوارئ الصحية لمدة شهر بدء من **20** مارس **2020**. إذ أصدرت وزارة الداخلية بلاغا للرأي العام بتاريخ **19** مارس **2020** تقرر بموجبه الإعلان عن

حالة الطوارئ الصحية ابتداء من 20 مارس 2020. وهو البلاغ الذي كان أثار نقاشا واسعا حول قيمته القانونية وارتباطاته وامتداداته بالنص الدستوري. فبالرغم من أن كل التدخلات المعلن عنها والتدابير المتخذة كانت تهدف بالأساس إلى محاصرة الإنتشار السريع للعدوى، إلا أن الواقع العملي والممارسة أبانت عن حقيقة النص الدستوري الذي لا يسعف دائما في احتواء وتأطير كل التدابير لرفع تحديات واقع متأزم، فكانت النتيجة أن اتخذ جزء منها تحت غطاء المضمون الدستوري، فيما الجزء الآخر وفق ميكانيزمات من خارج التأطير الدستوري.

المطلب الأول: المعالجة الدستورية للظروف الإستثنائية.

ما تجدر الإشارة إليه بداية، هو ضرورة الإقرار بأن الظروف الاستثنائية داخل الإمتداد المفاهيمي للنص الدستوري ليست كتلة واحدة متجانسة، ومن نوع واحد. بل ذات أسس دستورية مختلفة ومتباينة، وهو ما يجعل حتى تدابير التعاطي والتعامل معها مختلفة ومتباينة تبعا لنوعية وحجم تلك المخاطر التي تطرحها كل حالة على حدة.

فعبر رحلة علمية تحليلية لأحكام الدستور المغربي ومقتضياته، ومن خلال الوقوف عند معجمه المفاهيمي يتضح بشكل جلي أن المشرع الدستوري يتحدث عن ثلاث محطات يمكن أن يصبح الوضع معها خارج الأمور العادية ويتجاوز الإجراءات والتدابير العادية، إلى تبني تدابير استثنائية وغير مألوفة. وهذه المحطات هي:

- ✓ **أولا: إشهار الحرب**[1]
- ✓ **ثانيا: حالة الاستثناء**[2]
- ✓ **ثالثا: حالة الحصار**[3]

[1] أنظر الفصل 59 من الدستور.

[2] انظر الفقرة الثامنة من الفصل 49 من الدستور.

[3] مريم بالحاح: اليقظة الاستراتيجية ضرورة حتمية للاستمرار في البيئة المعاصرة، جامعة تلمسان، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2017، ص: 196.

فهذه الحالات التي هي بمثابة أنظمة استثنائية تضمنها النص الدستوري وتحدث عن بعضها وحدد مضمونها، وأعرض عن الأخرى، متكفيا بالإشارة إليها دون الحديث عن مضمونها[1]. وبالحلول المباغت لجائحة كوفيد 19 التي اتسمت أسبابها بالغموض، وشح في المعلومات بشأنها حدث نوع من الارتباك، جعل السلطات العمومية المعنية أمام تحدي اختيار وتبني النظام الإستثنائي الأنسب والأجدر للتعامل مع هذه الأزمة غير المسبوقة وغير المعتادة في سجل الأزمات العالمية بحكم خصوصياتها، ونظرا لكونها تخرج عن سياق الأزمات والمخاطر المعتادة من قبيل: الأحداث السياسية والاجتماعية، أو كوارث طبيعية، أو حروب وتمردات وانقلابات أو انفلاتات أمنية. فخصوصية الأزمة الراهنة أن المجتمع الدولي برمته عبر مختلف بقاع المعمور، يجد نفسه أمام الموت الجماعي في ظل غياب رؤية واضحة ومعلومات كافية حول الوضع الذي يطرح بشكل متسارع ومتواصل أسئلة مقلقة مرتبطة بطبيعة التدابير والوسائل التي من شأنها أن تكون ناجعة لمواجهة التداعيات الخطيرة لهاته الأزمة، وتحصين المجتمع مواطنين ومواطنات ومؤسسات انتاجية من جهة، ومن جهة ثانية الحرص على ضمان الحد الأدنى من دولة الحق والقانون.

وهو الوضع الذي أثار العديد من التساؤلات وطرح الكثير من التكهنات أمام السلطات العمومية المغربية بخصوص مواجهة الأزمة والتصدي لها. إذ هناك من تحدث عن الوسائل الضبطية المعهودة والجاري بها العمل وفق المقتضيات التشريعية والتنظيمية، وهناك من ذهب إلى إمكانية تفعيل حالة الحصار، بالرغم من أنها تثير الكثير من اللبس والغموض في ظل غياب نص قانوني منظم لها ويحدد جوهرها وكنهها، سيما وأن تاريخ المغرب لم يعرف من قبل أية سوابق تطبيقية وممارساتية

[1] فالتة اليمين: اليقظة وأهميتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مذكرة دكتوراه في تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 48.

لحالة الحصار في التجربة المغربية، خلافا لما هو عليه الوضع فيما يتعلق بحالة الإستثناء. ففي ظل هذا الوضع المرتبك عالميا، والذي فرض على السلطات العمومية المعنية، سؤال ما العمل؟ في ظل عدم احتواء المقتضيات الدستورية والأنظمة القانونية لما يكفي من التدابير قصد التعاطي والتعامل مع جائحة من هذا النوع، وبالتالي مواجهة تداعياتها والحد منها.

فأمام هذا الواقع الشاذ، فضلا عن البياضات الدستورية التي تمثلت في عدم اعتراف المشرع الدستوري بمفهوم حالة الطوارئ أو الإحالة عليه بواسطة قانون تنظيمي أو تشريع عادي، بادرت الدولة المغربية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لحماية المواطنين والمواطنات من هذا الوباء الفتاك، وتم اتخاذ قرار إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، وإلغاء كل أنواع التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية، وتعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة، وكذلك الإغلاق المؤقت للمساجد، وصولا إلى فرض الحجر الصحي على المواطنات والمواطنين وعزل المصابين بالوباء عبر بروتوكول علاجي خاص ونظام لتتبع المخالطين، وتم منع التنقل إلا للضرورة القصوى عبر رخص استثنائية تصدرها السلطات العمومية في محاولة للحد من الإنتشار السريع لهذا الوباء الفتاك. كما حاولت الحكومة تجاوز القصور التشريعي في مجال إقرار حالة الطوارئ الصحية ومواجهة تداعياتها من النواحي الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما تم من خلال التدخل لإصدار نصوص قانونية جاءت على الشكل التالي:

- مرسوم بقانون رقم **292.20.2** الصادر بتاريخ **16** مارس **2020** يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.
- مرسوم رقم **293.20.2** بتاريخ **24** مارس **2020** بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد **19**.

وهو مرسوم بقانون الذي حدد مبررات اللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية والإجراءات المتبعة من أجل الإعلان عنها وتمديدها. كما أنه حدد

صلاحيات الشرطة الإدارية التي تم تأهيل السلطات العمومية لإتخاذها في سبيل مواجهة تفشي الوباء، فضلا عن تجريمه للمخالفات المتعلقة بحالة الطوارئ وتحديد العقوبات المخصصة لها، وأخيرا تضمن مقتضى بوقف سريان الآجال المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية خلال فترة الطوارئ الصحية على أساس احتسابها من اليوم الموالي لرفع حالة الطوارئ مع مراعاة أجال الطعن بالإستئناف الخاصة بقضايا الأشخاص المتابعين في حالة اعتقال ومدد الوضع تحت الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي.

الفقرة الاولى: التنصيص الدستوري على حالتي: الحصار والإستثناء.

داخل هذا التمييز الدستوري، ندرج حالتا الحصار والإستثناء، ضمن الإختصاصات الدستورية التي تمارسها المؤسسة الملكية في الحالات والظروف غير العادية. إذ بموجب أحكام الفصل74 من الدستور، يمكن إعلان حالة الحصار **l'état de siège** لمدة ثلاثين يوما بمقتضى ظهير يوقعه بالعطف رئيس الحكومة، ولا يمكن تمديد هذا الأجل الا بقانون. وتعد مسألة اعلان حالة الحصار من بين القضايا التي يتداول بشأنها في المجلس الوزاري.

وما يجب الإنتباه إليه في هذا الإطار، هو أن الدستور المغربي من خلال مقتضيات الفصل 74 يتحدث فقط عن حالة الحصار دون الحديث عن مضمونها، وليس هناك لحد الساعة أي مقتضى قانوني ينظم نوعية التدابير المتخذة أثناء الإعلان عن هذه الحالة ويبين الإجراءات المرتبطة بها، خلافا لما هو عليه الوضع في القانون الدستوري المقارن حيث نجد حالة الحصار في فرنسا مثلا منظمة بقانون منذ سنة 1848، وما دسترتها في دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958، إلا مسألة واقع قائم.

أما بخصوص حالة الإستثناء **l'état d'exception** فقد ربط إعلانها الفصل 59 من 2011 من طرف الملك بمقتضى ظهير شريف، وذلك بتحقق شرطين أساسين: أن تكون حوزة التراب الوطني مهددة، أو أن يقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي

للمؤسسات الدستورية، وذلك باستشارة كل من رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب للأمة.

إلا أن الملك لم يعلن عن حالة الإستثناء في ظل الإنتشار السريع لهذا الوباء القاتل، الذي سبب في شلل شبه عام في حركة الجولان العمومية. الأمر الذي يفهم منه أن عبارة " تهديد حوزة التراب الوطني" المتضمنة في الفصل 59 من الدستور تفيد ذلك التهديد العسكري بمعناه التقليدي. فالراجح أن دستور 2011 يستبطن فقط مفهوما كلاسيكيا للتهديد المحتمل أن يطال حوزة التراب الوطني، بعيدا عن الأشكال الجديدة من التهديدات المتنامية والتي تأخذ أبعادا تكنولوجية وسيبرانية أو وبائية كما هو الامر مع فيروس كورونا كوفيد 19.

وبالنظر إلى الشرط الثاني، المرتبط بعرقلة السير العادي للمؤسسات الدستورية، والذي هو شرطا واقفا لإعلان حالة الاستثناء، فالأزمة الصحية الراهنة أبانت عن تأثر مؤسستي الحكومة والبرلمان من جائحة فيروس كورونا، وخير دليل على ذلك هو عقد اجتماعات حكومية عن بعد وتسيير أعضاء الحكومة لقطاعاتهم من منازلهم. إلا أن هذا لم يمنع من استمرار مجلس الحكومة من الانعقاد بشكل متواصل عبر الاستفادة من مزايا الرقمنة. وهو الأمر نفسه الذي نهجه العمل البرلماني حيث البعد الرقمي لعب أدوارا ريادية ذهبت حد إقرار التصويت الرقمي.

الفقرة الثانية: حالة الطوارئ وإشكالية البياض الدستوري.

بالرجوع الى الدستور، لا نجد المشرع الدستوري قد خص بالذكر بأي صيغ من الصيغ، ما يشير لإعلان " **حالة الطوارئ "l'état d'urgence"** ولا إلى إعلان " **حالة الطوارئ الصحية.L'état d'urgence sanitaires**، لكن تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدستور المغربي قد خص السلطات العمومية بأن تضمن سلامة السكان وسلامة التراب الوطني، كما نص على ذلك الفصل 21 من الدستور. وفي هذا الباب يجب التمييز بين حالة الطوارئ كما هي متعارف عليها ضمن الأنظمة الدستورية والقانونية المقارنة، وبين حالة الطوارئ الصحية. فالأولى تثير نوعا من اللبس، حيث

نجد مثلا النظام القانوني الفرنسي يميز بين حالة الإستثناء التي ينص عليها الفصل 16 من الدستور الفرنسي، وبين حالة الطوارئ المنظمة بمقتضى قانون يعود لسنة 1955. بخلاف الأنظمة الدستورية والقانونية لدول المشرق العربي، لا نجد هناك شيء تحت مسمى حالة الإستثناء، لكن نجد فقط حالة الطوارئ، والتي من خلال دراسة حيثياتها وشروطها ونظامها نجدها تكاد تنطبق والمقتضيات القانونية المطلوبة والمعتمدة في حالة الإستثناء التي يأخذ بها النظام الفرنسي. أما حالة الطوارئ الصحية التي أعلن عنها المغرب فهي مختلفة عن حالة الطوارئ كما هي متعارف عليها في التشريعات الدولية المقارنة، بفارق أنها غير مرتبطة بالخطورة التي تهدد نظام الحكم واستقرار البلاد والسير العادي لمؤسساتها، بقدر ما هي مرتبطة بخطر يهدد الصحة العمومية نتيجة وباء فتاك سريع الانتشار ومعدي.

فهذا الفراغ الدستوري الذي صادف فترة إعلان حالة الطوارئ، هو ما يفسر الارتباك الذي حصل في التعاطي مع وضع هذه الأزمة الصحية، حيث لجأت السلطات العمومية في البداية إلى مباشرة حالة طوارئ غير معلنة من خلال الحد من حركة الناس وتنقلاتهم والتي حددها بلاغ مشترك لوزارتي الداخلية الصحة، صدر يوم 18 مارس 2020 في شأن العزلة الصحية، مع استثناءات محدودة وللضرورة القصوى كالتطبيب، الالتحاق بالعمل والتبضع، كما باشرت السلطات العمومية عمليا وميدانيا حث السكان على ملازمة بيوتهم. لتعلن بعد ذلك بيوم واحد، وبشكل رسمي وزارة الداخلية على أن البلاد ستعرف حالة طوارئ صحية ابتداء من 20 مارس 2020 إلى 20 أبريل 2020. إلا أن المرسوم بقانون المتعلق رقم 292.20.2 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، لم يعرض على المجلس الحكومي حتى يوم 22 مارس 2020، وهو ما يفيد أن الشروع في تنفيذ حالة الطوارئ عمليا كان خارج الإطار القانوني، وأن النص القانوني جاء لاحقا للفعل ولتأكيد الأمر الواقع.

المطلب الثاني: لجنة اليقظة الاقتصادية: قراءة في التجربة المغربية ودروس المستقبل (السيادة أولا وأخيرا).

لقد أعادت جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 موضوع تدبير الأزمات للواجهة بشكل قوي، فالأمر يتعلق بوباء خطير أفرز حالة شاملة من الذعر والارتباك والذهول، ووضع المجتمعات والدول أمام محك حقيقي تطلب اتخاذ رزنامة من التدابير والقرارات المتسارعة والصارمة والتي اختلفت وتباينت في حدتها وأهميتها ونجاعتها من بلد لأخر. فالوضع مرتبط بأحد التهديدات العابرة للقارات والمتجاوزة للحدود والتي أدخلت العالم بتداعياتها في منحى يتسم بأوضاع اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة وذات انعكاسات صعبة علاقة بالمستقبل في مدييه القريب والمتوسط.

وأسلوب إدارة الأزمات وتدبير المخاطر، يقوم على توظيف مجموعة من المقومات البشرية والمعلوماتية، التقنية والمالية للحد ما أمكن من تفشي الوضع وخروج تداعيات الأزمة عن نطاق السيطرة وعن الوضع المتحكم فيه. وهي مسألة تزاوج بين العلم والفن، وتتأسس على مقاربات وقائية وأخرى علاجية.

فإلى أي حد استطاعت السلطات العمومية المغربية رفع هذا التحدي؟ وكيف السبيل لذلك؟

ثمة مثل شائع يقول: "الشدائد تصنع الرجال". وبالفعل، جعلت جائحة فيروس كورونا الكثير من قادة الدول عبر مختلف ربوع المعمور يواجهون وقتا حرجا وتحديات ثقيلة تهدد أرواح ملايين البشر ما لم يتم اتخاذ اجراءات سريعة ومنسقة لمواجهتها. فالأزمة العالمية لا طريق سهل يكفل الخروج منها إلا من خلال تبني استراتيجية مثلى للتعامل مع الوباء من جهة، وكذا الحرص على بث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمواطنات واقناعهم باتباع أوامر السلطات المعنية. لذلك فالأمر في غاية الحساسية وقد تقود أية خطوة غير محسوبة وخاطئة إلى تقويض الثقة في السلطات، وإطلاق العنان لاضطرابات من شأنها تعميق المخاطر القائمة بفعل الوباء.

وفي كتاب لخبير العلوم السياسية الهولندي" **أرين بوين**" تحت عنوان:" **سياسة إدارة الأزمات**" حدد هذا الخبير مجموعة من الخطوات التي اعتبر أنه من الضروري أن تتضمنها أي استجابة فعالة للمخاطر والأزمات، والمتمثلة في:

- الإدراك السريع للخطر الذي يتهدد المجتمع، والوضع المثالي في اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الموقف ووضعها موضع التطبيق على وجه السرعة وبدون تأخير.
- وعند مرحلة اتخاذ الإجراءات العملية، يصبح القائد بحاجة إلى أن يحدد بدقة إلى أي حد يستطيع الاعتماد على تعاون المواطنين عبر الإقناع، ومتى يتوجب عليه المضي إلى ما هو أبعد، والانتقال إلى مرحلة أكثر صرامة يطلق عليها اسم "القيادة والتحكم"، والتي يسعى من خلالها لتوظيف كل ما هو متاح من موارد للتعامل مع الأزمة.

فالمغرب، وفي إطار المجهودات الاستباقية لمواجهة الإنعكاسات والتداعيات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لوباء فيروس كورونا المستجد "كوفيد **19**" على الاقتصاد الوطني، تم إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية **CVE** والتي أنيطت بها مهمة تتبع انعكاسات هاته الجائحة والإجراءات المواكبة لذلك. فهي اللجنة التي تشتغل من جهة على رصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن هذه الأزمة الصحية العالمية.

وقبل التفصيل بشكل أكثر في أشغال ومنجزات لجنة اليقظة الاقتصادية كقراءة في التجربة المغربية لإدارة الأزمات وتدبير المخاطر، نعرج لتوضيح مفهوم اليقظة وسيماته الأساسية.

الفقرة الأولى: مفهوم اليقظة.

اليقظة كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني **(Vigilia)** والذي يفيد القيام بالحراسة والمراقبة حفاظا وحرصا على منطقة ما أو قطاع معين.[1] وهو مفهوم عرف سجال فكري بسبب تعدد تعاريفه واختلاف دلالاته، الأمر الذي أفضى لاختلاطه بغيره من المصطلحات ذات الحمولة الدلالية قريبة المعنى، وبالتالي عدم استقلالية حدوده المعرفية، ولعل أبرز مظاهر هذا التداخل جعل مفهوم هذا المصطلح مرادفا لمضمونه تارة، ومفسرا لغايته تارة أخرى.[2]

وبرز مصطلح اليقظة بشكل عام خلال العشر سنوات الأخيرة، ضمن مختلف الحقول المعرفية والعلمية التي تعنى بعمليات البحث ومعالجة ونشر المعلومات التي تغطي مجالات عديدة كالمنافسة والتكنولوجيا والاقتصاد، فشكلت اليقظة كمفهوم محور تقاطع العديد من المجالات العلمية والتخصصات المختلفة.[3]

فاليقظة لغة، انتباه وصحوة وهي عكس الغفلة، وتعني أن الشخص تيقظ وأخذ حذره.[4] واليقظة أو التيقظ تطابق حالة الوعي أين تكون حواسنا منفتحة على العالم من حولنا، أي الانتباه لكل ما يحيط بنا وأخذ الحيطة منه.[5] أما اليقظة اصطلاحا

---

[1] أحمد بوربالة: دور اليقظة التكنولوجية في تحسين تنافسية المؤسسة، مذكرة ماستر في التسيير الاستراتيجي للمنظمات، فرع تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2015**، ص: **3.**

[2] نصيرة علاوي: اليقظة الاستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة، مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، **2011**، ص: **82.**

[3] د.عبد الباري ابراهيم درة، ود.ناصر محمد سعود جرادات: الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، **2014**، ص: **307.**

[4] Lesca. H et Blanco. S : Contribution à la capacité d'anticipation des entreprises par la sensibilisation aux signaux faibles, 6 congrès international francophone sur la PME, université Pierre Mendès, France, Octobre 2002, HEC, Montréal, p : 1.

(30) LESCA,H. Veille stratégique, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Guides pour la pratique de l'information scientifique et technique. Ministère de l'Éducation Nationale, de la recherche et de la technologie, Université de Grenoble 2, p :1.

[5] LESCA, H. Veille stratégique, concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise. Guides pour la pratique de l'information scientifique et technique. Ministère de l'Éducation Nationale, de la recherche et de la technologie, Université de Grenoble 2, p :1.

فتعرف بأنها " كل الأفعال الهادفة للرصد المستمر أو غير المستمر للإشارات، مهما كانت درجة قوتها أو ضعفها القابلة لأن تجعل المؤسسة أو مؤسسات المجتمع وقطاعاته في رمتها قادرة على متابعة التجديد ومواكبة وخلق ميزة تنافسية تسمح لها أو للدولة بالتكيف مع تحولات المحيط. أي بعبارة أخرى هي نشاط ذو بعد استراتيجي يسعى إلى البحث بشكل استباقي لمواكبة التغيرات التي قد تحدث في البيئة الخارجية من أجل خلق الفرص والحد من المخاطر.[1]

فاليقظة المتوخاة بالنهاية هي تلك المصحوبة ضمنيا بالطابع الاستراتيجي ذو الخاصية الإبداعية التي تسعى لدراسة وتفسير الإشارات المبكرة للخطر أو لوقوع أزمة بمختلف أصنافها وأنواعها، هدفا في معالجتها عبر صياغة وخلق رؤية إبداعية وليس وصف للأحداث السابقة. أي أن اليقظة الاستراتيجية بعبارة أخرى استشعار وتنبؤ زمني لاحتمالية الأثر الذي يمكن أن تحدثه المتغيرات والعوامل البيئية في منظمات المجتمع ومؤسساته.[2]

كما أنها تتميز بكونها نظرة مستقبلية متوسطة وبعيدة المديين، حيث أن المجال الحقيقي لتنزيل اليقظة الاستراتيجية وتطبيقها هو المستقبل، أي أنها تنفذ عبر خط زمني تصاعدي يبدأ من الآن ويمتد مستقبلا لسنوات طويلة. فالأمر يتطلب الإدراك بأننا نتعامل مع ظاهرة مستقبلية تبدأ من الوقت الحاضر وتتحقق نتائجها في المستقبل البعيد.[3]

---

[1] أحمد بوربالة: مرجع سابق، ص: 5.

[2] د. هاني أحمد الضمور، ود. أحمد عطا الله القطامين: الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص: 13.

[3] مرسوم بقانون رقم 296.20.2. الصادر في 28 من رجب 1441(23 مارس 2020)، يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية واجراءات الإعلان عنها. الجريدة الرسمية، عدد 6867 مكرر، بتاريخ 24مارس 2020، ص: 1782.

الفقرة الثانية: لجنة اليقظة الاقتصادية: من الأزمة إلى الفرصة.

تجدر الإشارة بداية إلى أهمية ونجاعة المقاربة التي اعتمدتها الدولة المغربية لمواجهة وباء كورونا كوفيد 19، إذ بتعليمات ملكية واشراف ملكي مباشر اتخذت حزمة من التدابير التي كانت في غاية الأهمية والتي ساهمت في تجنيب البلاد الكثير من المخاطر والأوضاع السيئة لتداعيات هاته الجائحة والتي عاشتها العديد من بلدان المعمور ودول الجوار.

فالمغرب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، أولت العناية الخاصة وبأولوية بالغة لسلامة الأشخاص ولضمان الأمن الصحي. وهو ما تجسده مجموع المبادرات والتدخلات المتخذة، والتي اتسمت بالانسجام والتكامل في إطار يوازي بين الحرص على الحفاظ على مبدأي الشرعية والمشروعية في كل الخطوات المتخذة. فضمانا لمبدأ الشرعية، سهرت الحكومة على إعداد مرسوم قانون يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية[1]، وإجراءات الإعلان عنها اعتمادا على مقتضيات الدستور وأحكامه.[2] واعتمادا على مقتضيات مرسوم القانون هذا، صدر مرسوم متعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني.[3]

وقد اتخذت السلطات العمومية أيضا مجموعة من الإجراءات الضرورية لضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية في تقديم خدماتها للمرتفقين، إلى جانب التدابير المتعلقة بتنقل الأشخاص والبضائع قصد تأمين الأسواق الوطنية بالمواد الغذائية الضرورية والأساسية للحياة اليومية للأفراد والمؤسسات.

---

[1] أنظر الفصول 21والفصل 24 الفقرة الرابعة، والفصل 81 من الدستور.

[2] مرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، بتاريخ 24 مارس 2020، ص: 1783.

[3] انظر اجتماعات لجنة اليقظة الاقتصادية.

وتنفيذا للتعليمات الملكية تم إحداث **صندوق خاص لمواجهة جائحة كورونا**، وبادرت مجموعة من المؤسسات العمومية والمقاولات والجمعيات والأشخاص الذاتيين والاعتباريين للمساهمة في تمويله، تعبيرا عن قيم التضامن وروح التكافل بين مختلف مكونات المجتمع المغربي. وهي مبادرات وطنية مسؤولة ومواطنة، إذ فضلا عن كونها واجب شرعي وأخلاقي، فإنها واجب دستوري طبقا لمقتضيات الفصل 40 من دستور المملكة.

فالمواطنة الحقة تفترض الالتزام بالواجبات بالموازاة مع التمتع بالحقوق، وهو الأمر الذي يتطلب انخراط جميع مكونات المجتمع إلى جانب السلطات العمومية في مواجهة تداعيات هذه الأزمة الصحية ومعالجة آثارها ونتائجها السلبية. وطبقا للمقتضيات الدستورية، يقع على عاتق جميع المواطنين والمواطنات واجب المساهمة في تحمل التكاليف التي تتطلبها مسألة التصدي لآثار الجائحة والحد من مخلفاتها، والتكاليف التي تفرضها تنمية البلاد والتي تختلف مستويات المساهمة فيها تبعا لاختلاف الوسائل التي تتوفر عليها كل جهة أو شخص. فالأشخاص والجهات التي تتوفر على وسائل وإمكانيات أكبر، يجب أن تكون مساهمتها متناسبة مع ما تتوفر عليه وتمتلكه، كما بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على إمكانيات متوسطة يجب أن يساهموا بما يتماشى وما لديهم من وسائل وإمكانيات. وفيما يخص الأشخاص الذين لا يتوفرون على إمكانيات تسمح لهم بالمساهمة المادية في تمويل التدابير المالية في مواجهة هذه الجائحة الصحية، فيجب عليهم المساهمة على الأقل بالالتزام بالتعليمات الصادرة عن السلطات العمومية واحترام التدابير الاحترازية من تباعد اجتماعي وغيرها والتي من شأنها الحد من الانتشار السريع للعدوى والوباء. فالتزام المنازل خلال فترة الحجر الصحي، وكذا اتباع نصائح السلطات الصحية العمومية بعد تخفيف اجراءات الحجر الصحي من تباعد اجتماعي وارتداء الكمامات بالشكل الصحيح وغيرها من باقي التدابير الاحترازية هو في حد ذاته مساهمة إيجابية، تنم عن مسؤولة ومواطنة تخدم الأمن الصحي للمجتمع. والدولة مسؤولة بطبيعة الحال

عن اتخاذ القرارات اللازمة لضمان دعم ومساعدة الأسر الفقيرة والمعوزة من خلال لجنة اليقظة الاقتصادية التي تسعى آنيا من أجل محاصرة الوباء والحفاظ على السلامة الصحية والجسدية للمواطنين، والتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية على بعض القطاعات الاقتصادية. إلا أن رهانات المستقبل على المدي المتوسط والبعيد، تفرض علينا جميعا وعلى صناع القرار والسياسات العمومية بشكل خاص، التفكير في حلول إبداعية وابتكارات ذكية من اجل إعادة النظر في أولويات السياسات العمومية ورد الاعتبار للقطاعات الاجتماعية. وفي هذا السياق، من الضروري التنويه بالإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية علاقة بدعم الأشخاص الذين توقفوا عن العمل جراء الجائحة بفئاتهم المختلفة من منخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي، وكذا المسجلين في نظام التغطية الصحية "رميد" وأيضا حتى الأشخاص الذين لا يتوفرون على بطاقة "رميد". هذا فضلا عن باقي التدابير والإجراءات الأخرى التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لحالة الطوارئ الصحية، والتي جاءت تباعا عبر اجتماعاتها المتعددة التي ناهزت ثمان اجتماعات وفق خطة عمل مسطرة إلى حدود نهاية يونيو 2020 والتي همت بالأساس:

- تعليق أداء المساهمات الاجتماعية (مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.)
- تأجيل سداد القروض البنكية لفائدة المقاولات.
- تدابير لفائدة المأجورين من خلال استفادة المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020، المتوفقون عن العمل من طرف مقاولة في وضعية صعبة من تعويض شهري ثابت وصافي قدره ٢٠٠٠ درهم.
- تدابير لفائدة المقاولات والمقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا والمهن الحرة التي تواجه صعوبات.
- تدابير ضريبية. (يمكن الرجوع بشأن هذه التدابير لبلاغات اجتماعات لجنة اليقظة الاقتصادية).

- وضع رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة كوفيد 19 قرض بدون فائدة في حدود 15000 درهم.
- توسيع الاستفادة من آلية ضمان أكسجين لفائدة المقاولات العاملة في قطاع العقار التي تراجعت أنشطتها.

فهذه بعض من الإجراءات والقرارات والترتيبات المتخذة من قبل لجنة اليقظة الاقتصادية على المدى القصير للتصدي للآثار المستعجلة الناجمة عن الأزمة الصحية. إلا أن هذه الاجراءات وكيفما كانت طبيعتها، فهي لا تعفي من ضرورة الابداع في أشكال تضامنية مجتمعية بين مختلف مكونات المجتمع وهيئاته، حيث في مثل هكذا ظروف من الضروري استحضار المصلحة العامة ومصلحة الوطن وجعلها فوق كل الاعتبارات في ظل الاشتغال وفق نكران تام للذات، وبعيدا عن كل الحسابات الضيقة. فعبر الالتزام بالتدابير الصحية ورفع منسوب التضامن المجتمعي يمكننا الخروج منتصرين من هذه الأزمة العالمية المتربصة بنا، غير مسبوقة والمباغتة.

فالعالم اليوم يعيش على وقع مواجهة أزمة كورونا وما بعدها، وعيونه مركزة على المنحى السلبي الذي تسجله المؤشرات الاقتصادية والتدهور الذي تسير في اتجاهه الأوضاع الاجتماعية في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الدخل الفردي وانحساره. وفي سياق هذه البيئة الدولية المطبوعة بعولمة المخاطر وكونيتها ومضاعفة التهديدات، يجد المغرب نفسه مقبل على مواجهة تداعيات هذه الأزمة العالمية عبر مجابهة تداعيات اقتصادية واجتماعية، تفرض عليه إعادة رسم اختيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترتيب أولويات استراتيجية جديدة عنوانها العريض والمركزي السيادة أولا وأخيرا. إنها السيادة الاقتصادية في قطاعات حيوية مختلفة من أجل تكريس وتعزيز الجاهزية والاستعداد اليقظ لمجابهة المخاطر والتهديدات المحتملة. رغم الظروف القاسية التي تخلفها الأزمات والمخاطر، فإنها تشكل مع ذلك محطة أساسية ومحكا حقيقيا لاستنباط العبر والدروس وإعادة ترتيب سلم الأولويات وبناء الخطط والاستراتيجيات الكفيلين بتحصين المستقبل. وفي سياق

مواجهة تداعيات الأزمة الصحية الراهنة على المستوى الوطني وفي أفق إعداد وبلورة نموذج تنموي جديد، تدعو الضرورة إلى ترسيم تحولات نوعية في هيكل الاقتصاد المغربي، سيما وأن الأزمة كشفت بشكل جلي على أن أهم سلاح يمكن للدول والمجتمعات أن تراهن عليه في التصدي لمختلف المخاطر والأزمات المستجدة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية... تتجسد في التعليم والبحث العلمي، باعتبارهما كفيلان بترسيخ العقلنة داخل المجتمع وبناء مواطن محصن قادر على المساهمة في تحقيق التنمية بمفهومها الاستراتيجي والشامل. تلك التنمية التي قوامها تحقيق السيادة الغذائية عبر وضع نصب أعيننا أهداف ملموسة لرفع رهان تحقيق الأمن الغذائي عبر التوجه تدريجيا نحو الاكتفاء الذاتي في الحبوب، فضلا لما تقتضيه السيادة الغذائية من توجيه الانتاج الفلاحي المغربي نحو احتياجات الطلب المغربي والعمل على تطوير القيمة المضافة لصادرات الصناعة الغذائية.

وعلى مستوى السيادة الصناعية، فالأولوية يجب أن تنصب نحو تطوير البنيات الطبية وجعلها في مستوى تحديات الأزمات والأوبئة الخطيرة عبر اعتماد وتبني بنية صناعية منسجمة باعتبارها كأرضية ودعامة حقيقية لإرساء مقومات السيادة الصناعية في المجالات الحيوية التي ترتبط بالحفاظ على الحياة وعلى البيئة وحقوق الأجيال المقبلة. ومن ضمن أسسها الداعمة التأصيل لسيادة صحية قادرة على التكيف من أجل الظفر بصنع مغربي للمعدات الطبية والسلاسل الدوائية، في إطار تنزيل برامج طموحة للذكاءين الاقتصادي والصناعي وتأهيل الإمكانات البشرية والقدرات العلمية والتكنولوجية لخدمة القيمة الصناعية المضافة من خلال مقاربة مندمجة للإقلاع الاقتصادي عوض المقاربات القطاعية المنغلقة.

فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية ليست مرتبطة فقط بالأزمة الصحية الراهنة بل هذه الأخيرة فقط عرت الوضع وشكلت لحظة مكاشفة بشكل عميق للوضع العادي داخل إطار زمني استثنائي وطارئ. أما أصل المشكل فإنه متجذر وذو روافد متعددة ومتباينة تصب في طبيعة النموذج المغربي المعتمد واختلالاته. وما

الأزمة الصحية الراهنة إلا لحظة مفصلية وناقوس إندار يوحي بالحاجة الملحة لاعتماد مراجعات كبرى وعميقة داخل حقل الإقتصاد السياسي من أجل فتح المجال أمام فرص جديدة عنوانها استخلاص الدروس والعبر والاستفادة من التجارب والفواجع المؤلمة وتحويلها لفرص حقيقية.

بعبارة أخرى يمكن القول وكختام لهذه المساهمة العلمية المتواضعة، أنه إذا كانت أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 مجرد ظرف عابر وطارئ، سيمضي وتعود الحياة لمجراها الطبيعي والعادي، فإن تداعياته تشكل معالم مغرب آخر سيما على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. فإذا كان الوباء قد استطاع أن يشل مقومات الاقتصاد العالمي، ومعه أن كبد الاقتصاد الوطني خسائر مهمة ذات تأثيرات جمة ومكلفة اجتماعيا، إلا أن هذه الأزمة الصحية الراهنة وضعت بالموازاة مفهوم الدولة على محك المساءلة أمام الاكراهات والتحديات المرتبطة بالقضايا الاجتماعية، وأعادت إلى واجهة الأحداث ضرورة الاهتمام بالدولة ليس كمفهوم فلسفي مرن، بل كفاعل حيوي ذو التأثيرات الفعلية والمحورية في قطاعات حيوية وأساسية من متطلبات العيش الكريم للمواطنين. وهو ما يطرح العنان للتفكير بمنطق إبداعي في مفهوم الدولة وفعلها على ضوء المعطى الاجتماعي وفق تشكيلاته الجديدة التي ساهمت الجائحة في الكشف عنها، بعيدا عن فلسفة تهميش القطاع العام وتأزيمه والتمادي في سياسة الخوصصة وما أفرزته من تفقير للدولة وتقديمها قربانا للمؤسسات المالية الدولية عبر التخلي عن منشآت القطاع العام ومؤسساته، والتي تشمل اسس ودعامات الدولة في لحظة الأزمات والمخاطر. فبالرغم من الصدى الإيجابي للعديد من الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لتفشي الوباء، إلا أن ذلك يمنع من تمظهرات اتسمت بارتجالية الحكومة في التعاطي مع هذه الظرفية الصحية الصعبة، وهو ما يزكي غياب رؤية واضحة مكتملة الجوانب والمقومات للتعامل مع هكذا نوع من الأزمات والمخاطر. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ضرورة إحداث وكالة وطنية لتدبير المخاطر تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وذات

الصلاحيات الواسعة في مجابهة الكوارث ذات الطابع وليست الطابع الخاص كما هو عليه الأمر بالنسبة لصندوق الكوارث الطبيعية الذي أنشئ أواخر السنة الماضية، والذي جاء يخص كوارث طبيعية محدودة في الزمان والمكان، وغير مؤهل لتغطية أزمات صحية بحجم جائحة فيروس كورونا كوفيد **19**، الذي يبقى الصندوق الوحيد الذي بمقدوره تتبع تأثيرات وتداغيات الأزمة الصحية، هو الصندوق المعلن عنه من قبل جلالة الملك نصره الله الخاص بتدبير جائحة كورونا، والموضوع تحت إشارة وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

العمل التطوعي في ظل الأزمات – أزمة كورونا نموذجا -

د. بلعربـــي غنيـــة
أستاذ محاضر - ب-
علم الاجتماع
جـــامعة محمد البشير الإبراهيمي
- برج بوعريريج - الجزائر-
ecodocto.1socio@Gmail.com

د. زوقـــاي مونيـــة
أستاذة
علم الاجتماع
جامعـــة علي لونيسي
- بليدة 2- الجزائر-
ayamouna47@gmail.com

فلسفة التطوع خلال الأزمات والحروب تحتاج إلى الكثير من الجهد والجهاد، أن تقدم الآخرين على نفسك، أن تعلم أنك ستكون قاب قوسين أو أدنى من الهلاك، لذلك هي تحتاج إلى جنود يواجهون الأزمة بصدور عارية، ربما جيوب خالية من المال وأحلام ضائعة، لكنهم يجابهون بقلوب نقية صافية، بعقول مفكرة وأجساد تعطي ما بوسعها لإسناد كل من مالت مراكبه نتيجة الجائحة.

مقدمة :

يحظى العمل التطوعي في مجتمعات العالم المعاصر باهتمام خاص، لما له من أهمية في تنمية المجتمع في شتى المجالات الصحية التعليمية، الدينية، البيئية... الخ، وهو كظاهرة اجتماعية موجودة منذ القدم ولكنها تختلف في أشكالها ومجالاتها وطرق أدائها والقائمين عليها وفق توجهات وعادات تنسجم وثقافة كل مجتمع، إذ يعد مؤشر على الجانب الإنساني فيه لأنه يعبر عن مدى التكافل الاجتماعي بين أفراده الذي يتجسد في مدى الوعي والنضج والرشد الذي وصل إليه المجتمع.

فنمو حركة العمل التطوعي يساهم بصورة حيوية في النهوض بالمجتمع وتنمية الطاقات والكفاءات الموجودة فيه بما يخدم مسار التقدم والتطور الاجتماعي، وذلك باعتباره مجالا حيويا لأنشطة اجتماعية اقتصادية وثقافية بالغة الأهمية وأحد أهم وسائط ردم الفجوة بين المجتمع والدولة في جو من التعاون والتنسيق بينهما.

وقد شهد العمل التطوعي عدة تغيرات وتطورات في مفهومه ووسائله والفاعلين فيه، وذلك بفعل التغيرات التي حدثت في الاحتياجات المختلفة

للمجتمعات، فأصبح يتم عن طريق أساليب وآليات ذات طابع مؤسسي من خلال منظمات وجمعيات، ووفق أولويات وجدول زمني للمواءمة بين الموارد والاحتياجات.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يعد العمل التطوعي فيه راسخا منذ القدم والذي يدل على مدى التماسك والتعاون بين أفراده، وقد انعكس ذلك جليا أثناء الكوارث الطبيعية التي عرفتها البلاد (كفيضانات باب الواد، زلازل بومرداس...الخ) حيث تسارع وتدافع الناس من أجل تقديم المساعدة للغير.

ونظرا لأن العالم يشهد اليوم بأسره أزمة حقيقية تتمثل في تفشي وباء كورونا(كوفيد 19) انعكست آثارها على شتى مجالات الحياة لأنه أظهر عجز الإنسان وضعفه أمام هذه الأزمة التي يستوي فيها كل من الغني والفقير القوي والضعيف، فمخلوق ضئيل لا يرى بالعين المجردة قادر على الانتقال من طرف العالم لطرفه الآخر في غضون ساعات رغم اختلاف الثقافات والأديان والتاريخ والمواقع الجغرافية، كما أنه فيروس مستجد ومتطور بخرائط جينية بالغة التعقيد فشلت أشهر المختبرات العلمية في فك شفراته إلى حد الآن وإيجاد لقاحات مضادة له.

بالإضافة إلى هشاشة اقتصاد الدول المتقدمة بالرغم من تخصيص ملاييير الدولارات لتحصين هذا الاقتصاد ضد الأزمات والكوارث الكبرى، نجد في الجهة المقابلة هشاشة صحية وأزمة حقيقية بالجزائر وضعتها في مرحلة تأهب قصوى للتصدي لهذا الوباء ومواجهة هذه الأزمة التي أصبحت تتطلب تكاتف الجهود بين جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها العمومية والخاصة، إلى جانب روح التعاون بين أفراد المجتمع التي يبرز من خلالها انتماءهم وولاءهم لوطنهم ومجتمعهم، من خلال عدد من المبادرات منها تأهيل وتدريب كوادرها ومنتسبيها للمشاركة في الأعمال التطوعية

وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على مختلف الأعمال التطوعية التي لجأ إليها المواطنون للتصدي لهذه الأزمة وماهي

الآليات الاحترازية التي اعتمدوها من أجل الوقاية من هذا الفيروس في ظل القيام بالعملية التطوعية.

الكلمات المفتاحية : التطوع، العمل التطوعي، العمل الخيري، وباء كورونا، الأزمات.

introduction

Le travail bénévole dans les sociétés du monde contemporain fait l'objet d'une attention particulière, car il est important pour le développement de la société dans divers domaines de la santé, de l'éducation, de la religion, de l'environnement... etc., et il ressemble à un phénomène social qui existe depuis l'Antiquité, mais il diffère par ses formes, ses domaines, ses méthodes de performance et ses responsables selon des attitudes et des coutumes cohérentes. Et la culture de chaque société, car elle est une indication du côté humain, car elle reflète l'étendue de la solidarité sociale entre ses membres, qui s'incarne dans l'étendue de la conscience, de la maturité et de la rationalité que la société a atteintes

La croissance du mouvement du bénévolat contribue de manière vitale à l'avancement de la société et au développement des énergies et des compétences en elle d'une manière qui sert la voie du progrès social et du développement, car c'est un domaine vital pour les activités socio-économiques et culturelles de grande importance et l'un des moyens les plus importants pour combler le fossé entre la société et l'État dans une atmosphère de coopération et de coordination entre eux

Le travail bénévole a connu plusieurs changements et évolutions dans son concept, ses méthodes et ses acteurs, en raison des changements qui se sont produits dans les différents besoins des sociétés, il a donc été effectué par le biais de méthodes et de mécanismes de nature institutionnelle par le biais d'organisations et d'associations, et selon des priorités et un calendrier pour aligner les ressources et les besoinsEt la société algérienne, comme d'autres sociétés, est un travail volontaire en elle depuis les temps anciens, ce qui indique l'étendue de la cohésion et de la coopération entre ses membres, et cela s'est clairement reflété lors des catastrophes naturelles que le pays a connues (comme les inondations de Bab El

Oued, les tremblements de terre de Boumerdes... etc) où les gens se sont précipités et ont poussé pour Fournir de l'aide aux autres

Et comme le monde entier est témoin aujourd'hui d'une véritable crise représentée par le déclenchement de l'épidémie de Corona (en tant que bénéfice) 19, ses effets se sont reflétés dans divers domaines de la vie car ils ont montré l'impuissance et la faiblesse de l'homme face à cette crise dans laquelle à la fois les riches et les pauvres sont forts et faibles, de sorte qu'une petite créature ne voit pas à l'œil nu capable de se déplacer Par le monde à l'autre partie en quelques heures malgré la différence de cultures, de religions, d'histoire et de lieux géographiques, car c'est un virus nouveau et évolutif avec des cartes génétiques très complexes que les laboratoires scientifiques les plus célèbres n'ont pas réussi à déchiffrer jusqu'à présent et à trouver des vaccins contre lui.

En plus de la fragilité de l'économie des pays développés, malgré l'allocation de milliards de dollars pour fortifier cette économie contre les crises et catastrophes majeures, nous trouvons de l'autre côté une fragilité saine et une véritable crise en Algérie qui la mettent dans un état de préparation accrue pour faire face à cette épidémie et faire face à cette crise devenue une nécessité d'efforts concertés entre toutes les institutions et tous les secteurs de l'Etat Public et privé, en plus de l'esprit de coopération entre les membres de la société, à travers lequel leur affiliation et leur fidélité à leur pays et à la société sont mis en évidence, à travers un certain nombre d'initiatives, y compris la réhabilitation et la formation de ses cadres et employés à participer au travail bénévole.

sur cette base, nous cherchons à travers ce document de recherche à faire la lumière sur les diverses actions volontaires que les citoyens ont prises pour faire face à cette crise et sur les mécanismes de précaution qu'ils ont adoptés afin de prévenir ce virus à la lumière de la mise en œuvre du processus de volontariat

Mots clés : bénévolat, action caritative, épidémie de Corona, crises

1- تحديد المفاهيم والمصطلحات :

1-1- مفهوم التطوع :

أ- لغة : التطوع هو ما يتبرع به الفرد من ذات نفسه بما لا يلزمه فرضه، ويقال تطوع بالشيء أي

تبرع به وبذله دون مقابل **(ابن منظور،1956،ص243).**

التطوع بشكل عام هو بذل الخير، والبر هو جماع الخير قال تعالى: **" وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ"** سورة البقرة **(الآية 158)**، وهو ما تبرع به الإنسان من ذات نفسه كجهد أو خدمات صحية واجتماعية ونفسية وإدارية وهو غير مفروض عليه.

ب- اصطلاحا : التطوع هو الجهد الذي يقدمه الإنسان طواعية لمجتمعه بدافع من ذاته بلا مقابل للإسهام في تحمل مسؤوليته في خدمة مجتمعه **(عوايشية، 2015-2016، ص73).**

ولكلمة التطوع معان متعددة فهي تدل على الجهد الإضافي خارج حدود الواجب والمسؤولية، وهي كذلك رد فعل تلقائي لمشاركة الآخرين دون طلب منهم، وهذه المشاركة قد تكون بالجهد والوقت والمال في أوقات الشدة وعند الكوارث الطبيعية والاجتماعية، كما يعرف على أنه عمل غير ربحي لا يقدم نظير أجر معلوم، بل يقوم به الأفراد لمساعدة غيرهم بشكل إرادي ودون انتظار مقابل مادي **(حمدون الصواف،2012، ص07).**

1-2- مفهوم العمل التطوعي :

يعرف العمل التطوعي بأنه عمل غير ربحي لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي مهني يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة.

(عالي، 2010).

كما يعرف بأنه ذلك الجهد الذي يبذله أي إنسان بدون مقابل لمجتمعه وبدافع منه للإسهام في تحمل مسؤولية المؤسسات الاجتماعية، التي تعمل على تقديم

الرفاهية الإنسانية على أساس الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن **(حافظ بدوي،2004، ص151).**

كما يعرف أيضا بأنه نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات دون انتظار عائد، وذلك بهدف إشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية **(أبو النصر،2004، ص45).**

من هنا فالعمل التطوعي هو حركة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر في سبيل سعادة الآخرين، ولكن يجب أن لا ننظر للعمل التطوعي حيث قد تكون هناك أهداف غائية وإن كانت غير مباشرة للأفراد والتي قد تؤثر على العمل التطوعي بالاتجاه السلبي أحيانا.

1-3- مفهوم العمل الخيري :

هي مجموع المساعدات المادية والمعنوية التي تقدمها مؤسسات أو هيئات أو حكومات أو أفراد على حد سواء لخدمة الأشخاص والهيئات التي هي بحاجة لهذه الخدمة من خلال التبرع والدعم، كما أنه لا يعتمد على تحقيق أي مردود مادي أو أرباح، بل يعتمد على تقديم مجموعة من الخدمات الإنسانية للأفراد المحتاجين لها.

ويعرف أيضا بأنه : " قيام مجموعة من الأفراد، والجمعيات، والمؤسسات بتقديم الدّعم والمساعدة للأشخاص الذين لديهم احتياجات مختلفة طعام، دواء، مأوى وغيرها والهدف من هذا العمل هو نشر الخير وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بين الأشخاص مما يؤدي إلى المحافظة على القيم الدينية والأخلاق الاجتماعية **(http://mawdoo3.com).**

ومادام أن العمل الخيري عملا إنسانيا بحتا، لا نجده مرتبطا ببلد معين أو بديانة معينة، إنما هو فعل يعتمد بالدرجة الأولى على البعد الإنساني للمجتمعات والأفراد وإن اختلفت أنماط هذا العمل ودوافعه والغاية منه ففي الدول العربية

والإسلامية، كما هي في الدول الغربية تتفشى الأعمال الخيرية من تبرعات وأعمال تطوعية يستفيد منها المحتاجين سواء كانت مؤسسات أو هيئات أو أفراد.

1-4- مفهوم الأزمة :

أ- لغـة : عرفت على أنها الشدة والقحط أزم عن الشيء أمسك عنه، والمأزم هو المضيق وكل طريق بين جبلين، موزم هو موضع الحرب أيضا مأزم ومنه الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة **(الجبوري، 2012، ص197).**

ب - اصطلاحا: هي موقف عصيب يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة كما تعتبر ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تتحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير

وتعرف الأزمة بأنها عبارة عن مجموعة من المشاكل تفاقمت وتعاضمت وتكاثفت وتأزمت مما كون شكلا جديدا يسمى بالأزمة **(http//www.forum.okeg.com/new.php)**، وبالتالي فهي غالبا حدث أو موقف ما يتم بصورة مفاجئة وغير متوقعة أو يكون التنبؤ به قد تم بوقت قصير قبل وقوعه بحيث لا يتيح الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات لمواجهته، مما يهدد حياة الفرد والمجتمع.

1-5- تعريف الوبـــاء :

أ- لغة : عرف الأطباء القدامى الوباء بعدة تعريفات تختلف في عبارتها وتتفق في مضمونها ومنها

أن الأوبئة جمع وباء مثل أمتعة مفردها متاع، والوباء بالهمز يمد ويقصر المحكم والمحيط الأعظم **(الشامني، 1440، ص478).**

ب- اصطلاحا: تعددت تعريفات الأطباء والفقهاء وكذلك المحدثين للوباء وكلها تدور حول : كل مرض شديد العدوى سريع الانتشار، وعادة ما يكون قاتلا كالطاعون **(نفس المرجع، ص176).**

- الوباء هو كل مرض عام، يحدث بصورة سريعة، ويصيب أعدادا هائلة من جميع الأعمار والأجناس بينما الطاعون هو مرض وبائي سريع الانتشار مسببا الموت الجماعي **(العسقلاني، ص22).**

قال ابن النفيس : " الوباء فساد يعرض لجوهر الهواء لأسباب سماوية أو أرضية كالماء الآسن والجيف الكثيرة " **(الزبيدي، 2006، ص478).**

وقال ابن سينا : " الوباء فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده، ولذلك لا يمكن حياة شيء من الحيوان بدون استنشاقه، وقريب منه قولهم " الوباء ينشا عن فساد يعرض لجوهر الهواء بأسباب خبيثة سماوية أو أرضية كالشهب والرجوم في آخر الصيف والماء الآسن، والجيف الكثيرة " **(الكرمي، 2000، ص38).**

- وعرفه بعض الفقهاء المتقدمين بقوله : هو مرض الكثير من الناس في جهة من الأرض دون سائر الجهات، ويكون مخالفا للمعتاد من الأمراض في الكثرة وغيرها ويكون نوعا واحدا **(المالكي، 2000)**
- وعرفته الموسوعة الطبية الحديثة بأنه " كل مرض يصيب عددا كبيرا من الناس في منطقة واحدة في مدة قصيرة من الزمن، فإن أصاب المرض عددا عظيما من الناس في منطقة جغرافية شاسعة سمي وباءا عالميا.

1-6- تعريف وباء كورونا :

جائحة فيروس كورونا هي جائحة عالمية جارية لمرض فيروس كورونا **2019** كوفيد- **19** أو فيروس كورونا والذي يحدث بسبب فيروس كورونا **2** المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة **(SARS-CoV-2)** اكتشف المرض في ديسمبر **2019** في مدينة ووهان وسط الصين، وأطلق عليه اسم **nCoV -2019** وقد صنفته منظمة الصحة العالمية في **11** مارس **2020** بجائحة **(ويكيبيديا الموسوعة الحرة)**، يستطيع الفيروس أن ينتشر بين البشر مباشرة، ويبدو أن معدل انتقاله أو معدل الإصابة به قد ارتفع في منتصف فيفري **2020**، أبلغت عدة بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ عن وصول إصابات إلى أراضيها. تتراوح فترة الحضانة حوالي **5** أيام أو أكثر،

وهناك أدلة مبدئية على أنه قد يكون معديًا قبل ظهور الأعراض. تشمل الأعراض الحمى والسعال وصعوبة التنفس، مما تؤدي إلى الوفاة.

2- التطور التاريخي لأزمة كورونا

في ظل الاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي سيطر على هذا العصر فإن الأزمات أصبحت شيئا متوقع في أي زمان ومكان، ومن هنا أصبح من المفروض أن تستعد لها الدول بكافة مجالاتها وتخصصاتها، فالأزمة بصفة عامة هي حدث مفاجئ يكون مقترنا بتهديد خطر غير متوقع كون نتائجها في أغلب الأحيان مؤثرة وسريعة تهدد القيم والأهداف.

وترجع كلمة الأزمة إلى الطب الإغريقي القديم حيث كانت تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة أو لحظة مصيرية في تطور المرض الذي يعد من بين مؤشراته المعتادة والمتمثلة في اضطرابات ضربات القلب وضغط الدم والتنفس ودرجة الحرارة، والأزمة في معناها المجرد هي تلك النقطة الحرجة والخطة الحاسمة التي يتجدد عندها مصير تطور ما إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، حيث الحياة أو الموت أو الحرب أو السلم ومحاولة إيجاد حل للمشكلة أو تركها.

كما قد شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية في القرن السابع عشر وتم اقتباسه في القرن الثامن عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة (حيث تحول من المصطلح الطبي إلى التداول والطرح السياسي)، لنجده في بداية القرن التاسع عشر قد استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول حاسمة وفاصلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استخدمه **" كارل ماركس"** للتعبير عن فشل الفرد في الإنتاج وتفاقم كل من الأزمات عن سابقتها.

أما في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين وبسبب أزمة الكساد العظيم الذي أصاب المجتمع الإنساني كله وسبب بذلك شلل وخراب اقتصادي، تبعته صراعات سياسية ودولية كانت بوادر ومقدمات لحرب عالمية طاحنة، وانتهت بأزمة

بيئية ونووية، ومع حدوث انهيار في قيم المجتمع والتفسخ المجتمعي خاصة المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية دخل هذا المصطلح حيز الاستخدام لدى علماء النفس للتعبير عن أزمة الهوية كما استخدمه الديمغرافيين بمصطلح أزمة الانفجار السكاني.

وفي الثمانينات استخدم مصطلح الأزمة من طرف علماء الاجتماع وذلك للوصول إلى الوصف الدقيق والتفصيلي للأزمات الاجتماعية التي تهدد المجتمع بصفة عامة، نتيجة لسيادة الشعور بالإحباط إزاء انهيار آليات تسوية النزاعات والصراعات الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي ما نتج عنه بما يسمى بالاغتراب

(حسن هلال، 1996، ص114).

لتعود قوة الأزمة وشدتها إلى بداياتها الأولى والمتعلقة بأزمة المرض وبالتالي فما حدث في التاريخ القديم يحدث أمام أعيننا الآن، بحيث يتم عزل مدن بأكملها منعاً لانتشار العدوى إلى مناطق أخرى، كما يتم التخلص من متعلقات المرضى المتوفين، جنباً إلى جنب مع إجراءات الحجز الطبي المنزلي لمدة معينة أو مفتوحة، وفقاً للقدرة على تقييد الانتشار أو التوصل إلى علاج فعال لمرض فيروس كورونا، بحيث أنه تم الإبلاغ في منتصف عام2012 عن إصابة رجل في الستين من عمره بمرض تنفسي قاتل علماً بأنه كان قبل ذلك موفور الصحة، وتم تحديد سبب المتلازمة على أنه فيروس كورونا الذي أُطلق عليه فيما بعد اسم فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية **(MERS-CoV).**

وكشفت التحليلات الاستعجالية بعد ذلك أن الحالات الأولى للمرض حدثت قبل ذلك بمستشفيات في الأردن في أفريل **2012** و منذ ذلك الحين تم توثيق حالات إضافية لعدوى فيروس كورونا سواء في صفوف القاطنين في بعض بلدان الشرق الأوسط أو المسافرين القادمين منها، ويتسم معدل الإماتة هذه بالارتفاع حيث يصل إلى نحو **60** في المائة.

في شهر ماي **2013** طلبت المملكة العربية السعودية إلى منظمة الصحة العالمية تشكيل بعثة مشتركة لتعزيز فهم حالة فيروس كورونا في أراضيها وتوفير الإرشاد، وعلى هذا الأساس دعت منظمة الصحة العالمية عددا من الخبراء الدوليين للانضمام إلى فريق دولي زار مدينة الرياض وضم الفريق المشترك مسؤولين من وزارة الصحة، وخبراء من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وممثلين عن مؤسسات ومستشفيات الصحة العمومية في كندا، والصين(هونغ كونغ) ، وفرنسا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في المملكة العربية السعودية، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط للمنظمة، وموظفين من المقر الرئيسي للمنظمة.

وهدفت البعثة إلى تقدير حالة فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية في المملكة العربية السعودية وتقديم توصيات للوقاية منه ومكافحته وإجراء المزيد من البحوث.

لقد أصبح فيروس كورونا بهذا الشكل يعطي مؤشر قلق للعالم بأسره، باعتباره صار يتمدد شرقاً وغرباً، في كوريا واليابان وأندونيسيا وأستراليا والفلبين وماليزيا وإيران ولبنان وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، والدول العربية ككل إلى جانب الدول الإفريقية بنسب وعدد حالات متفاوتة؛ لكن تظل الدلالة واضحة، وهي قدرة الفيروس على التمدد عالمياً بسبب انتقاله عبر حامليه البشريين، حتى ولو لم تظهر عليهم علامات المرض بوضوح، وهو تمدد نتيجة حرية السفر والانتقال من بلد إلى آخر، وتلك بدورها إحدى سمات حالة العولمة التي تسيطر على حركة العالم بأسره، حيث تتشابك المجتمعات والاقتصاديات على نحو يجعل مُصاب الصين هو مُصاباً للعالم كله.

كما لجأت دول العالم إلى تعليق السفر من وإلى الصين أو بلدان أخرى امتد إليها المرض، مثل هذه الإجراءات مشروعة تماماً، ولها سند قوي في مسؤولية الدولة

عن حماية مواطنيها، أيا كانت قسوة الإجراءات المتخذة، إلى أن يتوصل العلم إلى علاج المرض والسيطرة على تمدده.

فالتوصل إلى علاج فعال لفيروس وبائي يواجه البشرية هو الآن يحتم على موظفي القطاع الصحي القيام بتجارب سريرية على مجموعات بشرية تختلف في العمر والجنس والمناطق الجغرافية المختلفة، وتلك بدورها تتطلب إمكانيات علمية وتمويلات ضخمة، وتنسيقاً بين أكبر مراكز البحوث الطبية المتخصصة في الأمراض الوبائية المعدية.

وفي قمّة التطوّر التكنولوجي والطبي، ترى البشرية تصارع شبحاً لا ينتمي حتى إلى الكائنات الحية، فليس للفيروس خلايا تنشطر لتتكاثر، بل يقتات منك ليكون وينمو، في **" يوهان"** البؤرة الأولى للفيروس وقف الجنود الصينيون صفين لتحية الأطباء الذين انتصروا على الشبح وهم يغادرون المستشفى تحية عسكرية، وفي بعض المدن يخرج الأفراد في ساعة معلومة ليغنوا للعاملين في المجال الصحي، شاكرين، فقد أصبحوا هم جنرالات حرب من أجل البقاء على الرغم من أنّ رأس المال والخصخصة ووصايا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ظلّوا لعقود محمولين بانتصار الليبرالية المتوحّشة، يدعون إلى التقشف والتخلي عن الخدمات الاجتماعية غير المربحة وبهذا فقد استطاعت الصين التي داهمها **(كوفيـد- 19)** بقوة العزل والحجر محاصرة الوباء إلى درجة القضاء عليه، واليوم نرى دول العالم تسير في الاتجاه ذاته بعد أن عجز العلم حتى الآن من أن يسعف الإنسان.

من هنا أصبحت تطرح وبشدة إشكالية انهيار منظومات الحماية الصحية والاجتماعية، ونموذج دولة الرفاه الاجتماعي في دول كان يضرب بها المثل في ذلك، حتى إننا لم نعد نميز بين هشاشة تلك المنظومة في هذه الدول ونظائرها في بعض دول الجنوب.

وقد اكتشفت دول غربية - متأخرةً وبعد أن نخرها فيروس كورونا- أهمية التضامن العالمي، فجاء اجتماع قمة دول العشرين الافتراضي وتعهدت فيه بضخ 5 تريليونات دولار.

فبالقدر الذي كشفت به هذه الجائحة عن إفلاس عدد من الدول التي تقدم نفسها على أنها مهد لقيم الحرية والديمقراطية، بل وعن إفلاس منظوماتها الصحية والاجتماعية التضامنية، فإنها كشفت عن وجه آخر من الصورة، وما صور التضامن والعمل التطوعي مع الشعب الإيطالي وإيفاد عدد من الأطباء والمعدات إلا وجه من هذه الصورة المضيئة، هذا فضلاً عن صور الكفاح والمرابطة التي أظهرتها الأطقم الطبية وغيرها، إلى درجة تعريض أفرادها أنفسهم لمخاطرة من درجة عالية، يكون عهد ما بعد جائحة كورونا مختلفاً عن عهد ما قبلها

وأن نقول ونحن نتحدث بلغة الذكرى المفزعة: رُبَّ ضارة نافعة، إن هذه الجائحة مناسبة لاستدعاء كل تقاليد ومخزون القيم الدينية والاجتماعية في مجال التضامن الاجتماعي والعمل التطوعي.

3- أهميــة العمل التطوعــي

لاشك أن للعمل التطوعي أهمية كبيرة تؤثر بشكل إيجابي في حياة الفرد والأسرة والمجتمع، ومن تلك الايجابيات والآثار نجد تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأحوال المعيشية والحفاظ على القيم وتجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي واستثمار أوقات الفراغ بشكل أمثل.

كما تكمن أهميته أيضا في أنه تعبير مهم عن حيوية وديناميكية الجماهير ومدى إيجابياتها، وأصبح تقدم المجتمع الإنساني يقاس بحجم المنظمات التطوعية وأعداد المتطوعين به، ومع عولمة الحياة الاقتصادية الثقافية والسياسية وتضاؤل المسافة بين المجتمعات الإنسانية، أصبح العمل التطوعي يأخذ بعدا عالميا يتجاوز الحواجز والحدود الجغرافية والثقافية، ولا تقتصر قيمة العمل التطوعي على المردود الاقتصادي وإنما تتجاوزه إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي حيث أنه يعزز قيم

المشاركة والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتكافل والعطاء والانتماء للجماعة والوطن **(برقاوي، ص ص 09- 10).**

إلى جانب أهمية العمل التطوعي في ظل أزمة كورونا تبرز النقاط التالية :

- التربية على المسارعة في عمل الخير ابتغاء الثواب ونيل الأجر من الله عز وجل.
- تقوية الانتماء الوطني وتعزيز روح الولاء للوطن ببناء شخصية إيجابية للفرد من خلال تمتعه بالثقة والتقدير والمبادرة والقدرة على العطاء.
- تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع والإسهام في تجاوزه لخطر هذه الأزمة.
- دعم جهود الدولة والتكامل مع القطاعات الأخرى للحفاظ على الأمن الصحي الوطني.
- استثمار الطاقات البشرية والمادية وتوظيفها في حال الأزمات.
- إكساب المتطوعين المهارات اللازمة للعمل التطوعي مثل الإدارة والعمل بروح الفريق ونحوها.

4- أهداف العمل التطوعي

اكتسب العمل التطوعي أهمية متزايدة خاصة مع تعقد الظروف الحياتية للأفراد وازدياد الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات، ولذلك فقد أصبح يهدف إلى تحقيق عدة أهداف على أكثر من مستوى وهذا يبرز قيمته الاجتماعية ومن هذه الأهداف نذكر مايلي :

أ- أهداف خاصة بالمجتمع المحلي :

- المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية وذلك بتقديم حلول لها من خلال تلبية بعض احتياجات المجتمع وهذا ما ينعكس على تكامله وتماسكه.
- تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي يعيشها مجتمعهم مما يؤدي إلى الفهم المشترك والتشخيص الدقيق للأولويات التي يجب مواجهتها.

ب- توعية أفراد المجتمع بالظروف السيئة التي تعيشها بعض الفئات وبالتالي تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاهها **(المليجي، 2003، ص82).**

ت- أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية :

•ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي عن طريق تعريف أفراده بها، مما يؤدي إلى مساعدتها للتعرف على احتياجات المجتمع والحصول على دعمه لتلبيتها.

•خدمة قيم المجتمع وتجسيدها في الواقع، وهذا ما يساهم في العمل على تحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة ومقاومة الأنشطة المهددة لتماسك المجتمع **(محمد، 2002، ص197).**

• تنظيم وتأطير الجهود التطوعية وتوجيهها لخدمة فئات اجتماعية معينة بحسب الأهداف التي قامت من أجلها الهيأة الاجتماعية.

ج- أهداف خاصة بالمتطوع :

•توجيه ملفات المتطوع إلى أعمال تعود على مجتمعه بالفائدة وتساعده على اكتساب خبرات اجتماعية تمكنه من تحقيق التكامل في شخصيته وإدارة حياته بشكل أفضل **(منظمة UNESCO والمركز اللبناني للدراسات، 2004، ص92).**

•إشباع حاجات المتطوع المختلفة بطريقة مشروعة من خلال النجاح في القيام بعمل داخل مؤسسة تلقى تقديرا من المجتمع وهذا ما يعزز من إحساسه بالمسؤولية الاجتماعية.

•اكتشاف القدرات القيادية والتنفيذية وتطويرها وتوظيفها في القيام بدور إيجابي في المجتمع من خلال التفاعل والتواصل مع الآخرين **(محمد، مرجع سابق، ص198).**

•إن انغماس مواطني المجتمع من المتطوعين في الأعمال التطوعية يقودهم إلى التفاهم والاتفاق حول أهداف مجتمعية مرغوبة وهذا يقلل من فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتقدم المجتمع وتماسكه

إضافة إلى ما سبق هناك **أهداف أخرى تتعلق بالعمل التطوعي في ظل أزمة كورونا نجد مايلي :**

- الاستفادة من الكوادر العلمية المؤهلة من مختلف التخصصات للإسهام في مواجهة هذه الأزمة كلّ في مجال تخصصه.
- استثمار الطاقات البشرية المتمثلة في طلابها وموظفيها وحثهم على العمل التطوعي للمساهمة في تخفيف آثار الأزمة.
- تقديم الدعم الصحي للمصابين والمتضررين من فيروس كورونا (كوفيد. 19)
- تقديم الدعم النفسي للمصابين وذويهم وتأهيلهم للتعامل الصحيح مع هذا المرض.
- العمل على توعية المجتمع بأسباب الوقاية والاحتراز من المرض قبل وقوعه.
- تنظيم مباني الإيواء والحجر الصحي التابعة للدولة.

5- منهجيـة العمل التطوعـي

لابد من إتباع منهجية احترافية تضمن جودة العمل التطوعي ونجاحه لتحقيق الأهداف المنشودة منه وتتمثل هذه المنهجية في عدد من العناصر التي تتسق مع بعضها في دورة عمل متكاملة تتم بأسلوب ترتيبي متسلسل وفق المراحل التالية **(مركز تعزيز الصحة 2020) :**

شكل رقم (1) : يوضح منهجية العمل التطوعي

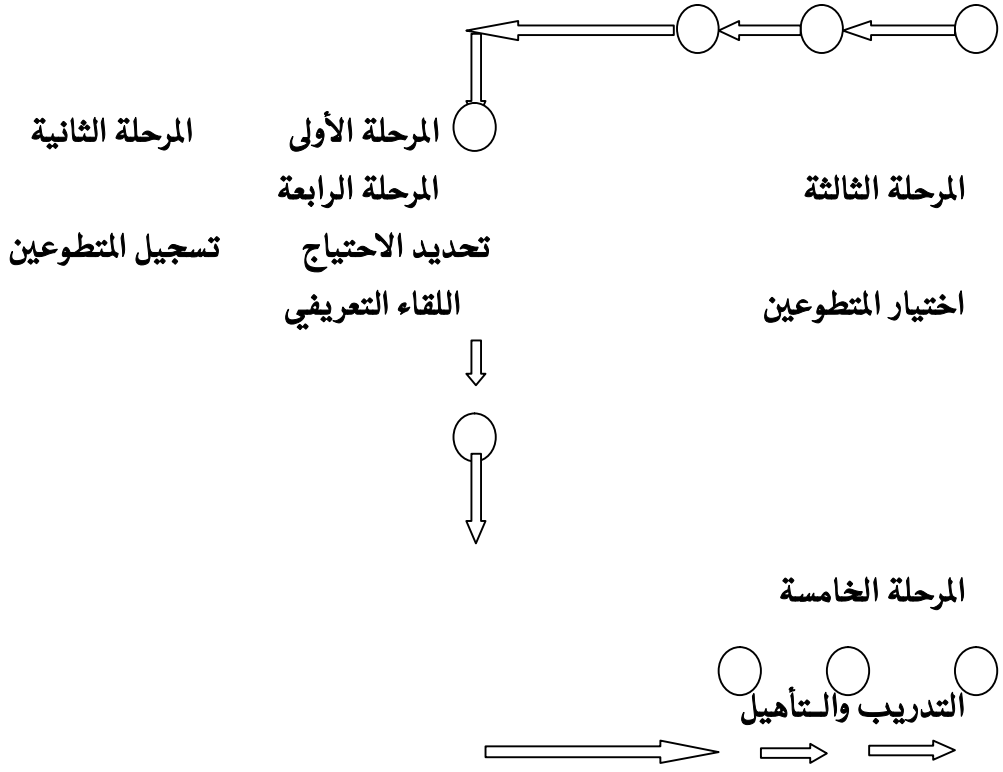

تفصيل المراحل :

المرحلة الأولى : تحديد الاحتياج :

تحديد الاحتياج يسبق العمل وهو ضروري لمعرفة ماذا نريد؟ وكذلك يسهم في اختيار المتطوعين وفق الاحتياجات المطلوبة، وتم تحديد احتياجات العمل التطوعي في المجالات التالية :

- احتياجات الرعاية الصحية للمصابين وتقديم الاستشارات الصحية عن بعد.
- الاحتياج للدعم النفسي للمصابين وذويهم.
- الاحتياج التنظيمي لسير العمل في وحدات الإيواء والحجر الصحي.
- الاحتياج لتوعية المجتمع بأسباب الوقاية والسلامة.
- دعم ومساندة المؤسسات الصحية للقيام بدورها.
- إيصال الدواء إلى منازل المرضى.

المرحلة الثانية : تسجيل المتطوعين :

يتم تسجيل المتطوعين الراغبين في المساهمة من خلال منصة إلكترونية تحوي بيانات التسجيل الأساسية والتخصصات ومجالات الخبرة.

المرحلة الثالثة : اختيار المتطوعين :

- ملائمة التخصص للاحتياجات المطلوبة.
- ألا يقل عمر المتطوع عن 20 سنة.
- أن يكون المتطوع خالياً من الأمراض المزمنة (وهذا خاص بمن يباشرون العمل الميداني).
- تعهد المتطوع بالتزامه بحضور الدورة التأهيلية للعمل التطوعي.
- توقيع المتطوع على معرفته بأهمية العمل الذي يقوم به وبالأخطار المتوقعة منه.
- اطلاع المتطوع على وثيقة السلوك التطوعي وتعهده بالالتزام بها.

عند اختيار المتطوعين يتم إرسال رسالة لهم تفيد قبولهم في الفريق التطوعي، وبعد ذلك يتم استخراج التصريح الرسمي اللازم لأداء عملهم.

المرحلة الرابعة : اللقاء التعريفي :

يتم عقد لقاء تعريفي للمتطوعين عن طريق منصة من المنصات الالكترونية بهدف تعريفهم بطبيعة العمل وآلياته والتعرف على المشرفين وطرق التواصل معهم.

المرحلة الخامسة: التدريب والتأهيل :

بعد اللقاء التعريفي يتم إقامة دورة تأهيلية لجميع المتطوعين تتضمن التعريف بفيروس كورونا **(كوفيد 19)** وأعراضه وكيفية التعامل مع الحالات المشتبهة والحالات المصابة وطرق الحماية والوقاية والسلامة منه عند مباشرة العمل التطوعي.

المرحلة الخامسة: توزيع المهام :

المنهجية المتبعة في توزيع المهام هي المنهجية العنقودية، والتي تتمثل في التسلسل الهرمي والشبكي لكافة أعضاء العمل التطوعي، وفق الشكل التالي :

شكل رقم (02) : يوضح المنهجية المتبعة في توزيع المهام.

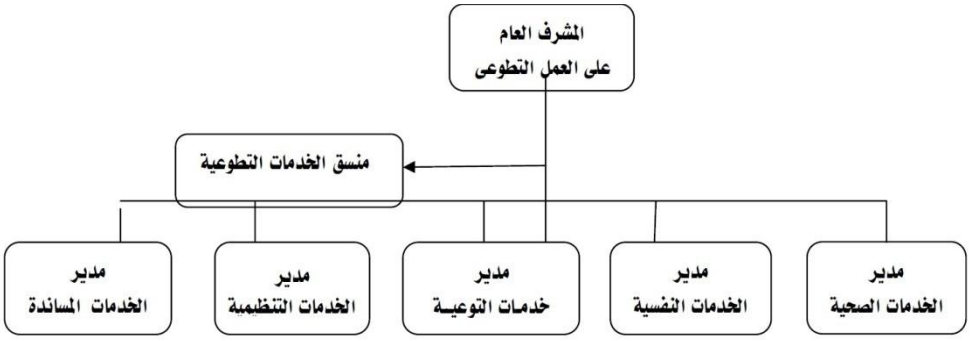

ويتم تقسيم المتطوعين إلى خمس مجموعات تؤدي الخدمات التالية :

- خدمات الرعاية الصحية.
- خدمات الرعاية النفسية.
- الخدمات التنظيمية.

- خدمات التوعية.
- الخدمات المساندة.

وفي كل مجموعة يتم وضع العدد المناسب للاحتياج، ويتم تقسيمهم إلى فئات صغيرة كل فئة تضم عشرة متطوعين يرأسهم قائد يتولى الإشراف والمتابعة والتواصل المستمر معهم وتزويدهم بمستجدات العمل بشكل سريع.

المرحلة السابعة: الإشراف والمتابعة :

تتم المتابعة بشكل مستمر وفوري من خلال مدراء وقادة المجموعات.

المرحلة الثامنة : التقارير:

في نهاية يوم العمل يقوم مدير كل مجموعة بتقديم تقرير يوثق إنجازات أعضاء المجموعة.

6- مجالات العمل التطوعي

من بين مجالات العمل التطوعي نجد التطوع في المجال الصحي، إذ يعتبر التطوع في هذا المجال من الأعمال الهامة في تنمية الوعي الصحي والحفاظ على حياة الإنسان والمساهمة في إشاعة قيم التعاون الصحي بين الناس، ومن بين أبرز مظاهر التطوع الصحي هو تطوع الأطباء والممرضين والمسعفين لإنقاض حياة المرضى من الخطر، أو التخفيف من آلامهم وأوجاعهم **(اليوسف، 2005، ص48)** وهذا ما لمسناه بقوة أثناء جائحة كورونا.

ولعل أهم عمل في ميدان التطوع الصحي والطبي هو أن يتبرع شخص بأحد أعضائه مثل الكلية لانقاض مرضى الفشل الكلوي وغيرها من الأعضاء الحيوية لمعالجة الأمراض المستعصية كما أن التبرع بالدم مظهر من مظاهر التطوع الصحي إضافة إلى إلقاء المحاضرات والندوات التثقيفية في المجال الصحي والطبي كل ذلك يعد من مظاهر التطوع الطبي.

7- العمل التطوعي وقت أزمة كورونا

الأزمات ظاهرة ترافق مسيرة الأمم، فلا يوجد مجتمع لا يتعرض لأزمات مع اختلاف أنواعها، ويقاس مدى قوة المجتمع بل قوة الأمة بمدى قدرتها على مواجهة أزماتها وقدراتها على إدارتها بشكل منظم قائم على الفهم والوعي والعلم والثقة في النفس، إلى جانب الاستعداد والترتيب لكيفية التصرف وقت الأزمات.

والأزمة هي موقف إشكالي طارئ، وغير متوقع تزداد خطورتها وأضرارها إذا لم تواجه وتحل سريعا فهي اختبار حقيقي لإدارة أي مجتمع، ويتحدد مدى نجاح هذه الإدارة بمدى نجاحها في مواجهة أزماتها وقدراتها على تقديم حلول موضوعية سريعة مع الحد من أضرارها.

وتتسم بعض المجتمعات بالضعف في مواجهتها لأزماتها ويأتي تصرفها عشوائيا غير منظم تضيع معه الإمكانيات والجهود، أما المجتمعات المتقدمة علميا تتسم بالاستعداد للطوارئ والأزمات وتمتلك رؤية لكيفية التعامل معها والحد من أضرارها وسلبياتها.

ولذلك نجد تأثير الأزمات على الدول الأوروبية وأمريكا بسيطا أو لا يقارن بالدول العربية أو الشرقية إذا ما تعرضت لنفس الأزمة، ولذلك تطلب غالبية الدول غير المتقدمة المساعدة وتلجأ لطلب العون من الدول الغربية وقت الأزمات وأصبحت الآن إدارة الأزمات والاستعداد لها علما يدرس في الجامعات، والأزمات تشحذ العقول وتشعل التفكير وتولد الدوافع وتربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض بل الشعوب أيضا، وتظهر الإيثار والتفاني على المستوى الفردي والجماعي.

إن وقت الكوارث والأزمات يختلف بها سلم الأولويات وتحتل الأزمة السبق في هذا السلم نظرا لما يتطلبه الوقوف بجانب من عانوا منها، وتصبح ظروفهم بهذا الشكل دافعا وحافزا لبذل الجهد والرغبة في العمل التطوعي، وما تعرضت له الجزائر خلال هذه الفترة من سنة **2020**، أشارت وبكل تأكيد على رغبة الشباب وحرصهم على العمل التطوعي، فكانت أزمة كورونا بمثابة الدافع لمديد العون والتشمير عن الساعد

لمساعدة المتضررين بكل السبل فقد توجه عدد كبير من المتطوعين من مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية عبر كامل ربوع التراب الوطني الجزائري خلال الأسبوع الأول والثاني من انتشار الفيروس في شهر فيفري 2020 إلى مراكز التطوع ليشاركوا بالأغذية والمعدات الصحية وكل ما هو ضروري لتوزيعها على المناطق التي مسها الحجر الصحي والعزل الاجتماعي.

وقد أظهرت هذه المواقف مدى رغبة المواطنين الجزائريين في العمل التطوعي في مختلف المجالات، وهو دليل واضح على وجود شباب لديهم وعي وشعور طاغ بالمسؤولية الاجتماعية، وبضرورة المشاركة بفاعلية وبالتالي يجب استغلال هذه الطاقة لا لهدرها، بفتح الطريق أمامها بدون أي عراقيل روتينية تحد من دورها وفاعليتها.

وقد أثبتت جائحة كورونا أن الشباب الجزائري (ذكورا وإناثا) على قدر المسؤولية فيما قاموا به من أنشطة تطوعية بعد هذه الظروف وبذل الجهد والوقت والمال في رفع الضرر عن المتضررين، مما يؤكد أن الأزمات تسهم في حشد وتعبئة الإمكانيات والجهود التطوعية، إلى جانب أن هؤولاء المتطوعين أصبحوا مبادرين بوقتهم ومعرفتهم وخبرتهم وجهدهم، مدفوعين بحماسهم وإيمانهم الراسخ بأهمية دورهم ومشاركتهم بجانب وخلف الأجهزة والمؤسسات التابعة للدولة من خلال الأعمال التطوعية العظيمة التي يقومون بها، فالمتطوعون والمتطوعات هم ضمير الوطن وهم بوصلة أخلاقه لأن التطوع أصبح يمتد من العطاء إلى الانتماء.

غير أن الحماس والعمل الدؤوب في بعض الأوقات يظهر مشكلة في عدم التنسيق والتنظيم بين صفوف الشباب المشاركين في العملية التطوعية، لذا ومن أجل خلق عمل منظم لابد من تحديد الأهداف ووضع الخطط والعمل على تنفيذها تحت مظلة جهة رسمية، حتى لا يغلب على العمل عدم التنظيم والعشوائية في الأداء.

8- الجهات المقدمة للعمل التطوعي

على الرغم مما تشهده **مؤسسات العمل التطوعي** من انتشار واسع واهتمام حكومي يتفاوت بتفاوت درجات التقدم في مجتمعات العالم، إلا أن نجاح هذه المؤسسات يستلزم توافر إرادة النجاح لدى القائمين عليه كما يتطلب التوسع في دائرة المشاركة الجادة لأبناء المجتمع في إنماء العمل التطوعي.

إذ أثبتت الخبرات والتجارب المتتالية أن مشروعات الإصلاح والتنمية تتأصل في حياة المجتمع ولن تؤدي الفائدة المرجوة منها ما لم يشارك فيها أفراد هذا المجتمع وجماعته، ومرجع ذلك أن المواطنين في مجتمع ما هم أكثر دراية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، ومن ثم فاشتراك المواطنين في تخطيط برنامج معين يتضمن اختيار ما يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع ومن خلال نظرتهم البسيطة والواقعية يمكن أن يصلوا إلى أنسب الحلول لمقابلة الاحتياجات الفعلية للمجتمع بأسلوب التناصح والتشاور.

وبما أن التطوع ليس برنامج مساعدات ورؤى اقتصادية وسياسية فقط، وإنما هو فكرة أخلاقية تعكس علاقة الشراكة بين أفراد يتقاسمون العيش والفهم الثقافي المشترك على الأرض، وإن كان التطوع يخفف من فاقة أو عوز أو صدمة ما، فإنه بالمقابل يبني قدرة داخلية لدى المتطوع، قدرة تحسن من فن إدارة التطوع وتجعل منه لدى الأفراد أو المنظمات ليس مجرد جهود فيزيائية أو مالية بل تتخطاها إلى بناء شراكة من المهارات والمعرفة بعيدا عن الحسابات الاقتصادية على بناء علاقات إنسانية قائمة على الاحترام المتبادل للاختلاف الثقافي **(بطاوي، 2011، ص ص 07-15).**

09- عوامل نجاح العمل التطوعي

هناك عوامل عديدة لابد من مراعاتها حتى تتم الاستفادة بالشكل المطلوب من المتطوعين وبما يؤدي إلى نجاح العمل التطوعي ومن هذه العوامل نذكر :

• تجاوز النظرة الاحتفالية للعمل التطوعي كمناسبة يحتفي بها سنويا، وذلك بإيجاد صيغ وآليات جديدة يتم من خلالها تأصيل التطوع كقيمة اجتماعية من خلال ممارسة يومية.

• الاهتمام بالكوادر من خلال ورشات عمل تخصص لتأهيل المتطوعين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية.

• التأكيد على قيمة التطوع كموروث حضاري نابع من التقاليد وعادات المجتمع، والعمل على الإبقاء عليه وتطوير أساليبه في ضوء مرئيات وتقنيات الخدمة الاجتماعية إنشاء إدارة لشؤون التطوع والمتطوعين ضمن الهيكل التنظيمي المقترح لتطوير قطاع الشؤون الإدارية.

• السعي لتبادل الخبرات الإقليمية والدولية مع المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بغرض الاستفادة من التجارب في كافة الميادين الخاصة بالعمل التطوعي.

• الدقة في اختيار المتطوعين بحيث يوكل على كل متطوع العمل المناسب على أن يكون عمله وخبراته متصلا بالنشاط المراد التطوع له.

• يجب إجراء دراسات تقييمية دورية لأنشطة وجهود المتطوعين حتى يمكن التعرف على الصعوبات التي واجهت المتطوعين كخطوة هامة لإزالة هذه الصعوبات **(أبو النصر، 2007، ص ص 239 - 240).**

• إدراك المتطوع لأهمية التدريب وأثره في اكتساب المهارات الكفيلة بتحقيق المستوى المطلوب لإتقان العمل **(بوسنة، 2002، ص 14).**

الاقتراحات والتوصيات :

• العمل على تدريب المتطوعين من الشباب لدعم المنظومة الطبية بالقيام بسلسلة من الجهود التوعوية والتدريبية والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا **(كوفيد 19).**

• إعداد دليل إرشادي حول كيفية استخدام أحدث الوسائل والآليات للاعتناء بكبار السن ووقايتهم من مختلف الأمراض والأوبئة، خاصة وأن البعض من كبار السن

يعانون من أمراض مزمنة أو قلة في المناعة، ويكمن دور الشباب في زيادة الاعتناء بهم في هذه الفترة (جائحة كورونا) واتخاذ المزيد من التدابير الوقائية لحمايتهم.

• إطلاق " **منصة رقمية عبر شبكات التواصل الاجتماعي**" التي تمكن الشباب من الوصول إلى جميع فرص المشاركة في الخدمة المتاحة للتعامل مع مثل هذه المرحلة للوقاية من الأوبئة.

• محاولة بث مبادرة " **وقف الشباب للوقاية** " والتي تهدف إلى مشاركة الشباب والمؤسسات في تخصيص أوقاف لحماية المجتمع من الأوبئة والفيروسات، مثل المعقمات وغيرها من الأدوات والمعدات المهمة لهذا الغرض بالإضافة إلى محاولة خلق نظام حاضنات التطوع.

• منح الفرصة للشباب للتعبير عن أفكارهم في مجال العمل التطوعي وتجسيدها على أرض الواقع.

• إقامة الندوات والمؤتمرات التي تتناول العمل التطوعي مركزة على القضايا التي تتناول المعوقات الحقيقية داخل المؤسسات وسبل مواجهتها، كما تتناول قضايا المشاركة وسبل جذب المتطوعين.

• دعم الدولة للعمل التطوعي بشكل دائم ومستمر من خلال توفيرها مقرات ثابتة ومختلف المعدات واللوازم للأفراد الناشطين.

• تشجيع العمل التطوعي في صفوف الشباب مهما كان حجمه أو شكله أو نوعه وتكريم المتطوعين الشباب والإشادة بأي عمل تطوعي يقوم به عن طريق ذكره في وسائل الإعلام طالما يسهر ولو بقدر يسير في تنمية المجتمع.

• قيام المدارس بعمل معسكرات عمل تطوعي تبدأ من السنوات الأولى للمرحلة الابتدائية، وذلك لتدريب الأطفال على مد يد العون والمساعدة والعمل التطوعي منذ نعومة أظافرهم واستمرار ذلك خلال مراحل التعليم المختلفة، على أن يراعى أن تبدأ أشكال العمل التطوعي بأعمال داخل المدرسة، ثم تتحول تدريجيا إلى كامل المنطقة القاطن بها التلميذ.

• استخدام العمل الاجتماعي التطوعي في المعالجة النفسية وتعديل السلوك للمرضى المصابين بعد انتهاء فترة العلاج لتهيئتهم للاندماج في المجتمع، وإشعارهم بالقبول المجتمعي له.

• عمل استمارة تعريف للمتطوع يحدد فيها مهاراته وتخصصه ومعلومات عامة عنه تستخدم في تحديد المهام التي توكل له والتخصص والمجال الذي يتطوع فيه بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته ومهاراته، مما يشجع المتطوع على الاستمرار.

• وضع خطة إستراتيجية مستقبلية لكيفية تصرف المؤسسات التطوعية وقت الأزمات.

خاتمة :

إن العمل التطوعي يعد أداة فعالة تصب في مصلحة الدولة والمجتمع إذ يعد مطلباً وطنياً وضرورةً إنسانيةً ودعامةً أساسيةً في بناء وتعزيز التكافل الاجتماعي في المجتمعات المتحضرة والمتقدمة كما أنه أحد الطرق والوسائل التي تتيح لتلك المجتمعات توظيف الطاقات البشرية والمادية المتوفرة بما يساهم في تنمية مواردها وتطوير مرافقها.

وتنبع أهمية العمل التطوعي من كونه عاماً معززاً لانتماء الفرد لمجتمعه ووطنه، ووسيلة فعالة تسهم في غرس روح البذل والعطاء وممارسة عمل الخير تطبيقاً لمعتقده وما يتلقاه من مبادئ وقيم، فضلا عن كونه أداة لكسب المهارات من خلال الممارسة العملية.

ويزيد تأكيد الحاجة للعمل التطوعي أثناء الأزمات والكوارث لتتضافر الجهود وتتكامل الأدوار في مواجهتها والتخفيف من أضرارها، حيث يتطلع العديد من أفراد المجتمع للإسهام في ذلك استشعاراً بالمسؤولية وقياماً بالواجب.

ولعل نتائج أزمة وكارثة **"جائحة كورونا"** ستكون أعمق من نتائج الحرب العالمية الثانية على العالم بأسره والجزائر خاصة بحكم أنها تشهد وبوضوح مع الاختبار الذي فرضته الجائحة العالمية، وخصوصا في نقص أسرة الإنعاش، وعدد التحاليل المُنجزة للكشف عن الوباء، وفي ندرة الكمامات، وباقي المعدات اللازمة للتصدي للوباء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النقص ليس وليد خطأ، وإنما هو بداهة من بديهيات المنطق النيولبرالي، والمتمثل في التحكم في الإنتاج، الذي يهدف إلى تقليص المنتجات المخزنة، من أجل خفض التكاليف ورفع هامش الربح .

في الحقبة الحالية حيث يبدو العالم أكثر وحدة وتضامناً من أي وقت مضى ضد هذا الوباء، ما يفرض التفكير في إرساء نظام عالمي للتضامن بين الشعوب وترك الخلافات الجانبية، واعتبار أن العدو الحقيقي قادم من قارات أخرى **"غير مرئية"**، عدوا لا يؤمن بالتكتيك بل بإستراتيجية واحدة هي القضاء على الجنس البشري وإبادته.

تدويل الفزع بهذا الشكل وظهور عجز " الكبار" أمام هذا المخلوق المجهري، ينبغي أن يثمر عن **"عولمة التضامن والمساواة والعدالة والإنصاف"** خاصة بعدما نجحت الضربات الأولى لـ**" أزمة كورونا "**، في توقيف الحركة في نصف الكرة الأرضية، فمع الإرادة والإخلاص تتحقق الأهداف ويحصل المستحيل بهذا فقط يمكن أن نجتاز الامتحان بسلام في أزمة يُعز فيها المرء أو يهان.

اليقظة في تدبير جائحة كورونا بالمغرب

أحلام بوقديدة،
دكتورة في القانون العام، مختبر الدراسات والأبحاث الإدارية،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس.
البريد الإلكتروني: ahlame.b@gmail.com

الكلمات المفاتيح: الطوارئ الصحية، المخاطر، اليقظة، الوقاية، الأمن الصحي.
The key words: health emergencies, risks, watch, prevention, health security

ملخص المقال:

بعد إعلان منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض "كوفيد-19" والذي يتفشى في مختلف أرجاء المعمورة "وباء عالميا"، قام المغرب باتخاذ حزمة من الإجراءات تندرج ضمن تدابير اليقظة والاحتراس للوقاية من المخاطر المحتملة الناجمة عن تفشي الفيروس التاجي. وقد اتسمت التدابير المتخذة لمواجهة الفيروس بخاصية التدرج الحذر، وبالمقابل عملت الدولة على الاستجابة لمتطلبات القطاع الصحي المتعلق بهذه الظرفية وكذلك للجانب الاجتماعي والاقتصادي، فكان من أهداف الإجراءات والتدابير التي تبنتها الدولة تحقيق الأمن الصحي وتبرير الحرص على حق الإنسان في الحياة. وكان عنصر اليقظة حاضرا في جميع مراحل التدابير المتخذة مما جنب البلاد كارثة حقيقية، وهذا ما أشادت به العديد من الدول.

summary :

After the World Health Organization declared that the new Corona virus, which causes the disease "Covid-19", and which is spreading worldwide, a “global pandemic”, Morocco has taken a series of measures which fall under the vigilance, watch and caution measures to prevent the possible risks resulting from the spread of the corona virus. The measures thus taken to fight against the virus, were characterized by a cautious slope, and in return, the State endeavored to meet the requirements of the health sector linked to this circumstance as well as to the social aspect and economical. One

of the objectives of the measures and measures adopted by the State was to ensure health security and to justify concern for the right to life. The element of vigilance and watch was present throughout the stages of the measures taken, which prevented the country from a real disaster, which thing has been praised by various countries.

مقدمة

تقتضي الظرفية الاستثنائية التي يمر منها المغرب وباقي دول العالم المتمثلة في انتشار الوباء العالمي لفيروس كورونا " كوفيد19" بضرورة اتخاذ حزمة من الإجراءات تندرج ضمن تدابير اليقظة والاحتراس للوقاية من المخاطر المحتملة الناجمة عن تفشي الفيروس التاجي المستجد كوفيد 19.

فمصطلح المخاطر يأتي من المخاطرة وتعني توقع حدوث شيء غير مرغوب فيه، واحتمال نشوء ضرر حسب الأحوال تنجم عنه خسارة متوقعة، يترتب عنها نتائج سلبية تتطلب التحليل من خلال التعرف على أسبابها أو البحث عن الأساليب الناجعة لمنع وقوعها أو التقليل من آثارها إلى أقصى حد ممكن[1]. فالمخاطر التي كشف عنها فيروس كورونا – كوفيد 19، هي التي كانت دافعا للسلطات العمومية قصد اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة لمواجهة جائحة كورونا والحد من المخاطر الناتجة عنه.[2]

ففي نهاية ديسمبر تم تحديد المرض الجديد على هذا النحو في ووهان، بالصين، وتم إبلاغ منظمة الصحة العالمية. وفي نهاية يناير، اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التي يمكن أن تبدو بوضوح، في وقت لاحق، أنها قوية وفعالة كالحجر الصحي لووهان يوم 23، إلغاء عطلات السنة الصينية الجديدة في الخامس والعشرين،

[1] ـ أحلام بوقديدة "تدبير المخاطر المالية والجنائية في الصفقات العمومية"، الندوة الدولية فعالية الصفقات العمومية في حسن استعمال المال العام، المنظمة من طرف كلية الحقوق المحمدية في 05 مارس 2020.

[2] ـ أحمد مفيد "علاقة الطوارئ الصحية بالأمن الصحي"، منشور على www.hespress.com، بتاريخ 17 أبريل 2020، 08:26.

وكذلك إلغاء عطلات السنة الصينية الجديدة، إجراءات عزل حاملي الفيروس ومخالطيهم، ووضع الكمامات...

وفي أواخر يناير، ظهرت حالات معزولة في فرنسا، وفي ألمانيا، كلها واردة من الصين. لكن في 21 فقط من فبراير أصبح تفشي الوباء مرئيًا في بؤر بإيطاليا، ومن هناك، قد نما الوباء بسرعة كبيرة حيث تخطى عتبة 1000 حالة خلال ثمانية أيام الموالية.

وقد أدرك علماء الأوبئة إمكانية حدوث جائحة عالمية لكنهم لم يكونوا قادرين على تنبيه الرأي العام ولم تتم إثارة رد فعل سياسي على أعلى مستوى قبل الأيام الأولى من شهر مارس، لكن كان هناك فقط أن الوعي بأزمة خطيرة أصبح واضحا بين الأطباء والرأي العام وعلى المستوى الحكومي.

أما في المغرب فقد تم تسجيل أول حالة في 2 مارس 2020 بمدينة الدار البيضاء، وهي لمواطن مغربي مقيم في إيطاليا، لتتوالى الحالات تدريجيا بعد ذلك.

وأعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس الأربعاء 11 مارس 2020 أن المنظمة التابعة للأمم المتحدة باتت تعتبر فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض "كوفيد-19" والذي يتفشى في مختلف أرجاء المعمورة "وباء عالميا".

وبعد أن تأكد أن هذا الوباء امتد ليشمل العديد من الدول، وأصبحت تسجل الوفيات بالآلاف يوما بعد يوم، برز اتجاهين دوليين في مواجهة هذا الوباء وما ينتج عنه من تبعات اقتصادية واجتماعية.

فالاتجاه الأول الذي تتزعمه الصين، التي تتبنى سياسة يمكن أن تتصف "بالأخلاقية" في مواجهتها لهذا الوباء وذلك عن طريق مغامرتها باقتصادها مقابل سلامة رعاياها من المواطنين في مختلف الأعمار والحالات الصحية. مقابل ذلك، تصاعد تيار أوروبي يدعو إلى نهج سياسة "مناعة القطيع" وهو تيار يضرب بعمق النموذج الأخلاقي الغربي.

أما بالنسبة للمغرب فقد حذا حذو الصين، وحاول أن يستفيد من أخطاء الدول المتضررة بشكل كبير من هذا الوباء من قبله، وسارع منذ تسجيل الحالات الأولى من هذا الوباء إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية وأعلن حالة الطوارئ الصحية دون أن يضع صحة وسلامة المواطنين والقطاع الاقتصادي في نفس الكفة على نحو ما تفعل بعض الدول التي تباطأت في إعلان حالة الطوارئ الصحية لتشهد أزمة صحية غير مسبوقة.[1]

وفي هذا السياق، وأمام هذا الظرف العالمي الاستثنائي، والذي يتطلب في مواجهته إجراءات خاصة ومتميزة تدخل في إطار علم تدبير الأزمات وحكامة المخاطر. نتسائل عن مدى نجاعة الإجراءات القانونية والاحترازية التي سلكها المغرب لمواجهة خطر فيروس كورونا المستجد ؟ وكيف ستمكن آلية الوقاية من تجنيب المخاطر المرتبطة بتفشي فيروس كورونا المستجد؟ وإلى أي حد ستعمل على الحفاظ السلامة الصحية للمواطنين؟

وعليه، سيتم التطرق للموضوع كالتالي :

المبحث الأول : الإجراءات الوقائية والاحترازية للتصدي لخطر تفشي فيروس كورونا التاجي بالمغرب

المبحث الثاني: آثار الإجراءات المتخذة ضد تفشي وباء كورونا

- [1] كريم الصنهاجي، " وباء كورونا المستجد وسؤال النموذج التنموي الجديد"، مقال منشور بتاريخ 6 أبريل 2020، على الموقع الإلكتروني التالي https://anfaspress.com/news :

المبحث الأول : الإجراءات الوقائية والاحترازية للتصدي لخطر تفشي فيروس كورونا التاجي بالمغرب

اتخذت السلطات المغربية سلسلة من الإجراءات الاحترازية بهدف إبقاء فيروس كورونا المستجد تحت السيطرة، وقد اتسمت التدابير المتخذة لمواجهة الفيروس بخاصية التدرج الحذر، فاتخذ إجراءات استباقية قبل إعلان حالة الطوارئ الصحية (المطلب الأول) وإجراءات أخرى بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إجراءات استباقية قبل إعلان حالة الطوارئ الصحية

تعامل المغرب مع تفشي فيروس كورونا المستجد بسرعة واستباقية وذلك بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس. فبعد إعلان الصين الحجر الصحي على ولاية ووهان بقي حوالي **100** مواطن مغربي عالقين بها أغلبهم من الطلبة، والذين ناشدوا جلالته بالتدخل من أجل عودتهم لأرض الوطن.

وقد وجه الملك المغربي الحكومة المغربية بتأمين المتابعة والتنسيق، كما وجه اتخاذ التدابير اللازمة في وسائل النقل الجوي والمطارات والبنيات التحتية الصحية الخاصة لاستقبال المغاربة العائدين من الصين. بحيث تم وضعهم بالحجر الصحي بكل من المستشفى العسكري بمكناس والرباط، ولم تسجل أية إصابة في صفوفهم.

وبمزيد من اليقظة والاحتراس، أعلن رئيس الحكومة في وقت سابق تأجيل جميع التظاهرات الرياضية والثقافية في جميع أنحاء البلاد وذلك في الثاني من شهر مارس. كما تم غلق المساجد ومنع التجمعات التي تفوق خمسون شخصا.

مما يؤكد أن عنصر اليقظة كان حاضرا لدى الحكومة المغربية لمنع تفشي الفيروس والحفاظ على صحة المواطنين.

وبعد ظهور أولى الحالات المصابة بالفيروس في المغرب[1] وجلها واردة من خارج المملكة، بادر المغرب إلى تعليق جميع رحلات الركاب ومعابر العبارات من إسبانيا

[1] ـ 7 حالات سجلت يوم 13 مارس 2020.

والجزائر ثم الرحلات الجوية من وإلى 25 دولة تدريجيا، إلى أن تم تعليق جميع الرحلات الدولية في 15 مارس 2020. كما تم إغلاق جميع المدارس واعتماد التعليم عن بعد.

في إطار المجهودات الاستباقية التي قامت بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للوباء على الاقتصاد الوطني، أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يوم الأربعاء 11 مارس، إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والإجراءات المواكبة، التي تعمل من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل، من جهة أخرى، على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا[1].

وبشكل استباقي كذلك تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، والذي مول من الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات.

كما شملت التدابير الاستباقية المؤسسات السجنية التي أعلنت عن حزمة من الإجراءات من أجل مواجهة فيروس كوفيد 19 كالتقليص من عدد الزوار بالإضافة إلى حملات تحسيسية وتوعوية لفائدة الموظفين والسجناء على حد سواء حول خطر الإصابة بفيروس كورونا.

كل هذه التدابير الإيجابية انتهت بإعلان حالة الطوارئ الصحية في البلاد يوم 19 مارس 2020 والذي وصلت فيه نسبة الإصابات إلى 61 حالة.

[1] ـ تضم أعضاء من مختلف الوزارات وهي: وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزارة الصحة، وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، ووزارة الشغل والإدماج المهني، بالإضافة إلى بنك المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف الصناعة التقليدية.

المطلب الثاني: الإجراءات الاحترازية بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية

تم إعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 بمرسومين هما:

ـ مرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر بتاريخ 23 مارس 2020 الذي يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها[1].(وهو نص عام).

ـ مرسوم رقم 2.20.293 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد19.[2] (خاص بفيروس كوفيد-19).

وتضمن مرسوم إعلان حالة الطوارئ الصحية مجموعة من التدابير، تميزت بكونها تدابير فورية التنفيذ أولها عدم مغادرة الأشخاص لمحل سكناهم مع اتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة. كما تم منع أي تنقل لكل شخص خارج محل سكناه، إلا في حالة الضرورة القصوى والتي يستلزمها التنقل من محل السكنى إلى مقرات العمل، ولا سيما في المرافق العمومية الحيوية والمقاولات الخاصة والمهن الحرة في القطاعات والمؤسسات الأساسية المحددة بقرارات للسلطات الحكومية المعنية، مع مراعاة الضوابط التي تحددها السلطات الإدارية المعنية من أجل ذلك. بالإضافة إلى التنقل من أجل اقتناء المنتجات والسلع الضرورية للمعيشة، بما في ذلك اقتناء الأدوية من الصيدليات أو من أجل الذهاب إلى العيادات والمصحات والمستشفيات ومختبرات التحليلات الطبية ومراكز الفحص بالأشعة وغيرها من المؤسسات الصحية، لأغراض التشخيص والاستشفاء والعلاج، أو التنقل لأسباب عائلية ملحة من أجل مساعدة الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة، أو في حاجة إلى الإغاثة.

[1] ـ الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص:1782.

[2] ـ الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص:1783.

كما تم منع أي تجمع أو تجمهر أو اجتماع لمجموعة من الأشخاص مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك، ويستثنى من هذا المنع الاجتماعات التي تنعقد لأغراض مهنية، مع مراعاة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات الصحية. هذا بالإضافة إلى إغلاق المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم خلال فترة الطوارئ الصحية المعلنة، ولا يمكن فتح هذه المؤسسات والمحلات من قبل أصحابها إلا لأغراضهم الشخصية فقط.

كما ألزم المرسوم رؤساء الإدارات بمرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات وكل مقاولة أو مؤسسة خاصة، بتمكين الموظفين والأعوان والمأجورين التابعين لهم من رخصة استثنائية للعمل تحمل أسماءهم، قصد الإدلاء بها عند الاقتضاء لدى السلطات العمومية المكلفة بالمراقبة.

و تضمن مرسوم إعلان حالة الطوارئ الصحية تدابير تخص حماية النظام العام الصحي بحيث خولت الحكومة بواسطة مرسوم لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، بموجب الصلاحيات المخولة لهم طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية، اتخاذ جميع التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي في ظل حالة الطوارئ المعلنة، سواء كانت هذه التدابير ذات طابع توقعي أو وقائي أو حمائي، أو كانت ترمي إلى فرض حجر صحي اختياري أو إجباري، أو فرض قيود مؤقتة على إقامة الأشخاص بمساكنهم أو الحد من تنقلاتهم، أو منع تجمعهم، أو إغلاق المحلات المفتوحة للعموم، أو إقرار أي تدبير آخر من تدابير الشرطة الإدارية. كما يخول لهم وللسلطات الصحية المعنية حق اتخاذ أي قرار أو إصدار أي أمر تستلزمه حالة الطوارئ الصحية المعلنة، كل في حدود اختصاصاته[1]. كما أجبرت الحكومة المغربية المواطنين على ارتداء الكمامات[2].

[1] - المادة الثالثة من مرسوم إعلان حالة الطوارئ الصحية.

[2] ـ في 6 من أبريل 2020 ودخل الأمر حيز التنفيذ في 07 أبريل 2020.

المبحث الثاني: آثار الإجراءات المتخذة ضد تفشي وباء كورونا

سارعت الدولة إلى اتخاذ إجراءات احترازية صارمة لضمان الأمن الصحي لمواطنيها، وبادرت إلى فرض حجر صحّي وأغلقت المؤسسات التعليمية والمطاعم والنوادي والحدود البرية وأوقفت الرحلات الجوية... وذلك للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، تفاديا للأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، وبالمقابل عملت على الاستجابة لمتطلبات القطاع الصحي المتعلق بهذه الظرفية وكذلك للجانب الاجتماعي والاقتصادي مادام كل منهم يعزز الآخر.

وهكذا كان للتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة آثارا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي (المطلب الأول) وأبعادا أمنية بزجر مخالفات حالة الطوارئ (المطلب الثاني) مما أشاد بالتجربة المغربية على الصعيد الدولي.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير مواجهة فيروس كورونا

إن اتخاذ التدابير الاحترازية سواء الاستباقية أو البعدية أو المواكبة تبرّر الحرص على حماية أسمى حقّ للإنسان وهو الحق في الحياة، والعيش في بيئة سليمة وآمنة، غير أن إجبار الأفراد على البقاء في بيوتهم، يتطلب كذلك اعتماد سياسات اجتماعية خاصّة تدعم توفير الغذاء ومختلف الخدمات الصحية، والمستلزمات الضرورية لحياة آمنة[1]. وبصفة عامة فقد كان للتدابير المتخذة تداعيات على المستوى اجتماعي (الفقرة الأولى) وتداعيات على المستوى اقتصادي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تداعيات الإجراءات الاحترازية على المستوى الاجتماعي

وجد العديد من المواطنين أنفسهم دون مورد رزق نتيجة حالة الطوارئ وتقييد الحركة، وبسبب هذه الحالة الغير معهودة لم يستطع العديد تقبل فكرة الحجر الصحي كونه لا يتوفر على مورد قار يستطيع من خلاله الإنفاق على نفسه وعائلته، وبالتالي استطاعت الحكومة احتواء التداعيات السلبية لجائحة كورونا، فخصصت

[1] ـ ادريس لكريني: "هكذا وضع تدبير أزمة كورونا حقوق الإنسان على المحك بالعالم"، منشور على www.hespress.com، بتاريخ 22 أبريل 2020.

تعويضات للأسر التي تستفيد من خدمة "راميد" (نظام المساعدة الطبية)[1] وتعمل في القطاع غير المهيكل، وأصبحت لا تتوفر على مدخول يومي إثر الحجر الصحي[2]. وهذه الأسر أمكنها الاستفادة من مساعدة مالية تمكنها من العيش من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا[3] والذي كان الهدف من إحداثه تأهيل المنظومة الصحية ودعم المواطنين والأسر والقطاعات الأكثر تضررا.

كما تم تعويض الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل والمصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم شهر فبراير 2020 من طرف المقاولات التي تواجه صعوبات من جراء التدابير المتخذة للوقاية من انتشار هذا الوباء ويحتفظ هؤلاء الأجراء خلال نفس الفترة بالحق في الاستفادة من التعويضات العائلية والتأمين الإجباري عن المرض حسب القانون الجاري به العمل.

بالإضافة إلى تخصيص المساعدة لبعض الفئات المتضررة مباشرة من الحجر الصحي، التي تشتغل في القطاع غير المهيكل، والغير مسجلة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي لا تستفيد من خدمة "راميد"، وإن كانت عملية معقدة خصوصا في ظل غياب سجل اجتماعي موحد، إلا أن لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثت استباقيا عملت على تتبع ملفات المتضررين بناء على تصريحاتهم وجندت لتدبير هذه العملية فرق متخصصة في الميدانين المعلوماتي والمالي، وبالتالي تمكنت هذه الفئة من المواطنين من التوصل بالدعم المخصص لهم.

---

[1] ـ نظام المساعدة الطبية هو نظام قائم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة المعوزين الذين لا يتوفرون على أي نوع من التأمين الطبي.

[2] ـ تم تحديد هذه المساعدة المالية في 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل، و1000 درهم للأسرة المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، و1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص

[3] ـ مرسوم رقم 2.20.269 صادر في 21 من رجب 1441(16 مارس 2020) بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم" الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر بتاريخ 22 رجب 1441 (17 مارس 2020)، ص: 1540

وبصفة عامة فقد همت التعويضات الناجمة عن الضرر جراء الحجر الصحي شهر مارس وأبريل وماي وتنتهي متم شهر يونيو.

الفقرة الثانية: تداعيات الإجراءات الاحترازية على المستوى الاقتصادي

لم يكن المغرب بمنأى عن التداعيات السلبية لفيروس "كورونا"، في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على اقتصادات دول العالم، لذلك سارعت الحكومة المغربية والبنك المركزي المغربي، لاتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية، بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة.

وهكذا وفي إطار مواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة من جراء تفشي كورونا اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية جملة من التدابير من بينها التدبير الذي يقضي بصرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعويض جزافي قدره 2000درهم صافي خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر فبراير إلى يونيو 2020. كما استفادت المقاولات من إجراءات متعلقة بالضريبة، والتي أقرتها السلطات المغربية، والتي تهم بالخصوص الشركات التي تقل معاملاتها للسنة المالية الماضية، عن 20 مليون درهم (2.04 مليون دولار)، من تأجيل وضع التصريحات الضريبية (وثائق تبين أداء الضريبة) حتى نهاية يونيو 2020.

واعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير[1] الجديدة سواء في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي، سعيا منه إلى دعم ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية، ومن شأن هذه التدابير الرفع بثلاثة أضعاف القدرة على إعادة تمويل البنوك لدى بنك المغرب،وتعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات

[1] ـ بنك المغرب، بلاغ صحفي، الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب من أجل دعم الاقتصاد والنظام البنكي، الرباط 29 مارس www.bkam.ma2020.

الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.[1]

في المقابل لجأت البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، وتشمل هذه الإجراءات بناء على طلب من الزبون، تأجيل سداد أقساط القروض ابتداء من شهر مارس 2020 وحتى شهر يونيو 2020، بدون أن يترتب عن ذلك أي مصاريف أو غرامات عن التأخير، وتهم هذه التدابير أيضا التأجيل عن الطلب لأقساط الاعتمادات القابلة للاستهلاك، والتأخير حتى 30 يونيو2020 دون رسم أو غرامات تأخير، للأسر والشركات التي تتأثر مباشرة بهذه الظرفية.

وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للفلاحين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك دون المرور عبر الأسواق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصدرت مجموعة من المراسيم[2] يقضي بعضها بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته إلى غاية 15 يونيو 2020، والبعض الآخر بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح الصلب، العدس، الحمص، الفول، الفاصوليا العادية ابتداء من فاتح أبريل 2020.

المطلب الثاني: الانعكاسات الأمنية للإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا

يهدد فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) بالأساس صحة الإنسان وتفضي في الغالب إلى موت المصاب. فالإجراءات الاحترازية تهدف بالخصوص إلى الحفاظ على صحة الإنسان وحياته، أي تحقيق الأمن الصحي (الفقرة الأولى) وبالتالي فكل فعل عاكس الأمن الصحي وجب زجره (الفقرة الثانية).

[1] ـ مراد فارسي: " حالة الطوارئ الصحية بالمغرب: التنزيل القانوني والإجراءات المواكبة"، مجلة القانون والأعمال، www.droitetentreprise.com بتاريخ 15 أبريل 2020، ص:6.

[2] ـ الجريدة الرسمية عدد 6869 بتاريخ 5 شعبان 1441 (30 مارس 2020)، ص: من 1803 إلى 1807.

الفقرة الأولى: الأمن الصحي

اعتبرت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة يوم الأربعاء **11** مارس **2020** فيروس كورونا **(**كوفيد **19)** جائحة عالمية، كما دعا مديرها العام البلدان إلى اعتماد نهج شامل يتكيف مع وضعه ويحتوي الفيروس المستجد، مع إيجاد توازن عادل بين حماية الصحة وتجنب إحداث قلق اقتصادي واجتماعي واحترام حقوق الإنسان. فالدولة تقع على مسؤوليتها حماية الأفراد من المخاطر الصحية بالإضافة إلى مسؤوليتها في توقع المخاطر. فالخطر يهدد الجانب الصحي الذي يمكن احتواؤه بتدابير صحية وقائية من أجل استتباب الأمن الصحي.

ويعتبر الأمن الصحي احد مكونات النظام العام، ويقصد به اتخاذ كافة الإجراءات من طرف السلطات التي من شأنها المحافظة على الصحة العامة. ومنه فإن المخاطر الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وضعت الأمن الصحي على المحك، فكان من أهداف الإجراءات والتدابير التي تبنتها الدولة تحقيق الأمن الصحي وتبرر الحرص على حق الإنسان في الحياة بدءا بإعلان حالة الطوارئ الصحية وتطبيق الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ثم فرض ارتداء الكمامات، التي سهرت الدولة على إنتاجها بمعدل **5** ملايين كمامة يوميا وبيعها بثمن رمزي.

ولضمان نجاعة الأمن الصحي وحماية النظام العام، تقوم السلطات الأمنية من شرطة وقوات مساعدة، والإدارة الترابية، والقوات المسلحة الملكية...كلها تقوم بأدوار في غاية الأهمية من خلال ممارسة مهام الضبط وفرض احترام القانون والإجراءات المعلن عنها لتفادي انتشار الوباء.[1]

وتأسيسا على ذلك فكل خرق للتدابير المعلن عنها من قبل السلطات العمومية والمتعلقة بحالة الطوارئ الصحية لا يعد اعتداءً على حق شخصي فقط بقدر ما هو

[1] ـ أحمد مفيد: "علاقة حالة الطوارئ الصحية بالأمن الصحي"، م.س، ص: **3.**

اعتداء على المجتمع برمته ويشكل مساسا فعليا بالأمن الصحي وبالنظام العام.[1] مما استوجب اتخاذ تدابير زجرية في نفس الوقت.

الفقرة الثانية: الجزاءات المترتبة عن مخالفة إجراءات الطوارئ الصحية

تشكل حالة الطوارئ الصحة وما يعقبها من الحفاظ على الأمن الصحي قيدا على ممارسة بعض الحقوق والحريات العامة، إلا أنها تعتبر وسيلة ناجعة لتفادي انتشار الوباء، الأمر الذي يفرض على الجميع الامتثال لتوجيهات السلطات المختصة، والخروج بأقل الأضرار الممكن.

لقد شكلت المادة الرابعة من قانون حالة الطوارئ الصحية أساس التجريم، وقد أكدت المادة المذكورة على وجوب التقيد بالأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات العمومية المشار اليها في المادة الثالثة من نفس القانون، والتي تشير إلى اتخاذ الحكومة خلال فترة إعلان عن حالة الطوارئ الصحية التدابير الملائمة التي تفتضيها هذه الحالة بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية أو بواسطة مناشير وبلاغات.

وقد أفرد المرسوم بقانون **2.20.292** العقاب بالنظر لخطورة الأفعال بين ماهو زجري وماهو جنائي، فكانت العقوبات على مخالفة حالة الطوارئ هي الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة **300** و**1300** درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، دون الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد، وهذه الصيغة تحيل على إمكانية تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي ولاسيما الفصول **300** إلى **302** منه، وهي فصول تصل العقوبة فيها إلى خمس سنوات حبسا.

وبهذه الصيغة يكون مرسوم القانون قد أحاط التدابير المتخذة بكل الضمانات التي يتوفر عليها التشريع العقابي المغربي من اجل تمكين الحكومة من حسن تنفيذ إجراءات حالة الطوارئ الصحية بغرض حماية السلامة الشخصية للمواطنين.

[1] ـ نفس المرجع.

خاتمة

أضحت التجربة المغربية من خلال التدابير الاستباقية والاحترازية في إطار احتواء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) مثلا يحتدى به على المستوى العالمي، وما فتئت المنابر الدولية تشيد باليقظة التي تحلى بها المغرب لاحتواء هذه الجائحة بقيادة حكيمة ورشيدة جنبت البلاد من الوقوع في الأسوأ.

فالصحف الفرنسية لم تدع يوما يمر إلا وأوردت ضمن محاورها التدابير الجبارة التي يبذلها المغرب خصوصا ما قامت به معامل النسيج بإعادة توجيه إنتاجها في نهاية شهر مارس لتصنيع 3 ملايين قناع جراحي يوميًا والذي تضاعف نهاية الشهر، وبيع هذا الإنتاج من خلال 72000 صيدلية ومحلات بيع المواد الغذائية. وتباع الأقنعة في عبوات من عشرة مقابل 8 دراهم وهو سعر مدعوم وخاضع للرقابة. بل إن هذه المجهودات تم التنويه بها حتى في قبة البرلمان الفرنسي. هذا بالإضافة إلى اعتمادالفحص الشامل الذي بدأ في أوائل أبريل، بهدف 10000 اختبار في اليوم، تديره تسعة مختبرات.

كما صرحت بلدان أخرى أن هذه الإجراءات وضعت المغرب "في طليعة البلدان التي تبنت قيودًا كبيرة" للقضاء على الوباء. ووصفت التدابير الاحترازية التي قام بها المغرب بالقوية والإيجابية وستكون فرصة للمملكة لتأكيد مكانتها كرائدة في القارة الإفريقية[1]. نفس الموقف أبان عنه الاتحاد الأوروبي الذي أورد أن المغرب عرف كيف يتصرف بسرعة وفعالية، من خلال الانكباب على معالجة مختلف جوانب محاربة فيروس كورونا بكيفية منسقة، وذلك على مستويات عدة، هذا بالإضافة إلى اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقطر...

[1] - MARTINI (L.S), « Des mesures proactives importantes prises par le Maroc », l'Institut italien pour les études politiques internationales, https://www.ispionline.it/.

وبالتالي، فإن الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها المملكة المغربية لمواجهة هذه الجائحة، قد برهنت على نجاعتها وفعاليتها وجنبت البلاد من كارثة وبائية محققة.

الحكامة المؤسساتية للدولة في الحد من مخاطر تفشي الأوبئة بالمجتمع

د. عبد العالي الفيلالي
أستاذ باحث في العلوم القانونية والسياسية
الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية " جامعة مولاي اسماعيل "

تقديم :

من المعلوم أن الدولة شخص معنوي عام يوزع سلطاته بين أشخاص حقيقية ومعنوية أخرى، بعضها يتولى مسائل التشريع ورسم السياسة العامة، وبعضها يتولى أمور القضاء بينما يتولى بعضها ممارسة الوظيفة التنفيذية وكل سلطة سواء في أشخاص أو هيئات تتحمل مسؤوليتها عن أعمالها أمام الدولة أو الكيان السياسي العام أو الخزانة العامة إذا كان جزاء المخالفة تعويضا.

فالدولة تعد من أسمى الأشخاص المعنوية الترابية، إذ تمارس اختصاصاتها على كافة التراب الوطني، وتعتبر أيضا من بين أشخاص القانون العام، فبالرغم من عدم اعتراف الدستور المغربي بنص صريح على تمتع الدولة المغربية بالشخصية المعنوية، إلا أنه اعترف لها ضمنيا ومن خلال مجموعة من النصوص الأخرى منه بالشخصية المعنوية، ومن ذلك ما جاء في تصدير الدستور المغربي[1] من أن **" المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة "**وهذا يعتبر مظهرا من مظاهر الشخصية المعنوية[2]. بيد أن مسائل التصرفات والأفعال وواجبات رعاية العامة من " أمن عام وسكينة عامة وصحة عامة " والمحافظة على حقوقهم وضبط تصرفاتهم وتسيير نظام حياتهم موكولة عادة إلى السلطة التشريعية للدولة التي تقوم بسن وإصدار القوانين.

---

[1]- دستور المملكة المغربية، ظهير شريف رقم **1.11.91**، صادر في **27** من شعبان **1432(29** يوليو **2011)**، الجريدة الرسمية عدد**5964** مكرر، بتاريخ**28** شعبان **1432(30** يوليو **2011)**، ص**3600-3627.**

[2]- عبد الكريم حيضرة، المختصر في التنظيم الإداري المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى **2018**، ص**.39.**

مما لاشك فيه أن المسؤولية التي نتناولها بالدراسة هي: مسؤولية إلحاق الأضرار بالآخرين أي الغير نتيجة انتقال العدوى أو نشر الفيروس دون أخذ الاحتياطات والإجراءات الاحترازية والوقائية ولا ريب أن المسؤولية عن الضرر الذي يلحق بالغير تنعقد في حق محدث الضرر، وكذلك في حق من يمكن أن يتولى شأنا من شؤون هؤلاء الغير، فالأب يتولى مسؤولية أبنائه وهو مسؤول عنهم، وكذلك الأم والولي والوصي، والزوجة تتولى مسؤولية بيت زوجها، والخادم مسؤول عن حال سيده ورب العمل يتولى مسؤولية العمال...، إلى أخر ما هنالك من الولايات الخاصة عن الغير.[1]

أما الولايات العامة فإن أبرز مثال هو الإمام أو الدولة فهل تسأل الدولة عن أعمالها وتصرفاتها إزاء الغير؟ وما مدى هذه المسؤولية، وما هو الأساس الذي تقوم عليه في الجانب النظري والعملي؟

لعل إذن، الطبيعة التدخلية للدولة الحديثة في مجالات وأنشطة متعددة اقتصادية واجتماعية ومهنية بصورة أخرجتها من نطاق مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم الدولة التدخلية العامة التي لابد أن تلحق ضررا بالأفراد جاء نتيجة التدخل وذلك في إقامة المشروعات الاقتصادية واحتكار الخدمات الاجتماعية مما يرتب مسؤوليتها.[2]

وباعتبار أن المشرع هو السلطة العليا في تنظيم المجتمع، فإن فإقرار مسؤولية الدولة عن القوانين يشكل خطرا على المجتمع، وذلك عن طريق شل مبادراته في وضع القواعد والأسس السليمة التي يحتاج إليها المجتمع، وحرمانه من مسايرة التطور[3]، فما يصدر اليوم من قرارات وقوانين في مواجهة كوارث وأوبئة مستحدثة في ظل الظروف الاستثنائية يستدعي الوقوف والتأمل في طبيعتها ومشروعيتها في تنزيلها وفرضها دون انتهاك لحقوق الإنسان التي أكدت عليها جل الصكوك والمواثيق الدولية.

---

[1]- محمد حلمي: "موجز مبادئ القانون الإداري"، الطبعة الأولى ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي سنة 1978، ص: 60.

[2] -أحمد بن عبد المالك أحمد بن قاسم : "الرقابة على أعمال الإدارة- دراسة مقارنة- مطبوعات دار الحكمة، الطبعة الأولى، 1994،ص : 62.

[3] - محمد أنور حمادة : القضاء الإداري، دار الفكر الجامعي، 2003، ص، 55.

ومن بين الآثار المترتبة عن الشخصية المعنوية نجد الأهلية القانونية، أي سلطة التصرف وتحمل الواجبات والمسؤوليات، إذ يقصد بالمسؤولية أساسا تحمل الشخص لنتائج وعواقب التقصير الصادر عنه، والمؤاخذة عن الأخطاء التي تضر بالغير وذلك بإلزام المخطئ بأداء التعويض للطرف المضرور وفقا للطريقة والحجم الذين يحددهما القانون[1]، وبذلك تكون للدولة عدة مسؤوليات تختلف وتتنوع باختلاف القطاعات والميادين، كمسؤوليتها وواجبها في ضمان تحقيق الأمن الصحي والحماية من الأوبئة وانتقال العدوى بين المواطنين.

وعليه، فتاريخ الأوبئة بالمغرب منذ عقود من الزمن متجذر ويشكل حدثا أليما في البلاد عبر مجموعة من التأثيرات الطبيعية-كوارث طبيعية-،مجاعات،أمراض فتاكة، مما جعله محط اهتمام العديد من الباحثين والمؤرخين، إذ قام كل من روز ربنجي والتريكي بتسليط الأضواء على هذه الظواهر بخصوص القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث أصبحت أحداث الأوبئة والمجاعات معروفة بفضل هذين الباحثين[2].

فاستمرارية مؤسسات الدولة في التاريخ المغربي دليل على التفاعل الإيجابي للمجتمع المغربي مع ظاهرة الأوبئة، وإذا عرفت مؤسسات الدولة استمرارية في تاريخ المغرب فتفاعل المجتمع معها قد اختلف بمقدار اختلاف الظروف السياسية من حيث تقاطع الوباء مع ضعف السلطة المركزية أو قوتها، وبارتباط الأوبئة والأمراض بالقحوط والمجاعات[3].

---

[1]- عبد القادر العرعاري، مصادر الإلتزامات، الكتاب الثاني المسؤولية المدنية، الطبعة الثالثة 2011، مطبعة الكرامة الرباط، ص.7.

[2]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، تخصص التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، 1992، ص12.

[3]- وتحتضن الخزانة المغربية متونا عديدة ومتنوعة، سواء من حيث تعرضها للأمراض والأوبئة بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة. وبحكم موقع المغرب من القارة الأوربية، وظفت الأوبئة من لدن بعض الدول الأوربية لممارسة ضغوط، تيسيرا لحصولها على منافع، ولتمتين تسربها إلى المغرب خاصة في الموانئ .

إن الأهمية الأساسية لهذا الموضوع تبرز من خلال استحضار واتخاذ السياسات الظرفية من تدابير استثنائية وغير مألوفة، في إطار التقليل من تداعياتها الخطرة على الأرواح والممتلكات، والسعي لمحاصرتها، ومنع خروجها عن نطاق التحكم والسيطرة لمواجهة مخاطر "كوفيد 19 الذي تفشى في العالم وخلف أزمة شاملة شلت جل مناحي الحياة والتي لم يعرف لها العالم مثيلا من ذي قبل.

كما تتجلى في إعداد وتنزيل استراتيجيات محكمة لمواجهة تفشي الوباء تتميز بالشفافية والوضوح وتساهم فيها كل الإدارات والمؤسسات الوطنية بدون استثناء في إطار عمل جماعي ومنسق يذكي روح المسؤولية والاستمرارية، مما يعطي نتائج جد إيجابية لمواجهة حالة الطوارئ الصحية ومواجهة المخاطر التي من المحتمل أن تصيب المجالات الحساسة والحيوية في البلاد، وتعصف بها مع مراعاة الملائمة الحقوقية والدستورية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان تجنبا لكل خرق سافر للحقوق في تلك الظروف الاستثنائية، دون إغفال للتأطير القانوني لوباء نعيشه اليوم عالميا ووطنيا، وليتضح لنا جميعا حدود مسؤولية الدولة في الحد من تفشي الأوبئة داخل الوطن، وكيفية تعزيز وخلق ثقافة إدارة المخاطر والأزمات بمنطق عقلاني يستحضر فيه الحكامة المؤسساتية في تدبير الأوضاع المحيطة بالأزمة ببيان الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها، مع الإشارة أيضا بالضرورة للمعيقات التي تواجهها على عدة مستويات منها الاقتصادية والاجتماعية...

فالحكامة المؤسساتية التي تعد بمثابة مجموع الجهات التي يخولها التشريع حقا التدخل بهدف ممارسة اختصاصات تمكنها من اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى الأمر أو النهي أو المنع[1]، خاصة إذا جرى من الأحداث ما يحول دون استمرار الحياة العامة

[1]- محمد كرامي، القانون الإداري، التنظيم الإداري ـ النشاط الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة 2015، الدار البيضاء، ص.301.

بشكل طبيعي، فقد تمر الدول لظروف استثنائية تحتم عليها الخروج من القواعد القانونية العادية التي يجيزها الدستور من خلال الإعلان عن حالة الطوارئ[1].

وفي هذا السياق، وأمام هذا الظرف العالمي الاستثنائي والذي يتطلب مواجهته إجراءات خاصة ومتميزة تدخل في إطار علم تدبير الأزمات وحكامة المخاطر، نتسائل عن **مدى نجاح السياسات الظرفية للحد من انعكاسات حالة الطوارئ الصحية ومن امتداد هذا الوباء وانتشاره؟**

هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها جملة من التساؤلات الفرعية العميقة والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

ما هي الإجراءات المتخذة في حالة الطوارئ؟

ما هو الإطار القانوني المنظم لحالات الطوارئ؟

ما هي العقوبات المترتبة عن مخالفة حالة الطوارئ في التشريع المغربي؟

ما هي التدابير الحكومية للتخفيف من تداعيات حالة الطوارئ الصحية؟

وعلى أي أساس تقوم مسؤولية الدولة عن المخاطر الناجمة عن تفشي الأوبئة داخل أرض الوطن؟

كيف يمكن الحفاظ على الحق الأساسي والجوهري في الحياة في ظل الانتشار الواسع للأوبئة والمخاطر وفقا للمعايير الدولية؟ وما هي أهم الخطوات والإجراءات الإستباقية التي قام بها المغرب؟

بناء على تلك التساؤلات التي اعتبرناها جزء من الإشكالية الجوهرية، والتي نسعى إلى معالجتها، فإن ذلك يفرض إتباع منهج معين بهدف سلك طريق يؤدي إلى الإجابة عن الإشكالات المثارة من طرف مشكلة البحث لذلك سوف يتم اعتماد منهج الدراسة الوضعية التاريخية التحليلية والمقارنة أثناء تناول ثالوث الدولة والمجتمع

[1]- عمر عبد الله خاموش، تأثير قوانين الطوارئ على حريات الأفراد بين الدساتير ـ دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، سنة **2007**، ص**.3.**

والأوبئة على مر العصور في التاريخ المغربي، وذلك لما للمنهجية المقارنة من سمات جعلت منها منهجا مثاليا يعتمد على تحديد الحقائق التاريخية وتحليلها ثم التأليف بينها وتفسيرها بهدف الوصول إلى فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية مع استحضار ثقافة التدبير المعقلن والرشيد للأزمات والمخاطر في ظل الوضعية الراهنية وكيفية تجاوزها بسلام[1].

مع الإستناد على المنهج القانوني المؤسساتي للبحث عن الهدف من تكوين مؤسسة معينة كالحكومة والبرلمان ورئاسة الدولة عبر تحديد اختصاصات كل مؤسسة على حدة من جهة أولى وعبر الأدوار داخل المؤسسة من جهة ثانية، هذه الأدوار قد تساهم في ثبات المؤسسة في مواجهة زوبعة المخاطر المحدقة بالبلاد وسكونها، وإما تفسيرها في اتجاه تطوير وتجويد قدرات المؤسسة لتطويق ومحاصرة الأزمات في البلاد، دون إغفال ما للمنهج النسقي من أهمية في إيجاد حلول للمخاطر بمقاربة تشاركية مع الفاعلين الرسمين وغير الرسمين لبلورة سياسات وقرارات عمومية قد تجانب الصواب أو الخطأ، وعليه للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ستكون هندسة الموضوع على الشكل التالي:

المبحث الأول: تمظهرات السياسة الوبائية بالمغرب على مر العصور

المبحث الثاني: السياسات الإستباقية في احتواء الأوبئة بالمغرب فيروس كورونا التاجي (نمودجا)

[1]-عبد السلام المصباحي: المنهج العلمي في البحث الاجتماعيّ، فنون الطباعة والإشهار بفاس، طبعة 2005، ص، 67.

المبحث الأول : تمظهرات السياسة الوبائية بالمغرب على مر العصور

لا مناص من العودة إلى الصفحات التاريخية من تاريخ المغرب والبحث في ثناياها حول فهم امتداد الظواهر الاجتماعية المختلفة بما فيها ذهنية مواجهة الأوبئة من طرف الشعوب ومعرفة تسلسلها على مر العصور مع ملامسة أهميتها القصوى في التعرف على ردود فعل المغاربة في زمن الأوبئة والعدوى، وهو التاريخ الذي لا نجده حاضرا بقوة عند جل الإخباريين والمؤرخين منذ العصر الوسيط وإلى حدود الفترة المعاصرة، إذ هيمنت في مصادرهم ومراجعهم الوقائع السياسية والعسكرية، مع التركيز على تاريخ الأسر الحاكمة بدل "العامة" والمراكز بدل الهوامش والانتصارات بدل الهزائم[1].

أكيد، أن الخزانة المغربية تحتضن متونا عديدة ومتنوعة سواء من حيث تعرضها للأمراض والأوبئة بطريقة مباشر أو بطريقة غير مباشرة، وبحكم موقع المغرب من القارة الأوربية وظفت الأوبئة من لدن بعض الدول الأوربية لممارسة ضغوط تيسيرا لحصولها على منافع وتسربها إلى المغرب خاصة في الموانئ.[2]

المطلب الأول : طبيعة السياسة الصحية المعتمد في تاريخ الأوبئة بالمغرب

على مر العصور عرف المغرب محطات متتالية من الأوبئة يمكن إجمالها في ثلاث فترات للأوبئة في القرن الثالث عشر والرابع عشر للميلاد، وثلاث في القرن السابع عشر، واثنتين في القرن الثامن عشر، وثلاث في القرن التاسع عشر، مع تقطع أو امتداد داخل كل فترة، الشيء الذي يرفع عدد انتشار الأوبئة إلى أكثر من ذلك، وتتحدث المصادر التاريخية عن أمراض أخرى كالزكام والسعال، والتيفوس (التفويد)،

---

[1]- معاد اليعكوبي علي الإبراهيمي : " التاريخ المنسي للأمراض والأوبئة بالمغرب.. كوليرا ومجاعة و"توفيس"، مقال منشور بتاريخ 25/04/2020 على الموقع الإلكتروني التالي : www.hespres.com

[2]- D.S. Goitein، عن وثائق الجنيزة في كتابه A Mediterranean society : ، الجزأين الأول1967 والثاني 1971.

خاصة في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، إذ نصت المخطوطات خاصة ما ارتبط بالعلاقات مع أوربا في القرون الأخيرة، حيث ارتباط الموانئ المغربية بمثيلاتها في البحر الأبيض المتوسط من خلال استقبال السفن عبر النقل البحري، هو ما كان يسهل مأمورية انتقال العدوى الوبائية وتسللها إلى عمق المغرب، بيد أنه ابتداء من القرن التاسع عشر أثارت المواصلات البحرية لنقل الحجاج من وإلى المغرب ضغوط الدول الأوربية حول ما عرف في تاريخ المغرب بالحجر الصحي في الموانئ المغربية كما تكشف عن ذلك وثائق كثيرة[1].

وفي نفس السياق، ظهرت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كتابات وأبحاث حول ظاهرة الأوبئة وتوغلها في المغرب في ارتباط بالقحوط والمجاعات، وتداعياتها السياسية والاجتماعية على المجتمع مخلفة آثار عميقة من قبل ثلة من الدارسين حاولوا من خلالها استسقاء آراء وتوضيح آثار الأزمات **(فقرة**

[1]- نذكر من بين من خط لموضوع الأوبئة في المغرب، علي بن عبد الله بن محمد بن هيدور: توفي سنة **816هـ/1413م**، في تأليفه ":المقالة الحكيمة في الأمراض الوبائية"، والذي ميز توصيف المرض العارض عن الوباء المقيم، يقول ابن هيدور:" سمي الطاعون الوباء، ويسمى أيضا المرض الوابل وما كان معها بمهلة وغير عام...". وألف العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي، توفي سنة **1313 هـ/1895م**، كتابا سماه، "أقوال المطاعين في الطعن والطواعين ."والذي خصصه لتفسير وباء الطاعون. قسم الكتاب إلى مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة، وتعرض في مقدمة تأليفه لوباء الطاعون الذي حل بفاس سنة **1271هـ/1854م**، مع وصف لطبيعة انتشاره ونتائج الوفيات التي خلفها، وخصص الباب الأول لشرح معاني الوباء في اللغة والاصطلاح، وفي الباب الثاني الزمن الذي يحل الوباء فيه والوقت الذي لا يحل، والأمكنة التي يدخلها الوباء ولا يدخلها الطاعون، والباب الثالث للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في الطاعون، وخصص الباب الرابع لذكر العلاج، وقسمه إلى مادي، أي ما ارتبط بالأدوية، ثم العلاج بالأدعية والتمائم. تمحور الباب الخامس، فيما يقع الحجر به للصحيح في وقته. وخصص الباب السادس في قضية عدم الفرار من الأرض التي حل بها، والإقدام على أرض ليس هو بها، والأسباب الداعية لذلك. وخصص الباب السابع لطقوس الجنازة، وهل تشيع بالذكر أو بالسكوت. وتزخر الخاتمة بمعلومات حول نتائج الوباء من وفيات، وكثرة الصدقات، وما صاحب ذلك من جفاف وقحط وتخريب، إلى جانب أسئلة فقهية في الموضوع. يخبرنا المشرفي أنه في وباء **1271هـ/1854م** «مات في الطريق من الهاربين جم غفير وعم الحواضر المغربية وقراها وجل البوادي في شامخات البلاد..."...

أولى)، مع محاولة توضيح آلية التدبير من قبل السلطة الحاكمة ومدى التعامل الحكيم للخروج إلى بر الأمان في ظل الجوائح التي عانوا منها في تلك الفترات **(فقرة ثان).**

الفقرة الأولى : واقع تدبير أزمة الأوبئة داخل المجتمع المغربي

إن نسيج المجتمع المغربي عانى كثيرا من تبعات الأوبئة والمجاعات بحيث أثرت على تماسكه وصلابته في بداية الأزمة مع تضافر عوامل أخرى كالاستبداد وتوسع النهب الرأسمالي الأجنبي وثقل الضرائب، فالإنسان في تلك الفترة أضحى همه الوحيد هو البحث عن ملجأ للنجاة من طوق الوباء المميت أو البحث عن لقمة العيش بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

وغير خفي عن الظاهر أن الأوبئة من خلال النتائج المباشرة والفورية التي ضربت المغرب في هذه المرحلة وما خلفته من وفيات وضحايا تقدر بالآلاف يمكن رسم معالم صورة قاتمة مضمونها مليء بالمآسي، بحيث يمكن تصور حجم الضرر الكبير في سرعة انتشار عدوى الوباء الظروف غير الصحية التي كانت تشكل وسطا خصبا لتكاثره[1].

غير أن الأوبئة في تاريخ المغرب أفرزت إنتاجا طبيا وأدبيا وفقهيا، تمحور بالخصوص حول الجانبين الاجتماعي والاقتصادي في تدبير الأزمات، إنه سؤال الهزات التي تصيب المجتمع في تماسكه وانسجامه وتدبيره لاقتصاد المعيش اليومي، وفي اعتقاداته واختلاف فقهائه حول رأيين، هل الجائحة قدر يجب الاستسلام له، أم هو واقع يجب الهروب منه، وتناظر الفقهاء فيما بينهم استنادا إلى النص القرآني والأحاديث النبوية، ومهما يكن من موقف الفقهاء وتفاسيرهم لواقع الأوبئة داخل المجتمع المغربي، فإن ذلك كله يفسر مدى الحركية المجتمعية التي كانت سائدة وهي

[1]- محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، سنة **1992.**

دلالة على عمق الارتباط بالتأطير الديني والوازع الإيماني في مقاومة الأوبئة في المجتمع من خلال عقد مناظرات فقهية لاستجلاء وتفسير الشؤون الصحية والوبائية[1].

وفي نفس السياق، لا يمكن الحديث عن انعكاسات هذه الكوارث ونتائجها دون ذكر تأثيراتها القوية على الأنشطة الاقتصادية للبلد ومقدراته المالية، حيث شكلت عملا أساسيا من عوامل الضعف والتردي الذين كان يعيشهما المغرب، فقد كانت مداخيل الدولة تتراجع بشكل مهول عقب كل كارثة وبائية، بفعل التوقيف المؤقت للأسواق والمبادلات التجارية وانتشار ظاهرة العنف والسرقة[2]، كما كان من أفتك الأوبئة المدمرة لحياة المغاربة في وصف من معاصروه بالطاعون **الكبير** لأنه كان الأشد فتكا من سابقيه حيث كانت له عواقب اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة[3]، وكاد يفني المغاربة حيث فقد جراء هذا الوباء ما بين الربع والنصف من مجموع السكان[4].

فالمغرب واجه على امتداد تاريخه لأصناف من الأوبئة والجوائح، كانت على درجة كبيرة من الشدة والقسوة، عانى إثرها المغاربة من فتك ونزيف حادين، لكن كان دائما الجانب المشرق خلال الأزمات في بعض الفترات هو صمودهم وتحليهم بروح التضامن والتآزر واللحمة على امتداد فترة الحجر الصحي.

الفقرة الثانية :آلية تدبير أزمات الأوبئة والمخاطر في التاريخ المغربي من قبل السلطات الحاكمة

لقد كان حضور السلطة الحاكمة دور أساسي ومحوري في مواجهة جوائح الأمراض والأوبئة الفتاكة يتم عبر الاعتكاف في صناعة تشجيع استعمال الترياق،

---

[1]- الموساوي العجلاوي :"الأوبئة والدولة والمجتمع في تاريخ المغرب"، مقال منشور بتاريخ **16/04/2020**على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.policycenter.ma/opinion/

[2]- معاد اليعكوبي| علي الإبراهيمي :" التاريخ المنسي للأمراض والأوبئة بالمغرب...."، مرجع سابق.

[3] -Majallat Al-Maghrib, Volumen 12 , 1987.

[4]- اسماعيل تزراني، "الطاعون الكبير.. عندما فقد المغرب نصف ساكِنته في القرن **18**"، مقال منشور بتاريخ **25/08/2014**على الموقع الإلكتروني التالي : **www.hespress.com**

وهو تركيب دواء لاستعماله ضد الوباء، مع الحث على سياسة الفرار والنزوح إلى أماكن الأمان هربا من الموت المحقق الذي قد يصيب الرعية في البلاد التي ينتشر فيها الوباء، وفي هذا استحضار لرسالة أحمد المنصور السعدي حيث خاطب فيها ابنه أبي فارس خليفته على مراكش جوابا على ما كتب به إليه في مسألة الوباء الذي ظهر بسوس ومراكش، هل يفر منه أم لا؟ وينصح أحمد المنصور ابنه أبي فارس بالخروج من المدينة " أن أول ما تبادرون به قبل كل شيء هو خروجكم إذا لاح لكم شيء من علامات الوباء ولو أقل القليل حتى بشخص واحد...." ويطلب منه عدم إغفال استعمال " الترياق" ويصف أحمد المنصور كميات الترياق التي تركها في مراكش وطرق استعمالها.[1]

واستخدمت مصطلحات للتعبير عن مراحل إعداد " الترياق" كالتقطير والتصعيد والتكليس والعقد والتركيب والحيل والتفكيك وبيان التدبير، ولعب أهل الحرف والعطارون دورا في تركيب هذه "المراهم"، كما استعمل زيت الزيتون في ذهن الجسم بكامله، إضافة إلى الخلول والثلج إن وجد والماء البارد[2].

كما عمل المخزن أيضا على منع تسرب الأوبئة إلى المغرب وقاوم ضغوطات الدول الأجنبية من أجل فرض قوانين اعتبرها المخزن ضارة بالناس، فقد شن الأوربيون سياسة فرض الحجر الصحي في الموانئ للسفن القادمة من البلدان الموبوءة، وهكذا تم فرض "الخونطة أو الكورنطينة"، التي عظم نفوذها في المغرب ابتداء من 1802م.

لعل الخزانة المغربية تزخر بكثير من الرسائل حول "الحجر الصحي" في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، فقد تم اختيار جزيرة الصويرة محجرا صحيا "للحجاج الموبوئين" 1283هـ/ 1856م، كما تم منع استيراد الملابس القديمة إلى الموانئ

[1]- أحمد المنصور :" الاستقصاء"، الجزء الخامس، ص 178-179.

[2]- الموساوي العجلاوي : "الأوبئة والدولة والمجتمع في..."، مرجع سابق. نفس الصفحة.

المغربية خفية حملها لجراثيم وبائية (رسالة السلطان عبد الرحمان بن هشام 1244 هجرية/ 1828م)، كما تحفل الخزائن المغربية برسائل القناصل الأوربيين حول علاقات دولهم بالمغرب إبان زمن الأوبئة، بعض الدول قطعت علاقاتها مع المغرب خلال فترة انتشار الأوبئة، خاصة بعد تسرب وباء الطاعون من الجزائر في العام 1793م، فوقع حجر صحي على القادمين من الجزائر، ثم فرضت منع التنقل عبر الحدود البرية[1].

جدير بالتوضيح كذلك، أن السلطان المولى سليمان[2] خلال فترة حكمه بين 1760 (1822 -) كان منشغلا بتوحيد البلاد ومد سلطته إلى النواحي الجنوبية وإخضاع القبائل المتمردة، حين عصف بالبلاد وباء الطاعون في سنتي 1799-1800 في تلك الحقبة من الزمن كان المخزن هو المستفيد الوحيد منه، رغم تضرره هو الآخر في جوانب أخرى[3]، فلقد زادت تنقلات السلطان عبر السهول الأطلسية الجنوبية من سرعة تفشي الوباء وهو الأمر الذي جعل حركة السلطان محل انتقاد من طرف معاصريه نظرا لانعدام الحاجة الملحة لذلك[4].

ولم يتوقف مسلسل الأوبئة والأزمات الصحية والمخاطر المحدقة بالمجتمع المغربي عند هذا الحد، بل استمر خلال السنوات اللاحقة مخلفا خسائر طبيعية وبشرية، وكانت فترة الحماية الفرنسية على المجتمع المغربي تعج بمجموعة من

---

[1]- موساوي العجلاوي نفس المرجع.

[2]- مولاي سليمان هو أبو الربيع سليمان بن محمد (1760 - 1822) كان سلطاناً مغربياً من سلالة العلويين. وهو ابن السلطان محمد الثالث بن عبد الله، حكم منذ عام 1792 حتى 1822. في السنوات الثلاث الأولى حكم سليمان بن محمد في مدينة فاس، أي حتى عام 1795.

[3] -rosenberger. Bernard :"Population et crise au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles. Famines et épidémies". Cahiers de la Méditerranée , 1977,p.137

[4]- يقول صاحب "الابتسام": "لم يكن لسفره دليل ولا موجب."، إحالة على مقال، يوسف بوكدير :" الطاعون الكبير.. عندما فقد المغرب نصف ساكِنته في القرن 18" منشور بتاريخ 07 سبتمبر 2014، على الموقع الإلكتروني التالي : www.hespress.com

المخاطر والأزمات من بينها الأوبئة وثانيها الاستعمار، فمن بين أهم الإجراءات الوقائية التي دعت إلى اتخاذها مصالح إدارة الاستعمار الفرنسي خلال فترة الحماية خاصة في سنة **1928** :

- التأكيد على أهمية النظافة وضرورة استحمام السجناء والعمال واستعمال الوسائل المطهرة من الجراثيم،

-عزل الحالات المشتبه في إصابتها بالمرض وتقنين وسائل النقل،

- منع "الأهالي"المغاربة من مغادرة منطقة وادي زم خصوصا صوب البيضاء أو تادلا بدون رخصة وإقفال السوق الأسبوعي.

كما أولت إدارة الاستعمار الفرنسي تحث قيادة الجنرال ليوطي كمقيم عام **1912** أهمية بالغة للمجال الصحي عبر تشييد هيئة صحية خاصة بالفرق العسكرية **(Assitance d'Etat du service de santé des troupes)** وشيد المستشفيات وعمل على توفير الأدوية والمضادات، وفي هذا الإطار تم تأسيس معهد باستور بالرباط هذا المعهد الذي لعب دورا استشرافيا في عهد الطب الكولونيالي الفرنسي في الكشف عن العديد من الأمراض والأوبئة ومحاصرتها نذكر من أهمها الزهري والرمد وأمراض العيون والقضاء على الطاعون والكوليرا، ثم الحد من أضرار "التيفوس[1].

وفي نفس الاتجاه عملت السلطات الفرنسية على حث المتخصصين الإنكباب حول إعداد الأبحاث والدراسات العلمية في محاربة الأمراض والأوبئة، وتجنب الأخطار التي قد تمس المستعمِرين في المقام الأول وقد تم إشراك المغاربة بشكل محدود.

أما بخصوص المرافق الصحية، فقد شرعت الإقامة العامة في إقامتها منذ توقيع معاهدة "الحماية"، إذ تم تشييد مستشفيات جهوية في مازكان (الجديدة) والرباط وعيادات في الدار البيضاء وبور ليوطي (القنيطرة)، ثم شملت الغرب والمغرب

[1]- أحمد تفاسكا : " تطور الحركة العمالية في المغرب(1916-1939)"، بيروت دار ابن خلدون 1980، ص.176.

الشرقي، وذلك بالموازاة مع عمليات التوسع الاستعماري، كما تم إنشاء مصنع لإنتاج اللقاح في الرباط سنة **1913**، وسنة **1919** سيتم الرفع من ميزانية قطاع الصحة، وإحداث مجموعات طبية متنقلة في أقصى شمال منطقة النفوذ الفرنسي (تازة وورغة العليا) سنة **1924**.

إلى جانب تشديد المصالح الصحية التابعة للإقامة العامة الفرنسية نطاقات صحية قاسية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة ومراقبة التسللات والهجرات التي كانت تتم من الشمال صوب الجنوب هربا من معضلة المجاعات والأمراض، كما عملت على تنظيم حملات دورية لعمليات التلقيح في المدن والبوادي المغربية، وقد انزعج المغاربة من هذه الإجراءات ونفروا من عمليات التجميع القسري عندما ظهر وباء التيفوس وفروا من هذه الأماكن[1].

رغم الظروف الطارئة والفجائية التي تفرزها الأزمات بكل أشكالها، فإن ترشيد عقلنة تدبيرها ينبغي أن يكون متوازنا ومتكافئا بين مستلزمات ضبط الوضع والمنع من آثاره السلبية من جهة، واستحضار متطلبات حماية حقوق الإنسان، وعدم الضرب بالحائط للاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني : فاعلية القرارات الحكومية في الحد من انتشار جائحة كورونا المستجد وآثارها

في ظل الظروف العاجية والإستثنائية لمواجهة المخاطر المهددة للأمن الصحي والسكينة العامة والأمن العام تتولى مجموعة من السلطات والجهات ممارسة مجموعة من الصلاحيات كل في مجال اختصاصها، فالسلطات الصحية تصدر التوجيهات والتعليمات الصحية، كما تتولى إجراء الفحوصات الضرورية ومتابعة

[1]- ألبير عياش : "المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية"، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أبريل **1985**، النسخ الإلكتروني جريدة المناضل، ص **55-57**.

[2]- إدريس الكريني :" كذا وضع تدبير أزمة "كورونا" حقوق الإنسان على المحك بالعالم"، مقال منشور بتاريخ **22**أبريل**2020** على الموقع الإلكتروني التالي : **www.hespress.com**

وعلاج الأشخاص المصابين، وتقدم كل المعلومات المتعلقة بالحالة الوبائية والإجراءات الصحية المتخذة لمواجهتها، مما يجب معه بذل كل الجهود من أجل تعزيز الهياكل الطبية المتخصصة، لتدبير هذا الوباء.

ووعيا من السلطات الحكومية في البلاد بأهمية الحفاظ على النظام العام بمدلولاته الثلاث، على إصدار مجموعة من القرارات الإدارية والسياسات الكفيلة للتصدي ومواجهة الخطر الداهم على العباد المتمثل في الفيروس كورونا التاجي المستجد، وأدوارها الطلائعية في السهر على تنفيذ القرارات الحكومية يثير تساؤلا يتعلق بمدى تقيد هذه السلطات بالقرارات الحكومية **(الفقرة الأولى)**، كما أن هذه القرارات يترتب عليها مباشرة إحداث تغييرات في الأوضاع القانونية تظهر بشكل عام على مستوى ما تمنحه من حقوق وواجبات للمواطنين والمواطنات، وكذلك للإدارة المصدرة لها نفسها، مما يثير تساءل آخر يتعلق برقابة القضاء على التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية **(الفقرة الثانية)**.

الفقرة الأولى : مضمون التزام السلطات العمومية بجوهر القرارات الحكومية في زمن كورونا

لا مراء في أن الحقوق والحريات اليوم أضحت مسألة تخص جميع أعضاء المجتمع الدولي، وقد صدرت من أجلها الكثير من المواثيق الدولية، وعقدت المؤتمرات، وأنشأت الهيئات، وعدلت الدساتير، فالتقيد بالنظام والالتزام بالضوابط التي تحدثها القوانين والأنظمة حتى في الظروف الاستثنائية وإعلان حالة الطوارئ هي التي تميز الحرية عن الفوضى وهذا الالتزام يعد سلوكا حضاريا ومظهرا من مظاهر التمدن، ولا شيء في علم القانون اسمه المطلق[1].

لعل إذن، وظيفة الضبط الإداري من أولى واجبات الدولة وأهمها فهي ضرورية ولازمة لاستقرار النظام العام وصيانة الحياة الاجتماعية والمحافظة عليها، فبدونها

[1]- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسور، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص.56

تعم الفوضى وينهار النظام الاجتماعي، لذا فإن هذه الوظيفة تعد عصب السلطة العامة وجوهرها.

بالنظر إلى ما لهذه الوظيفة من ضرورة وحيوية بالنظر إلى قيامها على أكثر الأمور أهمية في المجتمع، فهي تهدف إلى حماية نظام الدولة وكيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فتتولى حماية المجتمع ووقايته من جميع الأخطار التي تهدده في أمنه وصحته وسكينته بما تفرضه من قرارت وأوامر تنفذ قسرا على ذوي الشأن.

فالضبط الإداري[1] في ظل الأوضاع المحيط بجائحة الوباء اللعين (كورونا) له أهمية أساسية حيث يسعى إلى ضمان الحماية لأي مجتمع، من خلال منع المساس بالنظام العام السائد فيه، وتحقيق مجموعة من الأهداف[2]، في مقدمتها الصحة العامة عبر الحفاظ على بقاء الأمن السائد في مجتمع أو دولة مستتبا دون أن يكون مسببا لانتشار العدوى وداعيا للمخالطة التي قد تقود إلى الهلاك بسبب سرعة الانتشار للفيروس.

وبالتالي، تحقيق الأمن الصحي لدى المواطنين الذين يعيشون في ذلك المجتمع بفرض حالة الحجر الصحي وإعلان حالة الطوارئ لتجنبهم العدوى، وفرض العقوبات على الأفراد المتسببين في خرقها، ذلك أن مسؤولية الصحة العامة يقع على عاتق السلطة التنفيذية المسؤولة عن الضبط الإداري من خلال الحفاظ على المجتمع خاليا من الأمراض المعدية ووقايته بشكل فعال منها، باعتبار الصفة الوقائية لها دور أساسي مقرون بالطابع الوقائي لدرأ المخاطر على الأفراد، وهكذا فالضبط الإداري[3]وحماية

---

[1]-أنور شقروني، الشرطة الإدارية في القانون المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بفاس 2006 2007.

[2]- أحمد أجعون، النشاط الإداري، طبعة 2016ـ2015،مطبعة وراقة سجلماسة، درب السلام بلمعطي، الزيتون مكناس، ص 5.

[3]- ينص الفصل 90 من الدستور المغربي لسنة 2011 على ما يلي :"يمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سلطه إلى الوزراء.

=

للنظام العام يعد من واجبات الدولة بمختلف مؤسستها بما فيها السلطة الحكومية التي تتدخل بقراراتها بتدابير للمحافظة على الأمن العام.

ويرى الغالبية بأن الضبط الإداري يقف عائقا في وجه الحريات العامة، ويقيد حريات وحقوق المواطنين، وتصنف حدود ممارسة الضبط الإداري وفقا للظروف التي يمر بها المجتمع وتكون على النحو التالي :

الظروف العادية : ويسود في حالات السلم ولكنه يضيق على الأفراد حرياتهم، ويفرض الرقابة وتطبيق قواعد الضبط الإداري على أكمل وجه لمنع المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم.

الظروف غير العادية (الاستثنائية)، أو في حالات الطوارئ فتفرض السلطة التنفيذية مستويات الضبط الإداري إلى مستوى عال بتقييد الحريات العامة، وتتبع السلطة كل الأساليب التي تمنحها القدرة على السيطرة على المجتمع وتضاعف جهود اليقظة والمراقبة منعا لكل خرق أو تجاوز للحدود في عز الأزمات بهدف السير بالمجتمع إلى بر الأمان.

وفي هذا الإطار فالسلطة الحكومية المغربية، وإثر تفشي جائحة كورونا المستجد اتخذت مجموعة من القرارات يتولى السهر على تنفيذها السلطة العمومية بمختلف أجهزتها، من خلال مراقبة الوضع الصحي داخل التراب الوطني عبر تفعيل

=

تحمل المقررات التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها."

- إذا كان رئيس الحكومة هو المؤهل دستوريا لاتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على النظام العام على الصعيد الوطني وذلك بواسطة مراسيم أو قرارات عامه، فإن وزير الداخلية يمارس هذا الاختصاص بشكل غير مباشر بالاستناد إلى المرسوم المحدد لتنظيم واختصاصات وزارة الداخلية الذي ينص على أنه " تناط بوزير الداخلية مهمة الإدارة الترابية في إطار اختصاصه، ويسهر على الحفاظ على الأمن العام، ويزود الحكومة بالمعلومات العامة، ويتولى الوصاية على الجماعات المحلية.". - المرسوم رقم 2.97.176 الصادر بتاريخ 15 دجنبر 1977 في شأن تنظيم واختصاصات وزارة الداخلية، الجريدة الرسمية عدد 45ـ58 بتاريخ 5 فبراير 1998.

آليات الضبط الإداري المخولة لها، بما لها من صلاحيات وإمكانيات لتأهيل مختلف الوسائل وتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات الكفيلة بدفع وباء كورونا على المواطنين والمواطنات.

وبالتالي، الحفاظ على السلامة العامة وهو ما يؤكده الفصل 93 من الدستور[1] المغربي لسنة 2011 الذي ينص على أن :" الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن الحكومي،" وهذا المبدأ كرسه أيضا الفصل 40[2] من دستور 2011 الذي يلزم جميع مؤسسات الدولة على أن تتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل والتكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والأوبئة والكوارث الطبيعية التي قد تصيب البلاد.

واستقراء للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في مجال حقوق الإنسان وتنصيصا على مضمونها نجد المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على أنه : " لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه"، ويفهم من منطوق هذه المادة أن الحق في الحياة والحرية في الأمان من الحقوق الأساسية الملقاة على عاتق الدولة بشتى مؤسساتها وهيئاتها.

ورجوعا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 150/57[3] المتعلق بتحديد المسؤوليات الأساسية للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية، يؤكد على أن الدول

---

[1]- دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 25 يوليوز 2011 الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432، الموافق لـ 30 يوليوز 2011.

[2]- ينص الفصل 40 من دستور 2011 على ما يلي: " على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد."

[3]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 150/57 بشان تنظيم وتحديد المسؤوليات الأساسية للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية.

المتضررة من هذه الكوارث يقع على عاتقها مسؤولية الاعتناء بضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ في إقليمها، وهو نفس الأمر الذي أكدته المادة12[1] من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وضمان الأمن الصحي لا يعد اختصاصا حصريا لقطاع الصحة وإنما يتدخل لتحقيقه مجموعة من القطاعات والفاعلين، فإلى جانب السلطات الصحية تتولى مجموعة من السلطات الأخرى وعلى رأسها السلطات الأمنية القيام بأدوار في غاية الأهمية وذلك بغية تطبيق ومراقبة وفرض احترام التوجيهات الصحية والتعليمات الصادرة من السلطات العمومية والتي تتوخى الحماية والوقاية من جميع المخاطر والأسباب التي يمكن أن تساعد على تفشي أو انتشار الأمراض والأوبئة[2].

وتفعيلا لضمانات حماية الأمن الصحي[3] لدى المواطنين والمواطنات اتخذت السلطة الحكومية جملة من القرارات تتولى السلطة العمومية تنفيذها من قبيل حالة

---

[1]- جاء في نص المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يلي:"

1- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه.

2- تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتامين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل:

(أ)العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل الوفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا،

(ب)تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية،

(ج) الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها،

(د) تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض".

[2]- أحمد مفيد :" علاقة حالة الطوارئ الصحية بالأمن الصحي "، مقال منشور بتاريخ 17 أبريل 2020، على الموقع الإلكتروني التالي www.hespress.com :

[3]- تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الصحي العالمي بأنه مجموع البرامج والتدابير التي تهدف إلى أن تخفض إلى أدنى حد مخاطر وتأثيرات الأحداث الصحية المهددة لسلامة سكان المناطق الجغرافية أو العابرة للحدود. وتؤكد المنظمة أن صحة البشر شرط أساسي لتحقيق الأمن والسلام، وأنه يعتمد على التعاون الكامل =

الطوارئ وإجراءات الإعلان عنها والتي نتجت معها جملة من القرارات الأخرى كلها تهدف إلى الحفاظ على النظام العام الصحي في الدولة، وهو ما أكدته المادة الثالثة[1] من المرسوم المتعلق بسن أحكام الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، حيث تشير إلى أن الحكومة تقوم خلال فترة إعلان حالة الطوارئ باتخاذ مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، والحد من انتشاره، تفاديا للأخطار التي يمكن أن تنتج عنها".

الفقرة الثانية: الرقابة على التدابير المتخذة من طرف السلطات الحكومية

إن صيانة النظام العام يقتضي فرض قيود على حريات وحقوق الأفراد وفق ما يسمح به القانون، إذ أن أعمال السلطة الحكومية كغيرها من القرارات الإدارية تخضع لرقابة القضاء، سعيا منه للتوفيق بين أهمية التدابير المتخذة للمحافظة على النظام العام وخطورتها على حقوق وحريات الأفراد، فالرقابة

=

بين دول وسكان العالم كافة. ولا يقتصر تأثير الأوبئة والطوارئ الصحية وضعف المنظومات الصحية في إزهاق الأرواح البشرية فقط؛ بل يمثل تهديدا للأمن والاقتصاد العالميين.

[1]- جاء في نص المادة الثالثة من مرسوم القانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ما يلي: " على الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تقوم الحكومة، خلال فترة إعلان حالة الطوارئ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من اجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئه جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم.

لا تحول التدابير المتخذة المذكورة دون ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية، وتأمين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين.".

القضائية على قرارات السلطات العمومية ضمانة هامة وأساسية لحماية الحريات العامة للمواطنين وإلزام المؤسسات المعنية بتطبيقها[1].

وهكذا فإن القضاء يراقب أسباب القرار الإداري، وهي الوقائع التي تدفع إلى اتخاذه، ومدى جديتها وتهديدها للنظام العام حيث لا يكون الإجراء المتخذ مشروعا إلا إذا كان وراءه سبب موضوعي وحقيقي وكان ضروريا لحفظ النظام العام[2]، ولا شك أن تفشي جائحة كورونا المستجد تعتبر إحدى الأسباب الموضوعية والاستثنائية التي استدعت الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية على التراب الوطني للمملكة.

كما أن التدابير المتخذة في حالة الطوارئ الصحية بخضوعها لرقابة القضاء، يعتبر أسمى ما يميز هذه النظرية عن نظرية أعمال السيادة التي تعد خروجا عن المشروعية ويمنع القضاء من الرقابة على الأعمال الصادرة استنادا إليها، كما تتميز عن نظرية السلطة التقديرية للإدارة[3]، ومنه فإن نظرية الظروف الطارئة تشكل أحد استثناءات مبدأ المشروعية، التي تطبقها الدول في ظروف استثنائية كالكوارث الطبيعية وما شابههما من ظروف طارئة غير اعتيادية، من قبيل فيروس كورونا المستجد الذي تفشى في غالب دول العالم والتي يتحتم مواجهتها ومعالجتها بقرارات تتخذها السلطة الحكومية ولا تخضع لرقابة القضاء إلا من باب التأكد على مدى توفر العناصر المؤدية إلى ذلك[4].

---

[1]- الحسين سيمو، "الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري"، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 24 يوليوز- شتنبر 1998، ص. 25.

[2]- أحمد أجعون، مرجع سابق،ص. 26.

[3]- عباس عبد الأمير ابراهيم العامري،إعلان حالة الطوارئ وآثاره على حقوق الإنسان،منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2016،بيروت، لبنان،ص.38.

[4]- محمد العاجب اسماعيل الصافي، القانون الإداري السوداني: الرقابة على أعمال الإدارة - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مطبعة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، سنة 2015، ص 60.

وقد حددت هذه الأجهزة القضائية وغيرها القيود والضوابط التي يمكن من خلالها أن تفرض رقابتها على سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية والتي تتفق مع ما اشترطه الفقه القانوني وتتمثل في الآتي[1] :

- قيام ظروف طارئة أو استثنائية جسيمة وآنية تهدد كيان الدولة وتدعو للتدخل بالإجراء الضبطي الإداري.

- استحالة مواجهة هذه الظروف الاستثنائية بالطرق القانونية العادية.

- أن يكون الهدف من النظام القانوني الاستثنائي تحقيقا لمصلحة العامة أو الحفاظ على سلامة الوطن.

- أن يكون عمل الإدارة أو تصرفها الاستثنائي لازم المواجهة هذه الحالة، ويوصف بأنه الوسيلة الوحيدة والملائمة لمواجهة الظرف الاستثنائي الطارئ

- أن تناط سلطة إصدار الإجراءات الاستثنائية للضبط الإداري للسلطة التنفيذية في الدولة [2]

لابد من إنهاء العمل بنظرية الظروف الطارئة بمجرد زوال المانع الذي أدى إلى تطبيقها[3]

وأخيرا، فإن القضاء يراقب محل القرار للتأكد من مدى مطابقته أو عدم مطابقته لأحكام القانون بمفهومه الواسع، وذلك بالبحث فيما إذا كانت النصوص القانونية تسمح لمتخذ القرار باتخاذه، ورقابة القضاء لا تقتصر على مراقبة العناصر الداخلية والخارجية لقرارات الضبط الإداري (المشروعية) وإنما تمتد لتشمل الملائمة أيا لبحث في مدى ملائمة التدابير المتخذة للظروف والوقائع التي دعت إلى اتخاذها.

[1]- محمد حسن جماع تمساح، "مدى مشروعية إعلان حالة الطوارئ في السودان"، مرجع سابق، ص.8.

[2]- أحمد أجعون، مرجع سابق، ص.27.

[3]- عباس عبد الام يرابراهيم العامري، مرجع سابق، ص. 42.

لعل إذن، تفعيل القرارات الحكومية من قبل السلطات العمومية ومدى مشروعيتها فاعليتها[1]، غالبا ما يرافقه اتخاذ تدابير ظرفية وسياسات استثنائية وغير مألوفة، في إطار التقليل من تداعياتها الخطرة على الأرواح والممتلكات، والسعي لمحاصرتها، ومنع خروجها عن نطاق التحكم والسيطرة، عبر اتخاذ تدابير تبرر الحرص على حماية أسمى حق للإنسان وهو الحق في الحياة، والعيش في بيئة سليمة، غير أن إجبار الأفراد على البقاء في بيوتهم، يتطلب كذلك اعتماد سياسات اجتماعية خاصة تدعم توفير الغذاء ومختلف الخدمات الصحية، والمستلزمات الضرورية لحياة آمنة.

المبحث الثاني : السياسات الإستباقية في احتواء الأوبئة بالمغرب : فيروس كورونا التاجي (نموذجا)

شكلت الظرفية الحرجة غير المسبوقة دوليا وإقليميا ووطنيا، والتي وصفت بالصعبة والقاسية والتي يمر منها المغرب على غرار باقي دول العالم، جراء تفشي وباء كورونا "كوفيد-19" اختبارا حقيقيا لمدى جدية العديد من المفاهيم التي تتبناها الدولة، فما هي التدابير الإستباقية التي نهجها المغرب؟ **(مطلب أول)**، وإلى أي حد ساهمت التدابير الحكومية المتخذة للتخفيف من وطأة وتداعيات حالة الطوارئ الصحية بالمغرب؟ **(مطلب ثاني)**

المطلب الأول: التدابير المبكرة لتنزيل حالة الطوارئ الصحية

إن المخاطر الصحية في حالة الأوبئة تكون مخاطر عابرة للقارات ولا تعترف بالحدود الجغرافية بين الدول، وما يؤكد ذلك هو الانتقال السريع وغير المتوقع لوباء كورونا فيروس (كوفيد 19) والذي ظهر في "ووهان" بالصين الشعبية، وفي وقت وجيز انتقلت العدوى لأغلبية دول العالم.

على إثر ذلك سارعت الحكومة منذ أول بؤرة لظهور الوباء بالمغرب إلى تدارس واتخاذ العديد من التدابير الإستباقية الهادفة لمواجهته والحد من مخاطر تفشيه،

[1]- بوجمعة بوعزاوي، "الاتجاه الحديث في رقابة القضاء الإداري على ممارسة السلطة التقديرية للإدارة"، مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 47، سنة 2004، ص 242.

وبذلك انطلق المغرب منذ الوهلة الأولى عدة خطط وسياسات عاجلة وطنية قوية للحد من امتداد هذا الوباء وانتشاره، فكان أول القرارات الصائبة والراجحة هو إحداث صندوق حساب خصوصي للخزينة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19) بقرار ملكي من "رئيس الدولة المغربية" طبقا لمقتضات الفصل 42 من الدستور، وبجرأة وتجاوب سريع للحكومة والبرلمان وباقي المؤسسات الدستورية، فكانت التبرعات والمساهمات سخية وصلت إلى حدود 32 مليار درهم، عبر من خلالها جميع المواطنين والمواطنات أفرادا وجماعات وأرباب شركات، والفاعلين من كل المؤسسات والهيئات الوطنية المدنية والعسكرية عن الحب الكبير لهذا الوطن والاستعداد للتضحية من أجله، واتخذ المغرب بتوجيهات ملكية سامية، مجموعة من التدابير والقرارات في هذه الظرفية الاستثنائية وغير المسبوقة لمحاصرة الفيروس ومواجهة تداعياته[1].

فحكامة المؤسسة الحكومية في ظل هذه الجائحة أبانت عن تدبير عقلاني محكم بالنجاعة والفعالية في التعاطي مع أزمة كورونا، حيث قامت ب 365 إجراء في مجموعة من المجالات في ظرف وجيز 30 يوما تقريبا، بمعدل 19 إجراء يوميا.

ويعد المغرب من بين الدول السباقة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الوقائية والاحترازية وفرض حالة الطوارئ الصحية في كافة أنحاء التراب الوطني، كما نادى العاهل المغربي محمد السادس بإطلاق مبادرة إفريقية للتفكير في مواجهة كورونا وآثارها الإنسانية والاقتصادية على القارة، إذ اقترح إطلاق مبادرة لرؤساء الدول الإفريقية تهدف إلى إرساء إطار عملياتي يهدف مواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة، غايته تعبئة طاقات القارة السمراء وشعوبها لمواجهة الخطر المتربص بها[2].

[1]- الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة يوم الإثنين 13 أبريل 2020 بمجلس النواب.

[2]- نوفل البعمري: "كورونا.. من أجل تعاطي واع"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني التالي : kafapress.ma

ومن أهم الإجراءات الإستباقية التي قام بها المغرب :

- عقد جلسات عمل لدراسة الوضعية الصحية والاقتصادية والاجتماعية
- إجلاء الطلبة والمواطنين القاطنين بووهان الصينية
- إغلاق الحدود البحرية والجوية

إضافة إلى تدابير لمواكبة لتفشي وباء كورونا تم إصدار مجموعة من التعليمات والمتمثلة في :

- إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية من أجل رصد وتتبع الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز أدوار وتركيبة هذه اللجنة لمناقشة التدابير المقررة من أجل مواجهة فيروس كورونا
- إصدار فتوى إغلاق المساجد مع بقاء رفع الآذان
- إعفاء مكتري محلات الوقفية المخصصة للتجارة والحرف والسكن من أداء الواجبات الكرائية باستثناء الموظفين
- العفو الملكي لفائدة حوالي **5654** معتقل
- تأجيل التظاهرات الرياضية والثقافية في جميع أنحاء البلاد
- تعليق الرحلات الجوية من وإلى **25** دولة
- إعلان المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عن التقليص من عدد الزوار والاكتفاء بزائر واحد فقط مع عدم السماح بالزوار الأجانب الذين تقل مدة إقامتهم بالمغرب عن **15** يوما، ووضع السجناء الجدد القادمين من بلدان أجنبية في حجر صحي لمدة **14** يوما.
- إغلاق جميع المدارس مؤقتا، واعتماد التعليم عن بعد عبر البوابة الإلكترونية تلميذ تيس والقناة التلفزية الرابعة الثقافية.
- إغلاق المساجد المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة.

كما وجه الملك، السلطات المختصة للسهر على حسن تطبيق التدابير الناجعة المتخذة في مجال ضمان تزويد الأسواق عبر التراب الوطني، بجميع المواد الغذائية والاستهلاكية، وبمواد التطهير والتعقيم، بصفة منتظمة ومتواصلة، ومحاربة مختلف أشكال الاحتكار والزيادة في الأسعار.

-تعزيز التنسيق والتعاون الدولي من خلال التنسيق مع منظمة الصحة العالمية والدول الإفريقية

المطلب الثاني: التدابير الحكومية للتخفيف من تداعيات حالة الطوارئ الصحية

يعتبر المغرب من الدول القلائل التي راهنت منذ البداية على حالة الطوارئ الصحية من خلال بلاغ وزير الداخلية، وإصدار كل من المرسوم **2.20.292** المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها**1**، والمرسوم رقم **2.20.293** المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا **(كوفيد 19)2**، وبذلك تكون الحكومة قد خطت خطوة مهمة في تنزيل مقتضيات الدستور، من خلال تأكيدها على أهمية تنزيل حالة الطوارئ الصحية على أرض الواقع بشكل قانوني يستجيب لتطلعات المجتمع المغربي بعيدا عن كل تعسف أو شطط في استعمال السلطة، وكذا الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه حالة الطوارئ الصحية في الحد من انتشار الوباء وتحقيق الأمن الصحي للمواطنين والمواطنات**3**، عبر تنزيل مجموعة من التدابير والإجراءات الأساسية

[1]- مرسوم بقانون رقم **2.20.292** صادر بتاريخ **28** رجب **1441(23** مارس **2020)** يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، الجريدة الرسمية عدد **6867** مكرر بتاريخ **29** رجب **1441 (24** مارس **2020)** الصفحة **1782.**

[2]- مرسوم بقانون رقم **2.20.293** صادر بتاريخ **29** رجب **1441(24** مارس **2020)** يتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا **(كوفيد 19)**، الجريدة الرسمية عدد **6867** مكرر بتاريخ **29** رجب **1441 (24** مارس **2020)** الصفحة **1783.**

[3]- عبد المغيث الحاكمي، المقاربة القانونية لإعلان حالة الطوارئ الصحية، مجلة الباحث، عدد خاص بجائحة كورونا **(كوفيد 19)**، العدد**17**، أبريل **2020**، ص**129.**

لمواجهة المخاطر والأزمات والآثار المترتبة عن تفشي الفيروس التاجي كوفيد 19 ويمكن إجمالها في :

أولا: تدابير صحية

ضمانا لنجاعة الأمن الصحي وحماية النظام العام، تقوم السلطات الأمنية من شرطة وقوات مساعدة، والإدارة الترابية، والقوات المسلحة الملكية...كلها تقوم بأدوار في غاية الأهمية من خلال ممارسة مهام الضبط وفرض احترام القانون والإجراءات المعلن عنها لتفادي انتشار الوباء، وهذا وفق ما تمت المصادقة عليه من طرف الحكومة على مشروع المرسوم المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني المغربي، باعتبار هذا المرسوم يؤهل السلطات العمومية المعنية إلى اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة من أجل عدم مغادرة الأشخاص لمنازلهم، ومنع أي تنقل لكل شخص خارج المنزل إلا في حالات الضرورة القصوى مع إجبارية وضع الكمامات الواقية.

الأمر لا تقتصر على السلطات الصحية وإنما تقوم بها أيضا القوات المسلحة الملكية بناء على تعليمات من القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس الذي أصدر تعليماته للقوات المسلحة الملكية لتعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير الوباء من خلال الطاقم الطبي وشبه الطبي للقوات المسلحة الملكية بهدف التغلب على بعض أشكال الخصاص الذي تمت معاينته في محاربة الوباء، كما سبق لجلالة الملك في إطار المقاربة الإستباقية الأمر بوضع المراكز الطبية المجهزة بمختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية، بكل مكوناتها، إن اقتضى الحال وعند الحاجة توفير جميع مستلزمات السلامة الصحية، بما في ذلك مواد التعقيم والأدوية[1].

[1]- أحمد مفيد :" علاقة حالة الطوارئ الصحية...."، مرجع سابق.

ثانيا: تدابير تربوية

على إثر القرار القاضي بتوقيف الدراسة بجميع الأقسام والفصول الدراسية، وتعويض الدروس الحضورية بالتعليم عن بعد، إلى إشعار آخر، التزاما بالتدابير الاحترازية والوقائية للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد، وجد المجتمع المغربي نفسه أمام غمار تجربة حديثة، بالاعتماد فقط على كل الوسائل الإلكترونية المتاحة، للتحصيل العلمي المستمر[1].

لينطلق الرهان في المغرب، لوضع الأرجل الأولى لاكتساب ثقافة التعليم الرقمي عبر إنتاج المواد الرقمية من تقنيات الوثائق الإلكترونية، وشرح الدروس بالصوت والصورة، ليتم وضعها في المنصة الرقمية المعلن عنها من طرف الوزارة **TelmidTICE**، مع بثها عبر القناة الرابعة التلفزيونية، ليتم الانخراط الفعال لإنجاح التجربة.

كما أعلنت وزارة التربية الوطنية عن مجموعة تدابير استعجالية ووقائية لمحاربة فيروس"كورونا" المستجد، وذلك تفاعلا مع التوجهات والإرشادات التي تصدرها وزارة الصحة من أجل الوقاية من هذا الفيروس والحد من انتشاره من خلال منع جميع التظاهرات واللقاءات والندوات والمهرجانات كيفيما كانت طبيعتها والتي تعرف مشاركة أشخاص وافدين من خارج البلاد نظرا للتهديد الذي يشكله هذا الفيروس.

وتهم أيضا التدابير الاحترازية : تكثيف العمليات التوعوية والتحسيسية حول الفيروس وطرق انتشاره وكيفيات الوقاية منه وأساليب علاجه، وإدراج حصص للتوعية حول هذا المرض الفيروسي ضمن الحصص الدراسية الرسمية وأنشطة الحياة المدرسية.

[1]- سعيدة مليح :التعليم عن بعد.. كورونا تُدخل المنظومة التربوية في أول اختبار حقيقي "، جريدة العمق المغربي، عمود محور المجتمع، 20 مارس 2020

ثالثا: تدابير ذات بعد إداري

وفي نفس السياق نصت التشريعات الوطنية على ضرورة الأخذ بكل الإحتياطات الواجبة لحماية المواطنين وتحقيق الأمن الصحي لهم، فبدءا من الدستور المغربي لسنة2011 نجده ينص في مادته31[1] من الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية مسؤولة عن تيسير استفادة كافة المواطنين من حقهم في العلاج والعناية الصحية.

وبشكل خاص فإن الدولة مسؤولة أيضا عن حماية الموظفين والعمال وضمان الأمن الصحي لهم وسلامتهم الجسدية وذلك باتخاذ التدابير الوقائية ومراقبة بيئة العمل والأدوات المستعملة في كل المقاولات والمصانع والإدارات إلى غير ذلك، وقد جاءت مدونة الشغل[(2)] من خلال ديباجتها لتؤكد على أن العامل ليس أداة من أدوات الإنتاج، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يمارس العمل في ظروف تنقص من كرامة العامل.

ولعل أهم هذه التدابير ما يلي :

تدابير خاصة بالمرفق العام : تعقيم الإدارات والمؤسسات العمومية

-تدابير خاصة بالعاملين في المرفق العام: العمل عن بعد في الإدارات العمومية وإرفاقه بدليل

-اعتماد الإدارة الإلكترونية: الرفع من أداء الإدارة الإلكترونية بالمغرب

-تقديم الخدمات الرقمية الإدارية.

ومنه، مادام أن الدولة عملت على اعتماد إستراتيجية الرقمنة والعمل عن بعد مستفيدة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، والتي

---

[1]- الفصل 31 "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في : - العلاج والعناية الصحية؛..."

[2]- القانون 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 الصادر في 14 من رجب، الجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 13 شوال 1424 (8 ديسمبر 2003) ص3969.

أعطت أكلها على صعيد المؤسسات التعليمية والعديد من الإدارات العمومية رغم بعض التذبذبات التي تبقى مقبولة في بداية أية تجربة.

رابعا: تدابير اقتصادية واجتماعية للحد من تداعيات حالة الطوارئ الصحية

يواجه العالم حرب ضد وباء فتاك له كلفة مالية واجتماعية ستكون لها انعكاسات على العديد من القطاعات، من آثاره التحاق نصف مليار من سكان العالم بعتبة الفقر بالمغرب حيث يوجد أربعة ملايين أسرة تعيش على عائدات القطاع غير المهيكل، وهي التي توجد اليوم في واجهة الفئات المتضررة اقتصاديا وبشكل مباشر، متطلباتها اليومية من أجل القوت والعيش في كرامة تتطلب استعجالية تفعيل القرارات والإجراءات التي ركزت عليها لجنة اليقظة الاقتصادية، أي توزيع المساعدات من مالية الصندوق الذي أحدث بهاته المناسبة مع احترام الاحترازات الوقائية التي تمليها الجائحة.

لم يكن المغرب بمنأى عن التداعيات السلبية لفيروس "كورونا"، في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار الفيروس على اقتصاديات دول العالم، فالحكومة المغربية تسارع بمعية البنك المركزي المغربي، لاتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية، بهدف احتواء التداعيات السلبية للجائحة، ومواجهة "الكساد" من خلال ما أعلنه المغرب من إعلان حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد حتى أجل غير مسمى، في إطار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار كورونا، بعد أن اتخذ في وقت سابق قرارا بتعليق جميع الرحلات الجوية.

ومنذ بداية تسجيل حالات مصابة بفيروس كورونا، سارع الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات للتخفيف من التأثير السلبي لانتشار الفيروس على الاقتصاد المحلي، حيث اقترح تعليق آجال جباية الضرائب، مع توقيف اقتطاع استحقاقات البنوك، بالنسبة للمقاولات (الشركات) والأفراد المتضررين، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مع وضع نظام للتعويض على فقدان العمل بالنسبة للعمال ذوي الأجور المتدنية"، كما دعا إلى "إنشاء

صندوق لدعم القطاعات المتضررة، وإعلان فيروس كورونا، كحالة قوة قاهرة، فيما يخص الصفقات العمومية."

كما أن إحداث صندوق مواجهة جائحة كورونا سيلعب دورا في دعم "الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي اقترحتها الحكومة، لا سيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا، بفعل انتشار فيروس كورونا كالسياحة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة."

وتشمل الإجراءات المتعلقة بالضريبة والتي أقرتها السلطات المغربية من استفادة الشركات التي تقل معاملاتها للسنة المالية الماضية، عن 20 مليون درهم، من تأجيل وضع التصريحات الضريبية (وثائق تبين أداء الضريبة) حتى نهاية يونيو المقبل"مع "تعليق المراقبة الضريبية، للشركات الصغرى والمتوسطة، حتى 30 يونيو 2020".

إلى جانب هذه الإجراءات أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، عن تشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية، في إطار المجهودات الإستباقية التي تقوم بها الحكومة لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لوباء "كوفيد 19" على اقتصاد البلاد، وستعمل هذه اللجنة، من جهة، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم على الرصد الآني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا.

-إضافة إلى ذلك العمل على توسيع تدابير الحماية الاجتماعية لمواجهة حالة الطوارئ الصحية، وذلك بتعزيز الحماية الصحية للعمال وأصحاب العمل وأسرهم من خلال إدخال وتعزيز تدابير الحماية في مكان العمل لتوفير فرص العمل ودعم الدخل وتحفيز الاقتصاد والحفاظ على مناصب الشغل.

-التعويض عن فقدان الشغل لفائدة المأجورين المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، وذلك بالاستفادة من تعويض شهري يقدر ب2000 درهم وتأجيل أداء

القروض البنكية إلى غاية 30 يونيو2020، كما شرعت السلطات المغربية في تحديد الفئات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، الاقتصادية والاجتماعية، بهدف إدراجها ضمن برنامج دعم مالي شهري غير مسبوق. ولعل أبرز الصعوبات التي تواجه هذا البرنامج، هو تحديد الفئات المستحقة فعليا للمساعدة التي تتراوح ما بين 800 و1200 درهم للأسرة شهريا بحسب عدد الأفراد، وتستمر حتى يونيو2020.

-تعليق أداء الديون لفائدة المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا والمهن الحرة التي تواجه صعوبات.

-الإعفاءات المالية والضريبية: إقرار تدابير الإقراض والدعم المالي للمقاولات.

-اللجوء للقروض الخارجية لمواجهة حالة الطوارئ الصحية.

خاتمة :

على الرغم من الصدى الإيجابي للعديد من التدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية لمواجهة مخاطر تفشي الأوبئة وعقلنة تدبير الأزمات والإنتكاسات المترتبة عنها، إلا أن ذلك لم يحجب مدى الارتجالية التي اتسم بها التعامل الحكومي مع هذه الظرفية الحرجة، مما يفسر غياب رؤية واضحة المعالم للتعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات.

فالوضعية الراهنة تستلزم مراجعة حقيقية للتوجهات الكبرى للسياسة العامة من خلال تكاثف الجهود لتحضير الشروط الضرورية لتسطير تعاقد اجتماعي جديد يقوم على بعث روح التضامن والمواطنة، حيث يتخلى فيه كل مواطن عن أنانيته، باعتبار التحلي بأكبر قدر من الموضوعية هو الكفيل بالمساعدة على ابتكار مشاريع حلول كفيلة بإخراج البلاد من هذه الظرفية العصيبة، وتفادي الدفع بها نحو المجهول، حيث يجب مرحليا استثمار الحس التضامني الذي برهنت عنه مختلف الفئات المجتمعية، وذلك من أجل بلورة مالية عمومية تضامنية تقوم على الحرص بشكل حازم

على تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بضرورة مساهمة الجميع في تحمل الأعباء الوطنية كل حسب استطاعته.

وأخيرا، الـمقاربة التشاركية في التخطيط للسياسة الوبائية في محاربة الأوبئة والأمراض والهزات الصحية الوطنية وما يترتب عنها من مخاطر التي يمكن أن تعج بها حاضرا، أو على المدى المتوسط تندرج في إطار مأسسة حكامة جديدة لكافة القطاع الحيوية تتغنى بإرساء الدعامات الكفيلة بالـمضي قدما نحو محاربة الداء المستحدث فيروس كورونا (كوفيد 19-) بكافة السبل والإستراتيجات نظرا للظرفية الإستعجالية والراهنة التي يعيشها العالم قاطبة، وما تتطلبه من نكران الذات والتضحية في سبيل الحق في الحياة المكفولة دستوريا وفي الصكوك والمواثيق الدولية بهدف محاصرة هذه الجائحة ومنع تكرار السناريوهات السابقة التي تم ذكرها في سياق الحديث عن واقع الأوبئة بالمغرب وتسطير خارطة طريق تكون لبنة أساسية في مسار بلورتها وتنزيلها على أرض الواقع في أحسن الظروف.

دور التعليم الإلكتروني في تجاوز الأزمات " نموذج جائحة كورونا "

فيصل العمادي

طالب بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي.

ABSTRACT

This research tries to address the issue of e-learning, especially in light of the Corona pandemic, considering that education that provides educational content through electronic media such as the Internet, screens, satellites, laser disks or audiovisual tapes, through which the problem of total stoppage and closure is by passed by providing a new method. In education, through the use of modern communication mechanisms such as computers, networks, and multimedia in order to deliver information to learners in the fastest time and in the least costly manner, in a manner that enables the management of the educational process, measurement and evaluation of learners' performance.

ملخص

يحاول هذا البحث أن يعالج موضوع التعليم الإلكتروني خصوصا في ظل جائحة كورونا باعتبار أن التعليم الذي يقدم محتوى تعليمي عبر الوسائط الإلكترونية مثل الأنترنت أو الشاشات أو الأقمار الاصطناعية أو الأقراص الليزرية أو الأشرطة السمعية البصرية، من خلاله يتم تجاوز مشكلة التوقف والاغلاق الكلي عبر تقديم طريقة جديدة في التعليم من خلال استخدام أليات الاتصال الحديثة كالحاسوب وشبكات والوسائط المتعددة من أجل إيصال المعلومة للمتعلمين بأسرع وقت وأقل كلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

مقدمة:

لم يعد من المقبول في مجتمع اليوم، خصوصا بعد التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستمرار في نفس النهج التعليمي الذي رافق فترة قبل اكتشاف الأنترنت وما صاحبها من وسائط إلكترونية، وهو ما أثر على طريقة التعلم الكلاسيكية التي شهدت العديد من التغييرات حيث لم يستطع مواكبة مختلف التطورات المتسارعة والتي رفعت من التحديات التعلمية.

لقد أظهرت جائحة كورونا على حجم التحديات التي تلقي بظلالها على المنظومة التعليمية والصحية والاقتصادية...وما يهمنا في هذا السياق، هو التأثير البالغ الذي تركته جائحة كورونا على النظام التعليمي الذي توقف بسببها في أغلب دول العالم، ومن تم لجوئها إلى تقنية التعليم الإلكتروني.

لقد أدى ظهور الإنترنت إلى تسريع التغييرات التي لحقت التعليم التقليدي نظرا لقدرتها على توفير إمكانيات متعددة للوصول إلى المعلومات والمعارف، وكل ذلك يعتمد على التقنيات الديناميكية والشفافية والحوار المفتوح. حيث أصبح الإنترنت في كثير من الأحيان مصدرا أساسيا للوصول إلى التعليم والثقافة، وهو ما عزز التعليم الإلكتروني باعتباره شكل جديد من أشكال التعليم الذي يقترح نفسه كبديل مع مراعاة احتياجات التدريب والمعرفة المستمرة، كما أنه يتضمن عدة نماذج عملية فعالة تعتمد على أنشطة تعاون واتصالات راسخة؛ لأن الميزة الكبرى للتعليم الإلكتروني هي إلغاء الحواجز الرسمية عن طريق إزالة المسافات، من خلال إدخال المرونة الزمنية وإنشاء نوع جديد من العلاقة بين الطالب والمعلم.

لكن هناك سؤال لا يجب أن يغيب عن ذهننا ونحن بصدد مناقشة موضوع التعليم الإلكتروني، وتتعلق أساسا، بالفوائد العظيمة لهذه الطريقة الجديدة في التعلم عبر الوسائط الإلكترونية، هل ستظل سارية لمن هم في وضع تعليمي ومالي جيد، وبالتالي تعميق الفرص غير المتكافئة وزيادة نسب الجهل والأمية في الأوساط الفقيرة

أم أن الأمر يمكن التغلب عليه من خلال توفير هذه الخدمات لجميع المستفيدين على قدر المساواة والتغلب على صعوباتها المالية والتقنية؟

لا يمكن التنبؤ بمستقبل التعليم الإلكتروني ولا بالفرص التي يمكن أن يمنحها ولا المساوئ التي يمكن أن يجرها على المنخرطين في دهاليزه، لكن لا يمكن إنكار واقعيته وجاذبيته وبالتالي ضرورة التعامل معه بواقعية وموضوعية أكثر من أجل الانخراط الواعي فيه وتلافي كل ما من شأنه أن يؤثر على العملية التعليمية التي يمنحها للنشء.

ولمعالجة هذا البحث نقترح الإشكالية التالية:

ما هي دوافع ومبررات تبني نظام التعليم الإلكتروني؟ وكيف يساهم في تجاوز اختلالات التعليم التقليدي؟

أهمية البحث:

يساهم التعليم الإلكتروني إلى إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المعتمدة على تقنيات الحاسب الآلي والشبكة العالمية للمعلومات، وهو ما يمكن الطالب من الوصول إلى مصادر التعلم في أي وقت ومن أي مكان، وبالتالي تكمن أهميته في تجاوز كل ما من شأنه عرقلة سير منظومة التعليم التي يتلاقاها النشء.

تقسيم البحث:

المحور الأول: دوافع تبني منهج التعليم الإلكتروني

المحور الثاني: التعليم الإلكتروني وبناء مجتمع المعرفة

المحور الثالث: العوائق وسبل تجاوزها

المحور الرابع: الأفاق المستقبلية

المحور الأول: دوافع تبني منهج التعليم الإلكتروني

أولا: في المفهوم

التعليم الإلكتروني هو ذلك التعليم الذي يقدم محتوى تعلمي عبر الوسائط الإلكترونية مثل الأنترنت أو الشاشات أو الأقمار الاصطناعية أو الأقراص الليزرية أو الأشرطة السمعية البصرية، من خلاله يتم تقديم طريقة جديدة في التعليم عبر استخدام أليات الاتصال الحديثة كالحاسوب وشبكات والوسائط المتعددة من أجل إيصال المعلومة للمتعلمين بأسرع وقت وأقل كلفة وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وقياس وتقييم أداء المتعلمين[1].

ويمكن القول كذلك، أن التعليم الإلكتروني أسلوب حديث من أساليب التعليم توظف فيه أليات الاتصال الحديثة، من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وأيضا بوابات الأنترنت سواء كان عن بعد أو داخل الفصل الدراسي[2]. وهناك من عرفه بأنه تقديم محتوى تعليمي عبر الوسائط التي تعتمد الحاسوب وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء كان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلا عن إمكانية إدارة هذا التعليم أيضا من خلال تلك الوسائط؛ أي أنه طريقة إبداعية لتقديم بيئة تفاعلية متمركزة حول المتعلمين ومصممة مسبقا بشكل جيد، وميسرة لأي فرد، وفي أي مكان، وفي أي وقت، باستعمال خصائص ومصادر الأنترنت والتقنيات الرقمية بالتطابق مع مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعلم المفتوحة والمرنة والموزعة[3].

---

[1] مزهر شعبان العاني، *التعليم الالكتروني التفاعلي*، مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص13.

[2] شريف الأتربي، *التعليم الإلكتروني والخدمات المعلوماتية*، العربي للنشر والتوزيع، 2015، ص17.

[3] شريف الأتربي، م،س، ص18.

ثانيا: الدوافع والمبررات

دائما ما كانت تشكل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والحروب الكونية والأوبئة والجوائح العالمية دافعا أساسيا لابتكار حلول جديدة لما يعانيه العالم من أزمات ومآسي وطالما شكلت حافزا لتجاوزها، وتهييئ أرضية علمية صلبة، رغم ثقل هذه الكوارث والأزمات على النفس البشرية وتداعياتها الوخيمة على الاقتصاد وحصدها لملايين الضحايا. ومع ذلك، فإنها تترك بصيصا من الأمل في إعادة تشكيل حياة الناس أفضل مما كانت عليه صحيا واقتصاديا واجتماعيا؛ فالحرب العالمية الأولى والثانية ساهمت بشكل كبير في بناء مجتمع دولي خفت فيه أسباب الحروب من خلال خلق منظمة الأمم المتحدة والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز مفهوم حقوق الإنسان دوليا ووطنيا؛ كما خرج الاقتصاد أقوى مما كان عليه إثر الأزمة الاقتصادية **1929** أو ما عرف بالكساد الكبير والخميس الأسود التي ابتدأت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت إلى باقي دول العالم[1]، حيث استفادت الرأسمالية من أخطائها السابقة وجددت أليياتها لمواجهة أي كساد أو تضخم اقتصادي قد يأتي في المستقبل؛ وكانت الأوبئة والجوائح التي هزت العالم كالإنفلونزا الاسبانية مدخلا رئيسيا لتطوير المجال الصحي والانكباب على البحث العلمي في هذا الميدان والحد من العديد من الفيروسات الفتاكة.

ولم يكن فيروس كورونا المستجد بخارج عن هذا المسار، فرغم ما أحدثه من هزة غير مسبوقة في نفس البشرية، وما أحدثه من اضطراب وتخبط، فإنه شكل كذلك، محطة لاكتشاف نقط ضعف المنظومة الصحية والأمنية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية... مما يسهل تفاديها في الآت من الأيام. وأهم ما كشفت عنه هذه

[1] عبدالعليم أبو المجد، *قضايا عالمية معاصرة*، الجنادرية للنشر والتوزيع، **2012**، ص**138**.

الجائحة هشاشة النظام التعليمي التقليدي الذي لم يستطع مواكبة هذه التغيرات مما استدعى إعادة التفكير في التعليم الإلكتروني.

لقد أبانت جائحة كورونا عن ضرورة التعلم الإلكتروني الذي لم يعد ترف ثقافي أو فكري وإنما بات ضرورة حتمية لا يرتقي العمل التربوي إلا بها، وليس من المسوغ على الدول التنصل من حتميته في ظل الأوضاع الراهنة والتي أبان عليها فيروس كورونا المستجد بما لا يدع مجالا للشك. ناهيك عن التطور المعرفي والتكنولوجي السريع، الذي بات يشكل جزء أساسي من حياتنا اليومية، والذي أثر على منظمات وهيئات المجتمع، وأدى إلى ضرورة البحث في المجال التربوي عن أفضل الطرق والأساليب التي تساعد المتعلمين على التعلم، وتوفر بيئة تعليمية تفاعلية تناسب احتياجات المتعلمين في القرن الحادي والعشرين، وتساعدهم على تطوير قدراتهم، حتى يكونوا قادرين على التعامل مع متغيرات هذا العصر وتواكب تطوراته وتواجه تحدياته.

ومن المعلوم أنه في العصر الحالي لم يعد التعليم منحصر في طبقة أو فئة معينة دون غيرها بل أصبح واجبا وطنيا يلزم الجميع بالتمدرس الاجباري في سن معينة ومن يتخلف عن ذلك يتعرض للعقاب. كما ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات في التشجيع على التعليم وتسهيل عملية الولوج إليه، وبالتالي ازدادت تشهد المؤسسات التعليمية وتقدمت تقدما واضحا في مواكبة العملية التعليمية، كما ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم، وازدياد معدل انتقال الطلبة من بلد إلى آخر، إضافة إلى دخول الجامعات في العملية التنافسية على الصعيد العالمي، وذلك بسبب النمو السريع لتقنيات الإنترنت، لذا أصبحت الحاجة ضرورية لإدخال نظم تعليمية حديثة من شأنها أن تنهض بتطوير التعليم العالي، والتقدم والارتقاء به من التعلم التقليدي إلى التعلم الإلكتروني.

كما تعتبر مشكلة استيعاب الطلاب الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم خاصة المؤسسات التقنية من أبرز التحديات التي تواجه أنظمة التعليم في بلدان الدول

النامية بصوره عامة وفي الوطن العربي بصورة خاصة، لذا فإن الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات أدنى بكثير من الطلب الاجتماعي والتدفق الطلابي على التعليم، ولا يمكن لحكومات هذه الدول في ظل أوضاعها المالية وإمكاناتها المادية أن تلبي جميع احتياجات شعوبها وتغطي الخصاص الحاصل على مستوى البنية التحتية التعليمية؛ ويبقى أحد الحلول الناجعة هو تبني مقاربة شاملة للتعليم الإلكتروني للتغلب على هذه الصعوبات. فالمؤسسات التي تطبق التعليم الإلكتروني هي بمثابة مركز تدريب مفتوح ومستمر بدون حواجز حيث يمكن للطالب التواجد في أي مكان في العالم في المكتب أو المنزل وفي أي وقت كما يمكنه متابعة مستقبله المهني وأعماله مع تقدمه في دراسته؛ لأن من أهداف التعليم الإلكتروني التغلب على صعوبة التدفق الطلابي والازدحام في صفوف التلاميذ من خلال أنه[1]:

- يعمل على زيادة فرص التعليم للجميع والحصول على مؤهلات ودرجات علميه في الاختصاصات المختلفة؛
- يتيح فرصه لربات البيوت في المجتمع العربي وللطالبات والطلبة تحت ظروف الاحتلال ولسكان المناطق النائية والموظفين والمعاقين من مواكبة التعليم في شتى ظروفهم؛
- يراعي التعليم الإلكتروني الفروق الفردية للدارسين في متابعة تعليمهم حيث يتمكن كل دارس من مواصلة الدراسة في أي وقت يشاء وبالسرعة التي يراها مناسبة داخل المرحلة الواحدة، وبالتالي يستطيع أن تختصر الوقت المحدد له وحسب قابليته؛
- يساهم في تعزيز الجانب التقني وزيادة الثروة المعرفية في مجتمعات بلدان دول العالم الثالث وخاصة الوطن العربي؛
- إعداد الكفاءات البشرية ورفع مستواها المعرفي وتنميتها بما ينتج عنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة للمجتمع.

[1] مزهر شعبان العاني، التعليم الالكتروني التفاعلي، م،س، ص10-11.

المحور الثاني: التعليم الإلكتروني وبناء مجتمع المعرفة

إن التعليم يمثل الأسس المتينة التي تنهض بالمجتمع وتساهم في بناء الدولة جنبا مع القضاء والصحة والأمن...بل يمكن القول أن التعليم أهمها؛ إذ لا يمكن أن نؤسس لقضاء جيد دون تعليم جيد وهكذا بالنسبة للصحة والأمن وغيره من المجالات التي تبقى مشروطة في جودتها بالتعليم. ولا يمكن الحديث عن تنمية خاصة في بعدها المستديم دون بناء تعليم حيوي يستجيب لتحديات العولمة التي باتت تهدد خصوصيات الدول وتمحي هوياتهم وتطمس شخصيتهم الثقافية والفكرية دون مرتكز تعليمي قادر على مواجهة تداعياتها ودفع تحدياتها بما يتلاءم مع تعزيز الهوية دون الانكفاء عليها ولكن الانخراط الايجابي في العصر ومواكبة تطوراته دون الانمحاء والذوبان فيه. وبالتالي، التعليم اليوم يواجه في عصر الثورة التكنولوجية والثورة الرقمية العديد من التحديات والفرص التي فرضتها التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات الرقمية وما تخولها من أفاق مستقبلية متعددة إذا تم التعامل معها بمنطق الفرصة التي يجب أن تغتنم.

ولقد تم اعتبار التعليم منذ القديم من أهم الحقوق الإنسانية التي يجب الدفاع عنها وصيانتها وضمان استمرارها وحصول الجميع على تعليم جيد وملاءم ومتاح، لأن العملية التعليمية خصوصا في المراحل الأولى هي التي تصنع عقل الإنسان وتصوغ فكره، ويهذب أخلاقه ويصقل مهاراته وقدراته، ويطور إبداعاته، ويساعد في تشكيل وعيه الاجتماعي والسياسي الذي ينعكس على دوره في المجتمع ومشاركته في صناعة مستقبله وبناء دولته. وقد تنبهت الدول العربية لخطورة التعليم ومكانته ضمن أولويات المجتمع ولو متأخرا بعض الشيء، حيث أصدرت قرارا عن طريق مجلس الجامعة العربية رقم (2443 في عام 1968) والذي تضمن إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة الحقوق الإنسان العربي، وتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الشعب العربي، وبالأخص حقه في التعليم. وبعد أن أبرزت المادة (26) من الإعلام العالمي لحقوق

الإنسان، حق الإنسان في التعليم، وذلك من خلال مبادئ أساسية يمكن أن نجملها في ما يلي[1]:

- مجانية التعليم خصوصا، في مراحله الأولية والأساسية؛
- أن يكون التعليم الأولي إجباريا؛
- أن يكون التعليم الفني والمهني متاحا بشكل عام؛
- أن يكون التعليم للجميع على قدم المساواة؛

وفي هذا الصدد، يشكل التعلم الإلكتروني أحد المداخل الرئيسية لمعالجة اختلالات التعليم ولمواجهة تحديات العصر كتحدي وباء كورونا، ويمثل التعليم الإلكتروني أحد أشكال التعليم الحديث الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في العملية التعليمية من خلال تسهيلها وتيسير ولوجيتها لأنه يقوم على إلغاء قيد الزمن وقيد المكان وعدم الالتزام بوقت معين أو مكان محدد إلا في حدود قليلة وضمن شروط معينة، كما أنه يركز على الحس الإبداعي لدى الطالب والتلميذ من خلال التفاعل الإيجابي وتجاوز عملية التلقين التي تعتمد على شحن الطالب بكمية المعلومات التي لا فائدة منها عوض تمكينه من البحث الذاتي عن المعلومة ونقدها وتمحيصها؛ وهو ما يعمل على تفعيله التعليم الإلكتروني، من خلال تحويل العملية التعليمية برمتها من أسلوب التلقين إلى أسلوب الإبداع والابتكار، وهو ما يسهم في تنمية مهارات التفكير، وإنتاج طلبة باحثين أكثر منهم متلقين، مما يزيد في توسيع مفهوم التعليم الذاتي بالاعتماد على طاقاته وقدراته، وسرعة تعلمه ووفقا لما لديه من خبرات ومهارات سابقة؛ وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذه العملية[2].

---

[1] رافدة الحريري، *نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي*، دار اليازودي، 2018، ص54.

[2] أحمد إبراهيم أحمد، *الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص 166.

وعليه، فإن التعليم الإلكتروني يعمل على تحقيق أعلى درجات الجودة من خلال أنه يستجيب للمتغيرات الراهنة في المعرفة التي بات تتجاوز كل ما هو قديم، كما أنه يلبي احتياجات الطلبة والتلاميذ ويتيح لهم جميع الفرص التعليمية على قدم من المساواة خصوصا الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، لأنه من المتيسر اليوم الانفتاح على تجارب أخرى من خلال ما تتيحه الشبكة العنكبوتية، وبالتالي، تنمية مهارات التفكير لدى الطلبة والبحث والتمحيص والنقد، ما يعزز التعلم الذاتي القائم على أسس نشطة ويعزز القيم الاجتماعية ويسهم في تربية الأجيال وينمي قدرتهم على التواصل مع الآخرين بحيث يسمح التعليم الإلكتروني بإتاحة الفرصة للطلبة للتفاعل الفوري فيما بينهم من جهة وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى من خلال الوسائل الإلكترونية مثل حلقات النقاش وغرف الحوار وغيره كما يعمل على نشر ثقافة التعلم والتدرب الذاتيين في المجتمع ويعد الأفراد لتحمل أعباء المستقبل بما يحقق تنمية المجتمع[1].

المحور الثالث: العوائق وسبل تجاوزها

تمثل أول عوائق التعليم الإلكتروني هو نقص التنظيم المنطقي لمجموع المعلومات المتاحة عبر الوسائط الإلكترونية خاصة الأنترنت لأنها تختلف عن أية معلومات مطبوعة أو مكتوبة وإذا أراد المتعلم الحصول على معلومات في موضوع ما قد تكون هذه المعلومات محيرة لأن الشبكة منتشرة في جميع العالم وغير مرتبة منطقيا ومبعثره إلى حد بعيد يصعب على المتلقي خصوصا المبتدئ جمع شتاتها ومعرفة أفضلها. كذلك هناك مشكل قضاء المتعلمين وقتا طويلا في البحث عبر تلك الوسائط عن مواضيع شتى مما يؤدي إلى عدم تركيزهم على الموضوع الأصلي ومن خلال البحث في الشبكة يصل المتعلم إلى معلومات قد لا تتفق ومعتقداته الدينية أو القومية

[1] بوطهرة أسيا، دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مرجع ساب مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول، يناير 2018، ق، ص66.

وتتعارض مع عاداته وتقاليده، فضلا على عدم وجود جهات قانونية محددة تحكم المعلومات على الشبكة مما يؤدي إلى تعرض المعلومات والمواقع للاختراق والضياع وأن تكون فريسة في أيدي جهات خطره أو عابثه لا تفكر إلا في الربح السريع ولو على حساب المحتوى الملائم لمختلف الفئات والأعمار. كما نجد اختلاط المعلومات على الصفحات من دعائية وثقافية واقتصادية وتعليمية وبالتالي إمكانية تشتيت التركيز على الأهداف الخاصة بالمتعلم وضياعه في محتويات كثيرة وغزيرة قد يخرج منها بدون أي استفادة بل قد تنعكس سلبا على أدائه التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوائق على المستوى التقني المتمثل في الحاجة لتعلم كيفية التعامل مع هذه التقنيات الحديثة لأنها تتميز بالتغير السريع مما ينتج صعوبة مواكبة التطور السريع لهذه التقنيات، وكذلك ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض الدول مما يؤثر سلبا على الاتصال بشبكة الإنترنت. ولا ننسى كذلك حاجز اللغة، فليس الجميع متمكن من اللغات العالمية الأولى وليس جميع المحتويات متاحة بجميع اللغات، حيث أن اللغة المستخدمة بنسبة كبيرة في المنتجات التقنية والمعلوماتية في شبكة الإنترنت هي اللغة الإنجليزية خاصة في الشعب العلمية. ولاشك كذلك، أن العامل الاقتصادي يبقى من العوائق الأساسية في تبني نظام التعليم الإلكتروني خاصة على المستوى الفردي من حيث القدرة الشرائية لبعض الشرائح المجتمعية التي لا تستطيع شراء المنتجات التي تعرض على الوسائط الإلكترونية ولا دفع بعض الرسوم التي تتطلبها العملية التعليمية الإلكترونية. ولا ننسى، أخيرا، وجود ممانعة من قبل بعض الأطر التعليمية التي تقلل من شأن هذا المنهج الإلكتروني في التعليم وبالتالي عدم التزامهم بما تتيحه أو عدم قدرتهم على دخول هذا المضمار الذي يتطلب كفاءات شابة ملمة بالتطور الحاصل على المستوى الإلكتروني[1].

[1] حمزة الجبالي، التعليم الالكتروني مدخل الى حوسبة التعليم، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، 2016، ص12.

ورغم الإيجابيات التي يحملها التعليم الإلكتروني للمجتمعات خاصة المجتمعات العربية ومجتمعات الدول النامية، إلا أن قدرتها على استخدام التكنولوجيا وتطوير البرامج التربوية، لا يزال بعيد المنال في أغلب خذه الدول، نظرا لأن أغلب المؤسسات التعليمية عاجزة عن تمويل هذه التكنولوجية المكلفة والباهظة الثمن، وبالتالي تظل أغلب المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات غير مهيأة لاستيعاب هذه الوسائط الإلكترونية، خصوصا وأن استعمالها يحتاج تكوين معين الأمر الذي لا يوجد في أغلب مجتمعاتنا التي تفتقر للعنصر البشري الكفء في هذه المجالات رغم المجهودات المبدولة على هذا الصعيد، ناهيك عن ضعف الاستثمار في مجال البحث العلمي، ولتجاوز هذه العثرات يقترح الباحثون جملة من المعايير والأسس التي يجب التوفر عليها ومن جملتها[1]:

- إصلاح التعليم يتعين أن يتم في إطار تكاملي، ومقاربة شمولية تجمع أجزاءه مع بعض وينظر إليه كوحدة متجانسة؛
- العمل على تكوين عنصر بشري متخصص ينتج لنا خبراء متخصصين في مجال التعليم الإلكتروني من أجل تحسين جودة التعليم ورفع قيمته؛
- تبني منظومة حديثة سواء في الأليات والوسائل؛
- الابتعاد عن التعميم؛
- الاستمرارية والاستدامة كمنهج عمل.

المحور الرابع: الأفاق المستقبلية

كانت البدايات الأولى في استخدام مصطلح التعليم الإلكتروني في منتصف التسعينيات مع التطورات التي عرفها العالم في الاستعمالات المختلفة لشبكة الويب العالمية والاهتمام المتزايد بمجموعات المناقشات غير المتزامنة. وقد كان الهدف من التعلم الإلكتروني هو خلق مجتمع استفسار مستقل عن الزمان والمكان من خلال

[1] سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص173.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمعنى خلق مجتمع استقصاء تربوي من خلال إيجاد مجموعة من الأفراد الذين يشاركون بشكل تعاوني في الخطاب النقدي الهادف والتفكير البناء الواعي لبناء مجتمع علمي قوامه التفاهم المتبادل. وهنا فالتعليم الإلكتروني يعكس بهذا المنظور، نهجًا تعليميًا معينا يستخدم إمكانيات التقنيات الجديدة والناشئة لبناء مجتمعات التعلم البناءة التعاونية.

وإذا كان الأساس الذي يقوم عليه التعليم التقليدي هو الحضور المباشر والتفاعل داخل الفصل بين المعلم والمتعلم، فإن الأساس التكنولوجي للتعلم الإلكتروني هو الإنترنت وتقنيات الاتصال المرتبطة به، حيث يشكل التعليم الإلكتروني شكلا من أشكال التعليم عن بعد نظرا لطبيعته التفاعلية، ورغم ذلك فإنه ليس شكلاً صناعياً للتعليم عن بعد؛ لأن التعلم الإلكتروني العالي هو أولا وقبل كل شيء يسعى توفير تجربة تعليمية جيدة في حين أن التعلم الإلكتروني يحتوي على عنصر من عناصر التعليم عن بعد، لكنه تطور بشكل كبير جعله يراهن على الجودة ويدمج بين النظرية والتطبيق؛ لأن الجودة هي العامل الأهم والحاسم التي تحدد مستقبل التعليم الإلكتروني[1].

لقد أصبح التعليم عن بعد مجرد قيد هيكلي بسيط نسبيا في توفير تجربة تعليمية عالية الجودة وتفاعلية عند ارتباطه بالتعلم الإلكتروني الذي يمثل نموذجا حقيقيا للتحول فيما يتعلق بالتعليم عن بعد. وبالتالي فإنه، يمثل نقلة نوعية للتعليم عن بعد عبر نموذج الاستقلال الذاتي والإنتاج الصناعي لمواد الدراسة المعبأة المميزة للتعليم عن بعد، فالتعليم الإلكتروني يعتبر فرعا تعليميا متميزا له جذوره في المؤتمرات التي تعقد حول الكمبيوتر والأساليب البنائية التعاونية للتعلم. هذا التحول في الافتراضات والنهج التربوية المنعكسة في نظرية وممارسة التعلم الإلكتروني هو حقبة جديدة من التعليم عن بعد توصف بأنها حقبة ما بعد الصناعة للتعليم عن بعد والتي تميزت بالعودة إلى النموذج الحرفي لتصميم خبرات تعليمية تعاونية محددة السياق

[1] Ulf-Daniel Ehlers ،Jan Martin Pawlowski, Handbook on Quality and Standardisation in E-Learning, springer, 2006, p1

يدمج فيها التعلم عبر الإنترنت بما يشكله من استقلالية أي التواصل غير المتزامن، مع التفاعل بما يشكله من اتصال الذي يتغلب على قيود الوقت والمكان بطريقة تحاكي قيم التعليم التقليدي، وبالتالي يدمج بين المنهجين للحصول على أرقى درجات التعلم[1].

في نفس الوقت، لكي يتم دمج التعلم الإلكتروني بشكل كامل في التيار الرئيسي للتعليم، يجب ألا نقوض أو نستبعد القيمة الهائلة للتعلم ولا الخبرة التعليمية التي تراكمت عبر كل هذه العقود. إذ لا ينبغي النظر إلى التعلم الإلكتروني على أنه يحل محل هذه التجارب. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نتجاهل أو نقاوم المزايا الواضحة لتقنيات التعلم الإلكتروني للوصول إلى المعلومات والحفاظ على الخطاب التعليمي. كما لا ينبغي النظر إلى تقنيات التعلم الإلكتروني على أنها تخلق رابحين وخاسرين. فالتعليم الإلكتروني تكمن قوته في المزج بين التجربتين التي تخول احترام المزايا والتفضيلات المميزة المرتبطة بمجتمعات التعلم الحضوري أو التقليدي مع التعرف على نقاط القوة الهائلة للتعلم الإلكتروني ودمجها لتوفير خطاب مستدام وصارم[2].

لتحقيق إمكانات التعلم الإلكتروني كنظام مفتوح ومتماسك، من الضروري أن نعيد التفكير في أصول التدريس بمختلف مناهجه؛ لأن التعليم هو عبارة عن أفكار، وليس مجرد أجزاء معزولة من المعلومات تتم بفصول دراسية أو في قاعات المحاضرات الكبيرة مع إجراء كم من الاختبارات الموضوعية الموحدة على رأس كل فصل، حتى أصبح التعليم يتخذ طابعا صناعيا. حيث أن أغلب مؤسسات التعليم يهيمن عليها التعامل مع تحدياتها المالية من خلال زيادة أحجام الفصول الدراسية دون معالجة قضايا الجودة. في حين أن التعلم الإلكتروني يمكن أن يدعم الممارسات الحالية، مثل إلقاء المحاضرات والتواصل مع الطلبة أو التلاميذ، بل ويعززها بشكل تزامني، وهذا هو التأثير الحقيقي

[1] Randy Garrison, E-Learning in the 21st Century: A Framework for Research and Practice, Routledge, 2011, p2.
[2] Randy Garrison, ibid, p3.

للتعليم الإلكتروني خصوصا في تعجيل مناهج جديدة تتعرف على الإمكانات التعاونية للتعلم الإلكتروني وتغتنمها، لأنه يخلق مجتمع البحث الذي يتم فيه التعرف على الخبرات والأفكار الفردية ومناقشتها في ضوء المعرفة والمعايير والقيم المجتمعية[1].

خاتمة:

في خضم اجتياح وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) للكوكب، انهارت كثير من الأنظمة التي طالما كانت مفخرة للعالم المتقدم، وعلى رأسها النظام التعليمي، إذ بمجرد انتشار الوباء دخلت أغلب المؤسسات التعليمية بحالة من الصدمة والإرباك عرت الواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات، وأظهرت مدى تقصيرها وضعفها في مواكبة تكنولوجيا التعليم. ولم يكن من سبيل لتجاوز ذلك التخبط والارتباك إلى اللجوء لتقنيات التعليم الإلكتروني الذي عمل على تخفيف صدمة الوباء.

فالتعليم الالكتروني باعتباره أحد أهم ثمار الثورة المعلوماتية المميزة للعصر الحالي، والتي فرضت واقعا مغايرا بدأت تستعصي خيوطه على الانفصال من خلال التماهي المتزايد بين العالمين الواقعي والافتراضي، خاصة الوتيرة المتسارعة للشبكة العنكبوتية، والنمو المطرد للمحتوى الالكتروني وللذكاء الاصطناعي في المنظومة التي تحكم الحياة اليوم. بشكل أدى إلى تزايد استخدام الوسائط التكنولوجية في طرق عرض المواد التعليمية وتيسير العملية التربوية، ولذلك، يبقى التعلم الإلكتروني نظام مفتوح يمزج بين الوصول إلى المعلومات والتواصل الهادف في مجتمع تعلم ديناميكي ومليء بالتحديات الفكرية التي تفتح لنا أفاق مستقبلية غير مسبوقة.

[1] Randy Garrison, ibid, p4.

تشريع الضرورة كآلية لتدبير الأزمات: - قوانين المالية نموذجا-

Necessity legislation as a crisis management mechanism: - financial law as a case of study –

أمال بوحسون Amal BOUHASSOUN

طالبة باحثة بماستر الاستشارة القانونية ذات الصبغة المالية للإدارات والمقاولات
جامعة محمد الاول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
A researcher student in a financial consultancy master
Mohamed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda

ملخص

لا تخلو حياة المجتمعات من فترات تعيش فيها على وقع ظروف استثنائية بسبب أزمات غير متوقعة الحدوث، فتضطر لسن قوانين ظرفية لمجابهة الأزمة، وهو ما يعرف بتشريع الضرورة..

من خلال هذا البحث سنسلط الضوء على التفويض التشريعي بصفة عامة، ثم نتناول هذا التشريع في المجال المالي بصفة خاصة، حيث سنعرض أوجه قيام السلطة التنفيذية بجزء من الوظيفة التشريعية سواء في حالة انعقاد البرلمان، أو في حال حدوث هذه الظروف الاستثنائية والبرلمان غير منعقد لسبب من الأسباب. وتستمد السلطة التنفيذية حق ممارسة هذا الاختصاص من الفصلين 70 و81 من دستور 2011، حيث تقوم بإصدار مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة، إما بناء على تفويض من البرلمان أو بدون تفويض منه.

وقد خلصنا في نهاية هذا البحث إلى بعض التوصيات التي قد تساهم في إعادة التوازن إلى التفويض التشريعي. وذلك بمحاولة سد الثغرات وتوضيح الغموض الذي يشوب التأطير الدستوري المغربي الحالي.

Summary

Societies cannot avoid periods where they live exceptional circumstances due to unexpected crises, that force it to pass circumstantial laws to confront the crisis. This is known as the legislation of necessity ..

In this research, I try to shed light on the legislative authorization in general and then focus on this legislation in the financial field in particular, where I reveal the aspects of the executive authority in a part of the

legislative function, either in the case of parliament's meeting, or in the event of these exceptional circumstances without parliament's meeting due to some reasons . The executive authority derives its right of exercising this jurisdiction from Chapters 70 and 81 of the 2011 constitution, issuing permission decrees and necessity decrees, either with or without the authorization from Parliament.

I conclude this research by some recommendations that may contribute to rebalance the legislative authorization by trying to fill in the gaps and clarifying the ambiguity in the current Moroccan constitutional framework.

كلمات مفتاحية: تشريع الضرورة، مراسيم الإذن، التشريع المالي

Necessity legislation ,Permission ceremonies, Financial legislation

مقدمـــة

تنصب اشكالية هذا البحث على تحديد نطاق توظيف تشريعات الضرورة في المغرب، اي مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة، المضمنين في الفصلين **70** و**81** من دستور **2011**، في تدبير الأزمات ومواجهة الحالات والظروف الغير عادية بصفة عامة، وفي المجال المالي على وجه التحديد.

بعبارة أخرى، فإن الوقوف على نطاق تطبيقات تشريعات الضرورة في المجال المالي يمر حتما ومسبقا عبر دراسة تشريعات الضرورة في النظام الدستوري بصفة عامة.

وتترتب عن هذه الإشكالية المركزية عدة إشكاليات فرعية أبرزها حجم ونطاق اللجوء الى تشريعات الضرورة، وخطورة هذا التفويض التشريعي في حالة عدم تقيد السلطة التنفيذية بالشروط المؤطرة له، واستغلاله على نحو يخرجه عن الغاية التي منح من أجلها؛ وأيضا مدى انعكاسات هذا التفويض على الحريات والحقوق، الفردية منها والجماعية. وأيضا ما هو موقف الفقه والقضاء من تحديد الطبيعة القانونية للتفويض التشريعي...

لمعالجة هذه الإشكالية المركزية تم توظيف المنهج الوصفي/التحليلي الذي يلائم تأويل النصوص القانونية أثناء تنزيلها، واستنباط ما قد يشوبها من نقص وقصور، ومقارنتها مع مثيلاتها في العالم...

على مستوى تصميم البحث، تم تبني محورين متكاملين يتمثلان في تأرجح تفويض التشريع بين مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة (المطلب الأول)، ونطاق تفويض التشريع تحديدا في المجال المالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تفويض التشريع بين مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة

بالإضافة الى السلطة التنظيمية التي تمارسها السلطة التنفيذية في الحالات العادية، عادة ما تمنحه الدساتير صلاحية اتخاذ تشريعات الضرورة أوقات الأزمات والحالات الاستثنائية بهدف ضمان تسيير الشؤون العامة للبلاد واستمرار المرافق العامة في الوقت الذي تعجز فيه السلطة التشريعية عن اتخاذ الاجراءات المستعجلة لمواجهة الظروف الاستثنائية.

يسمح نهج الفصل المرن بين السلط للحكومة بالتدخل بالتشريع في مجال القانون بواسطة مراسيم الإذن أثناء وجود وانعقاد البرلمان (الفقرة الأولى) وعن طريق مراسيم الضرورة في ظل غياب البرلمان[1] (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مراسيم الإذن خلال انعقاد مجلسي البرلمان

أملى تدبير الأزمات ومواجهة الظروف الغير العادية على الدول اللجوء إلى تقنية التفويض التشريعي بحيث يرخص للحكومة بصفة مؤقتة ولغاية محددة بالتشريع في مجال معهد به أصلا الى البرلمان[2]. وقد كرست العديد من الدول هذا اللجوء دستوريا[3].

---

[1]- محمد بوعزيز، القانون البرلماني المغربي: مسطرة التشريع-دراسة نظرية-، مطبعة فضالة، المحمدية، 2006، ص.297 وما بعدها، أورده أحمد أعراب في كتابه التفويض التشريعي- دراسة في مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة-، ص.34.

[2]- حسين زراق، تشريع الضرورة في دساتير دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام المعمق، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس-، 2016/2015، ص. 34-35.

[3]- بخصوص التفويض التشريعي في الدساتير العربية، أنظر: علي عبد الله جاسم العرادي، تفويض الاختصاص التشريعي دراسة تأصيلية تحليلية في الدستور البحريني والدساتير المقارنة، معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات، 2019.

حسب الفصل 70 من دستور 2011: "للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما"[1].

بالإضافة إلى سبب البطلان، يضع هذا الفصل مجموعة من الشروط الموضوعية والإجرائية المقننة للتفويض التشريعي؛ كما تتخل الدستور المغربي مواطن نقص وثغرات بشأن التفويض التشريعي.

1- الشروط الموضوعية

اولا- تحديد الغاية أو الهدف من التفويض التشريعي: من البديهي أن يتجسد شرط الغاية من لجوء الحكومة إلى السلطات الاستثنائية في ابتغاء المصلحة العامة[2].

يعتري الصيغة التي وظفها الدستور المغربي شيء من الغموض لأن عبارة: "لغاية معينة" غير دقيقة ولا توضح مراد الحكومة من التشريع، إذ يتعين أن يكون موضوع التفويض محددا ومضبوطا يرسم الإطار المسموح للحكومة بالتشريع داخله، ويقي البرلمان التنازل بشكل موسع عن اختصاصه[3].

وعلى الرغم من ذلك يظل المشرع الدستوري المغربي موفقا بفرضه تحديد الغاية التي من أجلها تطلب الحكومة التفويض من البرلمان، على خلاف الدستور الفرنسي الذي وظف صيغة عامة تحتمل أكثر من تأويل في المادة 38 منه[4]: " يجوز للحكومة أن تطلب

1- دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 في 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

2- حسين زراق، م. س.، ص.36.

3- سيدي محمد ولد سيد أب، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط، 2001، ص.371، أورده أعراب أحمد، م. س. ص.79.

4- المادة 38 من الدستور الفرنسي لسنة 1958.

تفويضاً من البرلمان، لمدة محددة، لاتخاذ الإجراءات بموجب المرسوم، والتي تدخل عادة في نطاق اختصاص القانون، وذلك من أجل تنفيذ برنامجها"، التي قد يفهم منها بأن الحكومة تطلب الإذن من البرلمان لتنفيذ سياستها العمومية وبرنامجها الحكومي الذين يكونان عادة معروفين لدى البرلمان. وهذا ما حذا بالمجلس الدستوري الفرنسي إلى تدارك هذا النقص في قراره الصادر بتاريخ 26 يونيو 1986 بإلزامه للحكومة بأن تبين فيه بدقة الغاية من التدابير المزمع اتخادها عند طلب تفويض التشريع.[1]

ثانيا- تحديد مدة التفويض التشريعي: حرص المشرع الدستوري على تحديد المدة الزمنية التي تستأثر فيها السلطة التنفيذية باختصاص البرلمان، وذلك لضمان عدم استمرار هذا التفويض لأجل غير مسمى. حيت نصت الفقرة الثالثة من الفصل 70 من دستور 2011 على ما يلي: "للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود"؛ إلا أن المشرع المغربي، لم يقم بتقدير حدود المدة التي يحق للحكومة أن تتخذ فيها التدابير التشريعية على غرار نظيره الفرنسي، تاركا مجال التقييد للبرلمان انسجاما مع طبيعة الأمور المفوضة.

ورغم ما تمثله المراسيم التفويضية من سلطة استثنائية تستطيع الحكومة بمقتضاها التشريع في مجال القانون، فإنها تبقى مقيدة زمنيا باحترام مدة التفويض المنصوص عليها في قانون الإذن، بحيث يؤدي انقضاء هذه المدة إلى سقوط حق الحكومة في استعمال هذا الحق[2].

وعليه نعتقد أنه يجب على المشرع الدستوري أن يحدد مدة معينة -معقولة ومتناسبة مع الغاية التي منح الترخيص من أجلها- لا يجب تجاوزها، وتكون قابلة

[1]- أحمد أعراب، التفويض التشريعي، دراسة في مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة، على ضوء الإجهادات الفقهية والقضائية، دار نشر المعرفة، الرباط. ط.2019. ص.78.

[2]- أحمد أعراب ، م. س.، ص.74.

للتجديد بعد قبول البرلمان إذا استدعت الضرورة ذلك، وألا تكون في جميع الأحوال طويلة الأمد حتى لا تكون بمثابة تنازل البرلمان عن حقه في التشريع.

2- الشروط الإجرائيـة

اولا- طلب الحصول على إذن من البرلمان : يتم تقديم طلب من الحكومة أو من رئيسها إلى البرلمان ملتمسا الترخيص بالتشريع في موضوع محدد ولغرض معين. وإذا كان المشرع الدستوري الفرنسي موفقا في صياغة المادة 38، فإن تعبير المشرع المغربي بأن القانون يأذن دون أن يوضح إن كان يأذن من تلقاء نفسه أو بعد أن يستأذن. لكن هذا لا يطرح إشكالا كبيرا لأنه من غير المتصور أن يلجأ البرلمان لتفويض اختصاصه دون أن ترغب السلطة التنفيذية في ذلك وإلا اعتبر متنازلا أصلا عن سلطته، مما يعد خرقا لمبدأ الفصل بين السلط[1].

وإذا كان رئيس الحكومة في دستور 2011 هو من له صلاحية توقيع المراسيم التي يمارس بمقتضاها التشريع المفوض، فقد أسند الدستور الفرنسي هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية، كما فرض عليه ضرورة أخذ رأي مجلس الدولة في هذه المراسيم لفحص مشروعيتها، كنوع من انواع الرقابة القبلية، على خلاف المشرع المغربي الذي لم يفرض هذا الشرط،[2]، مما يعطي للحكومة فرصة أوفر لتجاوز نطاق الترخيص المفوض لها من طرف البرلمان.

ثانيا- عرض مرسوم الإذن على البرلمان: فرض الدستور المغربي عرض مراسيم الإذن على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها على غرار الدستور الفرنسي الذي عبر عنها: بحلول الموعد الذي حدده قانون التمكين. ليقرر إما الموافقة عليها، وهنا تتحول إلى قوانين، وإما عدم الموافقة عليها، وهنا تفقد قوتها القانونية اعتبارا من رفض البرلمان لها[3].

---

[1]- حسين زراق، م. س.، ص.39-38.

[2]- المادة 38 الدستور الفرنسي لسنة 1958.

[3]- إبراهيم تونصير، تشريعات الضرورة دراسة مقا رنة بين الدستور الجزائري والمصري، مذرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد حيذر، بسكرة، 2014/2013، ص

الملاحظ خلو الدستور المغربي من التنصيص على أي جزاء قانوني أو سياسي عن حالة تماطل الحكومة أو تهاونها في عرض هذه المراسيم، في الوقت الذي نص فيه الدستور الفرنسي على أن الأوامر المتخذة بناء على تفويض تشريعي تصبح لاغية إذا لم يعرض مشروع القانون الخاص بإقرارها على البرلمان قبل نهاية المدة المحددة في قانون التفويض[1].

3- ثغرات الدستور المغربي بشأن مراسيم الإذن

أولا- حالة بطـــلان قانون الإذن والإشكال الذي تطرحه**:** نصت الفقرة الأخيرة من الفصل **70** من دستور **2011** عن بطلان قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما**.**

والإشكال المطروح هنا أن المشرع الدستوري المغربي قد ترك جانبا هاما من حالة مصير قانون الإذن بدون تأطير تشريعي، ويتعلق الأمر بمصير هذا القانون إذا انتهت الولاية التشريعية بشكل عادي، حيث لم يبين مصير تلك المراسيم بقوانين المتخذة بناء عليه خاصة وأن تلك المراسيم تكون منتجة لآثار قانونية للدولة والأفراد، مما يجيز لنا معه القول بأن الإطار القانوني لعملية التفويض التشريعي لا يزال في حاجة إلى تأهيل وسد فراغ[2].

ثانيا- الطبيعة القانونية لمراسيم الإذن**:** أثار موضوع مراسيم الإذن جدلا بشأن طبيعتها القانونية، حيت انقسمت الاتجاهات بين من يرى بأن القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية أثناء الفترة السابقة لمصادقة البرلمان عليها، تعتبر قرارات ادارية يمكن الطعن فيها بدعوى الالغاء**.** أما في الفترة التي تلي المصادقة على هذه

[1]- محمد أشركي، الوزير الأول: مركزه ووظيفته في النظام المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، **1985-1986** ص**. 342.** أورده أعراب أحمد في كتابه **/** م**.** س**.**، ص**81.**

[2]- أحمد أعراب، م**.** س**.**، ص**. 86.**

القرارات فإنها تتحول إلى قوانين وتعامل على هذا الأساس وتتحصن من رقابة القضاء الإداري؛ ومن يرى بأن هذه القرارات تعتبر في كل الأحوال أعمالا إدارية ولا تعتبر قانونا حيث أنها لا تمر بالمراحل التي يمر بها القانون عادة من حيث الاعداد والصياغة والتصويت والإصدار والنشر، ناهيك عن أن اعتبار هذه الأعمال بمثابة قانون يخالف مبدأ الفصل بين السلط[1].

بالنسبة لنا فإن الآراء التي تتحدث عن اعمال إدارية تجانب للصواب، لأننا بصدد ظروف استثنائية لا تسمح بسلوك المسطرة العادية للتشريع، كما أن مبدأ الفصل بين السلط لا يعني فصلا مطلقا، حيث يمكن للسلط ان تتعاون فيما بينها بشكل يخدم الصالح العام، خاصة في الظروف الطارئة.

حسم المجلس الدستوري الفرنسي في الأوامر المتخذة بناء على قانون الإذن معتبرا اياها بمثابة أعمال إدارية قبل المصادقة عليها من طرف البرلمان على الرغم من مضمونها التشريعي، في حين اعتبرها بمثابة قوانين بعد المصادقة[2]. أما المشرع الدستوري المغربي فلم يحدد الطبيعة القانونية للمراسيم بقوانين المتخذة بناء على قانون الإذن سواء قبل المصادقة البرلمانية عليها أم بعدها، مما يطرح إشكالات مرتبطة أساسا بالجهة القضائية التي يحق لها البث في مدى مطابقة تلك التدابير لأحكام الدستور نصا وروحا، وكذا باقي التشريعات الأخرى التي تعلوها درجة[3].

الفقرة الثانية: مراسيم الضرورة

إذا أملت إدارة الأزمات والظروف الغير العادية تفويض التشريع في حالة وجود وانعقاد البرلمان، فمن باب أولى وأجدر أن تفرضها في غياب أو في غير حالة انعقاد

[1]- بشار جاهم عجمي، م. س.، ص.269.

[2] -Conseil constitutionnel, décision 72-73 D.C29 Février 1972.

-C. cons76-72 D.C 12 Janvier 1977.

-C. cons83-156 D.C 28 Mai 1983.

[3]- أحمد أعراب، م. س.، ص.98.

البرلمان، إذ ليس من الحكمة الانتظار إلى حين عودة البرلمان من أجل سن تشريعات لمواجهة الظرف الاستثنائية.

من أجل ذلك تحرص الدساتير عادة على مواجهة الظروف الاستثنائية في حالة غياب البرلمان من خلال منح السلطة التنفيذية حق إصدار قرارات لها قوة القانون، حفاظا على كيان الدولة وضمانا لاستمرار مرافقها، ويطلق عليها لوائح أو مراسيم الضرورة، على أن يقوم البرلمان بالنظر في صحة هذه القرارات لاحقا عندما يجتمع بعد انتهاء أسباب الغياب.[1]

فما هي إجراءات اتخاذ مراسيم الضرورة؟ وما هي طبيعتها القانونية؟ وهل يمكن سرد نموذج تطبيقي لها؟

1-الإجراءات المقننة لمراسيم الضرورة

يؤطر الفصل 81 من الدستور مراسيم الضرورة، وبموجبه: "يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان خلال دورته العادية الموالية. يودع مشروع المرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب، وتناقشه بالتتابع اللجان المعنية في كلا المجلسين، بغية التوصل داخل أجل ستة أيام، إلى قرار مشترك بينهما في شأنه. وإذا لم يحصل هذا الاتفاق، فإن القرار يرجع إلى اللجنة المعنية في مجلس النواب."

[1]- أحمد سلامة بدر، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في النظام البرلماني- دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص.394، أورده بشار جاهم عجمي في مقاله، م. س.، ص264-265.

يلاحظ أن المشرع الدستوري خفف من الشكليات والإجراءات المنظمة لتبني هذه المراسيم بقوانين، وذلك مقارنة بما كان منصوص عليه في الفصل **55** من دستور **1996**[1] . ويتجلى تخفيف الشكليات المطلوبة فيما يلي:

أولا- مصادقة مجلس الحكومة وأحيانا مجلس الوزراء على مشاريع مراسيم الضرورة

يتعين أن يصادق مجلس الحكومة، وفقا لمقتضيات الفصل **92** من الدستور، على مشاريع مراسيم القوانين، وذلك بعد التداول بشأنها؛ كما يتعين أيضا أن تتم المصادقة على هذه المشاريع في المجلس الوزاري متى كانت تتعلق بالمجال العسكري.

ثانيا- التقدم بمشاريع مراسيم بقوانين خلال فترات غياب البرلمان

لا يحق للحكومة التقدم بمشاريع مراسيم بقوانين خلال انعقاد مجلسي البرلمان، وإنما خلال الفترة الفاصلة بين دورات المجلسين، أي خلال فترات غياب أو عطلة مجلسي البرلمان. وقد حدد المجلس الدستوري في قرار صادر عنه في قرار صادر عنه بتاريخ **16** غشت **1994** المقصود بالفترة الفاصلة بين الدورتين، بأنها تقتصر على الدورات المتعلقة بنفس الولاية التشريعية، ولا يمتد للفترة الفاصلة بين نهاية ولاية تشريعية معينة وبداية ولاية أخرى[2].

وبما أن الفصلين **65** و**81** من الدستور يتحدثان عن الدورات العادية للبرلمان وليس الدورات الاستثنائية التي يمكن أن تنعقد وفقا لمقتضيات الفصل **66** من الدستور، فإنه لا يمكن للحكومة إصدار مراسيم قوانين متى انتهت ولاية البرلمان أو في الفترة التي تلي حله من طرف الملك أو رئيس الحكومة، أو بعد آخر دورة في الولاية التشريعية. حيث ينص الفصل **65** من الدستور: يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في

[1]- علال فالي، صناعة النصوص القانونية- إشكالات الاختصاص والصياغة-، ط**1**، دون ذكر مدينة وسنة النشر، ص**.217.**

[2]- قرار المجلس الدستوري رقم **37.94**، صادر في ربيع الاول **1415** (**15** أغسطس**1994**)، جريدة رسمية عدد **4271** بتاريخ **29** ربيع الأول **1415** (**7**سبتمبر**1994**)، ص**.1505.**

السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى، التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل، إذا استمرت جلسات البرلمان أربعة أشهر على الأقل في كل دورة، جاز ختم الدورة بمرسوم. ومنه يتضح بعملية حسابية بسيطة أن المجال الزمني الممنوح للحكومة المغربية للتشريع لا يتعدى اربعة أشهر في أحسن الحلات.

بالرغم من أن إمكانية لجوء الحكومة إلى اتخاد مراسيم الضرورة في ظل دستور 2011 مقارنة مع التجارب الدستورية السابقة -مدة الدورات صارت 4 أشهر على الأقل في كل دورة بدل شهرين أو ثلاثة- ومع ذلك تظل الحكومة متحكمة في استعمال هذا الأسلوب بشكل وافر مادام الدستور قد منح لرئيس الحكومة حق ختم الدورات البرلمانية كلما استمرت 4 أشهر على الأقل.

ثالثا- عرض المراسيم بقوانين المتخذة في غياب البرلمان في أول دورة ينعقد فيها

ويكون حينها البرلمان أمام ثلاث حالات:

الحالة الاولى: موافقة البرلمان على الأوامر المعروضة أمامه، وفي هذه الحالة يستمر العمل بها.

الحالة الثانية: رفض البرلمان للأوامر: في هذه الحالة يتم إيقاف العمل بهذه المراسيم، حيث يمكن للبرلمان ألا يصادق على المرسوم بقانون المعروض عليه بسبب تخلف شروط إصداره أو عدم موافقة البرلمانيين عليه، لأن البرلمان لا يكون مقيدا بموافقة اللجان المختصة عليه من قبل.

إلا أنه قد يبدأ العمل بمرسوم القانون لمدة معينة وينتج آثارا قانونية في المراكز القانونية والحقوق المكتسبة للأشخاص، ثم يرفض البرلمان المصادقة على المرسوم عندما يعرض عليه. يرى الأستاذ علال فالي في هذه الحالة أن البرلمان يستطيع في ظل عدم وجود تنصيص دستوري على المنع الصريح لذلك، حصر أثار عدم المصادقة على المستقبل فقط، دون الفترة السابقة على ذلك حفاظا على تلك المراكز القانونية

والحقوق المكتسبة التي تترتب عن تطبيق المرسوم بقانون وسريانه بشكل دستوري، كما يمكنه أيضا أن يقرر سريان آثار عدم المصادقة بأثر رجعي[1].

الحالة الثالثة: صمت البرلمان إزاء عرض الأوامر أمامه: لم يتطرق لها الدستور المغربي، حيث تعتبر تقصيرا من طرف البرلمان في أداء دوره؛ ويرى الأستاذ رابحي أحسن، أن حل هذه المعضلة تكمن في تحديد المدة الواجب فيها تقديم البرلمان لرأي حول الأوامر المعروضة أمامه للمصادقة، ونحن نشاطره في ذلك ونرى أنه من المستحسن أن تحدد المدة في حدود الأسبوعين[2].

رابعا- الاتفاق مع لجان البرلمان المعنية

يودع مشروع مرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب، وتناقشه اللجان المعنية في مجلس النواب، ثم في مجلس المستشارين، بغية التوصل داخل أجل ستة أيام، إلى قرار مشترك بينهما في شأنه. وإذا لم يحصل هذا الاتفاق، فإن القرار يرجع إلى اللجنة المعنية في مجلس النواب طبقا للفقرة الثانية من الفصل 81 من الدستور.

وتضيف الفقرة الثانية من النظام الداخلي لمجلس النواب على ما جاء في الفصل 81 أعلاه، أنه: تجتمع اللجنة المعنية بمجلس النواب في أجل أقصاه 24 ساعة بعد إيداع مشروع المرسوم بقانون وتشرع في دراسته وفق المسطرة التشريعية المنصوص عليها في هذا النظام الداخلي.

إن الاتفاق بين اللجان المعنية والحكومة ليس أمرا شكليا فحسب، بل هو اتفاق موضوعي بمثابة موافقة مبدئية مبنية على قرار مشترك بينهما؛ قرار تعبر الحكومة عنه من خلال مشروع النص الذي تقدمه ويعبر عنه أعضاء اللجن المعنية في المجلسين

[1]- علال فالي، م. س.، ص222.

[2]- حسين زراق، م. س.، ص31.

بواسطة التصويت الذي هو في النهاية ومن خلال صيغته التطبيقية موافقة مبدئية على مشروع هذا النص أو رفض له على مستوى اللجنة.[1]

لا يتضمن الدستور الفرنسي لسنة 1958 ما يقابل الفصل 81 من الدستور المغربي الحالي، حيث أن التفويض التشريعي في فرنسا يقتصر على أسلوب الإذن فقط، دون مراسيم الضرورة التي تتخذها الحكومة أثناء الغيبة الصغرى للبرلمان. لكن في المقابل تمنح المادة 16 من الدستور الفرنسي اتخاد أوامر الضرورة في الحالات الاستعجالية وبدون إذن مسبق من البرلمان، شريطة توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية.

وتتمثل الشروط الموضوعية في ان تتعرض انظمة الجمهورية أو استقلال الوطن أو سلامة اراضيه أو تنفيذ تعهداته الدولية إلى خطر جسيم وحالي؛ وكذلك يشترط لتطبيق المادة المذكورة أن يكون من شأن هذا الخطر إعاقة مؤسسات الدولة عن القيام بدورها الدستوري. أما الشروط الشكلية، فتتجلى في ضرورة الاستشارة الرسمية مع الوزير الأول ورئيس مجلس البرلمان ورئيس المجلس الدستوري، وأن يتم توجيه خطاب للأمة بالإجراءات المتخذة[2].

2- الطبيعة القانونية لمراسيم الضرورة

تطرح الطبيعة القانونية لمراسيم الضرورة، على غرار مراسيم الإذن، جدلا فقهيا، خاصة في المرحلة الأولى أي قبل عرضها على البرلمان للمصادقة. حيث ذهب العض إلى اعتبار المراسيم بقوانين ذات صبغة تشريعية منذ تاريخ صدورها، ولا تحتاج مواقة البرلمان لاكتساب هذه الصفة لأن الدستور منحها إياها؛ في مقابل ذلك، هناك من اعتبرها أعمالا إدارية ليست لها أية صبغة تشريعية، ويسري عليها ما يسري على القرارات الإدارية، حيث يمكن لكل متضرر الطعن فيها أمام القضاء الإداري[3].

[1]- أحمد أعراب، م. س.، ص.108.

[2]- بشار جاهم عجمي، م. س.، ص.267-268.

[3]- أحمد أعراب، م. س.، ص.115.

أما الأستاذ يحيى الحلوي فيرى بأن مراسيم الضرورة ذات طبيعة مزدوجة: فإذا نظرنا إليها من حيث الشكل وجهة الاختصاص في الإصدار، فهي قرارات إدارية تنظيمية، ولكن إذا نظرنا من حيث الموضوع الذي شرعت فيه فهي تدخل في مجال القانون.

ونؤيد الرأي الذي لا يعتبر مراسيم الضرورة كقوانين لأن الدستور واضح في تنصيصه على أن القانون يصدر على البرلمان بالتصويت؛ وبالتالي فهي تظل قرارات إدارية تنظيمية، شأنها شأن المراسيم الصادرة بناء على قانون الإذن، وكذا كل القرارات التنظيمية تخضع لرقابة القضاء طالما تحمل توقيع رئيس الحكومة[1].

وقد اختلف الفقه والقضاء الفرنسي في تحديد الطبيعة القانونية للوائح الضرورة، وهي تلك القرارات أو الاجراءات الصادرة بناء على إعلان العمل بالمادة 16 والتي تقتضيها ظروف الخطر الجسيم والحال، وتشعبت في ذلك الآراء، وذلك على النحو التالي:

وقد ظهر جدل فقهي أكثر تفريعا في فرنسا بحيث أدرج بعض الفقهاء هذه القرارات ضمن أعمال السيادة؛ في حين اعتبرها تيار أخر بمثابة نوع خاص من القرارات أعلى من التشريع العادي؛ وكيفها البعض الآخر على أنها قرارات تشبه تلك التي كانت تتخذ في مجلس الوزراء، وتعتبر أعمالا تشريعية عملا المادة 92 من الدستور، بينما ينظر البعض لها، على أنها لا تعدو أن تكون من قبيل القرارات الإدارية التي تصدر عن رئيس الدولة في ظل الظروف الاستثنائية...

أما قضاء مجلس الدولة الفرنسي فقد أتى مميزا بين نوعين من القرارات الصادرة، بناء على إعلان حكم المادة 16، على النحو الآتي:

- فيما يخص القرارات الصادرة عن رئيس الدولة والتي تدخل في نطاق القانون طبقا للمادة 34 من الدستور، فهي أعمال تشريعية بلا خلاف.

[1]- يحيى حلوي، القانون التنظيمي – دراسة في الاجتهادات القضائية والفقهية- رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة، 1999-2000، أورده أعراب أحمد، م. س.، ص. 134.

• أما تلك القرارات الصادرة عنه ذات الصفة اللائحية، والتي تدخل في نطاق المادة 37 من الدستور، فهي ليست سوى قرارات إدارية[1].

3- نموذج لمرسوم الضرورة: مرسوم بقانون متعلق بحالة الطوارئ الصحية لمواجهة جائحة كورونا

لمواجهة جائحة كورونا (فيروس كوفيد 19 المستجد) التي اجتاحت العالم منذ أواخر دجنبر 2019 وبداية 2020، وانتقلت الى المغرب منذ 2 مارس 2020، اتخذت الحكومة المغربية، بناء على الفصل 81 من الدستور المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها[2].

وبعد المداولة بشأن المرسوم بقانون في مجلس الحكومة بتاريخ 27 من رجب 1441 (22 مارس 2020)، ومصادقة المجلس عليه، صادقت عليه أيضا كل من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين..

يلاحظ توافر الشروط المتطلبة دستوريا في مرسوم الضرورة (مصادقة مجلس الحكومة، واللجنتين المعنيتين بالبرلمان بمجلسيه...)، أما بشأن الطبيعة القانونية لمراسيم الضرورة، وما تثيره من جدل فقهي، فتحتاج لقرار مبدئي للمحكمة الدستورية.

المطلب الثاني: تفويـــض التشريـــع المالـــي

تشكل الشؤون المالية مجالا خصبا بامتياز لتفعيل وانتشار تشريعات الضرورة أو التفويض التشريعي حيث هيمنة الحكومات المعاصرة تدريجيا على بلورة القوانين المالية السنوية والقوانين المالية المعدلة وقوانين التصفية[3]. فالدساتير المغربية بما فيها

---

[1]- أحمد عبد اللطيف ابراهيم السيد، الصلاحيات التشريعية للسلطة التنفيذية- دراسة مقارنة بريطانيا، فرنسا، مصر- مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص.55-56.

[2]- الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص 1782.

[3]- المادة 2 من القانون التنظيمي لقانون المالية130.13.

الدستور الحالي تضيق من الاختصاصات المالية للبرلمان في مختلف مراحل القانون المالي وتعدد الآليات الممنوحة للحكومة، والتي تمتعها بصلاحيات واسعة للتشريع مكان البرلمان بمقتضى مراسيم قوانين وبمقتضى قانون الإذن[1].

ستتم دراسة التشريع المالي عن طريق آلية قانون الإذن (الفقرة الأولى)، ثم بواسطة آلية مرسوم الضرورة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التشريع المالي عن طريق آلية قانون الإذن

تملك الحكومة حق التشريع عن طريق آلية قانون الإذن، بحيث يخول هذا المقتضى للحكومة صلاحية الحلول محل البرلمان للتشريع في المجالات التي تدخل أصلا في اختصاصه[2].

ستعين حصر المجالات التي يأذن فيها القانون التنظيمي رقم **130.13** وقانون مالية السنة للحكومة بالتشريع في المادة المالية ثم الإشارة الى الإحالة السنوية المنتظمة أو الثابتة للقانون المالي على الفصل **70** من الدستور.

1- المجالات التي يأذن فيها القانون التنظيمي رقم 130.13 وقانون مالية السنة للحكومة بالتشريع في المادة المالية

ويتعلق الأمر بمجالات مالية عديدة.

أولا- إحداث الحسابات الخصوصية للخزينة خلال السنة المالية -المادة 26 من ق.ت.ق.م رقم 130.13

من أمثلة ذلك المرسوم المحدث للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا".

بتاريخ **15** مارس **2020** أعطى جلالة الملك محمد السادس تعليماته للحكومة بإحداث صندوق خاص بتمويل الاجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا كوفيد

[1]- مراد السعيدي، قوانين المالية والعقلنة البرلمانية، مجلة مغرب القانون، **[www.maroclaw.com]**، **[2020/06/24]**.

[2]- الفصل **70** من دستور **2011**.

19، والحد من آثاره. وفعلا بتاريخ 17 مارس 2002 تم إحداث الصندوق المذكور تحت مسمى "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" بموجب المرسوم رقم 2.20.269 [1] وذلك عملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والمادة 29 من قانون المالية للسنة المالية 2020، والمادة 25 من المرسوم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، بعد المصادقة عليه من لدن مجلس استثنائي للحكومة بتاريخ 16 مارس 2020، تم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان بإحداث هذا الصندوق، طبقا للمادة 29 المذكورة وهما لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين.

ثانيا- فتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية واستخلاص المداخيل في حالة عدم التصويت على قانون مالية السنة قبل بداية السنة المالية أو إذا لم يصدر الأمر بتنفيذه بسبب إحالته إلى المجلس الدستوري

نموذج ذلك مشروع قانون المالية لسنة 2017 في سياق لم يكن من الممكن المناقشة والمصادقة عليه من قبل البرلمان في الآجال التي سطرها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وذلك بالنظر للظرفية السياسية الاستثنائية التي عرفتها البلاد قبل وبعد الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2017، والمنحى الذي عرفته مشاورات تشكيل الحكومة.

للتذكير، فقد قامت الحكومة السابقة بإيداع مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، بتاريخ 6 أكتوبر 2016 لدى مكتب مجلس النواب، احتراما للآجال الدستورية والقانونية.

ونظرا لقرب انتهاء السنة المالية 2016 وعدم التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2017، وبناء على الفصل 75 من الدستور، والمادة 50 من القانون التنظيمي لقانون المالية، قامت الحكومة السابقة بتاريخ 31 دجنبر 2016، بإصدار مرسومين

[1]- الجريدة الرسمية عدد 6865 مكرر، بتاريخ 22 رجب 1441 (17 مارس 2020)، ص 1540.

يقضيان بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها وباستخلاص الموارد برسم السنة المالية **2017.**

وبعد المصادقة على البرنامج الحكومي، وتنصيب الحكومة الجديدة، التي قررت الإبقاء على الصيغة المحالة لمشروع قانون المالية رقم **73.16** للسنة المالية **2017** المودع لدى مكتب مجلس النواب وعدم اللجوء إلى سحبه أو تعديله أو إرجاعه للبرلمان مراعاة لمصلحة الوطن[1].

ثالثا- الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية – المادة 42 من ق.ت.ق.م. رقم 130.13-[2]

تنص هذه المادة على فتح فصل خاص بالميزانية العامة للدولة غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة، وتباشر الاقتطاعات منه أثناء السنة للقيام عن طريق اعتمادات إضافية بمواجهة الحاجات المستعجلة أو غير المقررة أثناء إعداد المشروع المالي، وبالرغم من الأهداف التي يتوخاها هذا الفصل الخاص بالنفقات الطارئة فإنه يشكل استثناء على قاعدة تخصيص النفقات مما يحرم البرلمان من ممارسة اختصاصه المتمثل في الترخيص مسبقا لأوجه استعمالات الاعتمادات المرصدة لهذا الفصل حيث تتصرف فيها الحكومة حسب حاجياتها واختياراتها[3].

[1]- المقررة: لبنى الكحلي، تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مشروع قانون المالية**73.16** برسم سنة **2017**، دورة أبريل **2017**، السنة التشريعية الأولى:**2017-2016**، الولاية التشريعية العاشرة: **2016-** ال ص**2021.**

[2]- عسو منصور، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، **2017**، ص**143.**

[3]- نجيب جيري، السلطة المالية للبرلمان المغربي: قراءة في مقتضيات الدستور الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد **107**، نونبر-دجنبر **2012**، ص**.81.**

رابعا- إحداث الأجرة عن الخدمات المقدمة من لدن الدولة – المادة 11 من ق. ت. ق. م. رقم 130.13-[1]

نموذج ذلك مصادقة مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم **2.20.110** يتعلق بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن وزارة العدل في إطار السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة. هذا المرسوم الذي تقدم به وزير العدل، يتعلق بالعمليات التالية: إشهار الضمانات المنقولة والعمليات المعتبرة في حكمها، وتقييد الإشعارات بجديد أو بتعديل التقييدات المنجزة، وتقييد إشعار بتوجيه إنذار من أجل تحقيق الضمانة؛ وتقييد إشهار بتحويل الوعد بالرهن، وكذا تقييد إشعار بتشطيبات واستخراج شهادة إشعار مصادق عليها بنتيجة البحث.

خامسا- فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية لمواجهة حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية –المادة 60 من ق.ت.ق.م رقم 130.13

أصبح القانون المالي لكل سنة مالية يتضمن مادة خاصة ترخص للحكومة باللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية لمواجهة الظروف المذكورة، وبما أن هذه الظروف لم تحدد بكيفية دقيقة، تجعل إمكانية اللجوء إلى فتح الاعتمادات الجديدة تخضع للسلطة التقديرية للحكومة، نظرا لتوفرها على صلاحية فتح هذه الاعتمادات خلال السنة المالية حسب تقديرها الخاص في غياب تام للبرلمان صاحب الاختصاص الاصلي في هذا المجال، وإن كانت الحكومة تلزم بعرض المراسيم القاضية بفتح هذه الاعتمادات على مصادقة البرلمان في أقرب قانون مالي[2].

[1]- المادة **11** من ق. ت. ق. م رقم **130.13**: "..... تحدث الأجرة عن الخدمات المقدمة من لدن الدولة بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المعني بالأمر والوزير المكلف بالمالية"

[2]- محمد حنين، تدبير المالية العمومية: الرهانات والإكراهات، در القلم والنشر والتوزيع، الرباط، **2005**، ص.**150**. أورده نجيب جيري.

سادسا- وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار أثناء السنة المالية إذا استلزمت ذلك الظروف الاقتصادية والمالية. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك – المادة 62 من ق.ت.ق.م رقم 130.13

مثال ذلك المرسوم رقم **2.13.285**. الصادر في **24** من جمادى الأولى **1434 (5** أبريل **2013)** بوقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة برسم السنة المالية **2013**، والمعبر عن قرار الحكومة القاضي بوقف تنفيذ **15** مليار درهم من نفقات الاستثمار, المقررة برسم السنة المالية **2013** حيث توزعت ردود الفعل بشأن هذا القرار, الذي اعتمد بناء على المرسوم السابق, والذي اعتبر من اصعب القرارات التي اتخذتها الحكومة، بين من يقول إنه من الحلول السهلة الجاهزة التي ستكون لها انعكاسات سلبية على النمو وعلى خلق مناصب الشغل، وبين من يعتبر أن الحكومة كانت لها الشجاعة لإعلان مثل هذا القرار الذي كان يمرر من دون إثارة أي نقاش في عهد حكومات سابقة.

يذكر أن هذا المرسوم يهم مجموع التدابير التي اتخذت من قبل الحكومة لمواجهة تداعيات الظرفية الاقتصادية على توازن المالية العمومية, وكذا لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية وتحسين برمجة إنجاز اعتمادات الاستثمار وتسريع إنجازها برسم السنة المالية **2013**. ويعطي هذا الإجراء الأولوية من أجل تنفيذ اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات الماضية والتي لم تنجز ورحلت إلى سنة ,**2013** والتي تبلغ **21** مليار درهم.

سابعا- إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة SEGMA

تطبيق ذلك ما جاء في المادة **28** من قانون المالية لسنة **2020:** طبقا لأحكام الفصل **70** من الدستور، يؤذن للحكومة أن تحدث بمراسيم مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية **2020** .ويجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعاله على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية. هذا وفي إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم **30.130** المتعلق بقانون المالية، خصوصا فيما يتعلق بدينامية

عصرنة التدبير العمومي وإلزامية ملائمة الرقابة مع متطلبات النجاعة، تجدر الإشارة إلى المجهودات المبذولة، خلال سنة **2019**، والرامية إلى ترشيد عمليات خلق مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على المستوى الجهوي، وحذف المرافق التي لم تتمكن انطلاقا من السنة الثالثة لإنشائها، من تحقيق موارد ذاتية لا تقل على **30 %**من مجموع مواردها .

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب ميادين تدخلها لقد استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة **2019**، وللسنة الثانية على التوالي، في **204** مرفقا. وذلك نتيجة لحذف ثلاثة مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة، ويتعلق الأمر بقسم التعاون والمرفق المكلف بالاعتماد والتقييس إضافة إلى مرفق مسرح محمد السادس بوجدة. وموازاة مع ذلك فقد تم خلق ثلاثة مرافق جديدة، ويتعلق الأمر بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بكل من أكادير ووجدة، التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إضافة إلى المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة التابع لوزارة الصحة[1].

ثامنا- اتخاذ جميع الأحكام التي من شأنها ضمان حسن سير تدبير المالية العمومية ولا سيما الأنظمة المتعلقة بالمحاسبة العمومية وبإبرام صفقات الدولة بمراقبة نفقات الدولة -المادة 68 من ق.ت.ق.م رقم 130.13

من تطبيقات ذلك صادقت الحكومة على ثلاثة مراسيم تعدل مضامين المقتضيات القانونية المنظمة للصفقات العمومية واللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

فقد تمت المصادقة على مشروع مرسوم رقم **2.18.933** بتغيير وتتميم المرسوم رقم **2.12.349** الصادر في **8** جمادى الأولى **1434 (20** مارس **2013)** المتعلق بالصفقات

[1]- انظر ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة **2020**، الصادر عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مديرية الميزانية، ص**.1.**

العمومية، ويهدف إلى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للامركزية مع مقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

وتتجلى التغييرات المقترحة، التي أعدتها وزارة الداخلية، في ملاءمة المصطلحات والمفاهيم والصيغ المستعملة في المرسوم رقم **2.12.349** مع تلك المستخدمة في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية. كما صادقت الحكومة أيضاً على مشروع مرسوم **2.18.934** بتغيير وتتميم المرسوم رقم **2.14.867** صادر في **7** ذي الحجة **1436 (21** سبتمبر **2015)** يتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

المرسوم الثالث، الذي صادقت الحكومة، يحمل رقم **2.19.184**، ويقضي بتغيير وتتميم المرسوم المتعلق بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية، أعدته وزارة الاقتصاد والمالية.

كما قامت الحكومة مؤخرا، ولمواجهة جائحة كورونا إصدار مرسوم يتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المنجزة من لدن وزارة الصحة، والذي بموجبه تم تبسيط مساطر الطلبيات الخاصة بوزارة الصحة عوض المعايير المحددة في قانون الصفقات العمومية، حيث سمح هذا المرسوم للوزارة ولا سيما المادة الثالثة، بإنجاز النفقات عن طريق سندات الطلب دون التقيد بأي سقف، مع إمكانية إبرام صفقات تفاوضية دون إشعار مسبق ودون إجراء مناقصة مسبقة.

تاسعا- فرض الرسوم شبه الضريبية المقبوضة لأجل مصلحة اقتصادية أو اجتماعية لفائدة شخص اعتباري خاضع للقانون العام غير الدولة والجماعات الترابية أو شخص اعتباري خاضع للقانون الخاص مكلف بمهام المرفق العام- المادة 67 من ق.ت.ق.م رقم 130.13

عاشرا- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الضرائب الداخلية على الاستهلاك، وبتغيير أو تتميم قوائم المنتجات المتأصلة والواردة من بعض الدول الافريقية والمتمتعة

بإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة- المادة 2 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020[1]:

2- الإحالة السنوية المنتظمة أو الثابتة في القانون المالي على الفصل 70 من الدستور

أصبحت الحكومة تلجأ تقريبا سنويا إلى طلب التفويض المنصوص عليه في الفصل **70** من الدستور، حيث لا يكاد يخلو أي قانون مالي من هذا التفويض حيث جرت العادة على النص عليه دائما في المادة الثانية من هذا القانون وبنفس الصيغة تقريبا. وصار هذا التفويض يشمل بكيفية شبه ثابتة ومستمرة الإذن للحكومة بالقيام بمقتضى مراسيم خلال السنة المالية بتغيير أسعار أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الضرائب الداخلية على الاستهلاك، وتتضمن نفس المادة الثانية المذكورة المصادقة على المراسيم التي تتخذها الحكومة بناء على التفويض التشريعي خلال السنة المنصرمة. وبهذا أصبحت الحكومة تجعل من الاستثناء- التفويض للحكومة بأن تشرع في مجال القانون- قاعة ثابتة.[2]

يرى محمد حنين أنه: "نظرا لثبات هذه المادة في مختلف قوانين المالية، فإن التفويض الذي يخول للحكومة سنويا التشريع في نفس الموضوع لا تنطبق عليه المواصفات التي يحددها الفصل **70** من الدستور لابتعاده عن الأهداف المتوخاة منه، وبالفعل فإن التفويض للحكومة سنويا بالتشريع في قضايا ومجالات حيوية مكان البرلمان، كالضرائب الداخلية على الاستهلاك مثلا، وما يترتب عنها من تأثير مباشر

[1]- ظهير شريف رقم **125.19.1** صادر في **16** من ربيع الآخر **1441(13** ديسمبر **2019)** بتنفيذ قانون المالية رقم**19.70**للسنة المالية **2020**، الجريدة الرسمية عدد **6838** مكرر، **17** ربيع الآخر **1441(14** ديسمبر **2019).**

[2]- نجيب جيري، السلطة المالية للبرلمان المغربي: قراءة في مقتضيات الدستور الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد **107**، نونبر-دجنبر **2012**، ص.**80.**

على القدرة الشرائية للمواطنين يعتبر بمثابة توقيع البرلمان على شيك أبيض لفائدة الحكومة، وهو ما يسمح لها بتجنب عرض النصوص التي تكون لها حساسية على البرلمان وتلجأ إلى إصدارها بمقتضى مراسيم بناء على التفويض التشريعي، ولا تعرضها على مصادقة البرلمان إلا بعد مرور فترة من تطبيقها فتصبح هذه المصادقة بمثابة إجراء روتيني، ولا شك ان غلو الحكومة في اللجوء إلى التفويض التشريعي يؤدي إلى تكريس اضمحلال أهمية الترخيص البرلماني[1].

الفقرة الثانية: التشريع المالي عن طريق آلية مرسوم الضرورة

تتمتع الحكومة خلال فترة غياب البرلمان بحق التشريع بمقتضى مراسيم، باتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر، طبقا للفصل 81 من الدستور، وكذا المادة 61 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

1- نموذج إصدار مرسوم بقانون في الميدان المالي: حالة تجاوز سقف التمويلات الخارجية

لجأت الحكومة إلى سلوك هذه المسطرة عن طريق إصدار مرسوم بقانون يتعلق بالمالية العمومية لأول مرة في تاريخ المغرب، وهو المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020)[2] المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، والي أصدرته الحكومة بعد موافقة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية لاقتصادية بمجلس المستشارين، بتاريخ 7 أبريل 2020.

يرخص هذا المرسوم بقانون، الذي تقدم به وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، للحكومة بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، المحدد بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020. وذلك نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية

[1]- ن.م.

[2]- الجريدة الرسمية عدد 6871 مكرر بتاريخ 14 شعبان 1441 (8 أبريل 2020)، ص 2014.

التي خلفتها جائحة فيروس كورونا -كوفيد 19- على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني والاحتمال الكبير بأن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء تأثر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة وعلى الخصوص قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

تم عرض المرسوم بقانون السالف ذكره، على مجلس النواب خلال دورته العادية، حيث كانت نتيجة التصويت داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بتاريخ 6 رمضان 1441 الموافق ل 30 أبريل 2020، المصادقة بأغلبية الحاضرين المنتمين لها، ومعارضة عضو واحد، على المادة الفريدة من مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، وعلى المشروع برمته[1].

2- قرار المحكمة الدستورية بمراقبة مدى دستورية القانون المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية

قضت المحكمة الدستورية في قرارها رقم 20/106 م.د الصادر بتاريخ 4 يونيو 2020 في الملف عدد: 20/057، بدستورية مسطرة إقرار القانون رقم 26.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

أولا- المخالفات المثارة في طلب الإحالة للمحكمة الدستورية: تتمثل وقائع القرار في ان واحد وثمانين (81) عضوا بمجلس النواب تقدموا بطلب احالة- الإحالة

[1]- أنظر تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، حول مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441(7 أبريل 2020) يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، المقرر السيد النائب أحمد التومي، دورة أبريل 2020، السنة التشريعية الرابعة: 2019-2020، الولاية التشريعية العاشرة: 2016-2021.

المسجلة بالأمانة العامة للمحكمة في 14 ماي 2020- للمحكمة الدستورية يطلبون بمقتضاه التصريح بمخالفة مسطرة التصويت على القانون رقم 26.20 لأحكام الدستور [1].

تروم رسالة الإحالة الى تصريح المحكمة الدستورية بأن المسطرة المتبعة لإقرار القانون المحال عليها مخالفة لأحكام الدستور ولبعض مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب من خلال ثلاث مآخذ تتمثل في[2]:

أ- المأخذ المتعلق بمخالفة أحكام الفصلين العاشر والستين من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب[3].

ب- المأخذ المتعلق بعدم تطابق مضمون محضر الجلسة العامة وتسجيل وقائعه[4].

---

[1]- قرار المحكمة الدستورية، رقم : 20/106 م.د، ملف عدد: 20/057، الصادر يوم الخميس 12 من شوال 1441 ، 4 يونيو2020،[www.cour-constitutionnelle.ma/]

[2]- قرار المحكمة الدستورية، رقم : 20/106 م.د، ملف عدد : 20/057، م. س.

[3]- ن. م.: "حيث إنه، ورد في رسالة الإحالة، أن عملية التصويت على القانون المعروض، تمت مخالفة لأحكام الفصلين العاشر والستين من الدستور، ولأحكام أخرى منه، ولمقتضيات المادة 156 من النظام الداخلي لمجلس النواب، إذ لم يتم الإعلان عن عدد أعضاء المجلس الحاضرين للجلسة العامة المخصصة للتصويت على القانون المذكور، ولا احتساب عدد المصوتين عليه، ولا بيان تصويتهم بالموافقة أو الرفض أو الامتناع، وأن محضر الجلسة العامة أتى خاليا من هذه البيانات، وأنه، فضلا عن ذلك، تم احتساب أصوات أعضاء متغيبين، مما يشكل إخلالا بالحقوق التي ضمنها الدستور للمعارضة البرلمانية، وتفويضا محظورا بنص الدستور، للحق الشخصي لأعضاء مجلس النواب في التصويت".

[4]- ن. م.: "حيث إنه، ورد في عريضة الإحالة، أن ما ضمن من معطيات، في محضر الجلسة العامة، المنعقدة في 30 أبريل 2020، "المنشور على البوابة الإلكترونية لمجلس النواب"، أتى غير متطابق مع ما تم توثيقه في تسجيل لأشغال الجلسة العامة المذكورة، المدلى به، إذ جاء في التسجيل المذكور، أن رئيس الجلسة صرح بأن المصادقة على القانون تمت "بناقص معارض واحد، يعني الإجماع، يعني 394 مصوتا"، رغم أن عدد الحاضرين لم يتجاوز22 عضوا، في حين ضمن في محضر الجلسة أنه "صادق مجلس النواب بالأغلبية على مشروع قانون رقم 26.20 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية"؛

ج- المأخذ المتعلق بعدم مشروعية قرار مكتب مجلس النواب[1].

2- موقف وتعليل المحكمة الدستورية وتقييمهما: قضت المحكمة الدستورية بشأن دستورية مسطرة التصويت على القانون رقم **26.20** بأن باقي الإجراءات المتبعة لإقراره، وكذا مقتضيات المادة الفريدة منه، لا تتضمن ما يستوجب الإثارة التلقائية من قبلها، مما تكون معه المآخذ المستدل بها للطعن في دستورية مسطرة التصويت عليه لا تنبني على أساس دستوري صحيح.

وإذا كان اجتهاد المحكمة الدستورية قد استقر على عدم التقيد بعريضة الإحالة بخصوص مراقبة دستورية القوانين، لتعلق المراقبة بالنظام العام من خلال تأكيدها أن المادة الفريدة موضوع القانون المحال لا تتضمن ما يستوجب الإثارة التلقائية، إذا كان قانون المصادقة في مادته الفريدة لا يتضمن ما يستحق الحكم عليه كمادة فريدة، فإن المحكمة أحجمت عن مراقبة دستوريته تنازلا منها عن اختصاص أصيل تملكه في موضوع مستقر عليه لدى جميع المحاكم الدستورية في القانون المقارن، مما يمكن أن يسقطها في إنكار العدالة، طالما أنها حصرت رقابتها على المادة الفريدة لوحدها دون أن تغوص في المواد موضوع المصادقة.[2]فالمراقبة الدستورية من مواضيع النظام العام، لكون المحكمة غير مقيدة بأسباب الإحالة التي يمكن أن تتعداها لبحث أي سبب آخر غير مذكور وترتيب جزاء عدم الدستورية فيها. خاصة

[1]- ن. م.: حيث إنه، ورد في عريضة الإحالة، أن مكتب مجلس النواب، اتخذ، في **30** مارس **2020**، "قرارا"، يقصر بموجبه حضور جلسات المجلس التشريعية والرقابية على ثلاثة أعضاء عن كل فريق، مانعا، تبعا لذلك، باقي أعضاء المجلس من الحضور والمشاركة في أشغاله، بما في ذلك، المشاركة في مناقشة القانون المحال والتصويت عليه، كل ذلك في مخالفة لأحكام الفصول **60** و**70** و**81** و**84** من الدستور، علاوة على أن المكتب المذكور غير مؤهل لاتخاذ القرار السالف الذكر، لأن ذلك من صلاحية ندوة الرؤساء وفق ما نصت عليه المواد **116** إلى **118** من النظام الداخلي لمجلس النواب

[2]- محمد الهيني، قراءة في قرار المحكمة الدستورية بمراقبة مدى دستورية القانون المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية زمن كورونا، هبة بريس[[https://ar.hibapress.com/،25/06/2020]]

أنه قد سبق للمحكمة الدستورية أن اعتبرت أن الطعن الدستوري لا يرمي إلى تحقيق مصلحة خاصة بالجهة المحيلة للقانون، بل يروم ضمان احترام مبدأ سمو القانون الذي يعد بموجب فصله السادس من المبادئ الملزمة[1].

كما أنه بالرجوع لعريضة الإحالة يتأكد أن رافعيها أشاروا فعلا ضمن ملتمساتهم بطلب التصريح بعدم دستورية كل من قانون المصادقة وما أسس عليه من المرسوم بقانون؛ لكن المحكمة الدستورية خالفت القانون وخرقت حقوق الدفاع بعدم التفاتها للطلب وإحجامها عن النظر فيه بخصوص طلب جوهري يمكن أن يغير عقيدة المحكمة بخصوصه على اعتبار أنه طلب جوهري وله تأثير على قضائها لو التفتت إليه[2].

إلا أن السؤال المطروح، كيف يمكن تعديل القانون المالي بقانون عادي؟ مع العلم أن المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، تنص على أنه يراد بقانون المالية: قانون المالية للسنة؛ قوانين المالية المُعَدِّلة؛ قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية. وخصوصا أنه جاء في المادة 4 من نفس القانون: أنه لا يمكن أن تغير خلال السنة أحكام قانون المالية للسنة إلا بقوانين المالية المعدلة وليس بقوانين عادية. كما أن المادة 36 من نفس القانون تنص على أنه: "يشتمل قانون المالية للسنة على جزأين. تحصر في الجزء الأول المعطيات العامة للتوازن المالي والذي يتضمن ما يلي: -الإذن في استخلاص المداخيل العامة وإصدار الاقتراضات؛..."

مما يبين أنه كان يجب على الحكومة سن مشروع قانون مالي تعديلي، بدل مرسوم بقانون للترخيص بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، وذلك تطبيقا للمواد 2و 4و36 من القانون رقم 130.13.

[1]- قرار المجلس الدستوري رقم 937، بتاريخ 29 ماي 2014.

[2]- محمد الهيني، م.س.

كما أكد الأستاذ محمد الهيني ذلك، بالقول أن القانون المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية هو موضوع من صميم القانون المالي ولا يمكن إصداره بقانون عادي. فكما لا يجوز للقانون المالي أن يتناول مواضيع لا تشمل نطاقه، فلا يجوز أيضا للقانون العادي أن يغتصب مجالا خاصا بالقانون المالي لخصوصية مسطرة المصادقة عليهما حسب الفصل 75 وما يليه من الدستور والقانون التنظيمي للمالية، والمعتبرة من النظام العام.

3- النموذج الفرنسي وخيار القانون المالي التعديلي بدل المرسوم بقانون

في فرنسا لم يعتمد مرسوم قانون، وإنما قدم مشروع قانون المالية المعدل أمام مجلس الحكومة يوم 18-3- 2020 وصادق عليه، لتصادق عليه الجمعية الوطنية بعد إحالته عليها بالإجماع في 19 مارس، ثم تبنى البرلمان نهائيا يوم 20 مارس مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، بعدما صادق عليه مجلس الشيوخ. ليعطي رئيس الجمهورية الأمر بتنفيذه يوم 23 مارس. مما يبين أن سرعة البرلمان في مصادقته على القانون المالي المعدل تجعل الحكومة في غنا عن لجوئها للمرسوم حيث أن المشرع المغربي جانب الصواب بعدم اعتماده على قانون مالية تعديلي

ويرى الأستاذ محمد الهيني أن سبب إحجام المحكمة الدستورية المغربية عن فرض الرقابة الدستورية هو يقينها التام أن المرسوم بقانون غير دستوري لأنه لا يمكن تعديل قانون مالي بقانون عادي، كما يعتقد أن المحكمة الدستورية كان يمكنها أن تزاوج بين احترام الدستور ومراعاة حالة الطوارئ الصحية بالقول أنه: إذا كانت القاعدة أنه لا يمكن تعديل القانون المالي بقانون عادي في الأحوال العادية والأمر غير دستوري بشكل لا مراء فيه، فإن حالة الضرورة المترتبة عن الظروف الطارئة تسمح في مثل هذه الحدود الاستثنائية بالخروج عن هذا المبدأ لاعتبارات السرعة والمرونة التي تقتضي سرعة التحرك، كما أن المصلحة العامة تقتضي ذلك لمواجهة الوضع المالي الصعب للدولة أمام شح الموارد وشبه توقف للاقتصاد خلال فترة الطوارئ، ومن تم تقر بدستورية المرسوم بقانون استثناء طالما أنه يصعب إصدار قوانين مالية معدلة،

أما غير ذلك فيعتبر غير مقبول لأنه قد يفهم منه أنه اجتهاد جديد بتراجع كبير بالقول ان المراسيم بقوانين لا تخضع للمراقبة الدستورية، كما أن قوانين المالية يمكن تعديلها بقوانين عادية.

وبدورنا نؤيد هذا الاتجاه، ونرى أنه وإن كانت الحكومة لم تطبق القانون ولم تلجأ منذ البداية إلى قانون مالية تعديلي، مثل ما قامت به فرنسا، والمحكمة الدستورية لم تقر بعدم دستورية المرسوم لأن قوانين المالية لا يمكن تعديلها بقوانين عادية، فكان يجب عليها على الأقل أن تعلل ذلك بالظروف الاستثنائية التي يعرفها المغرب بل العالم بمجمله، وتقر بدستورية المرسوم بقانون استثناء وذلك لصعوبة إصدار قوانين مالية معدلة في زمن قياسي يتناسب وحالة الطوارئ.

خاتمة

تقر العديد من الأنظمة الدستورية المعاصرة بقاعدة: "للظروف والحالات الغير عادية تشريعات استثنائية" عادة ما تنعت بتشريعات الضرورة أو التفويض التشريعي. ويتجسد التفويض التشريعي في تنازل البرلمان لفائدة الحكومة عن اختصاص اتخاذ قوانين بصفة مرحلية ومؤقتة ومحددة، تواجه بها الظروف الاستثنائية وتدبر بها الأزمات الكبرى.

على غرار العديد من الدساتير المعاصرة، منح الدستور المغربي السلطة التنفيذية إمكانية التشريع تحت مراقبة البرلمان عن طريق إصدار مراسيم بقوانين سواء أثناء وجود أو اجتماع البرلمان (مراسيم الإذن وفق الفصل 70 من دستور 2011)، أو في غيابه أو خارج فترات اجتماعه (مراسيم الضرورة حسب الفصل 81 من الدستور المغربي)، مع ضرورة مصادقة "قبلية" من طرف اللجان المختصة بالبرلمان بغرفتيه؛ ومصادقة "بعدية" من طرف البرلمان الذي يحتفظ بإمكانية البت في مصيرها لاحقا.

يستخلص من دراسة تشريعات الضرورة في الدستور المغربي لسنة 2011 أن مواجهة حالات الاستثناء والأزمات الكبرى التي تمثلت مؤخرا في جائحة فيروس

كورونا المستجد كوفيد 19 تقتضي بنية تشريعية ملائمة، تتميز بالسرعة والاستعجال، وتختلف بالتالي عن مساطر سن القوانين المعمول بها في الظروف والحالات العادية.

ولكن، رغم تأطير الدستور المغربي الحالي لتشريعات الضرورة بصفة عامة، فإنه يظل، على أهميته، مشوبا ببعض أوجه القصور والغموض والثغرات التي من شأنها أن تجعل ممارسة الحكومة لمراسيم الإذن ومراسيم الضرورة بصفة عامة، وفي المجال المالي بصفة خاصة، تخرج عن الأهداف التي وضعت من أجلها.

وقد تصبح هذه الممارسة معتادة بالنسبة للحكومة في المجال المالي كما تبين من خلال ما تضمنه البحث من نماذج تطبيقية.

ولأجل تأهيل وعقلنة استعمال تشريعات الضرورة بصفة عامة، وخصوصا في المجال المالي، نقدم بعض التوصيات الكفيلة بالمساهمة في تجويد النظام الدستوري المغربي في الموضوع:

- العمل على تحديد مدة محددة للتفويض -مثلا في شهر- قابلة للتمديد بعد موافقة البرلمان بانسجام مع الغرض منه، مع توقيع جزاء في حالة عدم احترام المدة المحددة؛
- سد الفراغ التشريعي المتعلق ببطلان أو عدم بطلان قانون الإذن في حالة حل البرلمان لأي سبب؛
- إسناد توقيع مراسيم الإذن ومراسيم الضرورة للملك، بعد دراستها من طرف الهيئة الاستشارية - حبذا لو يتم تفعيل مؤسسة مجلس الدولة- والحكم بمدى شرعيتها كنوع من الرقابة القبلية، وكذلك لإنقاص هيمنة الحكومة على مستوى التشريع، خاصة أنها غالبا لا تجد مشكلة على مستوى المصادقة من طرف البرلمان لكونها تتوفر على الأغلبية فيه؛
- تحديد الطبيعة القانونية للمراسيم قبل المصادقة عليها وبعدها والتنصيص على ذلك صراحة؛

- التفكير في جعل البرلمان مؤسسة في انعقاد مستمر لتفادي غيابه، وليتمكن من أداء وظيفته التشريعية دون انقطاع، واستفادة اعضائه من تكوينات في المجال القانوني والمالي، وكذا اشتراط توفرهم على مستوى دراسي جامعي يؤهلهم القيام بالعمل المنوط بهم؛
- الابتعاد عن الصيغ المبهمة، والتي تحتمل التأويل أثناء صياغة مواد الدستور، حتى لا تتوسع الحكومة في استغلال طلبات الإذن بالتشريع؛
- تقرير جزاء قانوني في حالة عدم التزام الحكومة بتقديم المراسيم للمصادقة البرلمانية في الأجل المحدد دستوريا.

ونظرا لأن تفعيل هذه التوصيات يتطلب عمليا تعديل الوثيقة الدستورية، وهو إجراء معقد وصعب المنال في ظل الظروف السياسية الراهنة، فإنه بالإمكان اعتمادها عن طريق العرف الدستوري وتصير تدريجيا قواعد دستورية عرفية إذا ما تضافرت وتناغمت بشأنها، كلها أو بعضها، الآراء والكتابات الفقهية واجتهادات المحكمة الدستورية وممارسات الحكومة والبرلمان

داء الفيروس التاجي مقاربات النشأة والتداعيات.

محمد روادي.
باحث في العلوم السياسية

الكلمات المفتاحية: الفيروس- العولمة- الصراع- الحجر الصحي- التداعيات.

الملخص:

منذ نهاية السنة الفارطة والعالم يعيش على وقع ظهور فيروس جديد يعرف عموما ب"كورونا، وعند الخاصة ب"كوفيد19" ويعني داء الفيروس التاجي. اعتبرته المنظمة العالمية ب"الجائحة" تمييزا له عن الوباء وعن الفاشية. تتميز هذه الجائحة بسرعة انتشار عدواها وقدرتها الفتاكة. وتحت وطأتها، التي لازالت في بدايتها، بادرت كل الدول تقريبا إلى إغلاق حدودها وإعلان حالة الطواريء الصحية وممارسة الحجر الصحي على مواطنيها. كل ذلك بأفق محاصرة هذا الفيروس والحد من انتشاره ومن ثمة القضاء عليه.

تحولت هذه الجائحة إلى مادة إعلامية بامتياز واحتلت الفضاءات السمعية والبصرية لكل سكان العالم. فلا حديث لوسائل التواصل والإعلام المكتوب (الورقي منه والإلكتروني)، والمسموع(الإذاعات) والمرئية(قنوات البث الجوية والأرضية) إلا عن هذه الجائحة، مقتفية آثارها وتطورها وانعكاساتها على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، الساسية، الطبية..) وعرفت طريقها كذلك الى الأغنية الشعبية والعصرية وبكل اللغات تقريبا.

لقد أعادت هذه الجائحة الى الساحة العلمية والسياسية النقاش حول الفيروسات والقضايا المرتبطة بها من مثل الحروب الجرثومية والبيولوجية والصراعات السياسية المغلفة باثواب تجارية واقتصادية. وعليه أثير النقاش حول أصل هذا الفيروس وتعددت بذلك المقاربات محاولة الوقوف على أصله ومصدره.

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم لوحة إجمالية عن ردود أفعال الدول وما أحدثته هذه الجائحة في العالم من اضطراب وتفاوت في مواقف السياسيين والعلماء بشأن كوفيد 19، مستقرئا المقالات والحوارات والاستجوابات التي تناولت هذه الجائحة. فالنقاش في بداية ظهور كوفيد 19 تمحورحول السؤال الآتي:

ما هو أصل هذا الفيروس؟ هل من صنع الإنسان؟ وإذا كان كذلك ما غايته من هذا الصنع؟ أم من خلق الله؟ أم نتيجة حتمية لتطور الطبيعة؟ أم أنه منتوج مشترك فيما بين الإنسان والطبيعة؟

كيفما كانت نشأته فلهذا الفيروس مجموعة من التداعيات على أكثر من مستوى. فما هي آثاره وعلى أي مستوى تجلت؟

قسمنا هذا الموضوع إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تمحورت حول تعدد مقاربات النشأة وفي المرحلة الثانية حول تداعيات هذه الجائحة.

أ- النشأة وتعدد المقاربات: تفرق الباحثون والمحللون حول نشأة هذه الجائحة إلى فرق ميزنا فيها بين:

1- المقاربة التآمرية: التي تعتبر بأن هذه الجائحة منتوج مختبري يحكمه الصراع فيما بين القوتين الاقتصاديتين العالميتين: جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية. فكل واحدة منهما تتهم الأخرى بكونها هي التي تقف من وراء هذا الفيروس وهي التي صنعته. فالصين تتهم أمريكا بغرض إضعاف اقتصادها وأمريكا تتهم الصين بكونها تريد أن تشوش على الإنتخابات الرئاسية المقبلة وإزاحتها عن زعامة العالم الدي تربعت على ريادته منذ الحرب العالمية الثانية.

2- المقاربة الدينية ترى بأن داء الفيروس التاجي جند من جنود الله، سخر لعقاب الإنسان لأنه زاغ عن الطريق المستقيم وعن التعاليم الدينية وانغمس فيما لا يرضي الله. لقد اختار الله الصين لأنها من أكثر البلدان إلحادا وعداءا للدين

وخصوصا الإسلامي. وإصابهتم بهذا الوباء ليس إلا نصرة لمسلمي الإيغور الذين لم يجدوا من يناصرهم، فتكفل الله بقضيتهم وعاقب الصينيين.

3- المقاربة العلمية: نظرت هذه المقاربة الى داء الفيروس التاجي باعتباره طفرة في التطور الطبيعي لسلالة عائلة فيروس كورونا الذي عرفته الإنسانية عام **2002** بالصين وعام **2012** بالشرق الأوسط.

4- المقاربة الإيكولوجية: تعتبر هذه المقاربة أن ظهور هذا الفيروس ليس إلا رد فعل من الطبيعة ضد الممارسات العدوانية التي يسلكها الإنسان في علاقته بها. ورد الفعل هذا ليس إلا تذكيرا بالنظام الطبيعي وبقواعده. وذلك بالحفاظ على توازنها الذي فقدته تحت ضغط الأفعال التدميرية للحياة العضوية والحيوية من قبل الإنسان.

وفي مرحلة ثانية سنتطرق إلى التداعيات والآثار التي خلفتها هذه الجائحة على المستوى النفس-اجتماعي وعلى المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي متسائلين في الأخير عن الصورة التي سيكون عليها العالم ما بعد كورونا.

الهدف من هذه الدراسة هو تقديم لوحة إجمالية عن ردود أفعال الدول وما أحدثته هذه الجائحة في العالم من اضطراب وتفاوت في مواقف السياسيين والعلماء بشأن كوفيد **19**، مستقرئا المقالات والحوارات والاستجوابات التي تناولت هذه الجائحة. فالنقاش في بداية ظهور كوفيد **19** تمحور السؤال الآتي:

ما هو أصل هذا الفيروس؟ هل من صنع الإنسان؟ وإذا كان كذلك ما غايته من هذا الصنع؟ أم من خلق الله؟ أم نتيجة حتمية لتطور الطبيعة؟ أم أنه منتوج مشترك فيما بين الإنسان والطبيعة؟

كيفما كانت نشأته فلهذا الفيروس مجموعة من التداعيات على أكثر من مستوى. فما هي آثاره وعلى أي مستوى تجلت؟

Subject Title: Coronavirus disease : the rises approaches and consequences.

Key words: Virus - globalization - conflict - quarantine - consequences.

Abstract:

Since the end of the last vear. the world has been living on the rise of a new virus commonlv known as Corona. and at Coved19. which means coronavirus. The World Healt Organization(WHO) considered it a "pandemic" discrimination against the epidemic and fascism. This pandemic is characterized bv its infect and destructive power. Under its motherland. which is still in its earlv vears. almost all countries have closed their borders. declared a state of health emergencv. and quarantined their citizens. All this could be done by cutting HIV virus, limiting its spread and eliminating it.

The pandemic has become a media subject of excellence and has occupied audio and video space for all the world's people. The media, written (paper and electronic), and audio (radio) and television (air and terrestrial), have nothing to say about this pandemic, but its effects, development and repercussions at all economic, social, psychological, political and medical levels. She also learned her way to popular and modern songs in almost all languages.

This pandemic has returned back to the scientific and political arena the debate about viruses and related issues, such as germ and biological warfare, and political conflicts with commercial and economic consequences.

The aim of this study is to present an overall picture of the reactions of countries and the confusion and disparitv that this pandemic has caused in the world in the attitudes of politicians and scholars regarding COVID 19, as well as the articles, dialogs and interrogations that dealt with this pandemic. The debate at the beginning of the emergence of COVID 19 is centered on the following question:

What is the origin of this virus? Man-made? If so, what is it? Or who created God? Or is it an inevitable consequence of the evolution of nature? Or is it a product that is common to man and nature? As it grew, the virus has multiple repercussions on more than one level. What are its effects and at what level have you demonstrated?

Therefore the virus was discussed, and so many approaches were made to try to identify its origin and source.

We divided this subject into two stages: The first was centered on the multiplicity of approaches to the evolution and the second on the consequences of this pandemic.

The rise and the multiplicity of approaches: Researchers and analysts are differentiating the origins of this pandemic into a distinction between:

1-The conspiratorial approach: This pandemic is a laboratory product governed by the conflict between the two world economic powers: The People's Republic of China and the United States of America. Both accuse others of being the ones behind the virus and make it. China accuses America of weakening its economy and America accuses China of wanting to muddle the next presidential election and to disavowal it from the leadership of the world, which has been on its leadership since the second World War.

2-The religious approach considers that the disease of the coronavirus is a soldier of God's soldiers, who mocked the punishment of man because he was forged away from the righteous way and from the religious teachings and immersed in what is not satisfactory to God. God chose China because it is one of the most aggressive and hostile countries to religion, especially Islam. You have been hit by this epidemic is only a victory for Uighur Muslims who have not found their supporters, God's guarantee of their cause and punish the Chinese.

3- The scientific approach: This approach has seen coronavirus disease as a breakthrough in the natural development of the Corona virus family dynasty, which humanity defined in 2002 in China and 2012 in the Middle East.

4- The ecological approach: This approach considers that the emergence of HIV is only a reaction of nature against the aggressive practices of man in his relationship with it. This reaction is nothing but a reminder of the natural order and its rules. By maintaining its balance, which it lost under the pressure of the destructive acts of organic and vital life of man.

In a second stage, we will address the consequences and effects of this pandemic on the psycho-social, economic and political levels, and in the latter, the question of the shape of the post-Coronist world.

What is the origin of this virus? Man-made? If so, what is it? Or who created God? Or is it an inevitable consequence of the evolution of nature? Or is it a product that is common to man and nature? As it grew, the virus has multiple repercussions on more than one level. What are its effects and at what level do you show?

فيروس كرونا : النشأة والتداعيات

يعيش العالم بأكمله حالة من الذعر والهلع، حد الإضطراب، جراء انتشار مرض فيروس كرونا التاجي[1] المعروف ب" كوفيد 19[2] Covid19" أو الجائحة. ولأول مرة يتحد العالم تقريبا من دون تنسيق فيما بين دوله لمواجهة هذا الوباء التاجي باتخاذ، تقريبا، نفس القرارات ونفس الإجراءات، وذلك بفرض الحجر الصحي على السكان وحظر التجول المجاني، حيث التجأت كل دولة إلى إغلاق حدودها، ومدارسها وجامعاتها ومنعت التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية والتجمعات والتنقل واستعمال النقل العمومي والأسواق الأسبوعية..كل هذه الإجراءات بهدف تطويق هذا الوباء والحد من انتشاره في أفق القضاء عليه. هذا الاتحاد نتج عن الشعور بالخطر

---

[1]- أعلنت المنظمة العالمية للصحة في 11مارس 2020 عن تصنيف داء الفيروس التاجي ب" الجائحة (Pandémie) ، من جهة منعا لأسماء أخرى تكون غير دقيقة زمن جهة أخرى تمييزا له عن الوباء (Epidémie) والفاشية (Outbreak) :

- تشير الفاشية إلى عدد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة أو بلد محدد عن العدد المتوقع. وقد يعود المرض ليضرب بلدا يتوقع غياب المرض فيه، أوغاب عنه نهائيا كما حدث في مرض شلل الأطفال بسوريا عامي 2013 و2017.

- الوباء يشير إلى الزيادة المفاجئة في عدد حالات المرضى على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين كما هو الحال مع الفاشية لكنه يمتد إلى رقعة جغرافية أوسع مثل وباء المتلازمة التنفسية الحادة(سراس)

- أما الجائحة فتعني انتشار المرض في عدة بلدان أو قارات وعادة ما يصاب عدد كبير من الناس(للمزيد طالع: " مصطلحات وبائية في يوميات كورونا" منظمة الباحثون السوريون).

يمكن تقسيم

[2]- كلمة كوفيد 19 كلمة مركبة من:

- كو(CO) : تشير إلى كورونا أي التاج. يتميز هذا الفيروس بسلسلة من النتوءات تظهرعلى سطحه شبيهة بالتاج.

- في(VI) : تشير إلى كلمة فيروس.

- د (D) : وتعني المرض

- ويرمز الرقم 19 إلى السنة التي ظهر فيها هذا الفيروس. ولاتالي فإن كوفيد تعني " داء الفيروس التاجي"

الذي يهدد كل الدول دونما تمييز فيما بينها كانت متقدمة أو في طريق النمو أو متخلفة، فقيرة أو غنية، عسكرية أو مدنية، ديموقراطية أو استبدادية، فيروس لايهمه مستوى الدولة ولا نظامها السياسي ولا حجم ناتجها الداخلي الإجمالي، فيروس لا يحترم الحدود ولا يفرق بين الأعراق والأجناس والثقافات. وفي هذا الاطار قال مدير منظمة الصحة العالمية **OMS** تيدروس ادهانوم غيبريسيس **Tedros Adhanom Ghebreyesus:** " ليس ثمة دولة واحدة أو قارة واحدة بمنأى عن هذا المرض الذي يضرب بشكل عشوائي[1]". إنها أزمة وضعت العالم أمام هشاشته وأمام استحالة استمرارية الحركة فيه على حد تعبيرماهر حنين[2].

حالة الذعر هذه تُرجمت على وسائل التواصل والإعلام المكتوبة (الورقية والالكترونية) المرئية (القنوات الفضائية والأرضية) والسمعية (الاذاعات)، حيث الأخبار المقتفية لآثار هذه الجائحة وتطورها بتقديم الإحصائيات(عدد المصابين، عدد الوفيات، عدد المعافين)، والتحقيقات، والاستجوابات، والحوارات،والندوات والوصلات الإشهارية، والبرامج التحسيسية. وصار أيضا موضوعا للأغاني الشعبية والعصرية في عدد من الدول العربية(نعمان لحلو بالمغرب، وضاح أحمد بالسودان، عمار العراقي بسوريا، وبلال الأوزي مقدم البرامج بإذاعة بي.بي.سي...).

لقد أعادت هذه الجائحة الى الساحة العلمية والسياسية النقاش حول الفيروسات[3] والقضايا المرتبطة بها من مثل الحروب البيولوجية او الجرثومية،

---

[1]- تصريح مدير المنظمة العالمية للصحة أمام رؤساء الوكالات الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 20 أبريل 2020.

[2]- ماهر حنين:" سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف – الهشاشة – الانتظارات". تونس. أفريل2020 المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. الصفحة 5.

[3]- الفيروس لغويا هو "السم القاتل" أو غيره من المواد الضارة. أول استعمال لهذه الكلمة في اللغة الإنجليزية يعود إلى سنة 1392 كما استعملت سنة 1782 بمعنى العامل المسبب للمرض، ويعتبر عالم الأحياء الروسي =

والصراعات السياسية والإقتصادية، فتناسلت الأسئلة وتعددت المقاربات محاولة الوقوف على أصلها وتداعياتها. هل هي من صنع البشر بأغراض اقتصادية وسياسية وديموغرافية؟ أم من مصدر فوق طبيعي بهدف المعاقبة والإنتقام؟ أم من فعل بيولوجي قائم على التحولات والطفرات، التي تعرفها الطبيعة ويعرفها النظام الإيكولوجي، الناتجة عن التفاعل فيما بين البيئة والأنشطة الإنسانية؟ وما هي تداعياتها الصحية والنفسيبة والإجتماعية والإقتصادية والسياسية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قسمت عملي هذا الى مبحثين وكل مبحث مذيل بأربع فقرات. يدور المبحث الأول على مقاربات أصل داء الفيروس التاجي والثاني على الآثار الناجمة عنه

أ-داء الفيروس التاجي: النشأة.

عند حدوث كل ظاهرة لا يتوانى الإنسان عن التساؤل عن أصلها وعن الأسباب الكامنة وراء وقوعها، محاولا بذلك إيجاد أجوبة وتفسيرات تبقيه منسجما مع قناعاته وتؤكد ثبات ذاته في عالم يتغير من حوله. اختلفت الأجوبة واختلفت التفسيرات المقدمة في شأن داء الفيروس التاجي بل وتعددت المقاربات حتى التيه والتلف. في هذا الإطار نقف على المقاربات الآتية:

=

دمتري إفانوفسكي **Dmitri Ivanovski (1864-1920)** أول مكتشف للفيروسات خلال دراسته لتبرقش التبغ **(ظهور فسيفساء على ورقة التبغ).**

فبخلاف الباكتريا فالفيروس غير حي، موجود في الأنظمة الايكولوجية وبأعداد كثيرة ويحتاج دائما إلى حاضن، إلى كائن آخر يعيض فيه ويتكاثر وهدفه هو الوصول إلى الخلايا ليحولها إلى مصنع. تنتشر الفيروسات بطرق عديدة: تنتقل من نبات إلى آخر عن طريق الحشرات التي تتغذى على عصارة النباتات وتنتقل كذلك إلى الحيوان عن طريق الحشرات الماصة للدماء وتنتقل إلى الإنسان عن طريق الحيوان والهواء وعن طريق السعال والعطس والمخالطة.

-1- المقاربة التآمرية[1]:

بمجرد ما ظهر مرض كرونا التاجي بمدينة ووهان الصينية في الشهر الأخير من السنة الماضية (دجنبر2019) حتى أشارت الأصابع الى أمريكا متهمة إياها بكونها هي من اخترعت هذا الوباء، صنعته وطورته في المختبرات العلمية الأمريكية عام 2015 حسب ما جاء في تصريحات تشاولي جيان- المسؤول الصيني في وزارة الخارجية - معتمدا في ذلك، من دون تقديم دلائل، على أن هذ الفيروس ظهر أول ما ظهر بالولايات المتحدة. وهذا ما روجت له الكثير من المواقع الإلكترونية الروسية، كما اعتبرت المواقع الاجتماعية الصينية أن الفيروس تم تصديره، بإيعاز من المخابرات المركزية الأمريكية، إلى الصين مستغلة في ذلك رجال المخابرات الأمريكية (C.I.A) والجنود الأمريكيين الذين شاركوا في دورة الألعاب العسكرية التي دارت أطوارها بمدينة ووهان الصينية في 18 أكتوبر من العام الماضي(2019). فبعد أسابيع قليلة من هذه التظاهرة الرياضية، ظهرت الحالات الأولى في سوق المأكولات البحرية والطيور والحيوانات البرية والخفافيش وقطط الزباد بووهان. إن الداعي لذلك هو كون الصين أصبحت قوة اقتصادية عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى لإزاحتها عن تصدر العالم، الذي تربعت على عرشه منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بغزوها للأسواق العالمية والسعي الى الإطاحة بهيمنة الدولار على الأسواق المالية العالمية. هذا الوضع، الذي تحولت فيه الصين إلى قوة اقتصادية، جعل من أمريكا تنظر الى هده الأخيرة باعتبارها العدو الإقتصادي الذي يجب محاربته باستعمال

[1]- تشير المقاربة التأمرية إلى النزوع نحو رفض كل تفسير رسمي لحدث أو واقعة ما والإعتقاد بأن لا شيئ يحدث صدفة ولا يكون على ما يبدو عليه، وكل الأشياء مترابطة. تقوم هذه المقاربة على ربط أحداث واقعية بقضايا مفترضة أو متخيلة، وباحتمال وجود أياد خفية تدير الأشياء وتهندس لها في تكتم تام. ومما يقوي من اعتقاد الناس في هذا النوع من المقاربات هو ضعف ثقتهم بالدولة وبمؤسساتها. كما تلجا بعض الحكومات، في تعاملها مع الحركات الاحتجاجية، إلى هذه المقاربة بغية ثنيها عن فعلها وخلق شروط البلبلة والانقسام في صفوفها.

جميع الوسائل بما فيها الحروب البيولوجية. وهذا ليس بسلوك غريب عن أمريكا بدعوى أنها الدولة الوحيدة التي تقف وراء الحروب على حد تعبير عبد الباري عطوان. فمن يمنعها من استعمال هذا الفيروس في حربها مع الصين بغرض إلحاق خسائر كبيرة باقتصاد هذه الأخيرة وبالتالي إخضاعها لقبول صياغة نظام اقتصادي جديد تراعى فيه مصلحة النظام الرأسمالي المتقدم عن طريق رفع قيمة عملتها الوطنية "اليوان"؟

إن هذه النظرية التآمرية لإنتشار الفيروسي التاجي الجديد تتجاوز الصراع الأمريكي الصيني لتستهدف النمو المتزايد لسكان العالم الذي أثر بشكل واضح وسلبي على رفاهية الإنسان الغربي. في هذا الإطار صرح وزير الدفاع الأسبق روبرت مكناماراRobert McNamara (1919-2009) في خطاب له أمام نادي روما عام 1973 " أن الإرتفاع الصاروخي لعدد السكان يشكل أكبر عائق أمام التطور الإقتصادي والإجتماعي في العالم، لهذا ينبغي علينا الآن وليس غدا أن نمنع وصول عدد سكان الكون الى عشرة مليارات" ويحدد الوزير طريقتان يمكن بهما وقف تزايد السكان" إما بتخفيض الولادات في أصقاع العالم، أو برفع معدلات الوفيات. فالطريقة الأخيرة يمكن أن تتحقق بعدة أساليب، ففي هذا العصر النووي يمكن للحروب أن تؤدي الغرض بسرعة فائقة وناجعة للغاية. وهناك المجاعة والأمراض وهما سلاحان موجودان حتى الآن[1]". إن سياسة التجويع ليست بالسياسة الغريبة عن الأنظمة الاستعمارية، لجأت اليها بريطانيا لإحكام سيطرتها على الهند وتلجأ إليها وريثتها أمريكا من خلال اللجوء الى فرض الحصار على الدول التي لا تسايرها في منطقها السياسي الاستعماري وتناهضها في اختياراتها الاقتصادية(العراق نموذجا). فالتوجه العام الذي يحكم النظام العالمي الجديد والقائم على التدمير النهائي للقطاع العام، وفق تصور

[1]- فيصل القاسم: " صناعة الجوع سياسية استعمارية قديمة" جريدة إيلاف الإلكترونية. الأحد 29 يوليوز 2008.

مارغاريت تاتشرMargaret Thatcher(1925-2013)، وأسبقية الاقتصاد على الدولة وإجراءات الخوصصة ودعم الأنظمة الديكتاتورية الصديقة للغرب في مواجهتها لشعوبها، لا يخرج عن إطار سياسة التجويع التي تلوح بها الأنظمة الاستعمارية المدعومة بالتوجه النيوليبرالي لتضع الشعوب تحت رحمتها ورحمة أذنابها. وبجانب الجوع هناك بديل حربي آخر يتمثل في الأمراض التي يتم نشرها عبر خلق فيروسات لهذا الغرض. لهذا نجد أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية متمسك بكون أن هذا الفيروس التاجي من صنع الإنسان ومصمم خصيصا لإيران باستخدام البيانات الجينية للإيرانيين على اعتبار أن جزءا من الفيروس التاجي في مدينة قم يختلف عن فيروس ووهان على حد تعبير وزير الصحة الإيراني سعيد نمكي. بل ذهبت إيران أبعد من ذلك برفضها المساعدات الطبية المعروضة عليها من طرف أمريكا معتبرة أن الدواء ربما سيساهم في نشر الفيروس التاجي أكثر فأكثر. هذا الموقف دفع بأحد المسؤولين الأمريكيين الى الرمي باللائمة على الإيرانيين قائلا:" إيران تنفق المليارات على الإرهاب والحروب الخارجية ولو أنفقت عشر(1/10) هذه الأموال على نظام رعاية صحية أفضل لكان الشعب الإيراني أفضل حالا[1]". إن رفض أمريكا رفع العقوبات عن إيران في ظرف حساس كالذي تواجه فيه إيران هذا الوباء التاجي، جعل إيران تعتبر أمريكا من أشرس خصومها كذبا ومكرا ووقاحة وجشعا إرهابا وخداعا. إن التقارب في موقف الصينيين والإيرانيين جعل من فرضية الحرب البيولوجية ونظرية المؤامرة وشيطنة الآخرين تنتعش.

وبالمقابل فإن أمريكا، هي الأخرى بدورها، اتهمت الصين مقرة بأن هذه الأخيرة هي من قامت بصناعة هذا الفيروس التاجي، كسلاح بيولوجي، في مختبراتها العلمية والعسكرية بمدينة ووهان، وبالتالي فالصين هي من تقف وراء هذه الكارثة التي

[1]- " خامنئي يتشبث بنظرية المؤامرة لفرض المساعدات الأمريكية" مقال بجريدة الشرق الأوسط العدد 15091. 23 مارس 2020.

يعيشها العالم الى درجة اعتاد معها ترامب على تسمية هذه الجائحة، في مؤتمراته الصحفية، ب" الفيروس الصيني". وقد كرر هذه العبارة ثلاث مرات[1] في ظرف ساعة واحدة. تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا الإتهام فرض طوق اقتصادي على الصين، فيُتوجس من السفر إليها، والإستيراد منها، والإستثمار فيها، الى درجة سيصبح معها كل ما (منتوج) أو من (شخص) يحمل صفة الصين حاملا لفيروس خطير. وعليه تصير الصين مصدرا، حقيقيا أو افتراضيا، لخطر يهدد الحياة.

ومما زاد من قوة هذه الفرضية وجود بعض التحاليل التي تقدم بها بعض العلماء وتداولتها وسائل التواصل تؤكد على أن داء الفيروس التاجي من صنع الصين. الغرض منه هو إحداث دمار في الإقتصاد الأمريكي والتشويش على حملة الرئيس الأمريكي الإنتخابية. وفي نفس الاتجاه أكدت صحيفة دايلي تامز الأمريكية أن "فيروس كورونا نشأ في مختبر مرتبط ببرنامج الحرب البيولوجية، مشيرة الى معهد ووهان". لم تخف الصين اندهاشها من إصرار الإدارة الأمريكية على تسييس هذه الجائحة وإلقاء اللوم على الصين في محاولة منها للتنصل من مسؤولياتها تجاه العالم على حد تعبير آية سمير[2].

لقد استغلت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، صاحبتي أكبر اقتصادين في العالم، داء الفيروس التاجي/ الجائحة لتبادل التهم فيما بينهما وكل واحدة شنت حملة إعلامية على الأخرى. إن هذه الجائحة جعلت الصراع التجاري ومن ورائه الصراع الإقتصادي والسياسي يطفوان على السطح. فالإدارة الأمريكية تتهم الصين بممارسات تجارية غير عادلة وبسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية.

[1]- في ندوته الصحفية كرر دوناد ترامب كلمة الفيروس الصيني ثلاث مرات: فهجوم الفيروس الصيني.... لبحث الأنباء الهامة جدا.. بشأن الفريوس الصيني.. تعاكيت مع الفيروس الصيني.." كما استعمل نفس الوثف في تغريداته على وسائل التواصل الاجتماعي(وكالة الأناضول، ل 18 مارس 2020)

[2]- سمير أية:" أزمة في مجلس الأمن بسب تسيس كورونا.. الصين: مندهشون من سلوك ترامب". جريدة الأخبار الإلكترونية ل 26 مارس 2020.

وترى الصين بأن أمريكا تريد كبح نهضتها الإقتصادية والساسية، وخلق متاعب لاقتصادها من خلال الأمر الذي أصدره دونالد ترامب للشركات الأمريكية بمغادرة الصين مع التفكير في البحث عن بديل اقتصادي آخر غير الصين، ومن خلال رفض الإدارة الأمريكية مشاركة شركة هواوي الصينية في بناء شبكات الجيل الخامس على اعتبار أن هذه الشركة قريبة من قيادة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم. هذا إضافة الى أن كل دولة فرضت قيودا جمركية على منتوجات الأخرى على الرغم من اعتراف الطرفين بأن الرسوم الجمركية تضر بالطرفين ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما كذلك على المستوى الاجتماعي. فالحرب التجارية فيما بين البلدين سوف تقضي على الآلاف من مناصب الشغل وتتأثر بذلك فئات الفلاحين والعمال. هذا إضافة إلى تأثر الاقتصاد العالمي (تراجع اسعار أسهم العديد من شركات التكنولوجيا العالية، تقلص الصادرات من المواد الخام..).

لعل ما يحرك أمريكا في صراعها الاقتصادي مع الصين هو المشروع الصيني المعروف ب" طريق الحرير"[1] الذي يسعى الى ربط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وافريقيا فيما بينها عن طريق استثمار في البنية التحتية: السكك الحديدية والطرق السيارة، وذلك بهدف تسريع وثيرة وصول منتوجاتها الى العالم. بهذا المشروع استطاعت بكين أن تجر وراءها العديد من الدول والمنظمات، وتعقد معها اتفاقات تعاون وعلى رأس هذه الدول نجد روسيا وإيران وتركيا، أعداء أمريكا في الشرق

[1]- طريق الحرير: مجموع الطرق البرية والبحرية التي كانت تسلكها السفن والقوافل التجارية والتي تربط فيما بين آسيا وأوروبا. يبلغ طول هذا الطريق حوالي اثني عشر ألف كيلومتر(12 ألف كلم). ينقسم هذا الطريق إلى فرعين: واحد يمر عبر شرق آسيا والبحر الأسود ويضل إلى البندقية ويسمى الفرع الشمالي، والآخر يمر عبر سوريا والعراق وتركيا ويصل إلى مصر وشمال افريقيا. طريق الحرير هذا يعود إلى سلالة هان الصينية قبل حوالي مائتي عام قبل الميلاد(206- 32 ق.م). وقد ساهم هذا الطريق في ازدهار العديد من الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية والصينية والرومانية والهنديو والعربية الإسلامية وساهم في تثاقف كبير(تبادل ثقافي، تعلم اللغات، التعرف على العادات والتقاليد..)

الأوسط. أثار هذا المشروع ردود فعل متباينة فبيتر بروكس، الباحث في مؤسسة هيريتيج، يرى ب"أن الصين لا تحاول التوسع وتصدير منتجاتها للعالم وإنشاء البنية التحتية اللازمة فحسب، بل الصين تريد أن تصبح القوة الأعظم في العالم[1]". وذهب آخرون الى اعتبار أن هذا المشروع يدخل في إطار ما يسمى بدبلوماسية الفخ حيث تغرق الصين الدول الفقيرة بالديون كخطوة للسيطرة على هذه الدول والتأثير عليها وبالتالي تقلب موازين القوى لصالحها. إن الصراع مع الصين دفع أمريكا لاستمالة المسلمين الصينيين بالترويج لدعاية أن حبات المسبحات(rosaires) مصنوعة من عظام الخنازير تأجيجا للصراع فيما بين الصين والعالم الإسلامي بشكل عام.

وبحكم توافد الجامعات الأمريكية والمنظمات غير الحكومية على الصين لإجراء التجارب البيولوجية فإن أصابع الاتهام توجه الى أمريكا التي تقف وراء خلق داء الفيروس التاجي. وقدم أحد الأشخاص من خلال رسالة صوتية ارسلت بثقنية الواتساب يظهر فيها اهتمامه بموضوع بفيروس كورونا منذ مدة ليست بالقليلة ويقر بأن "هذا الفيروس منتوج مختبري ودليله على ذلك تسميته ب " كورونا" أي أن هذا الفيروس له تاج وهذا التاج يجعل هذا الفيروس هشا وضعيفا وبالتالي فإن أي مادة منظفة"détergent " تقضي عليه لأنه ليس منتوجا طبيعيا بل هو منتوج اصطناعي. واستبعد صاحب الرسالة أن يكون من بين العاملين في مختبر يوهان P4" ممرض من الدرجة الرابعة Pathogéne4 "[2] أمريكيون فلا وجود إلا للصينيين والفرنسيين في هدا

[1]- فونتييه لوك: " طريق الحرير.. مشروع الهيمنة الصينية على العالم" أخبار الخليج الإلكترونية ل 7 فبراير 2019.

[2]- يوجد هذا المختبر المصنف من فئة "P 4" بمعهد ووهان لعلم الأوبئة. اتخذ قرار بناء هذا المعهد، الوحيد من نوعه في الصين، بعد ما عم فيروس" سراس " القاتل في الصين سنة 2003. واستغرق بناؤه عقدا من الزمن بشراكة مع المعهد الوطني للصحة والأبحاث الصحية الفرنسي. مكن هذا المعهد الصينيين من دراسة الأجسام الدقيقة التي تشكل خطورة على الحياة البشرية كفيروس إيبولا (نسبة إلى نهر إيبولا القريب من مدينة يامبوكو بجمهورية الكونغو الديموقراطية) الذي ظهر سنة 1976.

المختبر.هذا اضافة الى أن هذا الفيروس يعيش في درجة حرارة أقل من 35° ويموت في درجة حرارة 28°، وبالتالي فإن هذا الفيروس ابن المختبر، على اعتبار أن هذه الدرجات من الحرارة لا توجد إلا في المختبرات". وتبعا لذلك فإن الوسط الطبيعي الذي سيترعرع فيه هذا الفيروس هو المناطق الجليدية ومن هنا يتساءل صاحب الرسالة من اين لهذا الفيروس الذي يعيش في الأصقاع الجليدية، حيث الحياة الحيوانية والإنسانية شبه منعدمة، أن ينتقل الى الإنسان؟ ومن ثمة فإن هذا الفيروس التاجي منتوج بشري، إلا أنه لم يحدد الجهة التي كانت من وراء خلقه. كما أن صاحب الرسالة الصوتية استدل بوجود رواية للكاتب الأمريكي دين كونتز Dean Coontz"عيون الظلام " المنشورة سنة 1981 ونقلت عام 2011 إلى فيلم تحت عنوان" العدوى contagion"[1] يصف فيه تقريبا ما عاشته الصين في محنتها مع وباء، شبيه في مواصفاته بالفيروس الذي ضرب مدينة ووهان، مبينا الطريقة التي ينتشر بها هذا الوباء (الاختلاط وعدم غسل اليدين) متسائلا من أين لهذا الروائي الأمريكي ولكاتب السيناريو بكل هذه المعطيات العلمية(طريقة الإنتشار والوقاية منه: غسل

[1]- العدوى: اسم فيلم للمخرج ستيفن سوديربرغ Steven Soderberg المأخوذ عن رواية " عيون الظلام" للكاتب الأمريكي دين كونتز Dean Kontz . كاتب السيناريو سكوت.ز. بيرنس Scot.Z burns ، اعتمد في كتابته هذه على حواراته الطويلة مع عالم الفيروسات الكولومبي إيان ليبكين Ian Lipkin ، المتمحورة حول تاثير الفيروسات والأماكن المحتمل والمرجح أن تظهر فيها. قد اسس هذا السيناريو على معطيات علمية، مبينا كيف أن تدمير الطبيعة والإساءة إلى البيئة كان من وراء ظهور وانتشار هذه العدوى، حيث اقدمت جرافة على هدم شجرة موز في غابة مطيرة في الصين مما أغضب طيور الخفافيش وطار أحدها وبفمه حبة موز ليستقر بمزرعة خنازير. حدث أن سقطت قطعة الموز هذه من فم الخفاش ليلتقطها خنزير. يذبح الخنزير ويسلخ ويعد طعاما في كازينو ماكاو(منطقة توجد على السواحل الجنوبية للصين)، من دزن أن يغسل الطباخ يديه مما علق بيديه من دم الخنزير. بعدها يصافح الزبناء ويخالط مرتادي المطعم، فانتشرت العدوى. يستفاد من لقطة الفيلم هذه أن سبب انتشار العدوى حصل عن طريق أكل لحم الخنزيرالذي انتقلت إليه عن طريق الخفاش المسخر من الكبيعة للغنتقام من ممارسات الغنسان التدميرية. وبذلك فإن استغلال واستمارالفيلم لتغذية النظرية التآمرية استغلالا في غير محله.

اليدين والحجر)؟ ألا أن الفيلم لا يشير إلى أن الفيروس من صنع الإنسان بقدر ما هو انتقام للطبيعة من هذا الأخير الذي عبث بالبيئة وهدد حياة العديد من الكائنات العضوية والحية وعلى رأسها جنس الخفافيش عندما أقدمت جرافة على اقتلاع شجرة موز كانت الخفافيش تتخدها ملاذا لها. لم يستعن أصحاب النظرية التآمرية فقط بالفيلم بل ذهبوا ينقبون في ما كتب قبل انتشار هذه الجائحة، فاستحضروا كتاب هشام الطالب الذي ارتكز على الكاتب مارتن ريس **Martin(1942) Rees**"ساعتنا الأخيرة" الصادر سنة **2003**، والذي يتوقع فيه بحدوث كارثة تدمر العالم"إن أهم الأخطار التي تهدد البشرية هي أرهاب نووي وفيروسات مميتة معدلة وراثيا..وانفلات أجهزة من صنع الإنسان وهندسة وراثية تغير طبيعة البشر. كل هذا يتم بتدبير من أشرار(؟؟؟؟)أو نتيجة خطإ بشري، غير أن العام **2020** سيكون عام الخطأ البيولوجي"[1] ومما يؤكد أن فيروس كورونا التاجي صناعة مخبرية هو عرض بيل غيت، مؤسس شركة "مايكروسوفت"، لدراسة قام بها معهد " تعديل الأمراض"تتنبأ بانتشار وباء فيروسي في الصين سيحصد آلاف الأرواح البشرية وإن كان سيعود ليكذب ذلك فيما بعد ذلك. لوك مونطانييه **(1932) Luc Montagnier** الخبير الفرنسي الحاصل على جائزة نوبل في الطب والمكتشف لفيروس السيدا رأى بأن فيروس كورونا ناتج عن خطأ مخبري خلال عملية انتاج مصل ضد فيروس السيدا. دليله على ذلك هو التحليل الذي أجراه على جينوم هذا الفيروس الجديد، فوجده يحتوي على قطعة من فيروس السيدا وجرثومة الملاريا. ويضيف بأن هذه الخصائص للفيروس التاجي لا يمكن لها أن تحدث بشكل طبيعي. وما التحولات(اختلافه من دولة الى أخرى) التي يعرفها هذا الفيروس ليست إلا ردود فعل منه للتخلص من العناصر المضافة إليه والعالقة به بشكل اصطناعي. إلا أن عالم الأوبئة، بمعهد باستور،

[1]- صالح هشام: بناء الكون ومصير الغنسان تقض نظرية الإنفجار الكبير، حقائق مذهلة في العلوم الكونية والدينية" بيروت **2006**. دار الطليعة. الصفحة **671**.

إيتيان سيمون لوريار **Etienne Simon Loriére(1944)** في حديث إلى الوكالة الفرنسية للأنباء "رأى بأن أن تلك القطع في الواقع مثل الكثير من المتواليات في المادة الوراثية للبكتيريا والفيروسات والنباتات [1]".

إن ما يمكن أن يجعل من أن هذه التخريجات تجانب الصواب هو القرار الأمريكي الذي دعا الى رفع الحظر على تجارب مسببات الأمراض الخطيرة مثل متلازمة الالتهاب التفسي الحاد وانفلونزا الخنازير..حيث قام المعهد الوطني للصحة العامة بإلغاء الحظر على التجارب التي تستهدف مسببات الأمراض الخطيرة من أجل الوقوف على الطفرات التي من الممكن أن تحدثها أو تطورها. ورفع الحظر هذا قد يجعل الباحثين في المختبرات يغامرون ويساهمون في خلق فيروس مع احتمال انفلاته ونقله الى الإنسان. فمع مختبر يتميز بإجراءات وتدابير أمنية جد عالية تبقى فكرة تسرب الفيروس من المختبر لا معنى.

لنظرية المؤامرة تداعيات تتمثل في تحويل الرأي العام عن الأسباب الحقيقية للظاهرة، وإلهائه بالخوض في أشياء ثانوية وجعله يتشبث بقشور الأشياء. كما تساهم هده النظرية في إضعاف ثقة الإنسان في الطب والجهات العلمية المختصة حتى يتسنى له الذهاب الى استعمال الأعشاب والعقاقير النباتية التي يحصلون عليها من الدجالين وممن يستثمرون في جهل الناس. فالعامة مؤهلة لقبول نظرية المؤامرة وعلى استعداد لتصديق الإشاعات والعمل على ترويجها والزيادة فيها، لا لشيء إلى لكونها تمنحهم انطباعا يشعرون معه أنهم يفهمون ولا شيء يفرق بينهم وبين المثقف والطبيب حتى. وبالتالي فإن نظرية المؤامرة تشبع دوافع نفسية لذا عامة الناس وتشعرهم هم الآخرون كونهم متمكنين من حقائق الأمور ولا يوجدون على

[1]- جريدة الاقتصادي" كوفيد **19** : نظرية فيروس مصنع، المقدمة من طرف مونطانيبي، موضع جدل ساخن" ل **17** أبريل **2020**.

الغارب، حتى وإن كانت المعلومات التي يتداولونها خاطئة بشكل يتجاوز قدرتهم على التصديق بها.

إن نظرية المؤامرة القائمة على الإتهام والإتهام المضاد لا تخدم في شيئ الإنسانية بقدر ما تزرع فقدان الثقة في كل شيئ في الدول، في المؤسسات، في المنظمات وتفاقم من مشاعر الخوف والهلع والحذر من الآخر وشيطنته واعتباره منبع الشر ومصدر الخطر.

بهذا الشكل تسمح هذه المقاربة بظهور المحاولات الميتافيزيقة أي الغيبية او الدينية لتفسير أصل داء الفيروس التاجي وسبل مقاومته. فعلى ماذا تتأسس هذه المقاربة؟ وكيف تنظر إلى مسالة النشأة؟

2- المقاربة الدينية:

يشكل المجال الطبيعي بما فيه الإنسان واحدا من المجالات التي تتأسس عليها التفسيرات الدينية. ويعتبر النص الديني منطلق هذه التفسيرات ومنتهاها. وبذلك فهي لا تبحث عند تفسيرها للظواهر الطبيعية أو الإنسانية عن القوانين المتحكمة في ظهورها وتطورها وإنما تعود الى النص الديني لتغترف منه لتفسير هذه الظواهر. إنها تحاول أن تضفي الطابع الديني على الدنيوي. فالفياضانات والزلازل والعواصف لا تخضع للقوانين الجيولوجية أو للتحولات المناخية بقدر ما هي إما إنذار أو عقاب: إنذار ينذر به الله خلقه بغرض تنبيهه أو عقاب يعاقب به الله هذا مخلوقه الذي زاغ عن الطريق المستقيم. ومن ثمة فكل الظواهر لا تحدث إلا بمشيئة الله بغرض التنبيه أو الإختبار أو العقاب. فتفسير رجال الدين لفيروس كورونا يحكمه هذا المنطق، على الرغم من وجود بعض الإختلافات ليس في الأصل وإنما في الفرع: أي أن المنطلق واحد(النص الديني) مع وجود بعض الإختلافات في التأويل، محكومة في غالب الأحيان بمدى قرب أو ابتعاد رجال الدين من مراكز القرار السياسي أي من الحكام. لقد اتفقوا في أصل نشأة الجائحة وفي سبب نزولها واختلفوا فقط في الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات وعلى رأسها إغلاق دور العبادة أو المساجد

ومنع عموم المسلمين من إقامة الشعائر الدينية داخلها. إنه نوع من الإستغلال السياسي للدين لانتزاع بعض المواقف السياسية سواء من الحكام أو من الجماهير الشعبية المتدينة. كما تعتبر فرصة لتزكية المفاهيم الغيبية حول العقاب الإلهي.

يكاد يجمع العلماء الدينيون باختلاف دياناتهم على أن الفيروس التاجي المعروف ب"كوفيد 19" ليس إلا عقابا إلاهيا للبشر على اعتبار أنهم تخلوا عن التعاليم الدينية بل نتيجة طبيعية لخطاياهم وميولاتهم التي تغضب الله. فاليهود اعتبروا أن من شأن هذا الإبتعاد إثارة غضب الله الذي ترجم في هذا الفيروس. وأن عدم الإسترشاد بالكتب الصينية التي حرمت أكل الحيوانات البرية سبب هذه الجائحة.وأكد البابا فرانسيس أن سبب ظهور هذه الجائحة هو "خلو القلوب من الإيمان وامتلاؤها بالجشع والبحث عن الربح السريع دونما أدنى انتباه الى صرخة الفقراء وصرخة كوكبنا المريض[1]". بهذا يكون البابا قد جعل من الإهتمام بمعاناة الفقراء ومن الإعتناء بالبيئة أساس الإيمان الواقي من غضب الله. واستكان العلماء المسلمون، مع بعض الإختلافات الطفيفة فيما بينهم، إلى أن هذه الجائحة ليست إلا عقابا وانتقاما من الله. ولا يصاب بهذا الداء إلا الملحدين ومزعزعي العقيدة المكذبين بالقرآن والأنبياء. فالله برأيهم اختار الصين بدعوى أن هذا البلد بلد يحكمه الطغاة والملحدون، حاصروا مسلمي الإيغور، نكلوا بهم واستهزأوا من نقاب نسائهم، وأجبروهم على أكل لحم الخنزير وشرب الخمر وحاصورهم. كل هذه الممارسات جعلت الله يستشيط غضبا ليصيبهم بهذا الداء القاتل وحاصرهم وفرض عليهم رجالا ونساءا ارتداء النقاب في إشارة إلى الكمامة الواقية التي توضع على الوجه. وفي ذلك مسخ لهم على حد تعبير حمادي المدرسي. وصرح محمد خليفة البدوي، مدرس الفقه بجامعة الأزهر" بأن البلاء لا يحل إلا بذنب ولا يرفع إلا بتوبة، وبالنظر الى ما فعلته الصين نجد أن الأمر عسيرا ولا نفسره إلا على هذا النحو...فالصين من الدول التي تعادي

[1]- جريدة الحرة الإلكترونية :" العاصفة تكشف ضعفنا" ل 28 مارس 2020.

الدين عموما، فلا مانع من أن يكون ذلك نزل بسبب ذنوبهم وعدائهم لله[1]". وفي الوقت الذي لم ينتبه أي أحد من المسلمين لقضية الإيغور تكلف الله بقضيتهم. ومن ثمة فإن هذه الجائحة جند من جنود الله أرسلت الى الصين لمعاقبتهم ونصرة المسلمين. وذهب أيمن أبو عمر وكيل الأوقاف في مصر أن من مات بسبب كورونا فهو شهيد كما لو أنه كان في حرب ضد الكفار. استعصى علي فهم هذا المنطق: أن يرسل الله هذا الفيروس لشخص عقابا له ولما يموت يدخله في عداد الشهداء.

أما عن علاج كورونا بالنسبة لهذه الفئة، لا يحتاج لا إلى مجهودات العلماء ولا الى تجاربهم المختبرية، التي قد تستغرق شهورا بل سنوات. فهو(أي العلاج)أسهل مما يمكن تصوره. فإما بالرقية الشرعية(قراء ة القرآن على المصاب أو بعشبة، كما ذهب الى ذلك الشيخ يحظيه ولد داهي مدير معهد لعلاج السحر بنواكشوط، الذي أبدى استعداده للذهاب الى الصين لمعالجة المصابين في الوقت الذي يؤكد فيه أن العلاج لا يكون مفيدا وناجعا إلا بالنسبة للمؤمنين وأحباب الله. فيما رأى أسامه حجازي، استشاري التخسيس وأمراض الباطن بجامعة كلود بيرنار بليون الفرنسية، أن النقاب والوضوء علاجان لفيروس كورونا. هذه الأشياء غابت عن المختبرات العلمية وعن منظمة الصحة العالمية. فلولا خوف هذه الأخيرة من ردود فعل العالم واتهامها بالإنحياز للمسيلمين لفرضت النقاب والوضوء كعلاج لهذه الجائحة وجعلتهما ضمن برامجها لمحاربة الأوبئة؟؟

الخلاف الذي ظهر في صفوف رجال الدين المسلمين تعلق بمدى شرعية إغلاق دور العبادة. فهذا قاسم الطائي دعا الى الاستمرار في ممارسة الطقوس الدينية والحفاظ على الصلوات الجماعية وصلاة الجمعة بدعوى أن الفيروس لا يصيب المؤمنين الملتزمين بأحكام الشريعة بل يصيب الكفار، لا لشيئ إلا لكون دور العبادة

[1]- عبد الله ملاك:" كورونا والنصوص المقدسة.. تديين الدنيوي" جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية ل 17 مارس 2020.

رحمة لا يدخلها ضرر. والضرر والرحمة لا يلتقيان كالخطوط المتوازية في الهندسة الأوقليدية. ومن ثمة فاتخاذ الحذر عربون على ضعف الإيمان لأن في ذلك تقديم السبب الدنيوي على الديني، الطبيعي على الإلاهي. فكل ما يقع في الطبيعة وللإنسان من أمر الله.(ما أحوجنا الى إحياء تراث الفرق الكلامية وعلى رأسها المعتزلة الممجدة للعقل). فإبطال صلوات الجماعة وصلاة الجمعة والعزوف عن زيارة الأماكن المقدسة هو ما تسعى إليه الجهات المعادية للدين الإسلامي، لما في هذه الطقوس من تقوية الشعور بالوحدة والتلاحم فيما بين المسلمين. وعليه فإن كل المحاولات المستميتة لمحاربة الإسلام لم تفلح إلا مع مجيئ كورونا.

وبمقابل ذلك هناك من اعتبر أن إغلاق المعابد والكنائس والمساجد والأماكن المقدسة في وجه المتدينين امن صلين وحجاج مسألة شرعية ودليلهم في ذلك هو الخوف على هلاك النفس، جراء مرض محقق وليس مفترضا أو وهما. إن الخوف يدخل في موانع الصلاة بالمساجد.فمع الخوف ينتفي شرط أساسي من شروط إقامة الصلاة وهو الطمأنينة. ومن ثمة أفتى الإتحاد العالمي للمسلمين بجواز إغلاق المساجد في وجه المصلين لما في ذلك من حفاظ على حياة المسلمين ارتكانا إلى قاعدة شائعة فيما بين المسلمين تؤكد أن " حماية والحفاظ على الأبدان مقدم على ألأديان. وكباقي علماء المسلمين، أفتى المجلس الأعلى العلمي بالمغرب، بطلب من ملك البلاد باعتباره أميرا للمؤمنين(الفصل41 من دستور 2011)[1] بضرورة إغلاق المساجد سواء بالنسبة للصلوات الخمس وصلاة الجمعة ابتداءا من السادس عشر (16) من شهر مارس من السنة الجارية. وعلى خلاف المجلس العلمي الأعلى بالمغرب والاتحاد العالمي للمسلمين اعتبر أبو النعيم (من الوجوه السلفية بالمغرب) "أن البلد الذي تغلق فيه المساجد ولا تصلى فيه الصلوات الخمس بلد مرتد عن دينه، وكفر بعد إيمانه أصبح دار كفر وليست دار

[1]- ينص الفصل الواحد والأربعون في فقرته الأولى من دستور 2011 للملكة المغربية على أن:" الملك أمير المؤمنين وحامي الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية".

إسلام [1]". وعلى إثر هذا التصريح التكفيري تمت متابعة هذا السلفي وإدانته بسنة حبسا وغرامة قدرها ألفين درهم(2000 درهم).

ويبقى هذا النقاش حول شرعية أم عدم شرعية إغلاق دور العبادة، إخفاء لمحدودية الآفاق الفكرية لهؤلاء، ولا قدرتهم على مسايرة الفكر العلمي. هذا إضافة الى إدخال عموم الناس في نقاش عقيم لن يجديهم نفعا في مواجتهتم لهذا الفيروس القاتل.

إن الأحداث على أرض الواقع تدحض هذه التفسيرات وتعري على قصورها وعجزها المعرفي وضحالة فكرها. فكيف لقوة ما فوق طبيعية تتدخل في تسيير شؤون الناس على الأرض لمعاقبة الكافرين والملحدين؟ وحتى ما إذا كان الأمر كذلك لماذا انتقلت العدوى لتصيب حتى المسلمين والمسيحيين واليهود؟ أم أنها لم تصب إلا الكفار منهم؟ هل الفيروس مؤمن يعادي الكفار والملحدين حتى في صفوف الدين ينتمون الى الإسلام حضارة وثقافة؟ وهل يوجد فيروس كافر لا يصيب إلا المؤمنين حتى يعلي الله من درجاتهم ويرقيهم الى مستوى الشهداء؟ هل هذه العلاجات لم يحط مكتشفوها علما المنظمة العالمية للصحة؟ ولماذ لم يقدموها لحكامهم الذين لا زالوا يتخبطون في دوامة من الهلع والخوف وعدم الإستقرار بمعية شعوبهم؟ فمن السذاجة القول بأن المساجد لا يدخلها هذا الفيروس التاجي وبالتالي لن يصيب مرتاديها. فما غاب عنهم أو أرادوا تغييبه، وهذا ما يصرخ به الواقع، أن هذا الفيروس التاجي لا يعرف الحدود، ولا يميز بين الأماكن. فهو عابر للقارات، كما أنه عديم التمييز فيما بين البشر وبين الأعراق والديانات. يسعى فقط الى الوصول الى رئة الإنسان ليتكاثر بها مستهدفا جهاز مناعته ليرديه جثة هامدة.

إن داء الفيروس التاجي ساهم بشكل كبير في تعرية الفكر الديني الذي يحاول أن يسقط المقدس على المدنس أي يدين الدنيوي. موهما الناس بأن كل ما يقع في

[1]- الحاجي محمد" مقطع من فيديو تداولته مواقع التواصل الاجتماعي. جريدة أنور بريس الإلكترونية ل 17 مارس 2020.

الطبيعة وللإنسان يجد تفسيره في الكتب المقدسة بل وأن هذه الأخيرة سابقة عن العلم في اكتشافاته واختراعاته. إنهم يتطاولون على مجالات العلم ويسمحون لأنفسهم الخوض فيها وهم يفتقرون لأبجديات العلم المنهجية والمعرفية. إنه قلة الحياء العلمي. فمن تحدث في غير فنه أتى بالعجائب كما يقول الفقهاء. وما أتى به هؤلاء لا يخرج عن هذا الإطار. إن الدين بهذه الطريقة من التحليل لا يدفع الإنسان خطوة واحدة عل طريق البحث والكشف العلميين. فالكتب الدينية لا تقيم براهين على الظواهر الطبيعية والإنسانية بقدر ما تقدم مادة إيمانية. وعليه فكتب الدين ليست كتب علم تجريبي ولا كتب فيزياء ولا كتب اقتصاد ولا كتب سياسة ولا كتب تربية... وإنما هي كتب هداية تخاطب الوجدان والعاطفة ولا تخاطب العقل. وعليه فإن الظواهر الإنسانية والطبيعية لا تفسر بالعاطفة والوجدان وإنما بالعقل المسلح بالعلم وبأدواته وبخطواته المنهجية والمعرفية: الإبستمولوجية. فلا شيء أخطر على الفكر وتطوره من الإقرار المطلق بأن كل ظاهرة جوابها جاهز وتفسيرها متضمن في الكتاب المقدس.

فالأمر لايقف عند حد إسقاط ما هو ديني على ما هو دنيوي، وتغليف النسبي بالمطلق، بل يتعداه، خصوصا إذا انخرط الدين في الصراعات الإيديولوجية والسياسية، إلى بث روح التعصب والتشدد، وزرع الكراهية وإقصاء وتهميش الآخر ووضعه في مصاف العدو، مما يستلزم حشو كل ثقب الجسد بالبارود والإنفجار في وجهه باعتباره مخالفا ومباينا لحاملي هذا الفكر. إنه فكر لا يعمل إلا على تغذية التطرف بل والإرهاب حتى.

ففي الوقت الذي يحرص فيه علماء الأوبئة والأطباء على تقديم تفسير علمي للفيروس وإشاعة وعي صحي، تتعالى أصوات رجال الدين شامتة وزارعة للكراهية. فالعودة إلى الدين من دون معرفة نصوصه وتاريخه ومن دون تحرير للنص الديني، تحريرا يربطه بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والتطور العلمي، يكون كارثة. فما غاب عن فكر هؤلاء هو أن هذه الجائحة متعدد الأبعاد يتداخل فيها الطبي والديني

والاقتصادي والسياسي والنفسي..وان كل فاعل، انطلاقا من موقع تخصصه، مطالب بالإجابة عما تطرحه الجائحة عليه من أسئلة بأفق القضاء عليها، من دون أن يدخل في تعارض مع الآخر على أساس أن الهدف واحد. وبالتالي فعلى رجل الدين أن يجيب بشكل يجعل الناس يتفهمون أهمية الإجراءات التي اتخذتها السلطات المختصة، ويساهم في بث الطمأنينة في النفوس وتهدئتها وليس تشميتا وزرعا للكراهية.

فبالاعتماد على سوابق تاريخية، أثبتت أن الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا وصناعيا لا تتوانى في استعمال امكانياتها التكنولوجية والصناعية المتطورة في حروبها من أجل دحر العدو ومن أجل تحقيق أغراضها ومصالحها الاقتصادية والسياسية بما في ذلك نشر الأمراض ولو بشكل اصطناعي. وبالتالي فإن انتشار داء الفيروس التاجي لا يمكن أن يكون مجرد صدفة كما الشأن بالنسبة للعديد من الأوبئة التي عرفتها البشرية والتي انتقلت طبيعيا من الحشرات أو الحيوانات الى الإنسان. وفي نفس الوقت، يصعب إثبات نظرية المؤامرة والإقرار بأن فيروس كورونا التاجي منتوج مخبري، كما يصعب تصديق المقاربة الدينية لتهافتها. كل هذا يدفعنا الى استحضار المقاربة العلمية. فما هي الحجج التي تقدمها التصورات العلمية؟

3- المقاربة العلمية:

بخلاف المقاربة التآمرية والمقاربة الدينية، فإن المقاربة العلمية تعتبر أن فيروس كورونا ليس وليد تجارب مخبرية، وليس جندا من جنود الله، بقدر ما هو منتوج طبيعي أفرزته الطبيعة تحت شروط طبيعية معينة. ينتمي فيروس كرونا التاجي الى عائلة الفيروسات التي تصيب الحيوان والإنسان على السواء. فهو الأحدث في هذه السلالة ومن بين خصائصه أنه ينتقل بسرعة كبيرة فيما بين البشر ويسبب أمراضا خطيرة، وهذا ما يؤرق المسؤولين. يعتبر هذا الفيروس امتدادا طبيعيا لمتلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد(« SRAS » : syndrome respiratoire aigu severe) الذي أصاب الصين عام 2003 ولمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية syndrome respiratoire du Moyen Orient (MERS) التي أصابت السعودية عام 2012. في هذا الإطار أكد

عالم البيولوجيا الجزيئية(biologie moléculaire) كريستيان أندرسون، من خلال مقارنته لهذا الفيروس بسلالات فيروسات التاج المعروفة(سراس وميرس) أنه نشأ بشكل طبيعي ومن خلال العمليات الطبيعية، "وبالتالي فإن هذا الفيروس ليس سلاحا بيولوجيا أنشيء في المختبرات[1]". إن تطور الفيروس الى حالته الحالية جاء نتيجة انتقاء طبيعي من خلال حاضن غير بشري وقد يكون هذا الحاضن أو المضيف حيوانا كما هو الشأن بالنسبة للنوعين الأولين من سلالة فيروسات كورونا وهما متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد(السراس SRAS) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (الميرسMERS).

على الرغم من التحاليل التي قام بها العلماء سواء في الصين أو خارج الصين لا زال أصل داءالفيروس التاجي نسبيا غير معروف أي لا زالت هناك العديد من المناطق الرمادية فيما يتعلق بأصله وفي أي من الحيوانات نشأ؟ وبحسب تسلسل جينوم[2] الفيروس الذي قام به مجموعة من العلماء الصينيين، انتهوا الى أنه قريب من فيروس متلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد(سراسSRAS)الذي ظهر بمقاطعة قوانغدونغ الصينية في نونبر 2002 ثم انتشر الى ما يقرب من تسع وعشرين (29) دولة سنة 2003. وأوصلتهم تحاليلهم الى العديد من الحيوانات. فالخفافيش وقطط الزباد قد تكون من وراء داء الفيروس التاجي باعتبارها هي المضيفة والحاضنة له وبالتالي فهي المسؤولة عن نقله الى الإنسان. إن فرضية كون مصدر داء الفيروس التاجي هو الحيوانات البرية تبقى قريبة من السلامة خصوصا وأن الصينيين يتاجرون فيها ويتغذون عليها مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بهذا الداء، بحسب ما أوضح بيتر داسزاك Peter

[1]- وكالة عمون الإخبارية :" الصين تحدد مصدر فيروس كورونا" 26 يناير 2020.

[2]- الجينوم le génome (الخبر الوراثي) هو مجموع المادة الوراثية الموجودة بخلايا كل كائن حي: النبات، الحيوان والبشر. وتتركز بنواة الخلية كل معظم العمليات الحيوية للكائن الحي. ويعتبر الحامض النووي هو المسؤول عن توريث الصفات من النوع إلى نسله، وعن حفظ صفاته عبر أجياله واحدا بعد الآخر.

Daszakرئيس المنظمة غير الحكومية **«Ecohealt alliance»** المتخصصة بالوقاية من الأمراض المعدية. فجل الأمراض المعدية هي من اصل حيواني: فقطط الزباد مسؤولة عن فيروس "سراس**SRAS** " والوطواط عن فيروس ايبولا والقردة عن فيروس الإيدز. وفي نفس الاتجاه أوردت وكالة شينخوا الصينية "الى أن أثنتي وعشرين**(22)** عينة من أصل خمسمائة وخمس وثمانين**(585)** عينة مأخوذة من سوق هوانان، الموجود بمدينة ووهان، جرى العثور فيها على الحوامض النووية التابعة لفيروس كورونا الجديد وأن الأخصائيين تمكنوا من فرز الفيروس من عينات البيئة، الأمر الذي يدل على أن الحيوانات البرية التي كانت التجارة بها جارية في السوق المذكورة، هي التي كانت مصدرا للفيروس[1]". وبحسب مدير قسم الصحة العامة بمعهد باستور آرنو فونتانيت **Arnaud fontanet**، رئيس قسم الأوبئة بمعهد باستور بباريس، "فما يمكن قوله يقينا ان هناك أصل حيواني" وانتقل إلى الإنسان وأن قطط الزباد هو الذي يحتوي على فيروس شبيه بهذا الذي لذا الإنسان خاصة في قدرته على الإلتصاق بالمستقبلات الخلوية التي تساعد الفيروس على اختراق الجسم الإنساني. هذا إضافة إلى" أن براز هذا الحيوان المعروض للبيع في السوق، تحمل هذا الفيروس ويمكن أن تنتقل العدوى الى التجار أو الزبناء[2]".

إن انتقال داء الفيروس التاجي، إلى الإنسان عن طريق الحيوانات، أكدته الدراسات التي أجريت على فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "ميرس **MERS**"، بحيث رأت بأن هذا الفيروس الذي أصاب دول الشرق الأوسط وعلى رأسها السعودية سنة **2012** مصدره الإبل والتي انتقل اليها عن طريق الخفافيش في زمن بعيد. ومن ثمة فالإبل هي المستودع الرئيسي الذي يستضيف فيروس كورونا المسبب

[1]- لقاء أجرته **RTL** مع آرنو فونتانيت " فيروس كورونا: ما هو أصل كوفيد **19**؟" بتاريخ **27** مارس **2020**.

[2]- منظمة الصحة العالمية: فيروس كورونا ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(ميرس- كوف **(MERS-COV)** بتاريخ **11** مارس **2020**.

لل"ميرس.MERS". فعلى الرغم من عدم معرفة طريقة انتقال هذا الفيروس من الجمال الى الإنسان الى أن الدراسات خلصت الى وجود مضادات حيوية لهذا الفيروس تفرزها الإبل، ومن ثمة رجحت أن الإنتقال يتم عن طريق مخالطة الإبل واستهلاك منتجاتها من لحم ولبن وبول[1]. فعلماء من أمريكا ومن السعودية، بحسب الوكالة الفرنسية للأنباء(22 مارس 2020)، أكدوا على أن فيروس كورونا لذا الخفافيش يشبه تماما ذلك الذي يصيب الإنسان. توصلوا إلى هذه النتيجة بعد أخذ ما يزيد عن ألف عينة من سبعة (7) أنواع من الخفافيش بمختلف مناطق السعودية، التي ظهرت فيها متلازمة الشرق الأوسط التنفسية(ميرسMERS)، ولأول مرة حددوا أن هذا الحيوان خزان لداء الفيروس التاجي. وعليه تبقى الخفافيش خزانات وحاضنات له. وانتقل إلى الحيوان وخاصة الإبل، وبحكم علاقة الإنسان الصحراوي الهوياتية بهذه الحيوانات، انتقل اليه هو الآخر هذا الوباء، وسبب له ذلك المرض التنفسي المعروف بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية(ميرسMERS).

على الرغم من حصول اتفاق حول كون الحيوان هو حاضن وناقل هذا الوباء إلى الإنسان إلا أن الطريقة التي يحصل بها هذا الإنتقال لا زال الحسم فيها غير نهائي. هناك قطعة من الأحجية مفقودة.

لمواجهة داء الفيروس التاجي سارت الدول على منهجية الحجر الصحي، الذي اتخذته الصين في صراعها مع المرض حتى لا ينتشر ويتفشى وسط الناس. إنه إجراء قديم ارتبط بالطاعون وخاصة الأسود الذي ضرب في البداية الصين عام 1331 وانتقل

[1]- عرفت شبه الجويرة العربية في عهد عمر بن الخطاب، طاعون عمواس الذي ظهر في السنة الثامنة عشرة للهجرة ببلدة عمواس. أمر الناس بعدم الاختلاط بسكان هذه البلدة وأن لا يدخل إليها أحد ولا يخرج منها. وعلى عهد بيتروس جيستنيان(483- 565) عرفت مصر وباء الطاعون في عام 542 وحمل هذا الطاعون اسم حاكم مصر" طاعون جيستنسان.

منها الى آسيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط. وكانت الدول المصابة بالطاعون تلجأ الى عزل المصابين وتقييد حركة الآخرين المحتمل إصابتهم بالعدوى.

جهتها للطاعون الأسود، إلى عزل الوافدين إليها في مكان واحد وحجز سفنهم لمدة أربعين يوما قبل السماح لها بالرسو وإفراغ حمولتها. ومن مدة العزل التي تستغرق أربعين يوما اشتقت الكلمة الفرنسية **quarantaine**(العزل أو الحجر الصحي).

مع كوفيد **19**، لم تكن الدول في البداية متفقة على إعلان حالة طواريء صحية ومنع السكان من التنقل والتجمع باعتبار كل ذلك خرقا للحريات الفردية والجماعية ومصادرة للفضاء العام ومركزة للسلطة وممارسة القمع، باسم محاربة الفيروس وتحت ذريعة المحافظة على الحياة. فانجلترا مثلا اختارت في بداية الأمر استراتيجية ما يسمى ب" استراتيجية القطيع" القائمة على ممارسة الحياة بشكل عادي، بحيث يصاب معظم أفراد المجتمع بالفيروس، فتتعرف أجهزتهم المناعية علية وتسهل محاربته، بل سيختفي من تلقاء ذاته. إلا أنه في الأخير، وتحت وطأة خطر انتشار هذه الجائحة، وإصابة حتى أولئك الذين كانوا يظنون أنهم بمنأى عنه، مارست أغلب الدول الحجر الصحي على مواطنيها ومنعت كل ما من شأنه أن يوفر ظروف الإختلاط، باستثناء كوريا الجنوبية وهونغ كونغ اللتين جعلتا من لباس الكمامة مسألة ضرورية مرفوقا بفحص مكثف لكل الساكنة.

موازاة مع الحجر الصحي كإجراء وقائي، عرف العالم الغربي، من خلال المختبرات العلمية وشركات صنع الأدوية سباقا محموما لإنتاج مصل لمحاربة داء الفيروس التاجي. في هذا الإطار أثارت تصريحات عالم الأوبئة، البرفسور ديدييه راوولت (**Didier Raoult (1952**، بخصوص اقتراحه للكلوروكين كعلاج واعد لكوفيد **19**، ضجة إعلامية وجدلا وسط المختصين والأطباء والساسيين حتى. فاقتراحه لم يأت من فراغ، وإنما انطلاقا، أولا من أعمال عالم الأوبئة وأمراض الرئة الصيني تشونغ تانشان (**Zhong Nan Shan(1936** مدير معهد غوانزو للأمراض التنفسية ورئيس تحرير مجلة أمراض الصدر، وثانيا من التجربة التي أقامها على عينة من

المصابين، حيث أبان الدواء عن نجاعته واعتمده الصينيون والإيرانيون والمغاربة في مواجهتهم لكوفيد 19. وبالتالي فهو لا يرى مانعا من وصفه للمصابين دون انتظار التجارب المختبرية. ولما أعلن عن توفر هذا الدواء وبثمن زهيد، دخل لوبي صناعة الأدوية ليؤجج من الصراع مستعملا كل الأساليب بهدف ثني البروفسور ديديه راوولت عن قراره وعن دعوته للأطباء لوصف دواء الكلوروكين للمصابين. فألصقت له العديد من التهم(ممارس للسرقة العلمية)، وقيلت في حق شخصه، أشياء كثيرة(دجال، مريض بالعظمة، يبحث عن الشهرة)، وهّدد بالتصفية الجسدية.

هذه الأجواء خلقت لذا الرأي العام الفرنسي انطباعا بوجود تآمر فيما بين الحكومة وشركات صناعة الأدوية وخصوصا شركة بيغ فارما Big Pharma بحكم التقارب فيما بينها وبين قصر الإليزي، لأن كل أعضاء الحكومة تقريبا كانوا أجراء عندها أو هم كذلك الآن. والذي غذى هذا الوضع هو صراعه مع إيف ليفي Yves Levy على رأس المعهد الوطني للصحة والدراسات والأبحاث الطبية(JNSERM)، وزوجة هذا الأخير أنياس بيزان (1962)Agnes Byzin وزيرة الصحة سابقا. فالوجه الأول للصراع تمشى مع فضح ديديه راوولت لتضارب المصالح أو ازدواجها فيما بين وزيرة الصحة وزوجها مدير المعهد والثاني يتمثل في تغيير الوضع القانوني للمعهد الجامعي الإستشفائي لمارسيليا من مؤسسة للتعاون العلمي، تتمتع باستقلالية وحرية في البحث إلى مؤسسة تابعة للمعهد الباريسي. هذا ما لم يرق ديديه راوولت ودفعه الى سحب علامة المعهد الوطني للصحة والدراسات والأبحاث الطبية من وحدات البحث بالمعهد الجامعي الإستشفائي بمارسيليا. والوجه الثالث عندما صرحت وزيرة الصحة أن مادة الكلوروكين مادة سامة وعمدت إلى تشطيبها من لائحة الأدوية المسموح بتناولها طبيا. احتمال أن تكون هذه الممارسات ضد ديديه راولت للحيلولة دون ارتفاع أسهمه في المجال الكبي ويرشح لجائزة نوبل؟

إن العالم لا يعيش أزمة سياسية وإنما يعيش أزمة صحية ومن ثمة وجب التفكير فيما يمكن أن ينقذ حياة الناس. فالمجتمع الدولي في حرب الآن كما عبر عن

ذلك كل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب(1946) **Donald Trump** والرئيس الفرنسي وإيمانويل ماكرون (1977) **Emmanuel Macron** فلا يجب مقايضة حياة البشرية بالربح. كما لا يجب المتاجرة في مآسي الشعوب. فحياتهم لا تقدر بأي ثمن. فهي فوق كل الأثمنة وكل الأسعار.

اعتبرت المقاربة العلمية أن ظهور مرض الفيروس التاجي حدث تحت تطور الظروف الطبيعية. أليس للإنسان دور في توفير الشروط الطبيعية التي يمكن لها أن تحدث مثل هده الطفرات وهذه التحولات في الطبيعة بظهور كائنات جديدية؟

4- المقاربة البيئية.

تُعرّفُ البيئة بذلك الوسط الذي تعيش فيه الكائنات الحية وغير الحية المرئية وغير المرئية، ويعتبر الإنسان من بين العناصر المكونة لهذا الوسط. كل هذه العناصر تتفاعل فيما بينها وفق قوانين طبيعية تحافظ على التوازن البيئي.وبالتالي فإن إلحاق أي ضرر، كيفما كانت درجته بأي عنصر من عناصر البيئة، سوف يضعف من توازنها ويساهم في لا استقرارها. ضمن هذه السلسلة من الكائنات الحية، سمح الإنسان لنفسه بأن يصير هو البداية وهو النهاية، وأعطى لنقسه قيمة لم يمنحها له أي عنصر من عناصر الطبيعة. فظن أن كل ما في الطبيعة مسخر لخدمته وقضاء حاجياته وتلبية نزواته خصوصا عندما طور ونوع من وسائله وقواه الإنتاجية. فتلاشت بذلك فكرة البيئة الحاضنة والتعايش المتناغم بين مكوناتها لتظهر فكرة السيطرة على الطبيعة واستغلالها. هذا الوضع المتميز الذي منحه الإنسان لنفسه، سيجد تبريره في التنظيرات الليبرالية التي دفعت الإنسان الى التسلط وممارسة عدوانيته على الطبيعة.كتب ديكارت(1596- 1650):" أنه من خلال معرفتنا بقوة النار والهواء والماء...وبمعرفتنا لمختلف مهن صناعنا التي يمكن توظيفها في جميع الإستعمالات التي تناسبها، نستطيع أن نجعل من أنفسنا سادة الطبيعة وملاكها[1]". فامتلاك

[1]- ديكارت روني: خطاب في المنهج" 1955 تونس مطابع سيريس الصفحة 54.

الطبيعة والسيطرة عليها يقتضي من الإنسان معرفة ثقنية وآلية / ميكانيكية لمكونات الطبيعة. وبذلك تحولت الطبيعة إلى شيء، أفرغ من محتواه العضوي والحيوي، يستعمله الإنسان لتحقيق مآربه وإشباع غرائزه. وكان ذلك بمثابة إعلان عن بداية موت الطبيعة ككائن عضوي وحي. وستزداد متاعب البيئة مع انتقال الدول الصناعية الى دول استعمارية تسعى الى تنمية صناعاتها وذلك بالبحث عن الموارد الأولية وأسواق جديدة لتصريف منتوجاتها. وبالتالي فسيرورة التصنيع بدلت وغيرت على نحو كبير من وجه الأرض(تغيير استخدام الأراضي للاستيطان والزراعة، استخراج المعادن، قطع الأشجار..). ففي الحضارة الرومانية ذات الوقع الشديد على البيئة أسف الفلاسفة بشكل صريح لأعمال حفر المناجم باعتبارها من قبيل إساءة معاملة لأمهم الأرض على حد تعبير مايكل زيمرمانMichael Zimmerma :(1946)[1]. وكلما ازداد تطور الرأسمالية كلما ازداد اعتداء الإنسان على البيئة بما فيها هو(أي الإنسان)، وتدمير المناطق العازلة الطبيعية التي تفصل فيما بين الإنسان والحيوان. وبذلك لا تعمل هذه الرأسمالية التي توصف ب"الراسمالية المفترسة أوالمتوحشة" إلا على خلق فرص انتشار مسببات الأمراض وانتقال الفيروسات من الحيوان إلى الإنسان. وبتعبير آخر كلما زاد التنوع البيولوجي للنظام البيئي كلما كان من الصعب انتشار المرض. وكلما كان انخفض هذا التنوع البيولوجي كلما توفرت الشروط للحاضنات والمضيفات وناقلات الأمراض إلى الإنسان. ومن ثمة فإن تدهور التنوع البيولوجي يسرع من وثيرة ظهور فيروسات جديدة ومن اخطار انتقال الأمراض. مما يعني أن هناك ارتباطا وثيقا فيما بين الإنسان والبيئة، وأن الاعتناء بالبيئة هو اعتناء بالإنسان على حد تعبير انغر اندرسن المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبذلك يتعين على الإنسان إعادة النظر في علاقته بالبيئة بشكل اساسي.

[1]- زيمرمان مايكل:" الفلسفة البيئية. من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية" 2002. الكويت ترجمة معين شفيق رومية عالم المعرفة الصفحة 37.

مع التحولات التي سيعرفها العالم في التسعينيات من القرن الماضي(انهيار المعسكر الإشتراكي، سقوط جدار برلين، انتهاء الحرب الباردة وظهور تقنيات جديدة في التواصل والإعلام)، ظهر نظام اقتصادي جديد شكلت النيوليبرالية قاعدته النظرية وخلفيته الإيديولوجية، الداعية الى فتح الحدود في وجه السلع والرساميل والخدمات وعوامل الإنتاج والأشخاص. فتحول العالم الى سوق حرة كبيرة، إلى درجة أصبح معها التمييز فيما بين السوق الوطنية والأجنبية صعب، تلعب فيه المؤسسات الدولية(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والمؤسسات العابرة للقارات الدور الأساسي. وبذلك أصبح العالم كله تحت قيادة وهيمنة قوى تشرعن للتبادل الشامل خدمة للرأسمالية المتقدمة (le capitalisme avancé) ولأهدافها وعلى رأسها زيادة الأرباح والتراكم الرأسمالي من دون أي اعتبار. وعليه وجدت في البيئة العامل الأساسي الذي يمكن أن يحقق أهدافها. فتحول عندها كل شيئ الى سلعة، بما فيها الإنسان، يحكمه منطق البيع والشراء. وبتعبير آخر تعمل الرأسمالية المتقدمة على إحضار كل الموارد الطبيعية الى اقتصاد السوق من أجل الإنتاج السلعي. فصار استنزاف الطبيعة أكثر أهمية من سلامة الأرض والعناصر المرتبطة بها(ماء، تراب، هواء، حيوان، إنسان، نبات، وكائنات غير مرئية). بحيث تم استغلال البيئة بشكل مكثف وعلى نطاق واسع(حفر الأرض، قطع الأشجار، استعمال مكثف للمبيدات في الفلاحة..). إنها أنشطة، ليست فقط، مبدلة لوجه البيئة ومؤثرة على مكوناتها العضوية والحيوية بل وملحقة أضرارا بليغة بها. وإلحاق الضرر بالبيئة معناه تعريض الحياة التي تعيشها الكائنات الحية الى الخطر وإخلال بالتوازن البيئي كأساس للحياة الحية والعضوية. إن استغلال البيئة، بشكل فج ومدمر، من خلال تلويث كل عناصرها وتدهور شروط الحياة فيها ليدفع الطبيعة أن تدخل في رد فعل من أجل الحفاظ على توازنها كما تفعل الغابات عندما تشعل النار في ذاتها(النار التاجية)[1].

[1]- احتراق الغابة قد يكون من فعل فاعل / عامل خارجي وقد يكون من فعل الغابة نفسها / فعل داخلي/ ذاتي.
=

وبالتالي فإن مرض الفيروس التاجي ليس إلا تحولا في الطبيعة تحت ضغط الممارسات التدميرية للحياة فيها. فبمجرد ما انتشر هذا الفيروس توقفت الحركة برا وبحرا وجوا فتعافت مياه الطبيعة وهواؤها. إنه انتصار للطبيعة وانتقام من الإنسان الذي استأسد وجعل من نفسه القوة القادرة على قهر الطبيعة وإخضاعها وتسخيرها لصالحه. برأي سلافوي جيجيك(1949) Slavoj Zizik "إذا استطاع انفجار طفيف كهذا أن يكون له تأثير اجتماعي واقتصادي كارثي للغاية فذلك بسبب تطورنا التكنولوجي. فالتكنولوجيا جعلت الإنسان أكثر استقلالية عن الطبيعة وأكثر تبعية لتقلباتها[1]". فما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن فيروس كورونا رد فعل طبيعي تمثل في تحول وانتقال بل وولادة جديدة لكائن مجهري(فيروس). واعتبر سيرج موراند (1959) Serge Morand (باحث في المركز الوطني للأبحاث العلمية)، "أن الأزمة الإيكولوجية هي سبب هذه الأزمة الصحية وربط فيما بين اختفاء التنوع البيولوجي وظهور الأمراض المعدية[2]". إن هذا الباحث جعل من تدهور البيئة التاتجة عن الممارسات الرعناء للإنسان سببا في ظهور وباء الفيروس التاجي. وبالتالي فهو نتاج للرأسمالية المتقدمة التي لم تعر أي اهتمام للحياة، ولم تعمل إلا على تدميرها واستنزافها. وفي هذا الإطار يعتبر لوران هنري فينوLaurent Henri Vignaud أن الوباء نتاج مشترك قيما بين الطبيعة والإنسان. وبالتالي فإن هذا ألاخير(الإنسان) يبقى مسؤولا عن ظهور هذه الجائحة وعن انتشارها. فانتشارها السريع، مقارنة

=

فالغابة تقوم بإحراق نفسها بهدف القضاء أولا على الأغصان الكثيفة التي تحجب الشمس عن العديد من الكائنات التي تعيش على الأرض، وثانيا للقضاء على الطفيليات التي تعيق نموالكائنات الموجودة بالغابة. كل ذلك بالحفاظ على توازن النظام الإيكولوجيécosystème .

[1]- جيجيك سلافوي: " فيروس كورونا: فيروس الإيديولوجيا" الجريدة الإلكترونية بيبليوب 6 فبراير 2020.

[2]- موراند سيرج:" فيروس كورونا: كيف أن أنماط الحياة هذه أوصلت لهذه الجائحة" الجريدة الإلكترونية" لماذا دكتور دجنبر 2019.

بالأوبئة السابقة التي عرفتها البشرية، ساير منطق النيوليبرالية القائم على انعدام الحدود وعلى حرية تنقل السلع والرساميل والأفراد. وعلى حد تعبير رومان لوكلير " ليس الفيروس هو الذي انتقل وإنما الإقتصاد المعولم ". وعليه ساهم هذا النظام أيضا في تسريع وثيرة انتشار هذه الجائحة. وبالمقابل فإن جيرالد رونر يعتبر "خطأ اعتبار سبب انتشار الفيروس هو العولمة. انتشار الفيروس يعود الى أن سوقا لم تحترم القواعد الطبية التي اخترعتها الحداثة وتداولتها عن طريق المبادلات وليس لأنه خلق إراديا في المختبر[1]" فهو بذلك يحمل المسؤولية لأصحاب القرار الطبي.

قبل داء فيروس التاجي عرفت الإنسانية، عبر تطورها التاريخي، مجموعة من الأوبئة شكلت نقط تحول في مسار المجتمعات وانتقالا من حقبة الى أخرى. فطاعون جستنان (نسبة الى امبراطور بيزنطة) ساهم في اندثار الحضارة البيزنطية والإعلان عن ميلاد الحضارة العربية الإسلامية، والطاعون الأسود أبان عن ضعف وعجز النظام الإقطاعي عن مواجهته مما ساهم في بداية وعي صحي عند الأقنان(الحاجة الى الصحة والتشبث بالحق في الحياة) وأنذر بالإعلان عن نهاية الإقطاع وحليفتها الكنيسة التي تزعزعت صورتها لذى عموم الناس بلا قدرتها على مواجهة الطاعون. بذلك تلاشى النظام الإقطاعي وظهر النظام البورجوازي المرتبط بما هومادي وليس بما هو غيبي. وعليه فإن للأوبئة آثارا هائلة على الإستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي إلى درجة معها يمكن القول أن الأوبئة غيرت تاريخ العالم وشكلته. فماذا عن وباء فيروس كورونا؟

فهل هو إيذان بتغير في النظام العالمي؟ وهل سيعرف هذا النظام تحولا في مستوياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية؟ وما مدى مشروعية الحديث عن عالم ما بعد كورونا؟

[1]- برونر جيرالد:" اصبح العالم السياسي مأوى للانتهازية الاسبانية" حوار أجرته الصحفية إيفان تريبونباخ. جريدة الراي 3 ابريل 2020.

ب- تداعيات داء الفيروس التاجي العروف ب"كوفيد19"

بعيدا عن كل نزوع أو توجه عنصري، تعتبرأسيا عامة والصين خاصة مرتعا للعديد من الأوبئة، فقبل كوفيد 19 عرفت الصين الطاعون(1894)، الأنفلونزا الآسيوية(1957)، متلازمة الإلتهاب التنفسي الحاد" سراس"(2002). فلا غرابة، إذن، من أن يكون وباء الفيروس التاجي قد انطلق من مدينة ووهان وانتشر في العالم كالنار في الهشيم. وأصبح خطرا يهدد الإنسانية، لا يعترف بحدود، غير منحاز لا يميز بين المجتمعات ولا بين البشر. لن تهدأ هده الجائحة من دون أن تخلف آثارا على حياة الإنسان وحياة المجتمعات. فما هي المستويات التي بصمت عليها هده الجائحة ومارست تاثيرها عليها ؟

1- المستوى النفس-اجتماعي.

انتشار الجائحة السريع خلف موجة من الرعب والهلع وسط سكان العالم حكومات وشعوبا. فبادرت الدول الى تعطيل الحركة في مدنها وقراها وشلها كإجراء احترازي من تفشيه. فسارعت كل دولة إلى إغلاق حدودها، إعلانا عن عودتها الى الدولة الوطنية مما يسمح لها بفك علاقتها بالنظام العالمي وبممارسة سيادتها على ترابها، فتوقفت المطارات عن استقبال الطائرات، أغلقت الجامعات والمعاهد والمدارس، منعت التظاهرات والتجمعات وتوقفت أنشطة المقاهي والفنادق والأماكن السياحية... وكل دولة وضعت سكانها تقريبا تحت الحجر الصحي، فصودرت حقوقهم الفردية (حرية التنقل، التعبير عن الرأي) والجماعية (حرية التجمعات) وسلب منهم الفضاء العام واختزلت علاقاتهم الإجتماعية في العلاقة الحميمية داخل الأسرة الصغيرة وتحت سقفها. فلا أحد يرغب في لقاء الآخر. وصار الخوف عملة يتداولها الناس فيما بينهم. وبطريقة غير معلنة أضحى الجميع عدوا للجميع وكأن الإنسانية تعيش حالة الطبيعة حسب تعبير طوماس هوبز-Thomas Hobbes(1588 1679)، حيث "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان". ساهمت هذه الجائحة في تقويض حقوق الإنسان وفي تفكيك الروابط الإجتماعية بجعل الواحد حذرا من الآخر وكأنه

عدو محتمل، إن لم يكن حقيقيا، وجب الإحتياط منه وتجنبه وتفادي الإختلاط به. هذا السلوك الفردي/ الجماعي الناتج عن الخوف والهلع من وضع آفاقه مجهولة، سيؤدي الى التقوقع والإنغلاق على الذات والقطع مع التواصل كانفتاح على الآخر. ومما يزيد من حدة هذا الوضع النفسي، من جهة، هو شعور الإنسان الدائم بوجود خطر يهدده باستمرار، ومن جهة أخرى ارتماؤه في حضن سيل جارف من الأخبار المتعلقة بهذه الجائحة. إنه بالفعل كابوس يطارد الإنسان من دون معرفة متى وكيف سينتهي. فيتولد بذلك الإحساس بالقلق وانعدام الأمان. مما يدفعه بشكل هستيري إلى شراء السلع،كطريقة لمواجهة الخطر والتخفيف من وطأته. فخلال التبضع، تستغرقه السلع فيتناسى الخطر الذي يطارده، ولا يستحضره إلا عندما يدخل المنزل ويغلق الباب من الداخل فيعيش الحجر الصحي في انعزال تام عن الأهل والأصدقاء، فاقدا الوثيرة العادية للحياة: الذهاب الى العمل، التجول في الشارع، الإلتقاء مع الأصدقاء، ممارسة هواياته..وبالتالي سيضطر الإنسان أن يعيش نمط حياة مفروض، مفاجيء ومغاير لنمط الحياة الذي اعتاد عليه. استحضار هذين النمطين من الحياة وتضاربهما أساس قلقه واكتئابه. وبخلاف ذلك فإن هذه الجائحة تدفع الإنسان الى الحرص على النظافة والإلتزام بالبيت والإقتراب من الأبناء والإهتمام بهم والتقليل من بعض التقاليد كالعناق والتقبيل المجانيين. كما أن هذا العزل المفروض يمنح الإنسان درسا في التواضع ويدفعه الى مواجهة ذاته ويذكرنه بأنه لا شيء في هذا الكون. بهذا الإنغلاق القسري على الذات تراجعت العلاقات الإجتماعية، وتباعد الإنسان عن أخيه الإنسان تحت ذريعة الحفاظ على الذات الفردية والجماعية. فلم يعد هناك من مجال للتشارك والتعاطف الوجداني مع الآخر(الأفراح الأتراح). وما ارتداء الكمامات إلا تعبير عن القطع مع الآخر إن لم يكن إخفاءا للهوية الشخصية وتنكرا اجتماعيا، بل وانفلاتا من القهر الذي يمارسه المجتمع على الفرد.

جائحة كورونا أثرت على كل فئات المجتمع خصوصا الفئات الهشة منها. فالنساء أصبحن يعشن لفترة طويلة جنبا الى جنب من يضطهدن، الأطفال الصغار

حرموا من الفضاءات العامة التي ينتعشون فيها ويتخلصون من قهر المنزل والآباء، العمال فقدوا شغلهم كما أن الأفارقة المهاجرين فقدوا التوازن الذي كانوا يعيشون وفقه.

ويبقى المتمدرسون هم الفئة الأكثر تضررا من الحجر الصحي، بحكم ميولهم إلى معانقة الفضاءات الرحبة والتخلص من سلطة الأبوين. فالمدرسة ليست فقط مجالا للتعلم وإنما مجالا للتفاعل والإندماج والتعود على العمل الجماعي، وخلالها يتشكل الآخر ضمن التجربة الشخصية للفرد. فالتعلم عن بعد، وإن كان قد أشرك العائلة بشكل أوبآخر في مجهود المدرسة وأحسها بدورها في العملية التعلمية، فإنه سيساهم في تفاقم تفاوت المستويات في عملية التحصيل وترسيخ عدم تكافؤ الفرص فيما بين المتمدرسين بحكم التفاوتات الاقتصادية والمجالية. فالأدوات التكنولوجيا من حاسوب، تلفاز أو هاتف ذكي غير متوفر لذا جميع التلاميذ كما أن ليست كل النازل مربوطة بالشبكة العنكبوتية حتى يتمكن التلاميذ من متابعة دروسهم عن بعد. هذا إضافة إلى أن هذه التجربة غريبة عن العديد من الدول ولم تكن مدرجة في برامجها الإصلاحية بل فرضت عليها.

جائحة كورونا جعلت الدولة تراجع علاقتها بالفئات التي تعاني الهشاشة من ذوي الدخل المحدود والعجزة والمشردين والعاطلين والأيتام والأرامل..بأن سارعت الى مساعدتهم ضمانا لاستقرار الوضع والحفاظ على التوازن الإجتماعي. قيمة التضامن هذه يجب أن لا يكون لحظيا وظرفيا مرتبطا بفترات الأزمات بل يجب أن تدرج هذه القيمة ضمن استراتيجية الدولة التي تروم الإدماج الإجتماعي والتنمية البشرية.

2-الآثار الإقتصادية

بخلاف أزمة **2008** المالية، الناتجة عن انهيار الرهون العقارية جراء تساهل البنوك الأمريكية في منح القروض، والتي استهدفت الجانب المالي في الإقتصاد العالمي. فإن الأزمة الحالية الناتجة عن داء الفيروس التاجي استهدفت الإقتصاد

الحقيقي[1]. أي كل الأنشطة الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والمستهلكة لها. وبالتالي أصبح الإقتصاد العالمي يعيش أزمة لم يسبق له أن عاشها من قبل على اعتبار أنه اقتصاد متداخل ومترابط في أنشطته الإنتاجية والإستهلاكية هذا إضافة الى كونه اقتصادا يعاني من تبعات الصراعات التجارية والسياسية.

بمجيء العولمة، في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، انتقل الإقتصاد العالمي من مرحلة الإحتكار(الإمبريالية) إلى الارتماء في أحضان التجارة والعلاقات المالية(الرأسمالية المتقدمة). رافق هذا التحول ظهور الشركات العابرة للقارات أو الشركات المتعددة الجنسية، تعبيرا عن عملية تركيز وتدويل راس المال من أجل الربح السريع وتكريس تبعية الدول النامية للرأسمالية العالمية واستغلال خيراتها. تم الإعتراف بهذه الشركات العملاقة وبنشاطها العابر للقارات من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة. كما زاد من توطيدها وشرعنتها الإتفاقية العامة بشأن التعرفة الجمركية والتجارة. فبدأت الحدود والرسوم الجمركية تتهاوى فاسحة المجال لرؤوس الأموال والتجارة كي تتحرك بكل حرية، وانفلات من كل توجيه مركزي. وبذلك أصبح العالم تسيره قوة المال وقوانين السوق في بعد تام عن سيادة الدول الوطنية. مع هذا التطور أصبح الإقتصاد العالمي اقتصادا مترابطا ومتداخلا، فمنتوج واحد مثلا تُنتج أجزاؤه في دول كثيرة. وهذا ما يعرف بالتقسيم داخل المنتوج الواحد. وإذا جاز لنا التشبيه يمكن تشبيه هذا الإقتصاد المعولم بسلسلة إذا تعطلت حلقة واحدة فيها توقفت السلسلة كلها عن الحركة وتوقف بذلك الإنتاج.

[1]- يستعمل مفهوم الاقتصاد الحقيقي في مقابل الاقتصاد المالي أو الإسمي. فإذا كان الأول يخلق قيمة حقيقية ومادية قائمة على الإنتاج والإستهلاك، فإن الثاني يتسم بتدني الإنتاجية مهتما بشراء وبيع المنتوجات المالية كالأسهم والمال والموارد الطبيعية..ويعيش مجبرا على الاقتصاد الحقيقي وسرقة قيمه.

فبعدما انفتحت الصين على هذه الشركات تحولت إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم، وارتبط الإنتاج العالمي في جزء منه بها، فصارت هي المصدر الكبير والمورد الرئيسي للمصانع في العديد من البلدان في العالم، تعتمد عليها وتابعة لها في إنتاجها. وعليه فإن إصابة الإقتصاد الصيني سيؤثر لا محالة على كل السلاسل الصناعية المرتبطة به في الدول الأخرى. فكلما كان الإرتباط قوي كلما كان التأثير أقوى. فتحت تأثير داء الفيروس التاجي الذي ضرب في البداية الصين، سارعت هذه الأخيرة الى تعطيل الحركة فيها، فأغلقت المصانع وتوقفت سلسلة التزويد، مما أثر على الشركات الموجودة خارج الصين والتي تعتمد على المنتوجات الصينية خصوصا في مجال الإلكترونيات والسيارات والمعدات. مظهر آخر من مظاهر هذه الأزمة الإقتصادية هو انخفاض العرض والطلب. فالإنخفاض في العرض ارتبط بالنقص الحاد في اليد العاملة إما بسبب الوعكة الصحية أو بسبب الوفيات في صفوف العمال أو إغلاق المصانع. أما الإنخفاض في الطلب فتمشى مع تراجع مستوى الإنفاق بسبب خسائر في الدخل وبسبب تسريح العمال لعدم قدرة الشركات على دفع أجورهم. قطاع الخدمات والسياحة الداخلية أو الخارجية هو الآخر تعطل وتضرر، تحت توقف وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية التي تضررت أسعار أسهمها بشكل لافت للنظر.

أهول خسارة عرفتها الإنسانية بسبب تفشي هذه الجائحة، والتي لا تقدر بثمن هي الحياة البشرية، ولا يجب مقايضتها بالربح المالي، مما أظهر بشكل واضح عن فشل الأنظمة الصحية (ضعف في التجهيز، في بنية الإستقبال، في الأطر الصحية، في المعدات الطبية..) الناتجة عن سياسة خوصصة قطاع الصحة باعتباره قطاعا غير منتج. هذا إضافة الى أن الميزانيات المخصصة للبحث العلم وخصوصا في مجال إنتاج الأدوية والأمصال ضعيف جدا مقارنة بالميزانيات الموجهة لأغراض أخرى كالتسلح مثلا. كما أن كل الدول تقريبا تعيش تبعية شبه مطلقة للوبيات الصناعات الصيدلية وتحت رحمتها.

3- الآثار السياسية

إن الأزمة التي أحدثها داء الفيروس التاجي، أبانت عن أن نظام العولمة القائم على اقتصاد السوق والمنافسة الشرسة ودفع الدولة الوطنية الى التخلي عن سيادتها والإكتفاء بدور توفير الشروط الملائمة للإستثمارات الأجنبية، عاجز عن توفير شروط عيش كريمة للإنسان وحمايته من الأخطار التي يمكن أن تهدد حياته. فالعولمة، بحسب تعبير سمير سول **Samir Saul**، لم تعمل على تحييد الدولة الوطنية فقط وإنما سلبت سيادتها وأخضعتها وحولتها الى وكالة لخدمة أغراضها، باسم الترابط والحكامة العالمية[1]. بالمقابل لم تقدم العولمة النيوليبرالية اي مساعدة للدول في مواجهتها. مما دفع الحاكمين، بشكل عفوي، الى العودة الى وضعية ما قبل الحرب الباردة، والإحتماء داخل حدود دولهم الوطنية. فاعتبرت كل دولة أن هذه الأزمة تعنيها هي وحدها وعليها مواجهتها. فالمنتظم الدولي لم يبد أي جهد لبلورة استرتيجية مشتركة وموحدة لمواجهة هذه الجائحة. ترُكت إيطاليا، تحت أنظار الإتحاد الأوروبي، تتخبط لوحدها في صراعها مع داء الفيروس التاجي. هل هو عقاب لها من طرف حلفاء أمريكا باعتبارها أكثر ارتباطا بالصين ام أن الإتحاد الأوروبي تعوزه الإمكانيات المالية والطبية؟ وعليه ستكون هذه الأزمة بداية فك الإرتباط بنظام معولم ونهاية للتعدد والعودة الى الحدود وإلى إعادة توطين المقاولات و،تصنيع البلد وتأميم قطاعاته الحيوية. مما ينذر برجوع التوترات الجيوسياسية. فليس مدهشا أن نرى علم الإتحاد الأوروبي يحرق من طرف أحد الإيطاليين ونرى كذلك انتعاش الخطابات العنصرية والعدائية للآخر(الأجنبي) باعتباره مصدر الويلات. وما الرائحة التي تشتم من وصف رونالد ترامب داء الفيروس التاجي ب"الصيني" إلا دليل على هذا النزوع العنصري.

[1]- سول سمير:" أي عالم بعد كوفيد19؟" جريدة الواجب الإلكترونية 11 أبريل 2020.

إن التحول الذي، لا محال سيعرفه العالم، خصوصا مع انتقال مركز الثقل من أمركا وأوروبا إلى الصين وآسيا، ليس تحولا في طبيعة الفيروس وإنما تحولا في النظام العالمي. فالتركيز على البعد الإقتصادي بشقيه المالي والتجاري دونما أي اعتبار للبيئة والسلام والعدالة الإجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة والعطالة لا يمكن أن يكون إلا اقتصادا كارثيا، ومفصحا عن العديد من التناقضات.

فما هي الصورة التي سيكون عليها العالم بعد داء الفيروس التاجي"كوفيد 19"؟ هل سيعود العالم الى دولة العناية/ الرفاه الممارسة لسيادتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والضريبية؟ أم سيتم إعادة بناء نظام عالمي ذي قطبين تشكل الصين وأمريكا طرفيه الاساسيين وتعيش بقية دول العالم تحت نغمة الصراع فيما بينهما؟ أم بديل ثالث يعطي الأسبقية للبيئة وللقيم الإنسانية وللواجب الجماعي ويرسخ مبدأ التضامن والتشارك والتعاون، بديل يقطع مع منطق السوق والمال والربح من دون إنتاج للخدمات والسلع واستهلاكها؟

التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على الجمهور في ظل جائحة كورونا

جاسم محمد البدر

طالب بسلك الدكتوراه

بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي.

ملخص:

لاشك أن جائحة كورونا تعتبر مادة خصبة لوسائل الإعلام، حيث يواجه الناس وفرة من المعلومات من مصادر مختلفة، كثير منها غير موثوق به، بل ويشكل خطرا على الصحة العامة والأمن الاجتماعي، وأصبحت الطريقة التي يتم بها نقل المعلومات الأساسية للجمهور أمرًا بالغ الأهمية. في الواقع، يمكن أن تساعد وسائل الإعلام في تعزيز تغيير السلوك الصحي، خصوصا في المراحل الأولى من الوباء، عندما تكون إمكانية احتوائه ممكنة. لكن في ذات الوقت، يؤدي التأطير الكبير للأحداث المتعلقة بالجائحة وخلق الإثارة بشأنها، والتقارير المكثفة لوسائل الإعلام، إلى الخوف وحتى الهستيريا، مما يؤدي إلى تقليل إمكانية تعبئة الجمهور وتوعيتهم، لإن الاعتماد على المعلومات الشخصية غير الرسمية يؤدي إلى تصاعد التهديد الصحي وضرب مصداقية الإعلام بجميع مستوياته مما يخلق نوع من الفوضى المجتمعية في تلقي مصادر المعلومة وزرع الشك والريبة في نفوس الناس.

كلمات مفتاح: الإعلام، جائحة كورونا، وسائل التواصل الاجتماعي، الخوف، الصحة العامة.

Abstract

In light of the Corona pandemic, people are facing an abundance of information from various sources, many of which are unreliable, and even pose a threat to public health and social security, and the way in which basic information is transmitted to the public has become critical. In fact, the media can help promote healthy behavior change, especially in the early stages of an epidemic, when the potential for containment is higher. But at the same time, the over-framing and excitement of events related to the

pandemic, and intense media reporting, can spark fear and even hysteria, reducing the possibility of crowd mobilization. Conversely, negative feelings can be amplified through prolonged exposure to negative news. The level of trust in information sources also plays an important role in motivating engaging in self-protection behaviors. Therefore, reliance on unofficial personal information increases the health threat.

مقدمة:

إذا كان القانون الدولي "عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم المجتمع الدولي، حيث يتألف هذا المجتمع بالدرجة الأولى من الدول الأشخاص السيدة والراشدة الوحيدة في القانون الدولي. يضاف إليها المنظمات الحكومية الداخلية والمواطنون العاديون وبعض الكيانات غير الدولتية كالشعوب وحركات التحرير الوطنية[1]" فإن مجموع العلاقات الدولية تخضع له، فهذه الأخيرة في أبسط معانيها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف الفاعلين في المنتظم الدولي، سواء كانوا دولا أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية[2].. وهذه العلاقات التي تعبر الحدود القومية للدول تستقطب اهتمام الأفراد والدول والجماعات لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم وتحقيق الأمن ناهيك عن التعاون الدولي في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذه العلاقات ما فتأت تزدهر وتتطور بتطور المجتمعات منذ أن وجدت الجماعات البشرية وتنوعت وتعددت، انطلاقا من قيام الدولة المدينة في أثينا إلى العصر الحديث الذي أرسى مفهوم العلاقات الدولية كعلم قائم بذاته.

[1] عائشة واسمين، القانون الدولي العام، مصادره، أشخاصه، مجالات تطبيقه، ط1، 2005، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص15.

[2] وهبة الزحيلي، لعلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، دار المكتبي، 2011، ص 13.

يشكل الحديث عن الواقع الإعلامي العالمي في ظل العلاقات الدولية بشكل عام، وعن تأثيره في زمن الأزمات بشكل خاص، حديث مثير للاهتمام، فتأثير البعد الإعلامي على الأوضاع الدولية وصياغة الرأي العام بات من الأمور التي تجذب الباحثين والقراء على حد السواء. ولعل ذلك يرجع لما جاءت به الثورة التكنولوجية للإعلام، وما رافقها من تحولات على الصعيد المؤسساتي المصاحب لها، والذي طرح مع نهاية القرن الماضي وقرن الواحد والعشرين مطلع الألفية الثالثة، مسألة المجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الاتصال المعرفي.

ومع ظهور الشبكات الاجتماعية ووجودها في كل مكان، لا سيما الدور الذي تلعبه كمصدر للمعلومات في وقت الأزمات والمواقف الحرجة، أصبحت بيئة المعلومات أكثر تعقيدًا بشكل ملحوظ منذ الوباء العالمي الأخير لأنفلونزا **H1N1.** واليوم، في ظل جائحة كورونا، يواجه الناس وفرة من المعلومات من مصادر مختلفة، كثير منها غير موثوق به، بل ويشكل خطرا على الصحة العامة والأمن الاجتماعي، وأصبحت الطريقة التي يتم بها نقل المعلومات الأساسية للجمهور أمرًا بالغ الأهمية.

في الواقع، يمكن أن تساعد وسائل الإعلام في تعزيز تغيير السلوك الصحي، خصوصا في المراحل الأولى من الوباء، عندما تكون إمكانية احتوائه أعلى. لكن في ذات الوقت، يشكل التأطير الكبير للأحداث المتعلقة بالجائحة وخلق الإثارة بشأنها، والتقارير المكثفة لوسائل الإعلام، يمكن أن تثير الخوف وحتى الهستيريا، مما يؤدي إلى تقليل إمكانية تعبئة الجمهور. وعلى العكس من ذلك، يمكن تضخيم المشاعر السلبية من خلال التعرض المطول للأخبار السلبية، يلعب مستوى الثقة في مصادر المعلومات أيضًا دورًا مهمًا في تحفيز الانخراط في سلوكيات الحماية الذاتية. ولذلك، فإن الاعتماد على المعلومات الشخصية غير الرسمية يؤدي إلى تصاعد التهديد الصحي. وبالتالي، ضرب مصداقية الإعلام بجميع مستوياته مما يخلق نوع من الشك والفوضى المجتمعية.

الإشكالية: ما مدى تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على خلق نوع من الخوف لدى الناس في ظل جائحة كورونا؟

مسار البحث:

المحور الأول: سطوة الإعلام على المجتمع الدولي

المحور الثاني: تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع في ظل جائحة كورونا

المحور الأول: سطوة الإعلام على المجتمع الدولي

لقد ارتبط هذا القرن أساسا بالتحولات التقنية الكبرى، التي كرست قيم السوق والليبرالية والخصخصة وغيرها، وأدَّت إلى تشكيل ما اصطُلح على تسميته بنهاية التاريخ[1] ونهاية الجغرافيا ونهاية الايديولوجيا...بانتصار الليبرالية والرأسمالية على قيم اعتبرت في تبعاتها وامتداداتها، تكريسًا لما يبشر به الإعلام بمختلف وسائله باعتباره الحق الذي لا يجب رفضه؛ وهو تأثير غاية في الخطورة خصوصا للدول التي لم تبني مناعة تحمي ثقافتها وخصوصيتها من الذوبان في قيم الغير، حيث يتم عبر سطوة الإعلام، تسليع كل شيء حتى القيم.[2]

ومع بزوغ شمس القانون الدولي لحقوق الانسان بدأت تلوح في الأفق بوادر ظهور فرع آخر، ألا وهو القانون الدولي للإعلام، الذي يعد مشتقا عنه كحق من حقوق الانسان الأساسية في المعرفة وحرية الحصول على المعلومة لتحرص العديد من المواثيق الدولية على التأكيد عليه مع شروع الدول للاعتراف به كمبدأ في دساتيرها وتشريعاتها ليكون مبدأ عاما معترفا به من قبل الدول المتحضرة فمنذ القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الثانية مارس الاعلام دورا مهما كان لتطور قواعد القانون الدولي دورا مهما في تطورها وهو ما كرسته الأمم المتحدة منذ عام **1948** في مؤتمرها

[1] طرح نظرية نهاية التاريخ للمفكّر الأمريكي من أصول يابانية فرانسيس فوكوياما.

[2] علي كنعان، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **2014**، ص**79**.

حول حرية الإعلام، الذي كان يهدف لضمان خلق صحافة حرة دون عوائق لتعمد الأمم المتحدة عام 1950 عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لوضع صياغة جديدة لمشروع اتفاقية حول حرية الاعلام، التي أقرت عام 1960 مشروع إعلان حرية الاعلام والتأكيد على أنها حق أساسي من حقوق الإنسان، مع ضمان حرية البحث عن المعلومة، والتأكيد على ضمان الدول لذلك الحق، وعدم فرض قيود عليها، إلا في حدود ضمان حقوق الآخرين واحترامها، وتلبية مقتضيات الأمن القومي والنظام العام في المجتمع لتعود الجمعية العامة مرة أخرى للتأكيد على حرية الإعلام مع التشديد على الممارسة المسؤولة لها، التي تتمثل بجمع ونشر المعلومات بحرية وبصورة مسؤولة وموضوعية وصحيحة، ليعود التأكيد تارة أخرى في الاعلان الصادر عن الجمعية العامة في قرارها المرقم (295) في دورتها الحادية والستين لسنة 2007، فالإعلام مارس دورا مهما في إيصال المعلومة الصحيحة من مصادرها أو عبر وسائط تتمتع بالمصداقية نقل تلك المعلومة واعتمادها لتوجيه الرأي العام وصناعة القرار وتحقيق التنمية؛ فالاعتراف بالحق في النشر والوصول إلى المعلومة حقان مترابطان يتداخلان في مفهوم واسع وشامل، وهي إحدى أهم مقومات القانون الدولي للإعلام[1].

لقد حملت التغيرات الإعلامية تأثيرات مختلفة علي المجتمع الدولي بمستوياتها ومجالاتها المختلفة، ويصعب تحديد بدقة عن ماهية الأدوار والوظائف المتعددة التي تقوم بها وسائل الاتصال في خدمة النظام السياسي لدرجة تجعل من الصعب علي النظم السياسية أن تتعايش من دون الاعتماد علي وسائل الإعلام في علاقاتها مع باقي الدول تأثيرا وتأثرا سلبا وإيجابا، فالإعلام لم يعد تلك الأداة الطيعة التابعة لجهاز الدولة الرئيسي خصوصا بعد الثورة الرقمية الذي أفلتت الإعلام من عقاله، حيث أصبح الإعلام جراء هذه الثورة يدخل في صميم السياسات الدولية علي

[1] إيناس الربيعي، الوضع القانوني والمسئولية الإنسانية في مواجهة الوباء الكوفيد 19 نموذجا، مجموعة مؤسسة ومجلة المنشورات القانونية، العراق، ط2، 2020، ص62-63.

المستوي الداخلي والخارجي منذ بدايتها وحتى نهايتها، ويمكننا القول، بنوع من الأريحية، أن الإعلام بات يمثل عصب السياسة، وأصبحت وسائل الإعلام فاعلا أساسياً في المشهد السياسي؛ إذ أنها تمتلك قوة سياسية مؤثرة تتركز في قدرته علي تشكيل رؤيتنا للعالم الذي يحيط بنا وفي تشكيل تفكيرنا حول العالم.

ومما زاد من قوة وسائل الإعلام أن المنظمات والقوى الدولية وجدت نفسها مجبرة علي تشكيل وسائلها وتصوراتها السياسية وعلاقاتها الدولية المختلفة بما يتناسب مع وسائل الإعلام المعاصرة الأمر الذي كان له تأثيره في المدركات والتصورات الجماهيرية، وفي العملية السياسية ذاتها التي انعكست على علاقاتها سلبا وإيجابا، وبالتالي فرض الإعلام سطوة غير مسبوقة على المجتمعات.

لقد ازداد تأثير وسائل الإعلام في صنع القرارات والسياسات الداخلية والخارجية للدول، إذ تشهد الأيام الحالية مؤشرات بنائية قوية علي تجسيد العلاقة الارتباطية بين الإعلام وخلق الأزمات، وترسخ في الوقت ذاته مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بين البنيات الإعلامية والبنيات السياسية في المجتمع. كما اشتركت وسائل الإعلام في الحروب النفسية والعسكرية كأداة رئيسية من أدوات المعركة، وأصبح من يملك الإعلام يملك الغلبة في شتى مجالات الحياة، وفي ظل ما يعيشه العالم حاليا من تطورات كبيرة وفي مقدمتها الثورة التكنولوجية والاتصالية الواسعة باتت هذه العلاقة أكثر وضوحا وقوة ولاسيما أن الأنظمة السياسية اعتمدت بشكل كبير على وسائل الإعلام لتحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجيتها علي الصعيد الداخلي والخارجي، وكسب الرأي العام لمصلحتها، كما يعد نظام الاتصال والإعلام الدولي مكوناً أساسيا من مكونات النظام الدولي في عصر العولمة. وتمثل السيطرة عليه أحد الأهداف الاستراتيجية للقوى الكبرى باعتبار أن السيطرة عليه تمثل السيطرة علي أحد أدوات الصراع الدولي فضلا علي أن تطورات النظام والإعلام الدولي تعكس التفاعلات والصراعات الدولية في جوانبها المادية والغير مادية.

ولعل الحديث عن الواقع الإعلامي وتأثيره على المجتمعات في زمن الأوبئة، يبقى حديثا شائكا ومعقدا يصعب فك شفراته بسهولة؛ والسبب يكمن في ما جاءت به الثورة التكنولوجية للإعلام، وما رافقها من تحولات على الصعيد المؤسساتي المصاحب لها، والذي طرح معها العديد من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالإعلام تعبيرا عن حجم وقوة هذه الثورة من قبيل: انعتاق الكلمة، انفجار القلم، وسائل التواصل الاجتماعي، العالم الافتراضي، وهي كلها تصب في ظهور المجتمع الإعلامي الكوكبي ومجتمع الاتصال المعرفي الذي حول العالم ليس كما يقولون إلى قرية واحدة بل إلى غرفة واحدة.

ولذلك، بات من الجميع العمل جنبا بجنب وتكثيف الجهود، على تصحيح الرسالة الإعلامية التي بات تتهدد بفقدان المصداقية في كثير من معلوماتها، خصوصا من خلال سيطرة المنطق التسليعي للمعلومة، والسعي وراء الربح السريع وليس بهدف حمل رسالة وأمانة كشف الحقيقة كما هي. ولذلك، فليس الحل هو فقدان الثقة الكامل في وسائل الإعلام المختلفة، وإنما يجب تأسيس لإعلام حر وتشجيع أقلام صادقة، مقابل سطوة الإعلام الحديث وما يمثله من قوة تأثير على الرأي العام[1].

المحور الثاني: تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع في ظل جائحة كورونا

الأوبئة هي حالات تفشي واسعة النطاق للأمراض المعدية التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات في منطقة جغرافية واسعة، وتسبب اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. وتشير الاحصائيات إلى أن احتمال انتشار الأوبئة قد ازداد خلال القرن الماضي بسبب زيادة السفر والتعاون الدولي. وكذلك، التوسع الحضري، والاستغلال الأكبر للبيئة الطبيعية، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع بل من المنتظر أن يزيدا سوءا.

[1] علي عبد الفتاح، الإعلام الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014، ص60.

وفي هذا السياق، فإن فيروس كورونا المستجد **(COVID-19)** يعد من الأمراض المعدية الذي تم اكتشافها حديثًا[1]، حيث ظهرت حالات لهذا المرض لأول مرة في أواخر ديسمبر **2019**، عندما تم الإبلاغ عن مرض غامض في مقاطعة هوبي بمدينة ووهان، بالصين. وسرعان ما تم تأكيد سبب المرض الناتج عن فيروس كورونا الجديد، وانتشرت العدوى منذ ذلك الحين إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم وتم إعلانه مرضًا وبائيًا. نشرت العديد من وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية معلومات حول الفيروس وقدمت تعليمات مختلفة لمستخدميها حول طرق منع انتشار الفيروس، مثل التباعد الاجتماعي أي الحفاظ على مسافة أكثر من متر بين الأشخاص، وكذلك من خلال استخدام الأقنعة والكمامات، وغسل الأيدي أكثر من مرة في اليوم، وتعقيم الأماكن والأشياء قبل استعمالها. وأصبح الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا لنشر المعلومات، ووسيلة فعالة لمواكبة الكم الهائل من المعرفة الطبية[2].

لقد باتت الجوائح تولد تغطية إعلامية مكثفة، تكثر فيها النشرات الإخبارية على مدار اليوم، وينشط فيها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب دور وسائل الإعلام الرئيسية، حيث إن الآليات الدولية للمراقبة التي تنظمها منظمة الصحة العالمية مفتوحة الآن لتلقي التنبيهات من هذه الوسائط الجديدة، إلى جانب الاتصالات الصادرة من القنوات الرسمية.

لعبت وسائل الإعلام بجميع أنواعها خصوصا وسائل التواصل الاجتماعي دورا محوريا أثناء انتشار وباء كورونا المستجد، وقد كان هذا الدور بشكل أقل إبان وباء **H1N1** لعام **2009**، لكنه، مع ذلك لعب دورا سيئا في انتشار المعلومات الخاطئة **(**التي تم تحديدها بنسبة **4.5%)**، حيث أربك المشاعر العامة وأشاع الخوف بين الناس، مما

[1] World Health Organization. Coronavirus. 2020. URL: https://www.who.int/health-topics/coronavirus#tab=tab_2 [accessed 2020-04-07]

[2] McGowan BS, Wasko M, Vartabedian BS, Miller RS, Freiherr DD, Abdolrasulnia M. Understanding the factors that influence the adoption and meaningful use of social media by physicians to share medical information. J Med Internet Res 2012 Sep 24;14(5):e117 [FREE Full text] [CrossRef] [Medline]

دفع بمنظمة الصحة العالمية أن تعلن أنها لا تكافح وباءً دوليًا فحسب، بل إنها تكافح أيضًا وباءً لا وجود له إلا في الإعلام وخاصة منصات وسائل التواصل الاجتماعي، التي سرعت المعلومات الخاطئة والمضللة في جميع أنحاء العالم وأججت من حالات الذعر والخوف بين الناس[1].

وفي هذا الصدد أفادت قناة **ABC News** باستطلاع رأي قامت به، أنه في عصر وسائل التواصل الاجتماعي، ينتشر القلق بشأن فيروس كورونا بشكل أسرع من الفيروس نفسه، مما يؤدي إلى حالة من الذعر العام في جميع أنحاء العالم[2]. فبعد ظهور فيروس **COVID-19** وانتقل إلى دول أخرى خارج البؤرة الرئيسية له، تحول الناس إلى وسائل الإعلام لمعرفة المزيد عن هذا الفيروس في ظل التعتيم الرسمي الذي مارسته بعض الدول على شعوبها. إذ في غضون **24** ساعة فقط، كان هناك **19** مليون إشارة إلى **COVID-19** عبر وسائل الإعلام الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية في جميع أنحاء العالم[3].

لاشك أن العصر الرقمي اليوم له تحدياته أمام الدول والحكومات خصوصا تلك التي تنعدم فيها الحرية الإعلامية وحرية التعبير، وفي زمن جائحة كورونا زادت حدة التقييد على الحريات العامة وكثرت انتهاكات حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، حاولت السلطات الصينية التعتيم على تفشي الوباء، ومنعت كل ما يتعلق بنشر المعلومات المتعلقة بالوباء، حيث لم يتمكن المواطنون الصينيون من الحصول على حقائق كافية حول الفيروس، ولهذا السبب اعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي وشاركوا معلوماتهم وصورهم ومقاطع الفيديو الخاصة بهم على نطاق واسع في صفحات الفايسبوك وتويتر واليوتيوب، ولو أنها، أحيانًا، تتم بشكل غير دقيق. وفي

[1] Wongkoblap A, Vadillo MA, Curcin V. Researching Mental Health Disorders in the Era of Social Media: Systematic Review. J Med Internet Res 2017 Jun 29;19(6):e228 [FREE Full text] [CrossRef] [Medline]

[2] Muwahed J. Coronavirus pandemic goes viral in the age of social media, sparking anxiety. URL: https://tinyurl.com/ybnms2se [accessed 2020-03-14]

[3] Molla R. How coronavirus took over social media. 2020. URL: https://tinyurl.com/ycwtmx3u [accessed 2020-03-12]

نفس الصدد، ووفقًا لوثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي، فقد عمدت بعض وسائل الإعلام الروسية إلى شن "حملة تضليل كبيرة" حول تفشي فيروس كورونا لإثارة الذعر بين عامة الناس في الدول الغربية[1].

لم تكن تأثيرات وسائل الإعلام على تفشي الفيروس فقط، بل امتدت في بعض البلدان، أن مس تأثيرها الأمن الاجتماعي والغذائي للناس من خلال خلق أزمة الشراء، حيث تهافت الناس على المحلات التجارية لشراء ما يحتاجونه خلال فترة العزل المنزلي؛ وذلك، خوفا من تدابير الحجر الصحي التي أعلنت معظم دول العالم أنها ستفرضها، وبالتالي، إغلاق شامل للمحلات التجارية والأسواق...تطبيقا لحالة الطوارئ الصحية تفاديل لانتشار العدوى الوبائية. حيث نشرت العديد من الصور على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى، لرفوف المحلات وهي فارغة تماما بعد أن اندفع الناس لشراء وتخزين احتياجاتهم، في حال اضطرارهم للمكوث في المنزل تجنبا للإصابة بوباء كورونا[2]. لقد دفع الهلع من انتشار الفيروس، الناس إلى التهافت على الشراء والتخزين بصورة غير مسبوقة فيها كثير من الجشع والأنانية. ولا شك أن هذه الظاهرة لها عواقب عديدة، منها أنها تتسبب في رفع الأسعار ونقص السلع التي قد يحتاجها آخرون بشدة، مثل الكمامات التي يحتاجها عمال الرعاية الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر معلومات غير دقيقة على شبكات التواصل الاجتماعي حول انتشار الأمراض سيكون له تأثير سلبي على الصحة العامة والصحة العقلية للأشخاص بوجه خاص (الخوف، القلق، الهلاوس، الوساوس، اضطراب النوم..). فقد شهد المجال العام في القرن الحادي والعشرين تحولًا صارخا في تلقي المعلومة ونقلها واستخدامها، من خلال اعتماد تقنيات الاتصال عبر الإنترنت. وهكذا،

[1] Emmott R. Russia deploying coronavirus disinformation to sow panic in West, EU document says. 2020. URL: https://tinyurl.com/yx42jzyh [accessed 2020-03-18]
[2] https://www.aljazeera.net/news/lifestyle/2020/3/12

أصبحت وسائل الإعلام الجديدة مصدرًا مهمًا للمعلومات الصحية ومنصةً لمناقشة الخبرات الشخصية والآراء والاهتمامات المتعلقة بالصحة والأمراض والعلاج؛ لأن الناس يقضون الكثير من الوقت على وسائل التواصل الاجتماعي وقد يشهدون حالات شراء بدافع الخوف في بلدان مختلفة أثناء جائحة كورونا مما قد يؤدي إلى انتشار حالات من الذعر الجماعية.

لقد سعت السلطات الصينية، عند بداية تفشي وباء السارس، إلى إسكات أي تغطية إخبارية رسمية لتفشي وباء خطير وغير مفهوم داخل أراضي الصين، وكذلك منع تداول الأخبار عن خطورته الفتاكة والتكهنات حول أسبابه المحتملة أو احتمال انتشاره أكثر، وقد سمح سوء التعامل الأولي للوباء بالانتشار دون أن يتم اكتشافه، إلى باقي دول العالم من هونغ كونغ وسنغافورة وكندا وفيتنام، بالإضافة إلى وجهات أخرى، فإن ناقوس الخطر بشأن وجود مرض مميت في الصين قد انطلق من خلال التواصل الشخصي عبر البريد الإلكتروني، من قبل أخصائي طبي متقاعد خاطر بشجاعة بعصيان انتقاد الدولة.

وقد دفعت هذه الأحداث منذ ذلك الحين إلى إجراء مراجعات داخل اللوائح الصحية الدولية (منظمة الصحة العالمية) لتغيير طريقة المراقبة (أي الاستفادة من مجموعة أوسع من المصادر، بما في ذلك المصادر غير الرسمية)، وإدخال واجبات جديدة للدول القومية للإبلاغ الفوري عن تفشي أي مرض إلى المجتمع الدولي.

كما تم أيضًا اختبار الأنماط الجديدة لتفعيل جمع البيانات من جميع المصادر بما فيها التغريدات والمدونات وغيرها من مصادر يمكن اعتبارها مصغرة كوسائل التواصل الاجتماعي بهدف الكشف عن نشوء أزمة في الوقت المناسب تقريبًا. حيث يتم دراسة هذه الوسائط أيضًا من حيث قدرتها على توجيه التدخل في حالة فشل شبكات المساعدة الرسمية وإيصال رسائل الطوارئ الصحية إلى جميع الجماهير كتحليل منشورات الفايسبوك من قبل "مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها CDC)"، ومنظمة الصحة العالمية. ومع ذلك، فإن التغطية الإعلامية للصحف

(المطبوعة أو عبر الإنترنت)، وخاصة تلك التي يتم إنتاجها من خلال القنوات الوطنية في الغرب، لا تزال مركزية في تأطير المناقشات العامة والسياسات حول الأمن القومي الصحي وحالات الطوارئ الصحية مثل الأوبئة، لأن التغطية الإعلامية السائدة للأوبئة تهدف إلى إعادة إنتاج مواضيع غير مفيدة، مما قد يقلل من نطاق النقاش العام حول أفضل الاستجابات لتفشي الأمراض المعدية الخطيرة[1].

وإذا كانت وسائل الإعلام تعبر عن سياسة الدولة التي تنتمي لها أو التي تعمل على تمويلها فهي امتداد لسياسة معينة، وبالتالي فالحرية التي تتمتع بها حرية نسبية وليست مطلقة، ولنأخذ مثالا على ذلك، قرار هيئة الإعلام والاتصالات العراقية التي قامت بتعليق عمل وكالة رويترز في العراق لمدة ثلاثة أشهر مع المطالبة بالاعتذار عن تقرير نشرته الوكالة وصفته الهيئة بأنه يمثل تهديدا للأمن المجتمعي، الذي يفيد بإخفاء وزارة الصحة العراقية لعدد الاصابات الحقيقية دون الإعلان عنها، وفضلا عن تعليق عمل الوكالة حكم عليها بغرامة تقدر بنحو 20 ألف دولار أمريكي لمخالفتها لوائح البث الإعلامي بنشر أعداد المصابين في العراق بما يخالف ما تعلنه منظمة الصحة العالمية، وهو ما عدته الهيئة عائقا لجهود الحكومة في مكافحة انتشار الوباء مع رسمه لصورة سلبية عن خلية الأزمة، وهو ما قوبل بانتقاد وزارة الصحة لوسائل الاعلام التي تعمد لنشر أخبار كتلك، لأن ذلك يدفع لعدم الالتزام بحظر التجوال وهو ما يدفع باتجاه زيادة احتمالية زيادة أعداد المصابين وانتشار الوباء بشكل أوسع الأمر الذي يدفع لتحميل الجهات المحرضة للمسؤولية القانونية لنشرها معلومات خاطئة لتعود وزارة الصحة العراقية لتؤكد على أنها تعلن أعداد الاصابات والوفيات بعد تأكيدها من قبل وزارة الصحة في مركز وزارة الصحة ودوائر الصحة في بغداد والمحافظات. وتعلن عنها بشكل شفاف وبشكل يومي ومنذ بداية الأزمة على

[1] Elisa Pieri, Media Framing and the Threat of Global Pandemics: The Ebola Crisis in UK Media and Policy Response, First Published December 3, 2018

الاحصائيات الرسمية مع التأكيد بأن الوزارة تطبق المعايير الدولية في تعاملها مع الاصابات والوفيات وحالات الاشتباه بالإصابة.

ووفق لما تقدم، نجد أن المعايير الدولية لحرية الاعلام تتقيد بالحفاظ على حريات وكرامة الاخرين وما يقتضيه النظام العام والمصلحة الوطنية، وهو ما أكدته العديد من المواثيق الدولية والاقليمية عبر بيانها لحدود حرية التعبير فهي ليست مطلقة بل وضعت لها حدود تقف عند المحافظة على مصالح وحقوق أخرى معترف بها محددة قانونا تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية للنظام والأمن العام والصحة العامة والآداب العامة، فالسعي للحصول على المعلومة مفيد بحدود كونها صحيحة وواقعية وغير منقوصة على أن تقدم بموضوعية ودون انحياز، مع ضرورة التقيد بحماية الحياة الخاصة، فنشر معلومات خاطئة خصوصا في ظل حالة الطوارئ أو الكوارث الطبيعية أمر غير مقبول وفيه المساس بأمن واستقرار البلد[1].

كما نجد العديد من العوامل التي تؤثر على التحيز السياسي لوسائل الإعلام، خصوصا تأثيرات أصحاب النفوذ من الاقتصاديين، وبالضبط جماعات المصالح الخاصة والأحزاب السياسية، أو الحكومات وما يمتلكونه من الأليات ومن النفوذ للاستثمار في شركات الإعلام والدعاية السياسية، والمقالات المدفوعة الثمن، والإعانات والرشاوي، بل الأمر يزيد سوءا عندما يتعلق بالبلدان التي ترتفع فيها نسبة عدم المساواة، يحتمل أن تكون وسائل إعلامها قد استولت عليها المصالح السياسية والاقتصادية، وإن ارتفاع التفاوت في الدخل يمكن أن يسهل عملية القبض على وسائل الإعلام من قبل الأغنياء، وإن تأثير الأغنياء على وسائل الإعلام هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تفاوت الدخل، والذي يؤدي كذلك إلى عدم المساواة[2].

[1] أيناس الربيعي، الوضع القانوني والمسئولية الإنسانية في مواجهة الوباء الكوفيد 19 نموذجا، م،س،، ص64

[2] ماجد فاضل الزبون، الإعلام الاقتصادي: قراءة في القنوات العربية المتخصصة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص55.

لقد ظهر بشكل كبير التهويل والتخويف والقلق التي ساهمت في خلقه وسائل الإعلام حينما تعرض المكسيك في العام **2009** إلى وباء إنفلونزا الخنازير، وكان هو الأشد والأكثر مأساوية منذ **(40)** عاما، حيث كان مضمون التغطية التلفزيونية ومضمون الصحف في الغرب خلال فترة الذروة للمرض في ديسمبر **2009** مكثفة ومثيرة للقلق خصوصا خلال المرحلتين الأولى والثالثة من هذا الوباء، لما أبرزته من ضحايا في الأرواح وخسائر مادية واقتصادية. ليتبين من بعد أن مصادر الأخبار كانت مأخوذة من المسئولين الحكوميين عن الصحة والخبراء وهي السبب وراء اعتماد وسائل الإعلام على التهويل والتخويف والقلق في تغطيتها المكثفة لهذا الوباء[1].

لقد كانت تغطية إنفلونزا الطيور والسارس مثيرة ومقلقة، حيث ركزت على سيناريوهات أسوأ الحالات ومليئة باللغة المشحونة عاطفياً. ومع ذلك، فإن الدراسات حول جائحة **H1N1** ووسائل الإعلام تظهر نتائج مريبة وجديرة بالمتابعة. حيث مثلا، أن هناك برنامج إخباري تلفزيوني برازيلي ساهم في "سيناريو الذعر". كما توصل تحليل للصحف البريطانية إلى استنتاج مفاده أن هناك القليل من الأدلة على "المبالغة في تضخيم" وسائل الإعلام للوباء. في حين أن النغمة العامة كانت محايدة وليست مقلقة، فقد أولت وسائل الإعلام الكثير من الاهتمام للإنفلونزا، وهذا ما أكدته دراسة أخبار التلفزيون الأسترالي حول الوباء: كانت التغطية بشكل عام، غير مثيرة للقلق، ولكن **63.4 %** لجميع البيانات الإخبارية التلفزيونية المتعلقة بخطورة **H1N1** ، أعطت انطباعًا بوجود تهديد خطير. من ناحية أخرى، أظهر تحليل التغطية الصحفية لأنفلونزا الخنازير في أستراليا أن قصة "أنفلونزا الخنازير القاتلة" سادت بمزيج من الرسائل المزعجة والمطمئنة[2].

[1] ماجد فاضل الزبون، الإعلام الاقتصادي: قراءة في القنوات العربية المتخصصة، م،س، ص**56**

[2] Peter LM Vasterman and Nel Ruigrok, Pandemic alarm in the Dutch media: Media coverage of the 2009 influenza A (H1N1) pandemic and the role of the expert sources, 2013 28: 436 originally published online 10 JuneEuropean Journal of Communication 2013, pp 438-439

تلعب كل من السلطات الصحية والخبراء العلميين، أثناء الوباء، أدوارًا مهمة كمصادر للأخبار، حيث يتمتع الخبراء بإمكانية الوصول إلى المعرفة العلمية، بينما تكون السلطات مسؤولة عن سياسة الصحة العامة. تعتبر المصادر موثوقة ومسؤولة، لأن الخبراء ذوو الرسائل المخيفة أكثر جاذبية لوسائل الإعلام. كما أن علماء الفيروسات، الذين حذروا في حملاتهم وخرجاتهم المنسقة من المخاطر المحتملة لوباء جديد بعد تفشي لأنفلونزا الطيور في عام **2005**، يتلقون اهتمامًا إعلاميًا عالميًا. فغالبا ما تختار وسائل الإعلام، بدقة، من أين سوف تحصل على مصادرها، ولكن في تغطية الأخبار والتعامل مع المصادر، يقوم الصحفيون أيضًا بتكييف المصادر وتطويرها.

تهدف وسائل الإعلام إلى تضخيم المخاطر الصحية الجديدة، مما يخلق تصورًا بأن الوباء لا يمكن السيطرة عليه، مما يزيد اهتمام الناس به ويزيد من المشاهدات والمتابعات التي تجعل وسائل الإعلام في ضغط مستمر على الحكومة ومؤسسات الصحة العامة لاتخاذ خطوات جذرية من أجل التعامل مع التهديد المزعوم؛ وهو ما يعطي في نهاية المطاف "تضخيم اجتماعي للمخاطر والأزمات"، حيث تصبح هذه المخاطر الجديدة - بغض النظر عن المخاطر الحقيقية التي تنطوي عليها - قضية اجتماعية مهمة للغاية، حتى أنها خوف صحي حقيقي. إذا كانت هناك أشياء كثيرة غير مؤكدة وغير محددة، في حال ظهور فيروس جديد، كما هو الأمر مع فيروس كوفيد **19**، فستظهر أرض خصبة للوسائط المتعددة وتضخيم المخاطر وإنتاج الأزمات.

والمتتبع لمراحل تطور الوباء يجدها ترتبط بالتطورات في التغطية الإعلامية للوباء فقد حددت بعض الأبحاث السابقة حول الإيبولا والسارس وإنفلونزا الطيور ثلاث مراحل في تغطية فيروس جديد، ولكل منها خطاب مختلف، هذه المراحل هي: "دق ناقوس الخطر" و"الرسائل المختلطة" و"الأزمة الساخنة والاحتواء". وهو نفس الأمر تم مع جائحة **H1N1** في عام **2009**: خلال المرحلة الأولى كان هناك (الإنذار) من تفشي المرض، من خلال هيمنة الادعاءات المخيفة على الأخبار مع التركيز على احتمال حدوث تغير في الفيروس وانتشار العدوى. قد تتميز المرحلة الثانية من

الاستعداد للأزمة القادمة بمزيج من الرسائل المخيفة والمطمئنة. المرحلة الثالثة، عندما يكون الوباء حقيقة، يتوقع أن يصاحبها خطاب "أزمة واحتواء" يؤكد أن الوضع خطير ولكنه تحت السيطرة[1]. وهذا ينسحب بشكل كبير على جائحة كورونا التي تجاوزت في حجم انتشارها كل الأوبئة التي سبقتها.

إن نقل المعلومات حول المخاطر الصحية ليس بالأمر الصعب، ولكنه، في ذات الوقت، أصبح يخضع لمنطق الربح، فعدم اليقين بشأن التهديد الذي يمثله كوفيد 19 يؤدي إلى تكهنات حول سيناريوهات جد سيئة، لأنه في المواقف المحفوفة بالمخاطر، تكون حالة عدم اليقين هي المسيطرة باعتبار أن المعلومات الصحية معقدة ومتغيرة بسبب تراكم المعلومات المتزايدة دائمًا. كما لا يمكن الوصول إليها بشكل كامل. ولا يمكن الاستغناء عن المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام، لأن المجتمع يحتاج أيضًا إلى المعلومات الصحية في سياق أوسع، من أجل توجيه سلوكهم الصحي أثناء تفشي الوباء، فتغطية وسائل الإعلام للوباء ومخاطر العدوى يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل تصور الجماهير تجاه الأزمة، مثل ما إذا كان ينبغي اعتبارها وباءً محليًا أو وباءً عالميا[2].

خاتمة:

أظهر وباء كورونا، الحرب التي تشنها وسائل الإعلام على عقول ومشاعر الناس، حرب تستخدم فيها جميع الوسائل والعتاد الحربي الشرعي وغير الشرعي، لتدمير معنويات الإنسان وجعله يفقد بوصلة التفكير الصحيح، فجائحة كورونا أدت إلى موجات إخبارية ضخمة وسريعة التطور تشارك فيها جميع وسائل الإعلام. تستند هذه ما يسمى بالوسائط الإعلامية التي تؤدي بدورها، إلى زخم تفاعلي بين جميع الناس، مما يؤدي إلى إنشاء حلقات تغذية عكسية على مدار الساعة في إنتاج الأخبار.

[1] Peter LM Vasterman and Nel Ruigrok, Pandemic alarm in the Dutch media: Media coverage of the 2009 influenza A (H1N1) pandemic and the role of the expert sources, 2013 28: 436 originally published online 10 JuneEuropean Journal of Communication 2013, p 440

[2] I Gusti Lanang Agung Kharisma, Framing Analysis of the Kompas' COVID-19 Coverage: January 2020 Edition, July 2020, Jurnal ASPIKOM, p220

« العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا »

The relationship between the state and territorial collectivities during corona pandemic

كريم الشكاري

دكتور في القانون العام

جامعة محمد الخامس- الرباط

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي

karim.cheggari@gmail.com

ملخص باللغة العربية

منذ الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بواسطة مرسوم بقانون رقم **2.20.292** الصادر في **28** من رجب **1441 (23** مارس **2020)**، قامت السلطات العمومية باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تروم الحفاظ على حياة السكان وسلامتهم المهددة جراء جائحة كوفيد **19** التي صنفته منظمة الصحة العالمية على أنه مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا.

ووعيا منها بخطورة هذا الفيروس، وتنفيذا للتعليمات الملكية الصادرة عقب الاجتماع في القصر الملكي بالدار البيضاء بتاريخ **17** مارس **2020** تحت رئاسة جلالة الملك محمد السادس حيث تم الشروع في التنسيق بين وزارة الداخلية بوصفها الوزارة المشرفة على الإدارة الترابية وباقي القطاعات المعنية قصد محاصرة وباء كوفيد **19.**

وفي هذا الصدد، قامت الدولة ممثلة في القطاعات الوزارية المعنية (وزارة الداخلية، وزارة الصحة...) والجماعات الترابية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية للوقاية من مرض كوفيد **19** طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في ظل المقاربة التشاركية التي نص عليها دستور المملكة لسنة **2011.**

الكلمات المفاتيح : العلاقة- الدولة- الجماعات الترابية- جائحة كورونا- دستور 2011- القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، مرسوم بقانون رقم 2.20.292.

ABSTRACT

Since the declaration of the state of health emergency by Decree-Law n°. 2.20.292 issued on 28 Rajab 1441 (March 23, 2020), public authorities have taken a set of measures aimed at preserving the lives and safety of the population threatened by the Covid 19 pandemic, which was classified by the World Health Organization on It is an infectious disease caused by the last virus that was discovered from the Coronavirus strain. Aware of the danger of this virus, and in execution of the royal instructions issued after the meeting at the Royal Palace in Casablanca on March 17, 2020 under the presidency of His Majesty King Mohammed VI, where coordination was initiated between the Ministry of Interior as the Ministry supervising the territorial administration and the rest of the concerned sectors in order to besiege the Covid 19 epidemic.

In this regard, the state, represented by the relevant ministerial sectors (the Ministry of the Interior, the Ministry of Health...) and the territorial groups, has taken a set of precautionary measures to prevent Covid 19 disease in accordance with the laws and regulations in force in light of the participatory approach stipulated in the Kingdom's Constitution of 2011.

Key words: Relationship - the state - territorial collectivities - the Corona pandemic - the constitution of 2011- organic laws related to territorial collectivities, Decree-Law n°. 2.20.292.

مقدمة

عرف المغرب كسائر دول العالم ظهور جائحة كوفيد **19**[1] التي تم الإعلان عنها لأول مرة في مدينة " ووهان" الصينية خلال دجنبر **2019** لينتشر بعدها هذا المرض ويتطور إلى شكل خطير يهدد دول العالم بأسره[2]، وبلادنا ضمن هذه الدول التي عرفت تفشي هذا الفيروس منذ رصد أول حالة به يوم **02** مارس **2020**[3].

وفي ظل انتشار فيروس كوفيد **19**، عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية لحماية المواطنين من هذا الفيروس المستجد، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس[4] خلال الاجتماع الذي عقد بالقصر الملكي بالدار البيضاء بتاريخ **17** مارس **2020** لتتبع تدبير انتشار وباء فيروس كورونا ببلادنا، ومواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمواجهة أي تطور.

ولتفعيل التوجهات الملكية، قامت الحكومة بإصدار إصدر المرسوم بقانون رقم **2.20.292** بتاريخ **23** مارس **2020** المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية

---

[1] صنفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا بوصفة وباء عالميا " جائحة" وقد أعلن رئيس منظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس بتاريخ **30** يناير **2020** أن المنظمة ستسخدم هذا المصطلح لسببين رئيسين هما : سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها والقلق الشديد إزاء " قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي" للفيروس، ويستخدم وصف الوباء العالمي أو الجائحة **(pandemic)** لوصف الأمراض المعدية عندما نرى تفشيا واضحا لها وانتقالا من شخص إلى آخر في عدد من البلدان في العالم في الوقت نفسه، الحيان، سي محمد، قراءة في القانون المنظم لحالة الطوارئ الصحية بالمغرب، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد الحادي عشر، عدد خاص، **2020**، ص**.108.**

[2] حمزة، عبد المهيمن، تقديم مؤلف الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية، عدد ماي **2020**، ص**.1.**

[3] الزنان، زهير، مبدأ استمرارية المرافق العمومية في ظل حالة الطوارئ الصحية بالمغرب، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا"، مجلة العلوم القانونية، عدد ماي **2020**، ص**.74.**

[4] غازي، عبد الله' أي مساهمة للجماعات الترابية في تدبير فيروس**covid-19**، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الثاني، **2020**، ص**.82.**

وإجراءات الإعلان عنها[1] وكذا المرسوم رقم 2.20.293 بتاريخ 24 مارس 2020 بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19[2] اللذان خولا للسلطات العمومية اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى محاصرة استشراء وباء كوفيد 19.

هذان النصان نصا على التدابير التالية :

– عدم مغادرة الأشخاص لمحل سكناهم مع اتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة، طبقا لتوجيهات السلطة الصحية؛

– منع أي تنقل لكل شخص خارج محل سكناه، إلا في حالة الضرورة القصوى التالية :

✓ التنقل من محل السكنى إلى مقرات العمل، ولا سيما في المرافق العمومية الحيوية والمقاولات الخاصة والمهن الحرة في القطاعات والمؤسسات الأساسية المحددة بقرارات للسلطات الحكومية المعنية، مع مراعاة الضوابط التي تحددها السلطات الإدارية المعنية من أجل ذلك؛

✓ التنقل من أجل اقتناء المنتجات والسلع الضرورية للمعيشة، بما في ذلك اقتناء الأدوية من الصيدليات؛

✓ التنقل من أجل الذهاب إلى العيادات والمصحات والمستشفيات ومختبرات التحليلات الطبية ومراكز الفحص بالأشعة وغيرها من المؤسسات الصحية، لأغراض التشخيص والاستشفاء والعلاج؛

---

[1] مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، ج.ر عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص.1782.

[2] مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19، ج.ر عدد 6867 مكرر بتاريخ 29 رجب 1441 (24 مارس 2020)، ص.1783.

✓ التنقل لأسباب عائلية ملحة من أجل مساعدة الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة، أو في حاجة إلى الإغاثة.

– منع أي تجمهر أو اجتماع لمجموعة من الأشخاص مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك، ويستثنى من هذا المنع الاجتماعات التي تنعقد لأغراض مهنية، مع مراعاة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات الصحية؛

– إغلاق المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة، ولا يمكن فتح هذه المحلات والمؤسسات من قبل أصحابها إلا لأغراضهم الشخصية فقط.

كما أنه يتعين على رؤساء الإدارات بمرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية وكل مقاولة أو مؤسسة خاصة، تمكين الموظفين والأعوان والمأجورين التابعين لهم من رخص استثنائية للعمل تحمل أسماءهم، قصد الإدلاء بها عند الاقتضاء لدى السلطات العمومية المكلفة بالمراقبة[1].

إلى جانب الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، وجب على الجماعات الترابية النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها لمواجهة هذا الوباء في ظل المكانة المتميزة التي خولها لها دستور 2011[2]، حيث نص الفصل 31 منه على ما يلي : « تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في :

– العلاج والعناية الصحية؛

[1] المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19.

[2] نص الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ج.ر عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص.3600.

– الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛

– الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛

– التنمية المستدامة...».

هذه الأهمية لم تأت بمحض الصدفة ولا من فراغ، بل كانت نتيجة طبيعية لتطورات وطنية ودولية أملتها ظروف ومعطيات معينة أفرزت لنا وحدات ترابية مبادرة، نشيطة، فعالة وساهرة على تدبير الشأن العام المحلي ومساهمة في القضايا الكبرى للبلاد[1].

وفي ظل الظرفية الخاصة التي تمر منها بلادنا جراء استشراء وباء كوفيد 19 وما خلفه من انعكاسات سلبية على مختلف مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ظهرت أهمية الجماعات الترابية بمختلف أصنافها (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات) في ظل الاختصاصات المخولة لها بموجب القوانين التنظيمية المتعلقة بها[2] بوصفها شريكا مهما لمختلف مصالح الدولة المعنية بمكافحة انتشار كوفيد 19.

إن دراسة العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا تكتسي أهمية بالغة في ظل سياق خاص يتميز بمواجهة بلادنا للتداعيات السلبية لانتشار

[1] الميري، سعيد، التدبير الاقتصادي للجماعات المحلية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس- السويسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي، السنة الجامعية : 2006-2007، ص.1.

[2] القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص.6585.

القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص.6625.

القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ج.ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015)، ص.6660.

وباء كوفيد 19 على مختلف مناحي الحياة ببلادنا حيث ستمكننا هذه الدراسة من معرفة الأسس القانونية التي تؤطر العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا من جهة ومن جهة ثانية الخلاصات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير هذه العلاقة في ظل هذه الظرفية الاستثنائية التي يشهدها العالم بصفة عامة.

وفي هذا الصدد، يمكننا طرح السؤال التالي : كيف تناول المشرع المغربي علاقة الدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا وما هي الخلاصات والاقتراحات التي يمكن طرحها لتقييم علاقة الدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا ؟

ولمعالجة هذا السؤال، سوف نتناول موضوع علاقة الدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا وفق منهج وصفي الإطار القانوني لهذه العلاقة (المبحث الأول) وخلاصات هذا الإطار القانوني والاقتراحات الكفيلة بتجويده خصوصا في ظل هذه الجائحة (المبحث الثاني).

المبحث الأول : الإطار القانوني لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا

في إطار مواجهة الانعكاسات السلبية والحد من تداعيات انتشار جائحة كوفيد 19، اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات استباقية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي، مالي أو إداري لإضفاء طابع المرونة والملائمة لتأطير تدخل جميع الفاعلين المعنيين بتدبير هذه الجائحة[1].

هذه الجائحة فرضت تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين المؤسساتين لمواجهة هذه الجائحة، فإلى جانب البرلمان والحكومة والسلطة القضائية، فعلى الجماعات

المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020، ص.1.7.

الترابية أن تقوم بدورها في هذا الصدد استنادا إلى الاختصاصات المخولة لها بالنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا الصدد.

ومما سلف، سوف نتطرق لمساهمة الجماعات الترابية في محاربة جائحة كورونا (المطلب الأول) ودور الولاة والعمال في مواكبة عمل الجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مساهمة الجماعات الترابية في محاربة جائحة كورونا

تتولى الجماعات الترابية (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات) ممارسة العديد من الاختصاصات المخولة لها طبقا للقوانين التنظيمية المنظمة لها من أجل مواجهة الآثار الناجمة عن استشراء وباء كوفيد 19 من أجل حماية سلامة الشخص وأقربائه وممتلكاته كما هو منصوص عليها في الفصل 21 من دستور المملكة لسنة 2011.

ومما سلف، سوف نتناول بالدراسة والتحليل اختصاصات الجهات (الفقرة الأولى)، العمالات والأقاليم (الفقرة الثانية) والجماعات (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى : اختصاصات الجهات

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، تمارس الجهات اختصاصات ذاتية، مشتركة ومنقولة.

وبتحليل الاختصاصات الذاتية، نجد أن الجهات لا تتوفر على صلاحيات مباشرة في علاقتها بمكافحة الأوبئة.

أما على مستوى الاختصاصات المشتركة، فإن الجهات تمارس اختصاصات مشتركة بينها وبين الدولة في المجالات المتعلقة بمكافحة الأوبئة :

- البحث العلمي التطبيقي؛
- تأهيل العالم القروي؛
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفك العزلة؛

- المساعدة الاجتماعية؛
- إنعاش السكن الاجتماعي[1].

وتمارس هذه الاختصاصات بين الجهة والدولة بشكل تعاقدي، إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجهة[2]، مما سيمكن الجهات من المساهمة في المبذولة للتصدي لتفشي الجائحة إلى جانب مختلف مصالح الدولة المعنية بمحاربة جائحة كوفيد 19. كما يمكن للجهات أيضا أن تمارس بناءا على مبدأ التفريع، اختصاصات منقولة لها من الدولة في الميادين التالية :

- الصحة؛
- التعليم؛
- الطاقة والماء والبيئة[3].

إلى جانب الجهات، تمارس العمالات والأقاليم أيضا اختصاصات مهمة في مجال محاربة الأوبئة.

الفقرة الثانية : اختصاصات العمالات والأقاليم

لقد خول القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم لهذه الجماعات الترابية في إطار محاربة فيروس كورونا ممارسة الاختصاصات التالية المنصوص عليها في المادة 78 منه :

- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية خاصة في الوسط القروي؛
- تفعيل مبدأ التعاضد بين الجماعات، وذلك بالقيام بالأعمال وتوفير الخدمات وإنجاز المشاريع أو الأنشطة التي تتعلق أساسا بالتنمية الاجتماعية بالوسط القروي؛
- محاربة الإقصاء والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية.

[1] المادة 91 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.
[2] المادة 92 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.
[3] المادة 94 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

ولهذه الغاية تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات ذاتية في الميادين التالية التي لها علاقة بمحاربة الأوبئة :

- وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر والهشاشة؛
- تشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم والوقاية وحفظ الصحة[1].

كما تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات مشتركة بينها وبين الدولة بشكل تعاقدي إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من العمالة أو الإقليم في الميادين التالية ذات الصلة بمحاربة الأوبئة :

- تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات؛
- تنمية المناطق الجبلية والواحات؛
- الإسهام في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والكهرباء؛
- التأهيل الاجتماعي في الميادين التربوية والصحية والاجتماعية والرياضية[2].

إلى جانب الجهات، العمالات والأقاليم، تمارس الجماعات أيضا اختصاصات جد مهمة في مجال مكافحة الأوبئة.

الفقرة الثالثة : اختصاصات الجماعات

استنادا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم **113.14** المتعلق بالجماعات، تتولى الجماعة داخل دائرة نفوذها الترابي تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين في إطار الاختصاصات المسندة إليها، وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها.

وفي هذا الصدد، تمارس الجماعة الاختصاصات الذاتية في الميادين التالية في ظل تدبير جائحة كوفيد **19** :

[1] المادة **79** من القانون التنظيمي رقم **112.14** المتعلق بالعمالات والأقاليم.

[2] المادة **86** من القانون التنظيمي رقم **112.14** المتعلق بالعمالات والأقاليم.

- توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء؛
- التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة؛
- تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والمشابهة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها؛
- حفظ الصحة؛
- نقل المرضى والجرحى؛
- نقل الأموات والدفن[1].

وإلى جانب الاختصاصات الذاتية، تمارس الجماعة بشكل تعاقدي، إما بمبادرة من الدولة أو بطلب من الجماعة، اختصاصات مشتركة حيث تساهم هذه الأخيرة في صيانة المستوصفات الصحية الواقعة في النفوذ الترابي للجماعة خصوصا في ظل الانتشار السريع لوباء كوفيد **19.**

وإلى جانب هذه الاختصاصات، خول القانون التنظيمي رقم **113.14** لرؤساء مجالس الجماعات صلاحيات الشرطة الإدارية في ميادين الوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تنظيمية بواسطة تدابير شرطة فردية تتمثل في الإذن أو الأمر أو المنع. وفي ظل جائحة كوفيد **19** وجب على رؤساء مجالس الجماعات ممارسة الصلاحيات التالية :

- السهر على احترام شروط نظافة المساكن والطرق وتطهير قنوات الصرف الصحي وزجر إيداع النفايات بالوسط السكني والتخلص منها؛
- تنظيم الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية غير المنظمة التي من شأنها أن تمس بالوقاية الصحية والنظافة وسلامة المرور والسكينة العمومية أو تضر بالبيئة والمساهمة في مراقبتها؛

[1] المادة **83** من القانون التنظيمي رقم **113.14** المتعلق بالجماعات.

– مراقبة محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور، وبصورة عامة كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة؛

– السهر على احترام الضوابط المتعلقة بسلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم والمقاهي وقاعات الألعاب والمشاهد والمسارح وأماكن السباحة، وكل الأماكن الأخرى المفتوحة للعموم. وتحديد مواقيت فتحها وإغلاقها؛

– اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرور في الطرق العمومية وتنظيفها وإنارتها، ورفع معرقلات السير عنها، وإتلاف البنايات الآيلة للسقوط أو الخراب، ومنع الناس من أن يعرضوا في النوافذ أو في الأقسام الأخرى من الصروح أو من أن يلقوا في الطرق العمومية أيا كان من الأشياء التي من شأن سقوطها أو رميها أن يشكل خطرا على المارة أو بسبب رائحة مضرة بالصحة؛

– تنظيم السير والجولان والوقوف بالطرق العمومية والمحافظة على سلامة المرور بها؛

– المساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية والمشروبات والتوابل المعروضة للبيع أو للاستهلاك العمومي؛

– السهر على نظافة مجاري المياه والماء الصالح للشرب وضمان حماية ومراقبة نقط الماء المخصصة للاستهلاك العمومي مياه السباحة؛

– اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أو مكافحة انتشار الأمراض الوبائية أو الخطيرة، وذلك طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها؛

– اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الحريق والآفات والفيضانات وجميع الكوارث العمومية الأخرى : ممارسة شرطة الجنائز والمقابر واتخاذ الإجراءات اللازمة المستعجلة لدفن الأشخاص المتوفين بالشكل اللائق، وتنظيم المرفق العمومي لنقل الأموات ومراقبة عملية الدفن واستخراج الجثث من القبور طبقا للكيفيات المقررة في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

إلى جانب الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية في مواجهة جائحة كورونا، يلعب الولاة والعمال دورا محوريا في مواكبة الجماعات الترابية في مواكبة عمل الجماعات الترابية في ظل هذا الوباء.

المطلب الثاني : دور الولاة والعمال في مواكبة عمل الجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا

طبقا لمقتضيات الفصل **145** من دستور **2011** : « يمثل ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية.

يعمل الولاة والعمال، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية.

يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها. ».

هذا المقتضى الدستوري هو السند لعمل رجال السلطة وعلى رأسهم الولاة والعمال في مواكبة عمل الجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا حيث أنهم سيقومون بمساعدة ومواكبتها الجماعات الترابية في ظل هذه الظرفية الحرجة التي تمر منها بلادنا حيث أنهم سيعملون على سبيل المثال في تحديد نفقات التسيير والتجهيز الاستعجالية الضرورية، التي يتم تحديدها بتشاور بين سلطة الوالي والعامل والسيدات والسادة رؤساء مجالس الجماعات الترابية، حيث ستضمن بلوائح تعد بشكل مشترك بين الطرفين، ويتم إرسالها إلى المحاسبين العموميين التابعين إلى الخزينة العامة للمملكة[1].

[1] منشور وزير الداخلية عدد **6578** بتاريخ **15** أبريل **2020** حول التدبير الأمثل لنفقات الجماعات الترابية، المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-**19**، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، **2020**، ص.**67**.

كما أن الولاة والعمال يقومون بالتأشير على تعديلات ميزانيات الجماعات التي يقوم بها رؤساء مجالسها دون الحاجة إلى إلى مداولات مع المجالس، سواء تعلق الأمر بفتح قروض ميزاناتية جديدة بضمانة موارد متوفرة لم تتم برمجتها بعد، أو من خلال تحويل وإعادة برمجة قروض سابقة[1].

إضافة إلى ما سلف ذكره، فرضت حالة الطوارئ الصحية على رؤساء مجالس الجماعات الترابية تأجيل عقد دورات مجالسهم في الوقت المحدد لها بالنسبة للجماعات في شهر ماي[2] وشهر يونيو بالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات[3] من خلال دعوة رؤساء مجالس هذه الجماعات الوحدات اللامركزية تحت إشراف الولاة والعمال إلى إرجاء دراسة القضايا المستعجلة إلى دورات استثنائية يمكن عقدها عند الاقتضاء بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية ببلادنا.

بعد تدقيق الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا، وجب علينا إعطاء خلاصات لهذا الإطار القانوني ووضع بعض الاقتراحات الكفيلة بتجويده خصوصا وأن بلادنا لم يسبق لها أن عرفت في تاريخها ما يسمى بحالة الطوارئ الصحية

[1] Circulaire du ministre de l'intérieur n° F 1248 du 25 Mars 2020 sur la lutte contre la pandémie du coronavirus (Covid-19) et ses effets sur les plans sanitaire, économique et social, المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020، ص.22.

[2] منشور وزير الداخلية عدد 6743 بتاريخ 22 أبريل 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر ماي لمجالس الجماعات، المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020، ص.75.

[3] منشور وزير الداخلية عدد 7225 بتاريخ 26 ماي 2020 حول انعقاد الدورة العادية لشهر يونيو لمجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات، المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19، المملكة المغربية، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020، ص.111.

المبحث الثاني : خلاصات الإطار القانوني واقتراحات تجويده

كغيره من دول العالم لم يكن يتوقع المغرب أن يصادف يوما ما حالة الطوارئ الصحية، ولم تظهر حاجة المجتمع إلى إطار قانوني لتنظيم هذه الحالة[1]، فعلى المستوى الدستوري لا نجد مصطلح " الطوارئ[2]"، في الوقت الذي نجد فيه دستور المملكة ينص على أنه : « على أن الجميع أن يتحمل بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكتاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد »[3]. هذا المقتضى نجد فيه إحالة على مصطلح الآفات والكوراث الطبيعية وليس مصطلح "الطوارئ"، مما خلق إشكالا عميقا في فهم المصطلحات لدى جمهور غفير من الناس.

كما أن نفس الإشكال طرح في التمييز بين مصطلحي " الحصار"[4] و"الاستثناء"[5]، مما دفع بالحكومة بعد اتفاق مع اللجان البرلمانية المعنية إلى إصدار مرسوم بقانون بتاريخ 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها لوضع حد للغموض الحاصل في مفهوم " الطوارئ الصحية" الذي عرفته بلادنا لأول مرة.

وهذا المرسوم بقانون أثار مجموعة من الإشكالات التي وجب التطرق إليها في ظل العلاقة التي تربط بين الدولة والجماعات الترابية، حيث استنتجنا منه عدة

---

[1] قراقي، عبد العزيز، تقديم كتاب الآثار القانونية للظروف الطارئة، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد الحادي عشر، عدد خاص، 2020، ص.11.

[2] باستقراء مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011 لا نجد أي إحالة على مفهوم الطوارئ، المعجم المفهرس لألفاظ الدستور، المملكة المغربية، المجلس الدستوري، مطبعة الأمنية، الرباط، 2013.

[3] الفصل 40 من دستور المملكة لسنة 2011.

[4] الفصل 49 من دستور المملكة لسنة 2011.

[5] الفصل 59 من دستور المملكة لسنة 2011.

أمور (المطلب الأول) وجب الاستفادة منها والعمل على تجويد هذا الإطار القانوني في المستقبل (المطلب الثاني).

المطلب الأول : خلاصات الإطار القانوني المنظم لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا

باستقراء مقتضيات المرسوم بقانون المنظم لحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها وكذا المرسوم المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد **19** يمكننا إبداء الملاحظات التالية :

– عدم الإشارة إلى الجماعات الترابية بأصنافها الثلاثة (الجهات، العمالات والأقاليم، الجماعات) في السند القانوني المنظم لحالة الطوارئ الصحية، رغم توفرها وخاصة الجماعات على اختصاصات ذاتية تتعلق بحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى، نقل الأموات والدفن وإحداث وصيانة المقابر، إضافة إلى المقتضيات المنصوص عليها في المادة **100** من القانون التنظيمي رقم **113.14** المتعلق بالجماعات والمتعلقة بالشرطة الإدارية لرئيس المجلس الجماعي.

– عدم وجود مقتضيات قانونية في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية تتعلق بطرق وكيفيات مواجهة الظروف الطارئة، مما يشكل نقصا تشريعيا في التعاطي مع الحالات الاستثنائية التي قد تمر منها بلادنا في المستقبل، حيث أن اختصاصات الجماعات الترابية في مواجهة أي طارئ مقبل تبقى قاصرة وتنعكس على مدى نجاعة دور الجماعات الترابية في تدبير الظروف الاستثنائية التي تمر منها بلادنا حاليا، حيث نجد استئثار السلطة المركزية بتدبير الكوارث في مقابل غياب مقتضيات محددة وواضحة لدور الجماعات الترابية في هذا المجال.

– منح صلاحيات واسعة لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم في اتخاذ جميع التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي في ظل حالة الطوارئ المعلنة، سواء كانت هذه التدابير ذات طابع توقعي أو وقائي أو حمائي، أو كانت ترمي إلى فرض أمر بحجر صحي اختياري أو إجباري، أو فرض قيود مؤقتة على إقامة الأشخاص بمساكنهم، أو الحد من تنقلاتهم، أو منع تجمعهم، أو إغلاق المحلات المفتوحة للعموم، أو إقرار أي تدبير آخر من تدابير الشرطة الإدارية[1].

– تداخل بعض اختصاصات الشرطة الإدارية المتعلقة بحفظ الصحة حيث نجد أن القانون التنظيمي رقم 113.14 أسند للجماعات اختصاص حفظ الصحة عبر اتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير اللازمة لتفعيله، بينما نجد في الواقع أن ممثلي الإدارة المركزية (وزارة الصحة) هم من استفردوا بهذا الاختصاص، نظرا لكون دور الجماعات انحصر فقط في تعبئة الموارد المالية اللازمة لشراء مواد التعقيم.

– تأجيل عقد دورات مجالس الجماعات المبرمجة في شهر ماي 2020 ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس المقاطعات المبرمجة في شهر يونيو 2020 بسبب تفشي وباء كوفيد 19 مما دفع بوزارة الداخلية عبر ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم إلى إخبار رؤساء مجالس هذه الجماعات الترابية عبر مناشير بضرورة تأجيل عقدها إلى تاريخ لاحق، مما منع هذه الوحدات الترابية من اتخاذ بعض المقررات وتفعيل برامج التنمية في ظل هذه الظرفية الحرجة التي تمر منها بلادنا.

[1] المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا- كوفيد 19.

– دعوة رؤساء مجالس الجماعات الترابية إلى نهج تدبير أمثل لنفقاتها المستقبلية برسم السنة المالية 2020 عبر تعليق مؤقت لعمليات الالتزام بالنفقات غير الضرورية خلال مدة هذه الأزمة الصحية التي يمكن أن تسبب تراجعا في مداخيل الضرائب والرسوم، في إطار ما تمليه ضرورة التدبير الرشيد لميزانيات الجماعات الترابية في ظل هذه الظرفية الدقيقة التي تشهدها بلادنا.

– أظهرت جائحة كوفيد 19 الضعف الذي تعاني منه الجماعات الترابية، والذي تتحمل مسؤوليته الأحزاب السياسية، لأنها وحدها المسؤولة، عن إفراز النخب، والتي أظهرت أن العقل الترابي عاجز عن مواجهة هذا الفيروس. ولم يساهم في اقتراح حلول ناجعة في تدبير هذه الأزمة[1] في مقابل هيمنة للسلطة المركزية بواسطة ممثليها على المستوى الترابي الذين أبانوا عن قدرة وكفاءة على تدبير التداعيات السلبية لوباء كوفيد 19 من خلال تواصلهم مع الساكنة قصد إقناعها بتطبيق تعليمات السلطات العمومية الرامية إلى محاربة انتشار جائحة كورونا ببلادنا.

– إن الجماعات الترابية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمة، حيث أن برامج عملها لا تتوفر على خطط لمواجهة مثل هذه الظروف الطارئةن ولم ترصد لها موارد مالية، كما أن تدخل الدولة أشعر الفاعل الترابي بعدم جدوى تدخله[2].

بعد تناول خلاصات الإطار القانوني لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا الذي أتبث هيمنة السلطة المركزية ممثلة بواسطة مصالحها اللاممركزة في تدبير جائحة كورونا مقابل تراجع لدور الجماعات الترابية في ظل غياب مقتضيات قانونية واضحة في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات

[1] غازي، عبد الله، أي مساهمة للجماعات الترابية في تدبير فيروس covid-19، مرجع سابق، ص.92.

[2] بنلمليح، منية، أي دور للجماعات الترابية في تدبير المخاطر : جائحة كوفيد 19 نموذجا، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الثاني، 2020، ص.18.

الترابية، وجب علينا اقتراح مجموعة من الآليات التي ستساهم في تجاوز النقائص التي عرفها هذا الإطار القانوني بغية تجويده وجعله مواكبا لمختلف الظروف الطارئة التي قد تعرفها بلادنا في المستقبل.

المطلب الثاني : اقتراحات تجويد الإطار القانوني المنظم لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا

لقد شكلت حالة الطوارئ الصحية التي تمر منها بلادنا فرصة لتقييم العلاقة التي جمعت بين الدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا التي تعتبر وباءا عالميا تسبب للبشرية جمعاء في عدة خسائر مادية واقتصادية حيث أنه يحصد في كل لحظة الأرواح، مما دفع بالسلطات العمومية (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والقضائية) إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من تفشي هذا الوباء بين صفوف المواطنات والمواطنين من خلال تقييد حرية التنقل والتجمعات بين الأشخاص.

هذه الإجراءات المتخذة طبقا للمرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها وكذا المرسوم المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني أبانت عن هيمنة لسلطة الدولة على حساب الجماعات الترابية، مما يدفعنا إلى اقتراح الآليات التالية الكفيلة بتجويد هذا الإطار القانوني وجعله ملائما لحالات الظروف الطارئة التي قد تشهدها بلادنا في المستقبل :

- ضرورة تعديل القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية بأصنافها الثلاثة حتى تكون مواكبة لأي ظرف طارئ قد تمر منه البلاد، حيث أن القانون التنظيمي رقم **111.14** المتعلق بالجهات لا يتضمن مقتضيات صريحة في الاختصاصات الذاتية تتعلق بمكافحة الكوارث مما يجعل من دور الجهة ناقصا في ميدان الطوارئ الصحية.

كما أن اختصاصات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وجب إعادة النظر فيها في علاقتها مع الدولة في الميدان الصحي قصد تحديد الأدوار وجعل كل طرف يعرف ما له وما عليه.

– الإسراع بإخراج قانون جبايات الجماعات الترابية حتى يتلائم مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بالجماعات الترابية خصوصا في ظل هذه الظرفية الحساسة التي تشهدها حيث أن إمكانيات الجماعات الترابية المالية تبقى محدودة مما جعل مساهمة هذه الوحدات الترابية تبقى ناقصة أمام توفر القطاعات الحكومية المعنية بتدبير جائحة كورونا على كافة الإمكانيات البشرية والمالية، مما وجب معه العمل على تدارك هذا النقص وجعل الجماعات الترابية شريكا رئيسيا في تدبير جائحة كورونا خصوصا في الشق المالي الذي يفرض على المشرع التدخل بغية مراجعة نظام الجبايات المحلية الحالي الذي لا يوفر للجماعات الترابية موارد كافية.

– العمل على تشجيع الاعتناء بالبحث العلمي المبدع والخلاق، القادر على الدفاع على حرمة الوطن والمواطن، وعلى الدفاع عن سيادة الدولة[1].

– مراجعة مرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري حيث أنه لا يتضمن مقتضيات صريحة حول تدبير حالة الطوارئ حيث أن هذا المرسوم هو السند القانوني لعمل المصالح اللاممركزة للدولة وقواعد توزيع الاختصاص بين الإدارات المركزية وهذه المصالح، والقواعد المنظمة للعلاقات القائمة بينها من جهة، وبين ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم من جهة أخرى وكذا بين هذه المصالح والجماعات الترابية حتى يتسنى لكل طرف في المستقبل القيام بمهامه في حالة حدوث طارئ مقبل.

[1] القريشي، عبد الواحد، التدبير الاستثنائي لنظام اللامركزية الترابية إبان فترة الطوارئ، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، العدد الحادي عشر، عدد خاص، 2020، ص.102.

خاتمة

وخلاصة القول، يتبين لنا أن الإطار القانوني للعلاقة بين الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا عمل على تحديد الأدوار المنوطة بالدولة والجماعات الترابية في تدبير جائحة كورونا التي تشكل وباءا عالميا وجب التصدي له والعمل على التخفيف من سلبياته على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

ولكن رغم هذه المقتضيات التي نص عليها الإطار القانوني المنظم لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا وضعها لتجاوز هذا الوضع الكارثي الذي تعيشه بلادنا، إلا أن هذه المقتضيات أبانت عن النقائص التالية :

– هيمنة السلطات العمومية على تدبير جائحة كورونا حيث نجد أن المرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها والمرسوم المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا حيث أن السلطات أسندت إلى الحكومة ممثلة وزارة الداخلية عبر امتداداتها الترابية (الولاة والعمال ورجال السلطة والقوات العمومية) ووزارة الصحة في تدبير هذه الجائحة في مقابل غياب تام للتنصيص الصريح لدور الجماعات الترابية في هذه الظرفية.

– ضعف إمكانيات الجماعات الترابية سواء المالية والبشرية في تدبير ومواجهة آثار وباء كوفيد 19 مما أثر سلبا على قدراتها التدبيرية في ظل هذه الجائحة التي تستلزم تضافر جهود مختلف الفاعلين سواء العموميين أو الخواص لتجاوز هذا المأزق وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد ما قبل الوباء.

– عدم التنصيص في مقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية على الإجراءات الكفيلة بمواجهة حالات الطوارئ وكيفية تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لمواجهة هذه الحالات، مما جعل تدبير الجماعات الترابية للجائحة يتسم بنوع من عدم الاحترافية.

ولتجاوز هذه النقائص التي تعتري الإطار القانوني المنظم لعلاقة الدولة والجماعات الترابية في ظل جائحة كورونا وجب القيام بما يلي :

– العمل على مراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية بغية تضمينها مقتضيات خاصة بتدبير حالات الطوارئ بغية تجاوز هذه النقائص التي جعلت من دور الجماعات الترابية مغيبا نظرا لقصور النصوص القانونية المنظمة لهذه الوحدات الترابية.

– تدعيم الموارد المالية للجماعات الترابية عبر مراجعة نظام الجبايات المحلية من أجل جعل هذه الوحدات الترابية قادرة على مواجهة مختلف الآفات والكوارث التي قد تحدث مستقبلا، مما سيمكنها من النهوض بالمهام المنوطة بها كفاعل رئيسي في التنمية المحلية وشريك للدولة في وضع السياسات العمومية.

– مراجعة مرسوم بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري عبر إدخال مقتضيات خاصة بتدبير الكوارث من خلال العمل على التنصيص على الإجراءات الكفيلة بمواجهتها من طرف المصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية والسبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية لهذه الكوارث.

تحديث الادارة المغربية وتحديات جائحة كورونا

سعادو بوشعاب
باحثة بسلك الدكتوراه قانون عام
جامعة عبد المالك السعدي طنجة

ملخص:

يعيش المغرب اليوم ظرفا عصيبا وخطيرا يرتبط بتهديدات انتشار وباء كورونا عبر البلاد واتخدت الدولة في هذا الأطار مجموعة من الاجراءات لاستمرارية المرافق العامة ولخدمة المواطن وحمايته في ظل هذا الوباء.

بحيث اعتمدت على اجراءات احترازية تشمل الإدارة من جهة والمرتفق والموظف من جهة ثانية لضمان اداء الخدمات بجودة عالية ودون اية مخاطر في ظل هذه الوضعية العصيبة.

Résumé :

Le Maroc vit aujourd'hui dans une situation difficile et dangereuse liée aux menaces de propagation de l'épidémie de corona virus à travers tout le pays. Dans ce cadre l'Etat a pris un ensemble de mesures visant la garantie de la continuité du service public afin d'être au service du citoyen et viser sa protection face à cette pandémie.

Ces mesures portaient sur la précaution incluant l'administration d'une part, l'usager et le fonctionnaire d'autre part dans le but d'assurer la prestation de services d'une qualité raisonnable et sans courir aucun risque à la lumière de cette situation pandémique actuelle.

مقدمة:

يعد تحديث الإدارة العمومية وتطويرها حتى تستجيب لمتطلبات التنمية الإدارية أحدى مؤشرات التنمية العامة داخل المجتمع.

ولقد أثبث التجارب واجمعت الدراسات الإدارية على أن الإدارة محرك أساسي لكل تنمية منشودة لكن هذا رهين بمدى نجاعة الأطار المؤسساتي والقانوني والاجراءات الإدارية والمسطرية في تفعيل برامج التحديث مع مراعاة ظروف البلاد زمن الطواري.

وقد عمل المغرب كغيره من بلدان العالم على تطوير الإدارة العمومية في مواجهة والتصدي لجائحة كورونا عبر مجموعة من الاجراءات الضرورية لحماية الساكنة كالتباعد الاجتماعي وتبسيط المساطر الإدارية من خلال التواصل عبر البوابة الالكترونية، كما عرفت تحديات تمثلت في التحول الرقمي السريع الذي فرضته الجائحة وكذلك تحدي المتمثل في استمرارية المرفق العام.

وهذا مادفعنا للتساؤل عن واقع الإدارة المغربية في ظل جائحة كورونا؟ وهذا ماتترتب عنه عدة أشكالات فرعية تتمثل في مدى استمرارية المرفق العام في مواجهة جائحة كورونا؟

هل نجحت خدمات الرقمية في خدمة المواطن؟ ماهي صعوبات التي عرفتها الإدارة زمن جائحة كورونا؟

المبحث الأول: تشخيص واقع الإدارة المغربية قبل جائحة كورونا

عرفت الإدارة المغربية كباقي الإدارات أزمة هيكلية في ادائها ناجمة عن الاختلالات الوظيفية لاجهزتها وعلى أولى هذه الاختلالات تتمثل في تقادم نظام الاساسي للوظيفة العمومية[1]، ومما زاد تأزم ضعف منطومة الارشاد والاستقبال إلى

[1] أنظر ظهير شريف رقم **1-58-008** بتاريخ **5** شعبان **1377(24** فبراير **1958)** يحتوي على القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

جانب غياب رؤية مشتركة لتحديث الإدارة، حيث أدت هذه الأزمة الى تعقد المساطر الإدارية وضعف الاخلاقيات المهنية فضلا عن سوء توزيع الموارد البشرية. وهذا ماأشار اليه العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه " إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدةنقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين، كما تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.." [1]. وفي هذا السياق العام يمكن تحديد بعض خصوصيات الاختلالات الوظيفية داخل الإدارة في مجال الموارد البشرية،ادى منطق التوصيف من اجل التوظيف الى تضخم بنية الموارد البشرية وهيمنة الطابع الروتيني وغياب المشاركة وضعف الشفافية في اتخاذ القرار وقد اثر دلك سلب على معنويات الموطفين حيت سادت الرتابة والروتين الإداريين.

والى جانب هذه العوامل ترتب عن ضعف تخطيط الموارد البشرية الى ضعف توزيع الموارد البشرية على الجهاز الإداري غياب نظام تصنيف وتوصيف الوظائف.

وللحد من هذه الوضعية عمل المشرع على اعداد برنامج وطني لتحديث الموارد البشرية على أساس معايير الشفافية والمصداقية لجعل رأسمال البشري رافعة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، وعلى هذا الأساس يمكن التساؤل عن موقع تأهيل الموارد البشرية في استراتيجية تحديث الإدارة وذلك ماسوف نقاربه في المطلب الأول:

المطلب الأول: مقومات الاصلاحية لمنظومة الموارد البشرية واكراهاتها وافاقها

عمل المشرع المغربي على مراجعة النظام الاساسي للوظيفة العمومية باعتبارها أطار مرجعي لتدبير المسار المهني للموظف وتتجلى أهم الاصلاحات

[1] خطاب العاهل المغربي الملك محمد السادس في 14 اكتوبر 2016، بمناسبة افتتاح الدورة من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان.

المؤسساتية في تحديث منظومة التعين في المناصب العليا حيث تم استصدار قانون تنطيمي يتعلق بالتعيين في المناصب العليا ومرسوم يحدد مسطرة التعيين الاجتماعي من خلال عدة لجان وطنية فضلا عن توحيد ولوج الوظيفة العمومية من خلال نظام المباراة كما تم استصدار مرسوم لرئيس الحكومة في شأن التغيب الغير المشروع، وتبسيط مسطرةالمعادلة الشهادات المطلوبة لولوج مختلف الوظائف العمومية وبموازاة مع ذلك تم الشروع في رصد الخطوات الأولية لتخطيط الاستراتيجي للموارد من خلال انجاز الدليل المرجعي الشامل للادارات العمومية وذلك لتحقيق التطابق بين المؤهلات البشرية وحاجيات الحقيقية للإدارة، وفي سياق التدبير الحديث لرسمال البشري تم اعتماد مقاربة النوع أي مساواة بين الرجل والمراة في الولوج الى المناصب المسؤولة[1].

كم تم برمجة تكوين بمختلف الوزارات في مجال مقاربة النوع وتوسيع شبكة التشاور والحوار والتنسيق بين مختلف الوزارات.

كم تم مراجعة الاطار القانوني والتنظيمي للتكوين المستمر وذلك بربطه بالمسار المهني للموظف وتحفيزه عبر الية الترقية، كما تم اعتماد التكوين عن بعد.

لكن رغم هذه المجهودات مازالت منظومة الموارد البشرية تعاني من عدة اكراهات ناجمة بالأساس عن سوء توزيع الموارد البشرية بمختلف الإدارات فضل عن غياب التصنيف الدقيق لمؤهلات والكفاءات.

ومما زاد الأمر تعقيدا هيمنة تعدد المتدخلين في الموارد البشرية وضعف تعقد منظومة الموارد البشرية.

لكن التساؤل المطروح ماهي سبل تطوير اداء الإدارة من خلال المقاربة التشاركية لمجالات الاصلاح من خلال اخلاقيات وحكامة جيدة؟

[1] انظر الفصل 19 الفقرة الثانية من الباب الثاني الحريات والحقوق الأساسية من الوتيقة الدستورية 2011.

المطلب الثاني: اخلاقيات المرفق العام بين مضامين الطرح التشاركي وسبل تحقيق حكامة جيدة

تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المبادى الأساسية لنجاح التنمية وتحقيقها(الفقرة الأولى) مع سبل تحقيق حكامة جيدة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: اخلاقيات المرفق العام

تعتبر اخلاقيات المرفق العام احدى المداخل الاساسية لتحديث الادارة وذلك لما لخلاقيات المهنية والوظيفية من دور اساسي في تحسين دور الإدارة مع المرتفق وتحسين جودة الخدمات، كما للاخلاقيات المهنية دور حيوي في محاربة سلوكيات المشينة والسلبية كالرشوة والفساد الإداري بكل اشكاله.

وقد عمل المشرع المغربي على تكريس اخلاقيات المهنية ومحاربة الفساد من خلال احداث الهئية الوطنية لمحاربة الرشوة والوقاية منها [1]، كما تم التنصيص في الباب الثاني عشر منه على ضرورة اعتماد مبادى الحكامة وارساء معايير الجودة والشفافية والمسوؤلية بالمرافق العمومية[2].

وفي هذا السياق يشكل ميثاق المرافق العمومية[3] الية لتكريس تقافة الاصغاء والانصات للموظفين، ولعل أولا المبادى لتكريس الاخلاقيات نجد تحسين منظومة الولوج الى المرافق العمومية وتقديم معلومات واضحة حول المساطر والخدمات المقدمة للمرتفقين وتوجيه المرتفق بطريقة جيدة، فضلا عن حسن استقباله وبموازاة مع ذلك عملت الوزارة الوظيفة العمومية على اعداد ميثاق

[1] حسب الفص **167** من الباب الثاني عشر الحكامة الجيدة :تتولى الهيأة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحارنتها بموجب الفص **36** على الخصوص مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيج مبادئ الحكامة الجيدة وتقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة.

[2] نظر الفصل **154** الفقرة الثانية من الوثيقة الدستورية **2011**.

[3] انظر الفصل **157** من الوتيقة الدستورية **2011** الذي يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية والاجهزة العمومية.

المرافق العمومية تطبيقا لمقتضيات الفصل 157 من الدستور والمتضمن قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسير الإدارات والجهات والجماعات وتكريس اخلاقيات تم اصدار قانون حق الولوج الى المعلومة[1]، سعي الى تعزيز التقة والشفافية في الجهاز الإداري.

لكن هذه الاجراءات تتطلب أشراك فعاليات المجتمع المدني خاصة الجمعيات لتحسيس الرأي العام بخطورة الفساد وذلك من خلال ادماجه في استراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة (البعد التربوي في مجال محاربة الرشوة) فضلا الى اشراك وسائل الرأي العام.

الفقرة الثانية: مضامين الطرح التشاركي

يمكن رصد مضامين الطرح التشاركي في العناصر التالية:

- أي سياسة رهينة بوجد رؤية استراتيجية.

- لايمكن الفصل بين اصلاحات الموارد البشرية ورهانات التنمية المستدامة.

- نجاح تحديث الموارد رهين باستثمار الفعال للمؤهلات والتوظيف الجيد للطاقات.

- اصلاح الموارد البشرية يتطلب ربطه بسياق العام لصالح الإدارة سواء في مجال تبسيط المساطر أو تخليق الحياة العامة أو تحسين الإدارة مع المرتفق، وعليه فأن تحديث الموارد البشرية رهين بمدى الوعي السياسي للفاعلين في الاصلاح ومدى درجة التنسيق ومدى وجود خطة استراتيجية للاصلاح مع ضرورة المساواة

[1] أنظر قانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الأخرة 1439 (12مارس 2018)،ص1438.

وتحقيق العدالة الاجتماعية الذين يعدان من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي[1].

الفقرة الثالثة: مبادى ومعايير التي تقوم عليها الحكامة

تعتمد الحكامة الجيدة على مجموعة من المبادى والمعايير من بينها :

التعاقد :يقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي وتقيم وتتبع البرامج.

الشفافية: تحيل الى حق الفرد في الولوج الى المعلومات الإدارية وللاعلام دور أساسي في تعزيز الشفافية.

النزاهة: يقصد بها حسن تدبير الممتلكات العامة.

ربط المسؤولية: بمعنى احترام القانون والمساطير وتقديم الحساب في مزوالة المهام.

لكن العنصر الجوهري في الحكامة يتعلق بمدى احترام الشرعية الإدارية أي القانون، وعلى ضوء هذه المبادى يمكن المراهنة على الحكامة من أجل تحسين جودة الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، كما يمكن اعتبار الحكامة رافعة أساسية لتكريس دولة الحق والقانون وتعزيز تقافة إدارية جيدة قوامها الفعالية والنجاعة في الاداء[2].

لكن لايمكن لهذه الحكامة الإدارية أن تنجح في ظل غياب استثمار جيدا للراسمال البشري ومواجهة المعيقات والتحديات خصوصا مع أزمة كوفيد كورونا وهذا ماسوف نعالجه في المبحث الثاني (تحديات اصلاح الادارة زمن جائحة كورونا).

[1] عبد النور بن عنتر وآخرون : الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص72.

[2] ادريس جردان :تلأملات حول الحكامة والتنمية الترابية بالمغرب(في افق تفعيل دستور 2011)، الطبعة 2014،ص 219.

المبحث الثاني: تحديات أصلاح الإدارة المغربية زمن جائحة كورونا

لا شكل ان جائحة كورونا خلفت مجموعة من العراقيل والتحديات سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى المرتفق لذلك بات من الضروري اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية للحفاظ بالدرجة الأولى على سلامة المواطينين وضمان استمرارية المرفق العام.

ولهذا نهجت اسلوب احترازي تمثل في الخدمة عن بعد (المطلب الأول) بينما تناولنا في المطلب الثاني (سياسة التباعد الاجتماعي).

المطلب الأول: استمرارية المرفق العام زمن جائحة كورونا

لا شك أن المغرب كغيره من بلدان العالم عمل على نهج اسلوب ديمقراطي حديث مبني على اساس استمرارية الخدمات في ظل الطروف الطارئة طبقا للفصل **154** من الوتيقة الدستورية[1].وهذا ماجعلنا نتساءل عن نظرية الظروف الطارئة لجائحة كورونا (الفقرة الأولى) بينما سوف نتناول في الفقرة الثانية (استمرارية الخدمات).

الفقرة الأولى: نظرية الطروف الطارئة لجائحة كورونا

عرفت الإدارة المغربية كغيرها من المرافق العمومية اشكالية ومعيقات للحد من انتشار جائحة كورونا وهذا ما ترتب عليها مجموعة من الاجراءات الاحترازية كالتباعد الاجتماعي وكذلك العمل من خلال بوابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني، للتبسيط المساطر الإدارية.

الفقرة الثانية: استمرارية خدمات المرفق العمومي

عملت الدولة في اطار ضمان استمرارية الخدمات في ظروف تحافظ على صحة وسلامة العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية بالمطالبة بمواصلة اتخاذ وتعزيز التدابير الاحترازية والوقائية وكدلك الاجراءات الموصى بها لتفادي

[1] الفصل **154** من الدستور المغربي **2011** : يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمراية في أداء الخدمات.

انتشار هذا الوباء بين العاملين والمرتفقين من خلال اعتماد ترسيخ نظام "العمل عن بعد" كالية أساسية للعمل ضمانا لاستمرارية عمل المرافق العمومية، والتدابير التكنولوجيا الاعلام واللاتصال[1].

وبعد رفع حالة الحجر الصحي واستمرارية المرفق اتخدت الدولة عدة اجراءت وهي اجراءات مرتبطة بالإدارة.

المطلب الثاني:الاجراءات المتخذة للحد من انتشار كورونا

لاشك اننا امام جائحة تتجاوز قدرة الفرد على التوقع أو التحكم فيها واننا امام انعكاسات ستكون اكبر اذا لم تتخذ إجراءات مستعجلة وانية بالنسبة للمرتفق والموظفين، وبالرجوع الى المرسوم المحدث " للصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" يتضح أنه أشار الى الطابع الاستعجالي والضرورة الملحة وغير المتوقعة للوباء مما يفرض اعادة النظر في بعض أولويات السياسة العمومية.

الفقرة الأولى: الاجراءات المتعلقة بالإدارة

عملت الإدارة على الاعتماد على مجموعة من الاجراءات للحفاظ على صحة الموظفين والمرتفقين من خلال وضع أجهزة قياس درجة الحرارة مع مراعاة التباعد الاجتماعي وتخصيص قاعة الانتظار والتعقيم وتأهيل المكلفين بالاستقبال بالتدابير الوقائية في علاقتهم مع الوافدين على الإدارة، تسجيل بيانات المرتفقين والعاملين بالإدارة مع عزل الموظفون الذين تتجاوز درجة حرارتهم 37.3 بصورة مؤقتة، والاتصال عند الحاجة بالرقم المساعدة الطبية أو خدمة الو اليقطة الوبائية من أجل تقديم معلومات حول فيروس كورونا كوفيد 19[2].

[1] دليل عملي للتدابير والإجراءات الوقائية بالمرافق العمومية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، قطاع اصلاح الإدارة،ص6.

[2] انظر الدليل عملي للتدابير والإجراءات الوقائية بالمرافق العمومية، نفس المرجع، ص 21.

بالاظافة الى التحسيس والتوعية الصحية (الملصقات - الانترنيت - التواصل الاجتماعي...) مع إنجاز المهام باعتماد العمل عن بعد كقاعدة أساسية بالنسبة للعمال التي لا تقتضي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم وعدم اغلاق الهاتف والاطلاع بشكل مستمر على البريد الالكتروني، مع تمكين الامهات ونساء الحوامل والعاملين المصابين بمرض مزمن أو ضعف جهاز المناعة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من الاستفادة من تسهيلات تراعي خصوصيات حالتهم الصحية،بعد موافقة الإدارة المعنية.كما يتم استئناف التدريجي حسب كل مرحلة من المراحل المحددة برنامج العمل كدورات التكوين وامتحانات الكفاءة، اجتماعات الكفاءة المهنية، اجتماعات اللجان المتساوية الأعضاء.

كما يتم اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي للمرسلات الإدارية من خلال ايداع مراسلاتهم عن بعد مقابل وصل رقمي بتأكيد الاستلام، والخدمة الإلكترونية الحامل الإلكتروني من خلال التجريد المادي لمختلف الوثائق الإدارية، والتوقيع الالكتروني على الوثائق الإدارية، مع العمل في اطار تشاركي، مع الحرص على تجنب تنظيم الأنشطة التي تتطلب تجمعات كبيرة، باستثناء حالات الضرورة.

الفقرة الثانية: الاجراءات المتعلقة بالموظف

من بين الاجراءات الاحترازية يجب قياس درجة الحرارة والتأكد من عدم ظهور أية أعراض وفي حالة الشك يجب عدم الحضور وإخبار الإدارة. مع ارتداء الكمامة الطبية والاعتماد على التباعد الاجتماعي، وتهوية المكاتب أمر ضروري للحفاظ على حركة الهواء مع المحافظة على النظافة اليدين وتجنب الاختلاط والتجمعات غير الضرورية.

الفقرة الثالثة: الاجراءات المتعلقة بالمرتفق

لتسهيل الخدمات وفرت الإدارة مجموعة من وسائل لتبسيط مساطر الإدارية من خلال الخدمة عن بعد بالاعتماد على وسائل التواصل الموضوعة رهن اشارتهم (الهاتف-مراكز الاتصال- البريد الالكتروني – البوابة الالكترونية).

واحترام المواعيد لتجنب الاكتظاظ، مع تجنب الذهاب الى الإدارة في حالة ظهور أحد أعراض كورونا كوفيد 19.مع وضع الكمامة واحترام الاجراءت الوقائية وخاصة التباعد الاجتماعي.

خاتمة:

خلفت جائحة كورونا نوعا من القناعة لدى الإدارة والمواطن بأن الخدمات عن بعد هي خدمات أساسية في استمرار العمل الإداري وتقليص التكلفة التي تفرضها الوثائق وعدم ضياع الوقت ووفرت الجهد والوقت للحصول على الوثائق بجودة عالية في ظرف وجيز وتعزيز تقافة تتبع الخدمات لدى المواطن عن بعد، في اطار مشروع اصلاحي يواكب القيم داخل الإدارة من خلال تعزيز قيمة الوقت وقيمة حقوق الإنسان وتحسين الاداء والفعالية وبكيفية جيدة.

الدبلوماسية المغربية في زمن فيروس كورونا

إسماعيل وساك Ismail OUASSAK
باحث في العلاقات الدولية
كلية الحقوق/ جامعة سيدي محمد بن عبد الله -فاس-

ملخص

في ظل أزمة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية منذ **11** مارس **2020** كأول جائحة يسببها فيروس كورونا، والتي أنتجت وضعا دوليا غير مسبوق ولم تشهد العلاقات الدولية المعاصرة أزمة بهذا الحجم منذ نهاية الحرب العالية الثانية، انتهجت أغلب دول العالم سياسات انعزالية واحترازية للحد من انتشار الفيروس بعيدا عن العمل بشكل جماعي وتعاون دولي لمواجهة هذا الوباء، وتم إغلاق الحدود والحد من السفر والتنقل والمشاركة في الأنشطة الدولية، مما فرض قيودا على المهنة الدبلوماسية، وهو ما أجبر العديد من الدول والمنظمات الدولية على تبني أساليب عمل جديدة لإدارة علاقاتها الدولية بأبعاد دبلوماسية متعددة ومتنوعة، خاصة تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الصحية والدبلوماسية الرقمية.

ومع الانتشار السريع للوباء بالمغرب وما خلفه من تداعيات لم تقف عند الجوانب الصحية فقط، بل شملت عدة مجالات بما فيها تلك التي تجاوزت الحدود الوطنية، جاءت أهمية البحث في دور الدبلوماسية المغربية في تدبير هذه الأزمة وتداعياتها، وذلك من خلال طرح سؤال محوري حول ماهية منطلقات وأبعاد الدبلوماسية المغربية في زمن فيروس كورونا المستجد؟

وباعتبار أن الدبلوماسية من أهم آليات تدبير الأزمات، فبتعليمات وتوجيهات ملكية، انخرطت الدبلوماسية المغربية بشكل مستعجل وأكثر فعالية في تدبير هذه الأزمة منذ بداية انتشار الفيروس وطنيا، حيث كان المغرب من أوائل

الدول التي أغلقت حدودها في إطار التدابير الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا.

سأحاول في هذه الدراسة تحديد ثلاثة أبعاد لانخراط الدبلوماسية المغربية في الجهود الوطنية

والدولية لمواجهة تفشي فيروس كورونا، وهي:

البعد التواصلي الرقمي.

البعد القنصلي.

البعد الصحي.

Moroccan diplomacy in the time of the Corunavirus

Ismail OUASSAK

ABSTRACT

In this crisis of the coronavirus, which was classified by the World Health Organization, since March 11, 2020 as an epidemic and “the first pandemic caused by the coronavirus”, which produced an unprecedented international situation and contemporary international relations have not witnessed a crisis of this magnitude since the end of The Second World War, pushed most of the countries of the world to pursue isolationist and precautionary policies to limit the spread of the virus, away from working collectively and international cooperation to confront this epidemic. The borders were closed, travel and movement were restricted and participation in international activities, which imposed restrictions on the diplomatic profession, which is what many countries and international organizations have been forced to adopt new working methods to manage their international relations with multiple and varied diplomatic dimensions, especially activating health diplomacy and digital diplomacy.

With the rapid spread of the epidemic in Morocco and its repercussions, which did not stop at health aspects only, but also included several areas, including those that transcended national borders, the importance of research in the role of Moroccan diplomacy in managing this crisis and its repercussions came

through asking a central question about what are the starting points and the dimensions of Moroccan diplomacy in the time of the Coronavirus?

Considering that diplomacy is one of the most important mechanisms for managing crises, according to Royal instructions and directives, Moroccan diplomacy has been involved in an urgent and more effective way in managing this crisis since the beginning of the spread of the virus nationally, as Morocco was one of the first countries to close its borders in the context of precautionary measures to reduce the spread of the Corona virus.

In this study, I will try to define three dimensions of Moroccan diplomacy's involvement in national and international efforts to counter Coronavirus outbreak, namely:

-Digital communicative dimension.
-Consular dimension.
-The healthy dimension.

مقدمة:

تُعرَف الدبلوماسية غالبا على أنها علم وفن الإدارة السلمية للعلاقات الدولية والصيغة التنفيذية للسياسة الخارجية، وتبرز أهمية الدبلوماسية أكثر في أوقات الحروب والأزمات والكوارث، وذلك من خلال دورها الرئيسي في إدارة العلاقات الخارجية في هذه الظروف، لاختراق وتجاوز العقبات وإحداث تغييرات على قرارات الحكومات والمنظمات الدولية، وحتى على الشركات الدولية للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي ظل أزمة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد **"COVID-19"**، الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية منذ **11** مارس **2020** كأول جائحة يسببها فيروس كورونا **"the first pandemic caused by coronavirus"**، والتي أنتجت وضعا دوليا غير مسبوق لم تشهده العلاقات الدولية المعاصرة منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية، انتهجت أغلب دول العالم سياسات انعزالية واحترازية للحد من انتشار الفيروس بعيدا عن العمل بشكل جماعي وتعاون دولي لمواجهة هذا الوباء[1]، حيث تم إغلاق الحدود والحد من السفر والتنقل والمشاركة في الأنشطة الدولية، مما فرض قيودا على المهنة الدبلوماسية[2]، وهو ما أجبر العديد من الدول والمنظمات الدولية على تبني أساليب عمل جديدة لإدارة علاقاتها الدولية بأبعاد دبلوماسية متعددة ومتنوعة، خاصة تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الصحية والدبلوماسية الرقمية.

ومع الانتشار السريع للوباء بالمغرب وما خلفه من تداعيات لم تقف عند الجوانب الصحية فقط، بل شملت عدة مجالات بما فيها تلك التي تجاوزت الحدود الوطنية، جاءت أهمية البحث عن دور الدبلوماسية المغربية في تدبير هذه الأزمة في مجال اختصاصاتها، من خلال طرح سؤال محوري حول ماهية منطلقات وأبعاد الدبلوماسية المغربية في زمن فيروس كورونا المستجد؟

باعتبار أن الدبلوماسية من أهم آليات تدبير الأزمات، انخرطت الدبلوماسية المغربية بشكل مستعجل وأكثر فعالية في تدبير هذه الأزمة منذ بداية انتشار الفيروس وطنيا، حيث كان المغرب من أوائل الدول التي أغلقت تدريجيا حدودها في إطار التدابير الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا، وذلك في إطار

[1]- Liz. Galvez : Public Diplomacy in the time of Corona. Diplo.blog.Diplomacy, E-Diplomacy.E. Lacrins. 6Apr 2020.
https://www.diplomacy.edu/blog/public-diplomacy-time-corona

[2]- في ظل تدابير الحجر وإغلاق الحدود فإن الدبلوماسيون لا يستطيعون الالتقاء بشكل شخصي والقيام برحلات خارجية أو تنظيم تبادلات رفيعة المستوى، ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر المقال التالي:

Daniel B. Shapiro, Daniel Rakov : Will Zoomplomacy Last? As the coronavirus rages on, diplomacy has moved completely online-with mixed reviews, Foreign Policy, Mai 18, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/05/18/will-zoomplomacy-last/

استجابة المملكة لمواجهة هذه الجائحة المؤطرة برؤية ملكية قائمة على الاستباق والمبادرة ومنح الأولوية لصحة المواطنين[1].

وانطلاقا من مهمتها في تنمية التعاون الدولي وتنسيق جميع العلاقات الخارجية للمغرب، فإن الوضع الدولي الجديد، فرض على وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج انتهاج أساليب أكثر دينامية في تدبير هذه الأزمة إلى جانب باقي الفاعلين طبعا ووفقا لمقاربة تشاركية. فبالإضافة إلى الاستمرارية في أداء مهمتها في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين التي تهم العلاقات الخارجية للمغرب، وتمثيليتها في لجنة اليقظة الاقتصادية، والمساهمة في الصندوق الخاص بتدبير الجائحة المحدث بمبادرة ملكية[2]، سأحاول تحديد أهم محاور التي شغلت الدبلوماسية المغربية خلال هذه الأزمة، وسأستعرض بشكل خاص ثلاثة أبعاد لانخراطها في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة تفشي هذه الجائحة، وهي:

- ✓ البعد التواصلي الرقمي (الدبلوماسية الرقمية).
- ✓ البعد القنصلي (مواكبة ودعم مغاربة العالم والمواطنين العالقين).
- ✓ البعد الصحي (الدبلوماسية الصحية).

أولا: الدبلوماسية الرقمية "Digital Diplomacy".

أدت صعوبة الاشتغال بالأساليب الدبلوماسية التقليدية والأعراف الدولية المعهودة في التواصل إلى اعتماد الرقمنة وتوظيف أكثر لشبكات الانترنيت ومنصاته للتواصل الدبلوماسي، أي ما يسمى بالدبلوماسية الرقمية، مستفيدة من التطور

[1]- كوفيد-19. السيد ناصر بوريطة : استجابة أطرتها رؤية ملكية قائمة على الاستباق والمبادرة ومنح الأولوية لصحة المواطنين. 01 يوليوز www.diplomatie.ma2020

[2]- La diplomatie marocaine contribue aux efforts d'atténuation des effets négatifs du Coronavirus sur les citoyennes et les citoyens les plus touchés. 20 mars 2020 https://www.diplomatie.ma/la-diplomatie-marocaine-contribue-aux-efforts-d'atténuation-des-effets négatifs-du-Coronavirus-sur-les-citoyennes-et-les-citoyens-les-plus touchés -

التقني الهائل في تكنولوجية الاتصالات عن بعد، ومن قوة انتشار واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فبفضل توظيف التكنولوجيا الحديثة استطاعت بعض الدول تعظيم قوتها، وظهر نوع جديد من القوة سمي بالقوة الإلكترونية "Cyber Power"، والتي يقصد بها توظيف وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الكمبيوتر والبرمجيات لتحقيق أهداف الدولة في مختلف المجالات[1].

إن ممارسة العمل الدبلوماسي عن طريق التواصل الافتراضي من شأنه أن يوفر، بالإضافة إلى تكلفة السفر، الوقت وسهولة التفاعل والمشاركة الدبلوماسية في الوقت الحقيقي وتساعد على تسهيل الاتصال وإتاحة المجال لاتخاذ إجراءات وقرارات في أوقات الأزمات (تسريع وثيرة العمل الدبلوماسي)، فمن خلال قرنين من الزمن تطورت التكنولوجية من عصر كان فيه الاتصال الدبلوماسي الذي يتم بين حكومتين يأخذ سرعة حصان أو جمل مسافر بين عاصمتين، إلى عصر الاتصال السريع عن طريق الهاتف أو الشبكة العنكبوتية، إلى عصر يحمل فيه الدبلوماسي وسيلة اتصال محمولة في اليد[2].

هكذا عملت العديد من الحكومات، وخاصة وزارات الخارجية[3] والمنظمات الدولية[4] على استعمال تكنولوجيا الاتصالات في الإدارة الدبلوماسية

---

[1]- إيهاب خليفة: القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الانترنيت، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2017، ص 8.

[2]- جيفري ألين بيجمان: الدبلوماسية المعاصرة (ContemporaryDiplomacy)، التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد صفوت حسن، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة الأولى 2014، ص 153.

[3]- اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية التواصل الرقمي "La communication numérique"ضمن أولويتها، وأكدت بمناسبة اليوم العالمي للشبكات التواصل الاجتماعي يوم 30 يونيو 2020، أن الأخبار المتعلقة بالدبلوماسية الفرنسية تحظى بمتابعة حوالي 8.3 مليون متابع على منصاتها المختلفة، نشر بحساب وزارة الخارجية الفرنسية على توتير France Diplomatie.

[4]- أطلقت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع Whatsapp خدمة رسائل مخصصة بأربع لغات (العربية- الانجليزية، الفرنسية والاسبانية) تقدم تقارير عن الحالة الوبائية، ونصائح السفر ومواجهة الإشاعات.

لهذه الأزمة غير المسبوقة، وعقدت اجتماعات وقمم دولية رسمية افتراضية عبر تقنيات الفيديوكونفرانس **"videoconferencing"**[1]، الذي أطلقت عليه مجلة "فورين بوليسي" عبارة "دبلوماسية زووم" **"Zoomplomacy"**[2]، كما أن استعمال تكنولوجيا الانترنيت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي فرض على الحكومات تفعيل الدبلوماسية العامة **"Public Diplomacy"**،التي أظهرت نفسها على أنها دبلوماسية رقمية قادرة على تعزيز الاتصال والتواصل[3] لحماية الصورة الوطنية ومواجهة التضليل الرقمي والإشاعة من جهة، ومن جهة أخرى حضي تدبير الحكومات **(بما فيه التدبير الدبلوماسي)** خلال هذه الأزمة بمتابعة دقيقة ومراقبة طوال الوقت من طرف الرأي العام، الذي قارن مجهودات حكوماته الوطنية مع نظيراتها في الدول الأخرى[4]، وذلك في إطار الأنماط الجديدة من التعامل الدبلوماسي أي الحكومة مع الناس **Gov- to- People** أو الناس مع الحكومة **People-to-Gov**، عكس الدبلوماسية التقليدية التي تقتصر على التعامل الرسمي الحكومة مع الحكومة **Gov-to-Gov.**

وبدورها عملت الدبلوماسية المغربية خلال أزمة كوفيد-**19** على توظيف أكثر لتكنولوجيا الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي،حيث تمكنت من

---

[1]- فقد ارتفعت مثلا القيمة السوقية لبرنامج زووم **Zoom**لاتصالات الفيديو بعد زيادة عقد الاجتماعات عن بعد،وكشف تقرير لموقع "بيزنس إنسايدر" عن وصول قيمته إلى **38** مليار دولار، وانتقل عدد مستعمليها من **10** إلى **200** مليون منذ بداية الحجر بسبب تفشي فيروس كورونا، رغم ما أثاره الخبراء من مخاوف بشأن الأمان وحماية البيانات. لمزيد من التفاصيل يراجع المقال التالي: **Avec le confinement, l'incroyable succès de l'application vidéo Zoom**

https://www.google.com/amp/s/www.sudouest.fr/2020/04/04/avec-le-confinement-l-incroyable-succes-de-l-application-video-zoom-7386706-11001.amp.htm

[2]-Daniel B. Shapiro, Daniel Rakov : Will Zoomplomacy Last? As the coronavirus rages on, diplomacy has moved completely online-with mixed reviews, Foreign Policy, Mai 18, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/05/18/will-zoomplomacy-last/

[3]- Jérome GYGAX : Diplomatie publique et gestion de crise, Le Courrier, 22 avril 2020 https://lecourrier.ch/2020/04/22/diplomatie-publique-et-gestion-de-crise/

[4] - CorneliuBjola, IlanMamor : Digital Diplomacy in the time of Coronavirus Pandemic, USC Center on Public Diplomacy, University of Southern California, Mar 31, 2020 https://www.uscpublicdiplomacy.org/blog/digital-diplomacy-time-coronavirus-pandemic

مواصلة إستراتجية التواصل النشط سواء على موقع الوزارة الالكتروني أو على شبكات التواصل الاجتماعي، مستفيدة من انخراط وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج خلال السنوات الأخيرة في إستراتيجية الرقمية الجديدة وتحديث الآلة الدبلوماسية المغربية وعصرنة وسائل الاتصال واعتماد التدبير الرقمي في المجال القنصلي (consulat.ma)، وإطلاق بوابة التشريفات (www.protocole.maec.gov.ma) كمنصة رقمية موجهة للبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة بالمغرب[1].

فقد سبق للوزارة أن أطلقت النسخة الجديدة من تحديث وتطوير موقعها الالكتروني (www.diplomatie.ma)، تتضمن تطبيقا للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، تحت اسم (Diplomacy)، يرسل تنبيهات وإشعارات في الوقت الفعلي، وهو ما ساهم في تقديم وبشكل واضح وفي إطار منطق القرب والبساطة، خلال هذه الأزمة لكل المستجدات المتعلقة بأنشطة الدبلوماسية المغربية، بثلاث لغات (العربية والفرنسية والانجليزية) في انتظار إطلاق واجهة باللغة الاسبانية في الأيام المقبلة.

ووظفت الوزارة أيضا شبكات التواصل الاجتماعي "Twitter" و"Facebook" و"Instagram" بالإضافة إلى قناة "Youtube" للتواصل ولإيصال المعلومات المتعلقة بالأنشطة الدبلوماسية للرأي العام الوطني والدولي، وبشكل خاص لمواطني المغرب والجالية المقيمة بالخارج، وكذا لمختلف وسائل الإعلام، والأكاديميين والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب وذلك في إطار الإشعاع الدولي للمغرب.

[1]- بوابة التشريفات الموجهة للسلك الدبلوماسي المعتمد بالمغرب، 13 يناير 2020 /www.maroc.ma/ar

ونشير في هذا الصدد إلى مشاركة وزير الشؤون الخارجية خلال فترة الطوارئ الصحية في عدة اجتماعات دولية افتراضية عبر تقنية الاتصال والمناظرة المرئية، نذكر منها:

- الاجتماع الطارئ لجامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، يوم 30 أبريل 2020، بطلب من دولة فلسطين لبحث سبل مواجهة خطط إسرائيل لضم الضفة الغربية أو أجزاء من دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

- قمة مجموعة الاتصال لحركة عدم الانحياز المنعقدة عبر الانترنيت يوم 4 ماي 2020، والتي خصصت لتدارس سبل مكافحة جائحة كوفيد-19.

- الاجتماع الوزاري للمجموعة المصغرة للتحالف الدولي ضد تنظيم (داعش)، يوم 4 يونيو 2020.

- القمة العالمية حول التلقيح، المنظمة من طرف المملكة المتحدة يوم 4 يونيو 2020.

- الاجتماع الوزاري الأول للتحالف الدولي من أجل الساحل، يوم 12 يونيو 2020.

- الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري حول الأزمة الليبية، يوم 23 يونيو 2020.

- الاجتماع الوزاري الافتراضي للتحالف من أجل تعددية الأطراف حول موضوع "تعزيز هندسة متعددة الأطراف للصحة"، يوم 26 يونيو 2020.

- المشاركة في تخليد الذكرى ال20 ل"إعلان وارسو"، يوم 26 يونيو 2020.

ثانيا: التواصل مع مغاربة العالم ومواكبة ودعم المواطنين العالقين نتيجة إغلاق الحدود.

تصادف قرار إغلاق المعابر البرية والجوية والبحرية في إطار مواجهة تفشي فيروس كورونا مع تواجد العديد من المواطنين المغاربة خارج التراب الوطني[1] (إما للسياحة أو في مهمة إدارية أو زيارة عائلية أو للعلاج) وكذلك تواجد مواطنين من

[1]- حسب تصريح لوزير الشؤون الخارجية فإن عدد المواطنين العالقين خارج حدود الوطن قد بلغ أكثر من 30 ألف ويتغير الرقم كل مرة مرجحا أن يرتفع إلى أكثر من 50 ألف في حالة قرار استئناف فتح الحدود.

مغاربة العالم داخل أرض الوطن (غادر البلاد إلى غاية 9 يونيو حوالي 31 ألف شخص) إضافة إلى السياح الأجانب[1]، سيُعرف بملف "العالقين" المغاربة أو الأجانب، انخرطت وزارة الشؤون الخارجية بكل مسؤولية في تدبيره من جميع الجوانب، وهو ملف يختلف عن ما سبقه من عمليات الإجلاء التي قام بها المغرب، سواء من العراق أو لبنان أو ليبيا، ويختلف حتى عن الظروف التي تمت فيها عملية إرجاع الطلبة المغاربة العالقين بمدينة "ووهان" الصينية، وإن كان الأمر يتعلق بنفس الجائحة، حيث أن الوضعية الحالية تزامنت مع الانتشار الواسع للفيروس دوليا ووطنيا، وطبيعة الوباء في حد ذاته الذي شكل ظرفا استثنائيا لم يتوقعه أي أحد وأجبر أغلب دول العالم على إغلاق حدودها، إضافة إلى نسبة العالقين الكبيرة، وهو ما تتطلب عمليات إرجاعهم توفر شروط صحية دقيقة حفاظا على سلامتهم وسلامة عائلاتهم والمواطنين بصفة عامة، وتوفير إمكانيات لوجستيكية مهمة، خاصة أنه لا يمكن تمييز بينهم فيما يتعلق بحقهم الطبيعي للعودة لبلادهم.

وفي إطار جهودها الحثيثة والجادة المبذولة من أجل ضمان المتابعة الدائمة والمباشرة لمتطلبات المواطنين المغاربة المتعلقة بظروف إقامتهم والاستجابة بشكل مناسب لمطالبهم، أحدثت وزارة الشؤون الخارجية مراكز اليقظة والتتبع (خلايا الأزمة) في كل من الوزارة وفي كافة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج (155 خلية تتبع)، وتفاعلت خلية الأزمة مع 110475 اتصالا خلال الفترة الممتدة من 16 مارس إلى 9 يونيو 2020.

عملت السفارات والقنصليات خلال هذه الفترة على الاتصال المنتظم مع جميع المواطنين العالقين، وتم التكفل بمطالب الذين أعربوا عن حاجيتهم في

[1]- عملت الدبلوماسية المغربية بتنسيق مع البعثات الأجنبية بالمغرب على تأمين عودة ما لا يقل من 80 ألف سائح إلى بلدانهم إلى غاية 8 أبريل 2020.

الدعم (بلغ عددهم 6852 إلى حدود 9 يونيو 2020)، فما يخص الإيواء والتغذية والعلاج، والتدخل لدى سلطات بلدان الاستقبال لتمديد مدة صلاحية تصاريح إقامتهم، وتعبئة شبكة المحامين المغاربة ب14 دولة لتوفير استشارات قانونية مجانية عن بعد، والرفع من سقف مخصصات السفر من العملة الصعبة من 45000 درهم إلى 65000 درهم [1]، وقد حظيت هذه التدابير بإشادة مجلس الحكومة[2].

وقد بدأت بالفعل منذ منتصف شهر ماي، عمليات إرجاع المواطنين العالقين بمدينتي مليلية وسبتة المحتلتين وكذلك بالجزائر ثم بعدها بإسبانيا وتركيا وفرنسا ودول الخليج لتتسع بعد ذلك العملية بوتيرة أسرع لتشمل جميع الدول والمناطق، في إطار احترام صارم لتدابير السلامة الصحية.

ثالثا: الدبلوماسية الصحية "HealthDiplomacy".

تلعب الدبلوماسية الصحية دورا حيويا ومركزيا على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي والوطني،خاصة بعدما تحول موضوع الصحة إلى عنصر أكثر أهمية من أي وقت مضى في السياسة الخارجية والسياسة الأمنية وإستراتيجية التنمية والاتفاقيات التجارية، وأصبحت الدبلوماسية الصحية ضمن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بغض النظر عن أهداف وأجندة كل دولة، وهو ما فرض على صناع السياسات في مجالات الصحة والسياسة الخارجية ضرورة اكتساب مهارات جديدة للتفاوض من أجل الصحة في مواجهة مصالح أخرى. وتشير الدبلوماسية الصحية إلى عمليات التفاوض التي تشكل وتدير البيئة السياسية للصحة[3].

---

[1]- لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، يراجع تصريح وزير الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين يوم 9 يونيو 2020، والمنشور بنفس التاريخ على موقع الوزارة التالي: www.diplomatie.ma

[2]- المواطنون العالقون بالخارج: مجلس الحكومة يشيد بالتدابير المتخذة من طرف سفارات وقنصليات المملكة.

[3]- AlaAlwan : Summary of the Third Seminar on Health diplomacy, Policy Brief. World Health Organization.

=

بصفة عامة يمكن تحديد أهم أهداف الدبلوماسية الصحية، في ضمان أمن صحي أفضل وصحة أفضل للمواطنين، وتحسين علاقات التعاون بين الدول والفاعلين الدوليين، والالتزام للعمل معا بشكل جماعي لتحسين الصحة ومواجهة انتشار الأمراض الجائحة والأمراض السارية الجديدة، أي العمل على ثلاثة مستويات، الأول مواكبة المنظومات الصحية الوطنية، والثاني تحسين علاقات التعاون والتضامن بين الدول، وثالثا العمل بشكل جماعي والانخراط في الجهود الدولية لمواجهة الأوبئة والأمراض الجائحة، وهو ما عملت الدبلوماسية الصحية للمغرب عليه أثناء أزمة كورونا، من خلال المحاور الثلاثة التالية:

1- العمل على الاستجابة لمتطلبات المنظومة الصحية الوطنية.

حشدت الدبلوماسية المغربية إمكانياتها للاستجابة لمتطلبات المنظومة الصحية الوطنية، وذلك من خلال التنسيق والمساهمة في مفاوضات اقتناء المواد الطبية الضرورية والعمل على تأمين وصولها إلى المغرب، وعبر توجيه التعاون المالي الدولي لفائدة الصندوق المحدث لتدبير هذه الجائحة، وتسهيل التواصل مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

انخرطت وزارة الشؤون الخارجية وبتنسيق مع وزارة الصحة، عبر بعثاتها الدبلوماسية بالخارج (السفارات المغربية بالصين وكوريا الجنوبية مثلا)، في مفاوضات من أجل تسهيل اقتناء التجهيزات الطبية الضرورية من أسرّة للإنعاش وأجهزة التنفس ومعدات الكشف عن الفيروس ومعدات الحماية للعاملين بقطاع الصحة[1]، لدرجة أن هناك من تحدث عن تحول بعض الدبلوماسيين المغاربة إلى =

https://applications.emro.who.int/docs/Policy_Brief_2014_EN_15340.pdf?ua=1&ua=1&ua=1&ua=1&ua=1&ua=1

[1]- خصصت وزارة الاقتصاد والمالية في بداية الأزمة **2** مليار درهم لتأهيل المنظومة الصحية وشراء المعدات الطبية (**100** سرير للإنعاش و**550** جهاز للتنفس و**100** ألف عدة لأخذ العينات و**100** ألف عدة للكشف وأجهزة أشعة إضافة إلى الأدوية والمواد الصيدلانية...).

وكلاء تجاريين، شاركوا حتى في عمليات شحن وتأمين هذه المعدات لتصل إلى المغرب في أمان[1]، وتكفلت بنقلها عبر رحلات مباشرة طائرة تابعة للخطوط الملكية الجوية، خاصة بعد أن أعلنت عدة دول عن تعرض شحناتها من مواد طبية وشبه طبية لعمليات السطو والقرصنة في إطار ما عرف "بحرب الكمامات" " the war of the masks"[2].

من جهة أخرى، تواصلت الدبلوماسية المغربية مع العديد من الدول والمنظمات الدولية لتبادل المعلومات والتجارب حول سبل مكافحة وباء كورونا المستجد. وكذلك عملت في إطار إشعاع المملكة الدولي، على تحسيس شركائها الدوليين بالمجهودات الوطنية لمكافحة هذا الوباء والتعريف بالمقاربة التي اعتمدها المغرب في هذا الصدد.

تنسيق وتوجيه التعاون المالي الدولي لفائدة صندوق كوفيد-19، ولدعم جهود المغرب الصحية للتصدي لهذه الجائحة، (أجرى وزير الشؤون الخارجية، يوم 27 مارس 2020، اتصال هاتفي مع المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ومفاوضات التوسع، صدر عقبها بيان صحفي مشترك أعلن فيها عن تخصيص الاتحاد الأوروبي مبلغ 150 مليون يورو على نحو فوري للصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19). وقد أعاد الاتحاد الأوروبي تخصيص 450 مليون يورو من صناديق التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي قصد دعم جهود المملكة للتخفيف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية للازمة الصحية.كما خصصت الحكومة الأمريكية يوم 26 مارس 2020 مبلغ 6,6 مليون درهم لدعم مجهودات المغرب في

[1]- Tarik Qattab : Coronavirus : La diplomatie déploie toutes ses ailes, convertissant les ambassades an agents commerciaux. Le360.ma, le 10 avril 2020.
[2]- Tim Lister, SebastaianShukla and Fanny Bobille: Coronavirus sparks a 'war for masks' in desperate global scramble for protection, CNN, Sun April 05, 2020, https://www.google.com/amp/s/amp.cnn.com/cnn/2020/04/04/europe/coronavirus-masks-war-intl/index.html

التصدي لانتشار وباء كوفيد **19.** وبتاريخ **28** أبريل قدمت السفارة الأمريكية معدات الحماية الشخصية لتقنيي المعهد الوطني للصحة بالرباط[1].

2- مواكبة المبادرات الملكية التضامنية تجاه الدول الإفريقية.

يشكل البعد الإفريقي أحد التوجهات المركزية للسياسة الخارجية المغربية، وتعزز هذا البعد بإرادة سياسية رفيعة المستوى من خلال المشاركة الشخصية والفعلية للملك محمد السادس، الذي اعتبر "أن توجه المغرب نحو إفريقيا لم يكن قرارا عفويا، ولم تفرضه حسابات ظرفية عابرة، بل هو وفاء لهذا التاريخ المشترك، وإيمان صادق بوحدة المصير، كما أنه ثمرة تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية إستراتيجية اندماجية بعيدة المدى، وفق مقاربة تدريجية تقوم على التوافق"[2].

وتجسيدا للحرص الملكي على جعل دول القارة الإفريقية ضمن الأولويات والانشغالات الرئيسية للمغرب، عملت الدبلوماسية المغربية على مواكبة المبادرات الملكية التضامنية تجاه العمق الإفريقي للمغرب. ويشكل اطلاق الملك محمد السادس مبادرة لرؤساء الدول الإفريقية تروم إرساء إطار عملياتي بهدف مواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها لجائحة وباء كورونا، يوم **13** أبريل **2020**، ترسخا لهذا البعد التضامني، ودليلا واضحا على بعد نظر الدبلوماسية المغربية ونظرتها الاستشرافية وروحها المبادرة بقيادة الملك محمد السادس.

وتفعيلا لهذه المبادرة الملكية، قامت المملكة المغربية يوم **14** يونيو، وبتعليمات ملكية سامية بإرسال مساعدات طبية وقائية إلى **15** بلد إفريقي من أجل مواكبتها في جهودها لمحاربة جائحة كوفيد-**19**، وتقاسم التجارب والممارسات الفضلى مع الدول الإفريقية الشقيقة. وتتكون هذه المساعدات الطبية التي تم

---

[1]- https://ma.usembassy.gov/ar/the-united-states-provides-essential-protective-equipment-supplies-to-moroccos-national-institute-of-hygiene/

[2]- مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى **64** لثورة الملك والشعب يوم **20** غشت **2017**.

تصنيعها بالمغرب وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية، من حوالي ثمانية ملايين كمامة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء الرأس، و60 ألف سترة طبي، و30 ألف لتر من المطهرات الكحولية وكذا 75 ألف علبة من الكلوروكين، و15 ألف علبة من الأزيترومیسين[1].

حظيت هذه المبادرة الملكية تجاه الدول الإفريقية بإشادة العديد من القادة والساسة والمنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة من طرف منظمة الصحة العالمية التي اعتبرتها "تمظهرا أصيلا وملموسا للتضامن الإقليمي، المندرج في إطار التضامن العالمي الذي مافتئت تدعو إليه المنظمة".

كما دعا المغرب إلى إحداث منصة للخبراء الأفارقة تعنى بمكافحة الأوبئة وتعزز من تبادل التجارب ومواكبة الحكومات في مخططات عملها ذات الصلة بمكافحة الأمراض وتفشي الأوبئة بما في ذلك كوفيد 19، وذلك من أجل تمكين القارة من مواجهة التحديات الصحية المستقبلية[2].

3- الدعم والانخراط في الجهود الدولية لمواجهة جائحة كوفيد-19.

انطلاقا من إدراكها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، ومن إرادتها في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة[3]، عبرت المملكة المغربية أيضا عن انخراطها في الجهود الدولية لمواجهة هذا الوباء العالمي، من خلال:

- الدعوة إلى إرساء آليات للتفكير والاقتراح والتشاور لتحقيق الرهانات ومواجهة التحديات التي تعترض العالم جراء الحروب والنزاعات الداخلية والفقر

---

[1]- بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، منشور بتاريخ 14 يونيو 2020 على موقع الوزارة www.diplomatie.ma

[2]- الاتحاد الإفريقي: المغرب يدعو إلى إحداث منصة للخبراء الأفارقة لمكافحة الأوبئة، 11 يونيو 2020 www.mapexpress.ma

[3]- تصدير الدستور المغربي لسنة 2011، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، مديرية المطبعة الرسمية، ص 2.

والأوبئة والتهديدات الإرهابية، وفقا ل "الرؤية الوجيهة والمستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس لمواجهة كوفيد-19"[1].

- التشبث بالتعددية كخيار لمكافحة هذا الوباء من خلال استجابات واسعة النطاق ومتعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد، عبر دعم خطط ومبادرات الأمين العام للأمم المتحدة، والإعلان العالمي للتحالف من أجل تعددية الأطراف[2]، والمساهمة في فريق الدعم للاستجابة العالمية للأمراض المعدية[3]. وقد شدد وزير الخارجية المغربي على ضرورة إرساء لبنات نظام جديد لتعددية الأطراف يطبعه التماسك وقدر كاف من المرونة في الوقت نفسه من أجل مواجهة تعقيدات التهديدات المستجدة، وعلى رأسها الجوائح.
- الدعم التام[4] لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لشهر ابريل الماضي، والذي دعا من خلال الزعماء الدينيين إلى توحيد القوى من أجل العمل على إحلال السلام

[1]- كوفيد-19. تسليط الضوء خلال قمة عدم الانحياز على الرؤية المستنيرة لجلالة الملك لمواجهة كوفيد-19 www.diplomatie.ma

[2]- يعتبر التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي أطلقته فرنسا وألمانيا في أبريل 2019، بدعم من المغرب، تجمعا غير رسمي للدول يهدف إلى تعزيز نظام متعدد الأطراف قائم على احترام القانون الدولي، من خلال المبادرات الملموسة في المجالات الموضوعاتية التي تنطوي على رهانات قوية.

[3]- المغرب يدعم استجابة واسعة النطاق ومتعددة الأطراف والأبعاد لمواجهة جائحة كورونا www.mapexpress.ma/ar

[4]- أكد السفير المندوب الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، خلال ندوة افتراضية نظمتها البعثة الدائمة للمملكة بنيويورك يوم 12 ماي 2020،عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، شارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة وزعماء من الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، على أن المملكة المغربية تحت رعاية الملك محمد السادس، وانطلاقا من دعمه القوي للحوار بين الأديان والثقافات أعلنت عن دعمها لهذا النداء. انظر:
https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054732

في جميع أرجاء العالم والتركيز على المعركة المشتركة للقضاء وهزيمة جائحة كوفيد-19[1].

- المساهمة في مبادرة مجموعة التنسيق الوزارية بشأن "كوفيد-19"، التي تضم 13 دولة في أربع قارات.
- الانخراط في دعم الاستجابة العالمية لفيروس كورونا، التي أطلقتها المفوضية الأوروبية، يوم 28 ماي 2020، والتي تضم 15 دولة، وتروم ضمان ولوج عالمي للقاحات، والعلاجات والاختبارات المتاحة للجميع، ويعد المغرب أكبر مساهم على مستوى القارة الإفريقية بمبلغ قدره 3 ملايين يورو[2].
- إطلاق نداء بالأمم المتحدة للعمل من أجل دعم الاستجابة الإنسانية في مكافحة وباء كوفيد 19، والذي حصل على دعم 171، وهو ما يعتبر إنجاز مهم استطاعت من خلاله الدبلوماسية المغربية توحيد الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة للتعامل مع الآثار الوخيمة لهذا الوباء على العمل الإنساني وعلى الناس الذين يعيشون أزمات إنسانية[3].
- الدعم الكامل للمبادرة التي أطلقها وزير العلاقات الخارجية الشيلي، الدكتور تويدوروريبيرا نومان، الرامية إلى إحداث آلية قانونية جديدة مرنة بغية ضمان السلامة الصحية للجميع، واستعداد المغرب للمساهمة في هذه المبادرة من خلال تقاسم التجارب الوطنية في مجال تدبير الجائحة.
- وفي إطار وعيه بأهمية دور الدبلوماسية الصحية، وحرصا منه على إرساء أسس نظام سلامة صحية دولية يقوم على انسجام القرارات وتضافر الموارد، سينظم

---

[1]- الأمين العام يدعو الزعماء الدينيين إلى الاتحاد في مواجهة كوفيد 19، أخبار الأمم المتحدة على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053082

[2]- المغرب أكبر مساهم في الاستجابة العالمية لفيروس كورونا www.mapexpress.ma/ar

[3]- كوفيد-19 : المغرب يطلق بالأمم المتحدة نداء إنسانيا بدعم من 171 دولة. يوم 16 يونيو 2020 www.mapexpress.ma

المغرب بالاشتراك مع جمهورية رواندا ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بمراكش، الاجتماع الرفيع المستوى الأول حول "الدبلوماسية من أجل السلامة الصحية والتأهب لحالات الطوارئ"، تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس والرئيس الرواندي بول كاغامي[1].

- دعم جهود القطاع الصحي بمدينة القدس الشريف لتعزيز قدراتها على مواجهة الآثار المحتملة لجائحة كورونا، حيث قدمت وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس برئاسة الملك محمد السادس، يوم 25 ماي 2020، دعما عينيا لمستشفيات القدس، عبارة عن أدوات وقائية وكمامات وألبسة ومواد تعقيم ومستلزمات خاصة بأقسام الطوارئ والعزل والحجر الصحي[2].

خـاتمـة:

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية، منها:

✓ أن هذه الأزمة مكنت من تعزيز دور الدولة الوطنية وترسيخ قيم المواطنة والاعتماد على المقدرات الوطنية بالدرجة الأولى لمواجهة جائحة كورونا، وهو ما يفرض على الدول مستقبلا الاستثمار في البحث العلمي وتأهيل المنظومات الوطنية الحيوية والأساسية لتكون قادرة على مجابهة وامتصاص تداعيات مثل هذه الأزمات.

✓ رغم أن الأزمة صحية، فإن كونها أزمة عالمية تجاوزت تداعياتها الحدود الوطنية وامتدت تأثيراتها إلى مختلف المجالات، جعلت الدبلوماسية المغربية تنخرط بفعالية في الجهود الوطنية والدولية لمواجهة الجائحة.

---

[1]- السيد ناصر بوريطة: المغرب يدافع عن فكرة تعددية أطراف "متضامنة" وقائمة على الإلمام بالوقائع القائمة، 26 يونيو 2020 www.diplomatie.ma

[2]- وكالة بيت مال القدس الشريف تقدم دعما عينيا لمستشفيات القدس لدعم جهود القطاع الصحي بالمدينة المحتلة في مواجهة فيروس كورونا، 25 ماي 2020 www.mapnews.ma

✓ أبانت الممارسة الدبلوماسية أن رؤية الدبلوماسية المغربية لم تقتصر على مواجهة الفيروس وتجاوز الأزمة وطنيا فقط، بل عملت على مواكبة المبادرات الملكية التضامنية تجاه الدول الإفريقية والانخراط بروح المسؤولية والتضامن في الجهود الدولية لمواجهة الوباء على الصعيد العالمي.

✓ عززت الدبلوماسية الصحية رصيد الدبلوماسية المغربية سواء بإفريقيا أو على الصعيد الدولي، وأضافت للسياسة الخارجية المغربية آلية جديدة قديمة (الدبلوماسية الصحية)، حيث يُتوقع أن تعرف انتشارا واسعا خلال الفترات المقبلة والتي سيحظى فيها موضوع الصحة باهتمام أكبر وسيدرج في مقدمة أولويات الدول والمنظمات الدولية، كما سيكون هناك أيضا ارتباط أكثر للدبلوماسية بالتهديدات والمخاوف الصحية.

✓ إذا كانت مواجهة الأزمات الدولية يقتضي بصفة عامة إعداد الاستراتيجيات وتحديد الأولويات وتوفير الآليات والإمكانيات الدبلوماسية القادرة على مواجهتها أو تدبيرها، فبالمقابل شكلت هذه الجائحة فرصة للدبلوماسية لكسب تجربة وخبرة ميدانية تحفزها على بلورة رؤية أكثر نجاعة ومهنية للاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا وتقليل من وقت رد الفعل، ولما لا إحداث خلايا دائمة أو مركز للأزمات على مستوى وزارات الخارجية يتجاوز عملها فترات الأزمات بمختلف أنواعها الإنسانية والأمنية والسياسية والمناخية والصحية...

✓ شكل الوضع الدولي الذي نتج عن انتشار هذا الوباء، دليل على أن الدبلوماسي يتوجب عليه أن يكون دائما على أهبة الاستعداد للتعامل مع جميع أنواع الأزمات، وتكون له القدرة على التكيف والتفاعل مع تحولات البيئة الدولية المتغيرة من خلال إرساء دبلوماسية استباقية.

✓ ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الآنية زادت بلا شك من صعوبة مهمة الدبلوماسي الذي بات عليه الاستجابة الفورية والتنبؤ السريع بمساراتها ومستجدَاتها اليومية في بيئة دولية أكثر تعقيدا واتساعا وتنوعا.

✓ يجب على الدبلوماسي مستقبلا الاعتماد بفعالية على تكنولوجيات الاتصال الجديدة واستغلال أمثل لشبكات التواصل الاجتماعي بما يتلاءم مع الوظيفة الدبلوماسية (الدبلوماسية الرقمية)، خاصة في عالم أصبح بمثابة قرية الكترونية تخترق فيه منصات الانترنيت جميع الحدود والجدران والأسقف.

✓ بدايات تفشي الجائحة خلق تحديا أخر يتمثل في إدارة إستراتيجية المعلومات ومواجهة الإشاعات، مع مراعاة استنتاجات وتوقعات الرأي العام وربط أبعادها الداخلية بالخارجية (الدبلوماسية العامة).

✓ رغم أن العديد من الدول تبنت في البداية سياسة انعزالية في مواجهة الفيروس، وطغت الأحادية على العديد من صناع القرار في العالم، إلا أن هذه الأزمة كشفت الحاجة الملحة إلى التوجهات التعاونية الدولية وضرورة التفاعل والترابط والتشارك وتكثيف الأنشطة الدولية المرتبطة بمشاكل الصحة العالمية وتفعيل الدبلوماسية الصحية العالمية.

✓ أعادت هذه الأزمة النقاش من جديد وبقوة حول ملامح النظام الدولي والشكل الذي سيؤول إليه في مرحلة ما بعد أزمة كورونا، بين توجه يرى أنه سيظل أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية التي ستسعى إلى الحفاظ على قوتها الصلبة والناعمة، بينما يعتبر توجه أخر بأن ملامح النظام الدولي المقبل سيعرف تعدد القوى الصاعدة (تعدد الأقطاب) وبالتالي تصاعد الصراع والتنافس بين القوى الدولية، وبغض النظر عن هذه التوجهات وباعتبار التغيير والتحول أمر طبيعي بعد كل أزمة كبرى، فإن ما يجب التركيز عليه مستقبلا هو كيفية تجاوز تداعيات تفشي هذا الوباء على اقتصاديات الدول وعلى الاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن إيجاد آليات ومبادرات تكون لها القدرة على جعل العالم ما بعد كورونا أكثر تعاونا على أساس من القيم والطموحات المشتركة.

تدبير الصفقات العمومية بالمغرب في ظل وباء كورونا

صالح جافور المنصوري

طالب بسلك الدكتوراه

بجامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي.

ملخص:

تلعب الصفقات العمومية دورا مهما في عملية التنمية من خلال تنفيذ البرامج الحكومية والخطط والمشاريع التنموية، لذلك عمل المشرع على إحاطتها بمختلف الآليات والوسائل القانونية التي تحتاجها في عملية إنجازها وإبرامها وكذا المساطر التي تمر منها وذلك من أجل توفير كامل الضمانات أمام المتبارين والمتنافسين لنيل الصفقة خصوصا فيما يتعلق بمبدأ المساواة والنزاهة والشفافية، كما عمل المشرع على تفعيل بعض المقتضيات المتعلق بمواكبة التطورات التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا فيما يخص الحالات والظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو الحروب أو انتشار الأوبئة. وهو ما ظهر من خلال وباء كورونا الذي أثر على العديد من الصفقات العمومية مما اعتبر ذلك يدخل ضمن حالة القوة القاهرة التي أقرها المشرع للتخفيف من أثار الجائحة.

كلمات مفتاح: صفقات عمومية، وباء كورونا، مرسوم 20 مارس 2013، حكامة جيدة.

Abstract

Public deals play an important role in the development process through the implementation of government programs, plans and development projects, so the legislator worked to inform them of the various mechanisms and legal means that they need in the process of completing and concluding them, as well as the procedures that pass through them in order to provide full guarantees in front of the competitors and competitors to obtain the deal, especially with regard to It is related to the principle of equality, integrity and transparency, and the legislator has worked

on activating some requirements related to keeping pace with technological developments and economic and social transformations, especially with regard to exceptional cases and circumstances such as natural disasters, wars or the spread of epidemics. This was evident through the Corona epidemic that affected many public deals, which was considered to be part of the force majeure state approved by the legislator to mitigate the effects of the pandemic.

مقدمة:

لا شك أن الصفقات العمومية باتت تحتل مكانة مهمة بالنسبة للإدارة وكذلك بالنسبة للشخص المتعاقد معها، فإن دورها أصبح أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها تشكل أداة مهمة فيما يتعلق بإنشاء المشاريع الكبرى وتحسين أداء المرافق العمومية كما أن لها أثر كبير على مناخ الأعمال إذ نجدها تساهم بصفة فعالة في إنعاش وتحديث النسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز الرصيد المعرفي والتقني للفاعلين الاقتصادي وذلك من خلال اعتمادها المقاربة التشاركية في تدبير الطلبيات العمومية بإشراك المقاولات الخاصة لأنها تعد وحدات إنتاجية لتوفير الخدمات والقيام بأشغال أساسية تساعد على الرقي الاقتصادي والاجتماعي وتوفير البنيات التحتية اللازمة والضرورية وتهيئ الظروف الملائمة لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي[1].

تعد المناقصات العامة إحدى الدعائم الأساسية التي تسهم في تحديث الدولة، لأنها تعمل على تطوير المرافق العامة باعتبار هذه الأخيرة هي مناط التنمية، فالدولة ما هي إلا عبارة عن مجموعة من المرافق العامة، أو كما قيل إن

[1] عبد القادر العيساوي، دور الصفقات العمومية في التنمية بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله كلية الحقوق فاس، الموسم الجامعي **2013/2014** ص **11.**

الدولة جسم خلاياه المرافق العامة[1]. إنَّ الدَّولةَ والأجهزة التابعة لها في الوقت الذي يقع على عاتقها، الكثير من المهام الأساسية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الخدمات العامة بقصد إشباع الحاجات الضرورية للأفراد وازدهار المجتمع فهي في الوقت ذاته تسعى أيضاً إلى تأمين أفضل مستوى معيشي لأفرادها، هذه المهام والالتزامات لا تتحقق إلا عن طريق تحقيق مشاريع تنموية وخدمات اجتماعية يتم تحقيقها عن طريق الصفقات العامة.

إن ميزة الصفقات العمومية أنها وسيلة تحقق الالتقائية بين القطاع العام المتمثل في الدولة وباقي الأشخاص المعنوية العامة مع الأشخاص المعنوية الخاصة، إذ بات القطاع العام يتعاظم دوره كفاعل مركزي أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي خلق فرص عمل تعمل على مواكبة تزايد الموارد البشرية والقوى العاملة ما يهدف إلى تخفيف الضغط على القطاع الخاص بعدما أبان عن محدوديته في استيعاب التحديات المعاصرة.

لكن سيطرت الدولة على المجال الاقتصادي والاجتماعي وتدخلها المفرط في أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه في اتجاهات لا تحقق النفع العام، أبانت عن أوجه متعددة من الخلل والقصور مع تدني المردودية والجودة بسبب ضعف الكفاءة الإنتاجية وغياب التنافسية عن المستويات المقبولة فضلا عن الروتين الإداري المعهود، بالإضافة إلى ضعف في الموارد المالية وزيادة النفقات الإدارية غير العادية التي أصبحت تثقل كاهل الخزينة العامة للدولة بأمور لا تحقق تطلعات المواطنين في مشاريع تنموية وبرامج تشغيلية ترفع من أداء الدولة المنوط بها والمفروض عليها أصلا. وبالتالي عجز الدولة وإدارتها عن تمويل مشروعات البنية التحتية. وكذلك فإن تزايد النمو السكاني أدى إلى زيادة متطلبات تقديم الخدمات العامة للمواطنين وإشباع حاجياتهم الرئيسة والضرورية، مما شكَّل عبئاً

[1] ينسب هذا القول إلى مدرسة المرفق العام بريادة العميد ديجي.

إضافياً على الخزينة العامة الأمر الذي قَلَّصَ من قدرة الدولة في الإنفاق على إقامة وتشغيل وإدارة المرافق العامة أو مشروعات البنية الأساسية ولاسيما أن هذه المشروعات والمرافق تحتاج لتكنولوجيا متطورة ذات تكاليف عالية يستلزم استيرادها من الخارج.

وتأسيسا على ما سبق، لجأت بعض الدول بتحرير اقتصادها وتنويع مصادره وأشراك فاعلين أخرين على رأسهم الفاعلين الخواص، من أجل النهوض بعبء إدارة بعض المرافق العامة واستغلالها وتسييرها بما يحق أعلى درجات المردودية؛ وذلك من خلال اللجوء لتقنية الصفقات العمومية أو التعاقد مع الخواص لما يمتلكونه من خبرة وكفاءة سواء على المستوى التقني أو البشري. لقد كانت هذه البدائل المتاحة أمام الدولة فعالة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأن تعهد الدولة للقطاع الخاص بإقامة أحد مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة، وإدارة واستثمار تلك المرافق التي تحتفظ الدولة بملكيتها وتتحكم بتنظيمها، وتبقى المرافق، مرافق عامة، تخضع لرقابة وإشراف الدولة، لأجل ذلك فإن الدولة سوف تحتاج إلى جملة من الآليات والأساليب الإدارية والقانونية للقيام بتلك المهام، بما يكفل عدم إهدار رأس المال الوطني المتمثل بوجود هذه المرافق كثروة وطنية لا يمكن التنازل عنها من جهة وإيجاد تقنية اقتصادية فعالة تسهم في عملية التنمية الوطنية الشاملة من جهة أخرى تمثلت في الصفقات العمومية من أجل معالجة أوجه الخلل والقصور ورفع الكفاءة الإنتاجية والإدارية لمرافقها العامة عن طريق الإدارة الخاصة للمرافق العامة الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية، وتقديم خدمات في مستوى حاجيات المواطنين.

ولقد أصبحت الصفقات العمومية تلعب دورا تنمويا عاما في شتى المجالات، فبعد أن كانت مجرد أسلوب تقني محايد وطريق قانونية مجردة تستخدمها الإدارة من أجل الحصول على حاجياتها، أصبحت أداة من أدوات

السياسة العامة وهيئاتها لبلوغ أهدافها التنموية وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، فإن أهمية الصفقات العمومية تكمن في تعدد أدوارها ووظائفها واتساع مجالاتها فهي تساهم في خلق الرواج الاقتصادي وتشجيع المقاولات- خاصة منها الصغرى والمتوسطة- عن طريق إشراكها في الصفقات ولو بالحد الأدنى[1]، كما أنه بفضل هذا النظام تستفيد الدولة من الخبرات والكفاءات التي تتوفر عليها المقاولات المتنافسة سواء الوطنية منها أو الأجنبية وذلك بغرض تحقيق الجودة - الكم والكيف- والكفاءة في الخدمة المقدمة ومن تم بات نظام الصفقات العمومية آلية لتحقيق التنمية المستدامة نظرا للتقاطع الذي يتجلى فيما هو مسطري وإداري مع ما هو اقتصادي واجتماعي.

وإذا كان هذا هو الأمر والهدف من الصفقات العمومية في الأيام العادية فإن الأمر يتغير في الظروف الاستثنائية كما فرضتها جائحة كورونا التي ضربت بقوة مختلف دول العالم ولم يسلم من تبعاتها إلا القلة القليلة، حيث فرضت على السلطات العمومية في مختلف دول العالم تغيير سياستها وأسلوب تدبيرها لمواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة في سرعة انتشارها وفي أثارها الوخيمة على الصحة والتعليم والاقتصاد... ولمجابهة هذه الوضعية سارعت الدول إلى اتخاذ تدابير مستعجلة للحد من آثارها والحيلولة دون انتشار الجائحة بين الناس.

مشكلة البحث:

إلى أي حد استطاع المشرع المغربي أن يواكب التطورات المستقبلية للصفقات العمومية؟ وما هي تأثيرات جائحة كورونا على الصفقات العمومية؟

[1] يونس واحلو، الصفقات العمومية والتنمية المحلية، رسالة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة المولى إسماعيل مكناس السنة الدراسية 2007 /2008 ص6.

خطة البحث:

المحور الأول: تطور تدبير الصفقات العمومية بالمغرب

المحور الثاني: تأثير وباء كورونا على الصفقات العمومية

المحور الأول: تطور تدبير الصفقات العمومية بالمغرب

من المعلوم أن نشاط الإدارة يتحقق بأدوات تسعى من خلالها قضاء الصالح العام، وأهمها القرارات الإدارية التي تتمتع بامتيازات السلطة العامة، وتليها العقود الإدارية التي تحتل مكانة استراتيجية في العمل الإداري، إذ التعبيرات المتداولة بين فقهاء القانون العام، والقانون الإداري خصوصا في مختلف مجالات الحياة الإدارية أو ما يصطلح عليه بـ"الإدارة المتعاقدة"[1]، لاحتياج الإدارة ولجوئها إلى أسلوب العقد، كوسيلة لتنفيذ الخطة العامة للدولة، وجرى تعريف العقد الإداري بأنه:

"ذلك الذي يبرمه شخص معنوي عام بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه، وتظهر فيه نية الإدارة في الأخذ بأحكام القانون العام، وآية ذلك أن يتضمن العقد شروطاً استثنائية وغير مألوفة في القانون الخاص، أو أن يخول المتعاقد مع الإدارة الاشتراك مباشرة في تسيير المرفق العام[2]."

على أنه من المتفق عليه أنه يجوز إبرام عقود إدارية بين إحدى الجهات الإدارية والأفراد العادية دون أن تعتبر عقودا إدارية بل تبقى عقودا تخضع للقانون الخاص[3]، وتتميز العقود الإدارية كونها تجسيد لإرادة السلطة ذات السيادة

[1] ثورية العيوني، رقابة القضاء على أعمال الإدارة، دار الجسور، وجدة، 2006، ص: 229.

[2] سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1975، ص: 50.

[3] سمير صادق، العقد الإداري في مبادئ الإدارية العليا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص: 6.

والسلطان الملزمة للأفراد الوطنيين، دون الأخذ بمقومات العقد المدني[1]، خصوصا فيما يتعلق بتساوي الإرادات، فالعقود التي تبرمها الإدارة لضمان سير النظام العام، لا تقوم لها قائمة بمعزل عن أركان العقد المدني، الذي تنظمه مبادئ النظرية العامة للالتزام، المنحصرة في الرضا والسبب والمحل.

ولما كان العقد في القانون الخاص، يساوي بين الإرادات، دون تمييز بين الأطراف فإن العقد الإداري يقوم بين إرادتين متفاوتتين إحداهما ملزمة تحوزها الإدارة من خلال السلطة العامة والأخرى خاضعة بالمطلق بتسبيب ولأجل المصلحة العامة، مفاد ما سبق أن المصلحة العامة تبقى ذريعة الإدارة لفرض شروطها بصيغة الإلزام دون الامتثال لأركان العقد كما هي متعارف عليها.

ولقد ترتب على ذلك أن صار العقد الذي تبرمه الإدارة – وهي راعية الصالح العام والساعية لتحقيقه – بين طرفين متفاوتين من حيث قوة التفاوض التعاقدي، في خلاف تام لخصائص العقد المدني، وبهذا يقوم فارق هام وجوهري، بين عقود القانون الخاص، وعقود القانون العام.

فمن تجليات التضارب المومأ سلفا، نجد الإدارة تسير على غير مبدأ واحد، إذ أن كل تمظهرات العمل الإداري في شقه التعاقدي متسمة ومطبوعة دائما بالإذعان، ولا تلجأ الإدارة لقواعد القانون الخاص في تعاقداتها، إلا عندما تنزل منزلة الأفراد متخلية بذلك عن امتيازات السلطة العامة – بمحض إرادتها- أو في حالة تساوق مصلحتها مع هاته القواعد.

ومن هنا صارت العقود التي تبرمها الإدارة، دائرة بين نوعين من التعاقدات، نوع تتمسك فيه بامتيازاتها، مما يجعل إراداتها أعلى من إرادة المتعاقد معها، فيظهر العقد في شكل يخالف شكل عقود القانون الخاص، ومتضمناً شروطاً لا نظير لها في

[1] مطيع علي حمود جبير، العقد الإداري بين التشريع والقضاء في اليمن دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، نوقشت بجامعة اليمن، سنة 2010، ص: 1.

مجال العلاقات الخاصة، ويكون بديهيا أن يخضع هذا النوع من العقود، لنظام قانوني يختلف عن النظام القانوني للعقود في القانون الخاص، ويتمثل النوع الثاني، فيما تعقده الإدارة من عقود، متخلية عن سلطاتها وامتيازاتها، فتكون في موقع مساوٍ لموقع المتعاقد معها، وإرادتها مساوية لإرادته، ومن ثم يخضع العقد في كل منازعاته لقواعد القانون الخاص .

وقد شهد المغرب في سبيل تحديث منظومته القانونية مجموعة من الإصلاحات الجوهرية التي انصبت أساسا على تحديث الإدارة بما يتناسب مع وضع المغرب ومكانته الدولية، إذ همت هذه الإصلاحات مجال الصفقات العمومية باعتبارها مدخلا أساسيا في عملية التحديث والتنمية، من خلال تفعيل مسلسل من التطورات إلى غاية أن توج هذا المسلسل من الإصلاحات بمرسوم **20** مارس **2013.**

لم يكن المغرب بمنأى عن التطور الحاصل في مختلف المجالات والتحديات التي بدأ يفرضها الواقع الجديد، وكذا استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي، فكان لابد من الاهتمام بالمنظومة القانونية التي تحكم الصفقات العمومية وذلك تجاوبا لمتطلبات التنمية التي تمنحها تلك الصفقات. فكانت البداية مع اتفاقية الجزيرة الخضراء **17** أبريل **1906** التي حملت بعض الأفكار التي حول الصفقات العمومية[1]. وقد تطور الأمر بعد استقلال المغرب سنة **1956** حيث تم إدخال العديد من الإصلاحات على المنظومة القانونية التي كانت في عهد الحماية، خصوصا تبني أول دستور سنة **1962** الذي فتح المجال لصدور العديد من النصوص التنظيمية المتعلقة به وكذا مجموعة من التشريعات لعصرنة الدولة ومنها صدور مرسوم **1965** وهو أول قانون خاص بتنظيم صفقات الأشغال العمومية

[1] توفيق السعيد، الصفقات العمومية بالمغرب، مساطر الإبرام - التنفيذ - الرقابة، مطبعة الخليج العربي، تطوان المغرب، ط**2**، **2015**، ص**1**.

المبرمة لحساب الدولة، حيث جعل من المناقصة أسلوبا أساسيا في إبرام الصفقات العمومية، ثم صدر بعد ذلك المرسوم "14 أكتوبر سنة 1976" المتعلق بصفقات الأشغال أو الأدوات أو الخدمات المبرمة لحساب الدولة[1]، وقد كان هدف هذا المرسوم تدارك عيوب مرسوم 1965 الذي كان همه الثمن دون التركيز على الجودة، ليقوم هذا الأخير بجملة من التعديلات أهمها: توسيع مجال العمل بطريقة طلب العروض إلى جانب أسلوب المناقصة، مع إعطاء الإدارة إمكانية اللجوء إلى الاتفاق المباشر في اختيار صاحب الصفقة، لكنه هو الأخر عرف محدودية كبيرة كان من لوازمها التخلي عنه لصالح مرسوم 30 دجنبر سنة 1998 المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض المقتضيات المتعلقة بمراقبتها وتدبيرها[2]، مستجيبا لمطالب التحديث الإداري مركزا على عنصر الجودة في تنفيذ الصفقات العمومية، ونص على مسطرة طلب العروض كقاعدة عامة، وحذف مسطرة المناقصة من نظام الصفقات العمومية، وتم استبدال الاتفاق المباشر بطريقة المسطرة التفاوضية، فضلا على إدراجه المراقبة والتدقيق الداخلي[3].

وبعدها تم اعتماد مرسوم 5 فبراير 2007 من نفس السنة والذي يتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها[4] وقد جاءت أسباب اعتماد هذا المرسوم متعددة تتضمن ما يلي[5]:

---

[1] مرسوم رقم 2.76.479 بتاريخ 19 شوال 1396 (14 أكتوبر 1976)، بشأن صفقات الأشغال أو الأدوات أو الخدمات المبرمة لحساب الدولة، الجريدة الرسمية عدد 3339 بتاريخ 1976/10/27 الصفحة 3269.

[2] مرسوم رقم 2.98.482 صادر في 11 من رمضان 1419 (30 ديسمبر 1998) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض المقتضيات المتعلقة بمراقبتها وتدبيرها، الجريدة الرسمية عدد 4654 بتاريخ 1999/01/07 الصفحة 12.

[3] المادة 86، نفس المرجع السابق.

[4] مرسوم رقم 388-06-2 صادر في 16 من محرم 1428 (5 فبراير 2007) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها، الجريدة الرسمية عدد 5518.

[5] نفسه.

- يندرج إصلاح نظام إبرام صفقات الدولة في إطار أوراش الإصلاح الكبرى التي تهدف إلى مواكبة الإدارة العمومية للتغيرات الجارية والتزامات المغرب إزاء شركائه.
- وتقتضي متطلبات التحديث وحسن الحكامة والتفتح الاقتصادي التوفر على نظام للصفقات يأخذ بعين الاعتبار ترسيخ الشفافية والحفاظ على مصالح الإدارة والقطاع الخاص في إطار شراكة متوازنة يتوخى منها إنجاز أعمال بجودة عالية وبتكلفة مناسبة.
- إعداد هذا المرسوم موازاة مع المنظور الجديد لتدبير المالية العامة الذي يعتمد على تخويل الآمرين بالصرف هامشا أكبر من المسؤولية مع البحث عن النجاعة في التدبير وتدعيم علاقات تعاقدية بين الإدارات المركزية ومصالحها اللاممركزة.
- يجسد إصلاح نظام الصفقات توجه السلطات العمومية إلى تخليق الحياة العامة وإلى محاربة كل الممارسات المرتبطة بأفعال الغش والرشوة. ويعتبر تحقيق هذا المبتغى ضروريا لا سيما أن الصفقات تشكل اللبنة الأساسية لتلبية حاجات الإدارة.
- عزم السلطات العمومية في إدراج إبرام صفقات الدولة، بشكل لا رجعة فيه، في منطق احترام مبادئ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية والمساواة والشفافية في التعامل مع المترشحين وتبسيط المساطر.
- تحقيق فعالية الطلبيات العمومية وحسن استعمال المال العام، مما يستوجب تحديدا مسبقا لحاجات الإدارة واحترام واجبات الإشهار ووضع آليات المنافسة واختيار العرض الأفضل اقتصاديا في إطار مساطر مبسطة.
- إعداد هذا المرسوم بتوافق مع مختلف المتدخلين في مجال صفقات الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات التي تم تحقيقها على مستوى نظام الصفقات مع إدخال تجديدات سواء على صعيد شكل النص أو محتواه.

وفيما يتعلق بالأهداف المتوخاة من هذا المرسوم، فإنها تتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:

- تثمين القواعد التي تشجع على حرية المنافسة وتحث على تبار أوسع بين المتعهدين؛
- وضع آليات تمكن من ضمان الشفافية في إعداد الصفقات وإبرامها وتنفيذها؛
- اعتماد مبدأ المساواة في التعامل مع المتعهدين خلال جميع مراحل إبرام الصفقات؛
- إلزام صاحب المشروع بضمان الإعلام المناسب والمنصف لجميع المتنافسين خلال مختلف مراحل مساطر إبرام الصفقات؛
- ترسيخ أخلاقيات الإدارة وذلك بإدراج إجراءات من شأنها التقليص من إمكانيات اللجوء إلى كل الممارسات المرتبطة بأفعال الغش والرشوة؛
- الحد من التدخل البشري من خلال نزع الصفة المادية عن المساطر وإلزام أصحاب المشاريع بنشر بعض المعلومات والوثائق في البوابة الإلكترونية لصفقات الدولة؛
- اعتماد وسائل الطعن واللجوء للمصالحة لتسوية النزاعات المتعلقة بإبرام الصفقات.

وتوج هذا المسار باعتماد مرسوم 20 مارس 2013[1]، الذي يعتبر من اللبنات الأساسية في استكمال صرح المنظومة القانونية المغربية، لأن اعتماده وإعداده تم في إطار مقاربة تشاركية من خلال إشراك مختلف الفاعلين الوطنيين والشركاء الدوليين في إعداد مسودة المشروع، وبالإضافة كذلك إلى الملتقى الوطني المنظم

[1] مرسوم رقم 2.12.349 صادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) يتعلق بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 6140 الصادرة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1434 (4 أبريل 2013).

خلال شهر أبريل من سنة **2009** من طرف الخزينة العامة للمملكة بمشاركة مختلف الفاعلين والشركاء والمهتمين، وبالإضافة إلى مختلف الدراسات والتقارير حول إشكاليات الصفقات العمومية والتي أصدرها المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومختلف هيئات المراقبة، فقد تم نشر مسودة المشروع خلال شهر فبراير من سنة **2010** بالبوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة، لبضعة أشهر، مكنت المواطنين والمهتمين والفاعلين في الحقل الاقتصادي من إبداء رأيهم في العديد من مقتضياته، والتي أخذت الحكومة بالكثير منها[1].

وجاء هذا المرسوم بمجموعة من المستجدات في إطار سبعة محاور كالتالي[2]:

- تدعيم وحدة الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية؛
- تبسيط وتوضيح المساطر؛
- تحسين مناخ الأعمال والمنافسة؛
- تدعيم الشفافية وأخلاقيات تدبير الطلبيات العمومية؛
- ترسيخ تكنولوجيا الإعلام والتواصل كتوجه لعصرنة تدبير الطلبيات العمومية؛
- تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون؛
- الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة.

المحور الثاني: تأثير وباء كورونا على الصفقات العمومية

تشهد الدولة في الحياة الطبيعة نوع من الاستقرار، حيث تحتكم في تنظيم علاقاتها في الظروف العادية لجملة من القواعد الدستورية والنصوص القانونية، بغية السير العادي لمؤسساتها وإداراتها، لكن هذه الحياة الطبيعية للدولة لا يمكنها دائما الاستمرار في نفس الحالة العادية وإنما تتخللها بين الحين والآخر ظروف

[1] https://www.maghress.com/andaluspress/43092

[2] حفيظ مخلول، مظاهر حدود مرسوم **2013** للصفقات العمومية، http://almadal2idaria.blogspot.com/2016/02/2013.html

استثنائية كالحروب والثورات والكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها. وهذه الظروف الطارئة الغير متوقعة الحدوث إلا نادرا قد تشكل درجة كبيرة من الخطورة للدولة يهدد أمنها وسلامة مواطنيها. لذلك تحتاج السلطة التنفيذية باعتبارها المؤسسة المخول إليها دستوريا الحفاظ على الأمن العام وسلامة الأفراد لاختصاصات وصلاحيات استثنائية لمواجهة الحالة الطارئة غير المتوقعة[1].

وهكذا، في ظل التفشي السريع لجائحة كورونا على مستوى دول العالم كله، بادر المغرب باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير بشكل استباقي من أجل الحيلولة دون انتشار الوباء في كافة أرجاء البلد مما يصعب معه تلافي أثاره الكارثية على الصحة والاقتصاد...وبالتالي، نجد أن المشرع المغربي نظم حالة الطوارئ الصحية بموجب مرسوم بقانون[2] المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وكذلك المرسوم المتعلق بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19[3]، وكذلك مرسوم تمديد حالة الطوارئ الصحية[4].

---

[1] محسن التوزاني، جائحة كرونا بالمغرب بين حالة الطوارئ وإلتزامات الدولة بالدستور في سن قوانينها، موقع أنفاس، الجمعة 1 مايو 2020.

[2] مرسوم بقانون رقم 292.20.2 صادر في 28 من رجب 1441(23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 الموافق ل 24 مارس 2020، ص1782.

[3] مرسوم رقم 293.20.2 صادر في 29 من رجب 1441(24 مارس 2020)بإعالن حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19، الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 الموافق ل 24 مارس 2020، ص1783.

[4] مرسوم رقم 2.20.456 صادر في 17 من ذي القعدة 1441 (9 يوليو 2020) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة فيروس كورونا.

وهذه المراسيم، تجد سندها الدستوري لمرسوم قانون حالة الطوارئ متوفر من خلال الفصلين 21[1] و24 من الدستور، لأن السلطات العمومية من المفروض عليها أن تقوم بواجب حماية سلامة المواطنين من خلال حماية صحتهم وممتلكاتهم وكذلك القيام بما هو ضروري لسلامة التراب الوطني، ومن حقها الحد من حرية التنقل كإجراء لمجابهة وباء الكوفيد 19.

وفيما يخص سند تدخل الدولة في اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل استتباب الأمن وإعادة الاستقرار لمؤسسات الدولة، فإن الفصل 90 يمنح للسلطة الحكومية السلطة التنظيمية والإدارية لفرض الإجراءات الحمائية الاستثنائية، فضلا عن الفصل 81، الذي يخول الحكومة صلاحية إصدار مراسيم قوانين، باتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، إلى حين عرضها على البرلمان من اجل المصادقة النهائية عليها خصوصا وأن هذه الظرفية تزامنت مع وجود البرلمان في الفترة الفاصلة بين الدورتين.

إذا كانت الصفقات العمومية تلعب دورا مهما في عملية التنمية من خلال تنزيل البرامج الحكومية والخطط والمشاريع التنموية، فقد عمل المشرع على إحاطتها بمختلف الآليات والوسائل القانونية التي تحتاجها في عملية إنجازها وإبرامها وكذا المساطر التي تمر منها وذلك من أجل توفير كامل الضمانات أمام المتبارين والمتنافسين لنيل الصفقة خصوصا فيما يتعلق بمبدأ المساواة والنزاهة والشفافية، كما عمل المشرع على تفعيل بعض المقتضيات المتعلق بمواكبة التطورات التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا فيما يخص الحالات والظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو الحروب أو انتشار الأوبئة.

[1] ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011)، ص 3600.

وفي هذا الصدد، تم تفعيل نظرية القوة القاهرة الواردة في الفصل 269 باعتبارها " هي كل أمر لا يستطيع الإنسان أن يتوقعه، كالظواهر الطبيعية (الفيضانات والجفاف، والعواصف والحرائق والجراد) وغارات العدو وفعل السلطة، ويكون من شأنه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا.

ولا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الأمر الذي كان من الممكن دفعه، ما لم يقم المدين الدليل على أنه بذل كل العناية لدرئه عن نفسه.

وكذلك لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة السبب الذي ينتج عن خطأ سابق للمدين[1]".

وكورونا تمثل قوة قاهرة خصوصا فيما يخص آجال تنفيذ الصفقات العمومية، لأن حالة الطوارئ الصحية وإجراءات الحجر الصحي المطبقة على الأفراد تعتبر من الإجراءات الخارجة عن إرادة المقاولات الحاصلة على الصفقات.

لكن نظرية القوة القاهرة لا تنطبق عل كل صفقات العمومية، خصوصا صفقات الأشغال، لأنه يجب تقدير كل حالة على حدى، نظرا أن بعض المقاولين قد يتمكنوا من إنجاز الأعمال والأشغال المنوطة بهم، في حين أن بعض المقاولين الآخرين قد يتعذر عليهم إنجاز ذلك، إما لعدم توصله مثلا بالسلع، أو بعدم التحاق العمال نتيجة تدابير الحجر الصحي[2].

ويوضح مرسوم دفتر الشروط الإدارية للعمل لسنة 2016 في المادة 47 أنه " في حالة وقوع حدث يشكل قوة قاهرة يحق للمقاول الحصول على تمديد معقول لأجل التنفيذ الذي يجب أن يكون موضوع عقد ملحق...يجب على المقاول الذي يتذرع بحالة قوة قاهرة أن يوجه بمجرد ظهور مثل هذه الحالة وخلال أجل أقصاه 7 أيام إلى صاحب المشروع تبليغا بواسطة رسالة مضمونة الوصول تتضمن وصفا للعناصر

[1] قانون الالتزامات والعقود، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة النصوص القانونية، عدد 14، يناير 2009.

[2] https://m.al3omk.com/537137.html

المؤلفة للقوة القاهرة وتبعاتها المحتملة على إنجاز الأشغال. وفي جميع الحالات، يجب على المقاول اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي وفي أقرب الآجال لتنفيذ التزاماته التي تضررت بسبب القوة القاهرة. وإذا لم يتمكن المقاول على إثر حالة القوة القاهرة من تنفيذ الأعمال كما هي مقررة في الصفقة لمدة 30 يوما، عليه أن يدرس مع صاحب المشروع في أقرب الآجال التبعات التعاقدية للحوادث المذكورة على سير تنفيذ الصفقة وآجالها والالتزامات التي تأثرت من حالة القوة القاهرة. يمكن فسخ الصفقة بمسعى من صاحب المشروع أو بطلب من المقاول إذا استمرت حالة القوة القاهرة لمدة 60 يوما على الأقل[1]".

وهو ما تنبهت إليه وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة من خلال إعلانها عن مجموعة من القرارات لفائدة المقاولات الحاصلة على الصفقات العمومية، في ظل حالة الطوارئ الصحية، حيث تتضمن هذه القرارات دعوة لأصحاب المشاريع التابعين لإدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي الهيئات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة إلى الموافقة على طلبات المقاولات التي تثير القوة القاهرة، بسبب إجراءات حالة الطوارئ والحجر الصحي المتخذة من قبل السلطات العمومية، دون الأخذ بعين الاعتبار أجل سبعة أيام لتقديم طلباتها في الموضوع.كما عملت الوزارة أيضا، على تفعيل قرار بتمديد الآجال التعاقدية، بواسطة عقد ملحق، سواء بالنسبة إلى صفقات الأشغال أو التوريدات أو الخدمات، وذلك في حدود مدة الطوارئ الصحية[2].

ولاشك أن اعتماد الإدارة الإلكترونية خصوصا في مجال الصفقات العمومية، لها مميزات حاسمة في التخفيف من أثار وباء كورونا المستجد، فقد تبناها المشرع تحت مسمى نزع الصفة المادية عن المساطر في إبرام الصفقات العمومية، من

[1] مرسوم رقم 2.14.394 الصادر في 6 شعبان 1437 (13 ماي 2016) بالمصادقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، الجريدة الرسمية عدد 6470، 26 شعبان 1437 (2 يونيو 2016)

[2] https://www.hespress.com/economie/467635.html

خلال مرسوم 20 مارس 2013 الباب السابع منه، في المواد 147 و148 و149 و150 و151، والتي تعتبر أول برنامج وطني يوحد جميع إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، حيث يتيح للمقاولات الحصول على معلومات شاملة عن الطلبيات التي تقدمها جميع الإدارات العمومية، وقد جاء إحداثها كنتيجة طبيعية لاستعمال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال في ميدان الصفقات العمومية. لأن جائحة كورونا أثبتت أن نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية بات من الأولويات الأساسية لتجاوز تعقيدات المساطر الإدارية التي كرستها البيروقراطية في النظام المغربي، حيث يشكل نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية ما بعد جائحة كورونا تكريس قوي لمبادئ الحكامة الجيدة وضمان الشفافية والثقة ما بين الإدارة صاحبة المشروع والمتنافسين، وهو ما يمكن من اختزال الوقت وتسريع وتيرة التعاقد، وإتاحة جو صحي للمتنافسين لتقديم أحسن ما عندهم، وبالتالي، تساهم في تقريب إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من المتعاملين معها وربط الاتصال عن بعد دون تكبد عناء التنقل إلى مكان الحصول على المعلومة، وتمكن، كذلك، الاطلاع على النصوص التشريعية والتنظيمية والوثائق التطبيقية، كإعلانات طلبات العروض، ونتائج هذه الطلبات مما سيؤثر إيجابا على الصفقات العمومية من حيث الجودة والنجاعة والمردودية، فالإدارة العمومية ما بعد أزمة كورونا ينبغي أن تواكب تحديات العصر ومتغيراته المستجدة[1].

[1] المحجوبي عبد الرحيم، إبرام الصفقات العمومية في ظل حالة الطوارئ الصحية بالمغرب، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد 11، 2020، ص235-236.

وختاما نقول، بأن تفشي جائحة كورونا دفع الحكومة المغربية إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة واتخاذ تدابير مهمة لحماية السكان. في هذا السياق، قررت الحكومة على وجه الخصوص منع أي شخص من الانتقال خارج منزله، إلا في حالات الضرورة القصوى (على سبيل المثال لاقتناء المنتجات والسلع الأساسية، للذهاب إلى في مكان عمله، مع مراعاة الإجراءات التي تقررها الجهات الإدارية المختصة). وهو ما أثر على تنفيذ الصفقات العمومية مما سيتضرر معها العديد من المقاولين والشركات.

وفي هذا الصدد، واعتبارًا من 31 مارس 2020، اتخذت وزارة الاقتصاد والمالية تدابير تتعلق بتنفيذ الصفقات العمومية أو سندات الطلب الجارية بتعميم المنشور رقم C9/20/DEPP إلى المؤسسات والمقاولات العمومية بتاريخ 31 مارس 2020 الذي يسمح لهم بتأكيد حالات القوة القاهرة المنصوص عليها في دفتر الشروط الإدارية العامة السارية لمنح رواد الأعمال الذين يطلبونها فترة إضافية خلال فترة حالة الطوارئ الصحية التي أعلنت عنها السلطات العامة. كما ينص التعميم على أن السلطات المتعاقدة ستمضي قدما في وضع تعديلات تسمح بالتخفيف من أثار الجائحة.

وكذلك، جاء المنشور رقم 2 أبريل 2020 بتبسيط بعض الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية للدولة والجماعات الترابية التي تسمح للإدارات الوزارية المعنية والجماعات الترابية،" على أساس كل حالة على حدة "، بتطبيق الأحكام المتعلقة بالقوة القاهرة الواردة في مواصفات دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال وصفقات الخدمات، وبالتالي منح المقاولين المعنيين زيادة معقولة في أوقات التنفيذ.

استراتيجيات إدارة الأزمات "إدارة أزمة كورونا نموذجا"

عيسى البوعينين
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس،
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي.

ملخص

أدت جائحة كورونا إلى إبراز حجم الأزمة الحقيقية التي يعيشها العالم المتحضر اليوم، من خلال الشلل التام الذي أصاب الحركة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعرف في السابق أكبر اعتقال طوعي للناس في منازلهم عبر إلزامهم بالحجر الصحي الكامل لما يزيد عن ثلاثة أشهر، ما انعكس سلبا على قدرة الحكومات في تدبير الأزمة الوبائية، وقد أظهرت الصين والمغرب تعاملا جيدا في إدارة أزمة كورونا وحدت من انتشارها وأثارها السلبية، من خلال الإسراع باتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية من أجل الحد من تفشي الفيروس وانقاذ الاقتصاد، كالاعتماد على الرقمنة في مختلف المجالات، ومساعدة الأفراد والشركات المتضررة.

كلمات مفتاحية: إدارة الأزمات، أزمة كورونا، التدابير الصحية، التخطيط الاستراتيجي.

abstract

The Corona pandemic has led to highlighting the true scale of the crisis that the civilized world is experiencing today, through the complete paralysis of the economic and social movement, and the largest voluntary arrest of people in their homes was not known in the past by obliging them to complete quarantine for more than three months, which negatively affected the ability of Governments in managing the epidemic crisis, China and Morocco have shown good treatment in managing the Corona crisis and have limited its spread and negative effects, by expediting the adoption of a set of legislative and regulatory measures in order to limit the spread of the virus and save the economy, such as relying on digitalisation in various fields, and helping individuals and companies Affected.

مقدمة:

مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة، بدءا من الأزمات التي يمر بها الفرد، مرورا بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات، وانتهاءً بالأزمات الدولية[1]، ولذا وجب شحذ الهمم وتضافر الجهود الفردية والجماعية الوطنية والدولية من أجل إدارة سليمة ورشيدة للأزمات التي يمر بها العالم، لأن انعكاساتها لا تكون محلية أو إقليمية ولكنها تشمل مختلف مناطق المعمور.

وفي هذا الصدد يعدّ التخطيط جوهر وقلب ادارة الأزمات، وجميع نماذج إدارة الأزمات تولي عملية التخطيط أهمية كبيرة وتؤكد على أهمية تطوير خطط لإدارة، من خلال استخدام الحكمة والموارد والشجاعة اللازمة من أجل تفادي أثارها الوخيمة، من خلال تفادي صناعة القرارات في ظل بيانات ومعلومات غير كافية، وتحت ضغوط نفسية وعصبية عالية. وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأخطاء الكبيرة (المتعلقة بالأزمات) أن يتم التفكير في الأزمة بالاتجاه السلبي فقط، إذ أن هناك جوانب ايجابية في الأحداث الحرجة، وهذا أمر مهم ينبغي إدراكه والتعاطي معه. وعلى الرغم من أنه ينجم عن الأزمة بعض الجوانب الإيجابية، غير أن الغرض الأساسي لعمليات التخطيط لإدارة الأزمة هو تجنب الوقوع في مواقف الأزمات. من جانب أخر، تساعد الأزمة على تبني تغييرات إجرائية جديدة، وتعديل الأوامر التي صدرت في أوقات سابقة[2].

لقد أصبحت إدارة الأزمات سلوكا ومنهجا يحمل في طياته ملامح رؤية للتفاعل والتكامل مع متطلبات الحياة المعاصرة ومع متطلبات التكيف، مع القوى

[1] اياد نصر، سيكولوجية ادارة الازمات، دار الخليج، 2019، مقدمة الكتاب.

[2] يوسف ابو فار، ادارة الازمات في المنظمات العامة والخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص13.

الحاكمة بالرشادة العقلية أو المتحكمة بغطرسة السلطة الإدارية، أو تلك القوى المقامرة والمغامرة التي نصنع الأزمات ونتعامل بها ومعها وفيها، فارضة سطوتها وفارضة جبروتها، لترضي طموحها المادي والمعنوي من أجل إعادة صياغة وتشكيل العالم، ليصبح أكثر انسجاما معها ومع قدراتها. إن هذا ليس مقصودا به قوى محددة بذاتها.. بل إنه أمر ملازم لكل القوى، حتى تلك التي لم تولد بعد. إننا قد نحار في نهم بعض الظواهر المتعلقة بالأزمات ليس فقط لغموضها، بل لما فيها من ضبابية مصطنعة، صنعتها قوى صنع الأزمة لتغطي بها على جانب من جوانبها الحقيقية الخفية والكامنة، بل إن هذه الحيرة أمر ملازم للتعامل مع الأزمات، لما فيها من عوامل وعناصر متلاحقة ومتقاربة يتصارع كل منها ويدفع الآخر دفعا، ويزيحه ليحل محله بسرعة شديدة يصعب معها رصد أي منها ومتابعته إلا من خلال أعين المتخصص الخبير، الذي لديه القدرة على أن يزيح هذه الضبابية المصطنعة، ويكشف عواملها وجوانبها، ويحلل الأزمة إلى أسبابها الحقيقية المحتملة، ويختبر مدى صدق هذه الأسباب والبواعث، ويعرف ويحدد ماهي العوامل المؤثرة الفاعلة، وماهي العناصر المتأثرة المفعول بها؛ ومن ثم التعامل معها بعلمية وعقلانية رشيدة بعيدا عن الانفعال العاطفي المشحون بالتوتر والقلق والخوف معا والذي يحدث نتيجة ضغط الأزمة.

إن الفكر الأزموي قد يحمل في طياته نقصا لا يمكن تجاهله باعتباره علم حديث.. لم تستقر جميع قواعده ونظرياته ومناهجه... كما أنه لا تزال أسراره الدفينة حبيسة مراكز إدارة وضع الأزمات في الدول الكبرى... إلا أن هذا النقص لن يستمر إلى الأبد، وهو نقص تكمله التجربة، وتغذيه روافد المعرفة والخبرة والممارسة العملية، وهي عملية مؤكدة الطرح والعرض، وهي بطبيعتها مستمرة

باستمرار الحياة، واستمرار نشوء الأزمات، ومن ثم فإن ما هو مقبول اليوم ومتعارف عليه، ليس بالضرورة ملائم للطرح غدا أو بعد غد[1].

إذ أن نجاح الدول والحكومات والمؤسسات، وبمختلف أنواعها يعتمد على قدرتها على مواجهة تلك الأزمات الأمر الذي يتطلب منها العمل على إثبات قدراتها وملاءمتها للتغيرات البيئية المتغيرة باستمرار، وتشكل تحديا لها[2]، ولابد هنا أن نشير إلى أن العامل مع الأزمة منذ البداية بحس نقدي واستشرافي يعطي نتائج محمودة عكس التعامل معها، كما حصل مع أزمة كورونا، بنوع من اللامبالاة يؤدي إلى نتائج كارثية.

ولاشك أن دراسات إدارة الأزمة من منظور شامل، قد تطورت وأصبحت مجالا مشتركا لاهتمام وعمل باحثين وخبراء من مجالات متخصصة مختلفة، تجمع كافة فروع العلوم الإنسانية الاجتماعية والطبيعية[3]. وتعكس الاهتمام الدولي بها ومدى استيعابه لخطورتها، وقد مثلت جائحة كورونا هزة في ضمير المجتمع الدولي واستنفرت جميع مكنوناته العلمية والعملية والنفسية من أجل إدارة هذه الأزمة بما يتوافق مع حجمها وأثارها.

حيث أن ما شهده العالم مع مطلع عام **2020** يعتبر بكل المقاييس كارثة الكوارث الصحية التي سيسجلها التاريخ أبد الدهر لما كان لها من تحديات كبيرة واجهت النظم الصحية على مستوى العالم، ليس على المستوى الصحي فقط، ولكن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مما سيضطر النظم والحكومات أن تعيد النظر في إعادة هيكلة أنظمتها الصحية وضخ المزيد من الموارد والتقنيات

[1] محسن الخضري، إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص10-11.

[2] فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعتز، 2015، ص210.

[3] عبد الكريم أحمد جميل، إدارة الأزمات والكوارث، الجنادرية، 2016، 35.

العلمية والعملية لرفع المستويات الوقائية وتجنب الأثار الوخيمة للوبائيات بصفة عامة[1].

لقد كشفت أزمة كورونا التي يمر بها العالم الآن عن عورات النظم الصحية لبعض الدول، وكذلك أظهرت قوة وضعف إمكانيات العديد من الدول في مواجهة هذه الجائحة. فقد ارتجف العالم فجأة في شهر ديسمبر 2019م بعد الإعلان عن وجود فيروس كورونا (كوفيد19) في ولاية ووهان الصينية؛ وتعالت الأصوات والآراء السياسية والعلمية حول هذا الفيروس وقدرته علي إصابة الملايين من البشر، بل وقتلهم. واضطرب الاقتصاد الدولي، وانهارت الكثير من الأسواق؛ وأصيب أكثر من 7 ملايين إنسان حول العالم بالفيروس، وزاد عدد الوفيات عن 400 ألف إنسان حول العالم. وأنفقت العديد من الدول مليارات الدولارات لإدارة هذه الأزمة والتصدي لهذه الجائحة[2].

مشكلة البحث:

إلى أي مدى استطاعت الدول في إدارة أزمة كورونا؟

المحور الأول: الإطار العام لإدارة الأزمات

المحور الثاني: إدارة أزمة كورونا

المحور الأول: الإطار العام لإدارة الأزمات

إن ظاهرة الأزمات، هي إحدى حقائق التي نعيشها بشكل مستمر، منذ فجر التاريخ. وعالم اليوم، يتميز بالمتغيرات السريعة، التي أسفرت عن توترات شتّى، تؤكد اتصافه بالكيانات الكبرى، والمصالح المتباينة والأزمات المتلاحقة التي

[1] ضياء السبيري، مصر في زمن الوباء، بوك تيك، 2020، ص7.

[2] نبيل البابلي، إدارة أزمة كورونا ـ أسباب النجاح والفشل، المعهد المصري للدراسات، يونيو 2020.

تعكس نوع من الشرخ الذي يعيشه العالم والذي يحركه صراع المصالح مولدة الأزمة تلوى الأخرى[1].

وعلى الرغم من التقدم الحضاري، وثبات الدعائم والأسس، التي تقوم عليها المنتظم الدولي؛ فإن العالم، يتسم بتعدد الأزمات، التي يواجهها، والناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى، وتزايد أطماعها؛ مع سعي القوى الصغرى إلى تحقيق مزيد من الاستقلال والنمو؛ ما أدى صراعات عنيفة، وتحالفات متعددة التوجهات. وتمخض ذلك بأزمات، عالمية وإقليمية ومحلية، متعددة الوجوه، ذات طبيعة، زمانية ومكانية، مركبة، ومعقدة[2].

لقد كان تفاعل العلاقات، بين القوى والكيانات المختلفة، وصراعاتها الخفية والعلنية، بهدف نقل مراكز السيطرة والهيمنة- من عوامل زيادة حدّة الأزمات، إذ بينما تعمل الدول المتقدمة على امتلاك عناصر القوة المختلفة، والارتقاء بوسائلها المادية؛ فإن الدول النامية، تختلف أزماتها، بسبب إفرازاتها المتناقضة، الناتجة من الحقبة الاستعمارية؛ فضلاً عن طموحات الاستقلال والتنمية؛ ما ينعكس على السلوكيات الاجتماعية. وإذا كانت الدول المتقدمة، تتعامل مع أزماتها بمناهج علمية؛ فإن الدول النامية، ترفض إتباع هذه الأساليب، في مواجهة أزماتها؛ ولذلك، تكون تلك الأزمات أشد عمقاً، وأقوى تأثيراً؛ بسبب التفاعل الواضح بين عدم إتباع المناهج العلمية، في التعامل مع الأزمات، بين الجهل بتلك لهذه المناهج، والتمسك بالأساليب، العشوائية والارتجالية؛ ما ينعكس إمكانيات الدولة وقدراتها. وإذا كانت الأزمات، تحدث

[1] ماركو ساسولي. مسؤوليه الدول عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. المجلة الدولية للصليب الأحمر. مختارات من أعداد 2002. صـــ236.

[2] حماد، كمال. النزاع الدولي المسلح والقانون الدولي العام. تقديم ديب، جورج. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان. 1997، ص34.

في كلِّ زمان ومكان؛ فإن العالم المعاصر، بعد أن أصبح وحدة متقاربة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بات يعولم الأزمات، بل يذهب في كثير من الأحيان إلى خلقها من أجل مكاسب مساحات جديدة في ميدان المصالح السياسية والاقتصادية.

ولذلك، أصبح استخدام المناهج العلمية في مواجهة الأزمات، ضرورة ملحَّة؛ ليس لتحقيق نتائج إيجابية من التعامل معها؛ وإنما لتجنّب نتائجها المدمرة. وعلم إدارة الأزمات، يُعَدّ من العلوم الإنسانية حديثة النشأة. وأبرزت أهميته التغيرات العالمية، التي أخلت بموازين القوى، الإقليمية والعالمية، وأوجبت رصْدها وتحليل حركتها واتجاهاتها. ومن ثَم؛ يكون علم إدارة الأزمات، هو علم المستقبل؛ إذ يعمل على التكيف مع المتغيرات، وتحريك الثوابت وقوى الفعل المختلفة، ذات التأثير، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الثقافي. وإذا كان ذلك العلم من العلوم المستقلة بذاتها؛ إلاّ أنه، في الوقت نفسه، يتصل اتصالاً مباشراً بالعلوم الإنسانية[1].

تتعدد أسباب الأزمات بتعدد مسبباتها وتنوّعها. فقد تكون لعوامل، اقتصادية واجتماعية، ناجمة عن ازدياد الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع. وتكون عواملها سياسية، قوامها التفاخر، القومي والديني، في المجتمعات ذات الأعراق والديانات المختلفة، أو الصراعات، الحزبية والثقافية، وعدم السماح لها بالمشاركة السياسية[2].

كذلك، قد يكون سبب الصراع، في مجتمع ما، هو تباين قِيَمه ومبادئه، والذي يؤول إلى تنافر أيديولوجي، بين الطوائف الاجتماعية المتباينة، أو بين نظام الحكم والشعب. وبذلك، تتضح معالم الصراع الداخلي، وتأخذ شكلاً من أشكال

[1] سهيل حسين الفتلاوي. عماد محمد ربيع. القانون الدولي الانساني. دار الثقافة. عمان الاردن. الطبعة الأولى.2007، ص87.

[2] الجندي، غسان. المسؤولية الدوليه. بدون دار نشر. الطبعة الأولى. 1990، ص56.

المقاومة، حينما تفتقد تسويته الآليات الملائمة، والفاعلة؛ فضلاً عن القدرة على تحقيق التوازن الاجتماعي في الدولة؛ ما يُفْقِد الحكم شرعيته، ويُشعِر أبناء المجتمع بالتمزق، وفقدان الهوية، والاغتراب. وبذلك، تكون الأزمة مرحلة من مراحل الصراع، الذي تتسم به عمليات التفاعل الناشط، أينما وجدت الحياة، وفي أيّ صورة من صورها المختلفة[1].

لقد تطوَّر مفهوم إدارة الأزمات، وبالتالي لم يعد من الممكن تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة، وخاصة بعد اتساع نطاق استعماله، وانطباقه على مختلف صور العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وفي مجالات التعامل كافة[2]. ومع ظهور أزمة كورونا التي قلبت كثير من المفاهيم وشككت في كثير من التصورات وجعلت منهجنا المعرفي على المحك؛ وأعادت نظرتنا للأزمة ولتصورنا السطحي لها.

وتعني الأزمة تهديداً خطرًا متوقعًا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار[3]. توفي تعريف آخر للأزمة أوردته منى شريف بأنها موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويتضمن قدرًا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسريعة. أيضًا عرّفها عليوة بأنها توقف الأحداث في المنظمة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن. من خلال استعراض التعاريف السابقة لمفهوم الأزمة نجد أنها تعني اللحظة الحرجة

[1] أبوزينة، آمنه محمدي. آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر. 2014، ص35.

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

[3] قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري"، مجلة العلوم السياسية، ع.42، جامعة بغداد.

ونقطة التحول التي تتعلق بالمصير الإداري للمنظمة ويهدد بقائها وغالبًا ما تتزامن الأزمة مع عنصر المفاجأة مما يتطلب مهارة عالية لإدارتها والتصدي لها[1].

ويستند مفهوم إدارة الأزمات على أسس علمية مدروسة ثابت صحتها وإلى فن ومهارة واجتهاد إضافة إلى خبرة وممارسة ميدانية جيدة.

ويحتاج ذلك إلى تخطيط وتنظيم جيد للمعالجة وقيادة موجه رشيدة ومتمكنة من إصدار التوجهات اللازمة لتحقيق الأهداف مع مراقبة ومتابعة للتنفيذ ولتقويم الخطة أن اقتضت الحاجة.

أنواع الأزمات:

- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.
- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.
- الأزمات الوبائية.

أولا أنواع الأزمات المحلية:

تعددت الآراء في تقسيم الأزمات المحلية، إلا أنه يمكن تصنيفها في مجموعات متمايزة كما يلي:

(ا) طبقا لتكرار الأزمات : يُعَدُّ التكرر من أهم الأسس في تصنيف الأزمات. وعلى الرغم من أن حدوثها الدوري، يتيح رصد مقدماتها وتجنّبها، فإن أيّ كيان إداري سواء كان فرداً أو مؤسسة أو دولة، لا يستطيع تلافيها، على ما يملك من أجهزة وقائية، ويمكن تقسيمها إلى:

أزمات دورية متكررة: لئن سمح تكرر الأزمات بتوقع حدوثها، فإنه لا يتيح التنبؤ تنبؤاً دقيقاً بمداها وحجمها وشدتها واتساع مجالها، مثل الأزمات

[1] عباس رشدي العامري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1993.

الاقتصادية، المرتبطة بالدورة الشرائية والناجمة عن الكساد، والتي قد تنجم، كذلك عن الانتعاش، نتيجة لخلل في قوى الإنتاج.

أزمات غير دورية: وهي تتصف بالعشوائية، ولا يرتبط حدوثها بأسباب دورية، ولذلك، يصعب توقّعها، غير أن المتابعة الدقيقة وملاحظة عوامل نشوئها، يساعدان على تلافيها، مثل الأزمات الناجمة عن سوء الأحوال الجوية أو تغير الظروف المناخية مثل الأمطار والأعاصير[1].

(ب) طبقا لعمق أسباب حدوثها:

يمكن تقسيم الأزمات، طبقاً لعمق أسباب حدوثها في الكيان الذي أصابته، إلى نوعَين أساسيَّين، هما:

الأزمات السطحية: وهي أزمات، لا تشكل خطراً، إذ إنها تحدث فجأة، وتنقضي بسرعة، وخاصة إذا عولجت أسبابها. وهي تنجم عن الشائعات الكاذبة، ويمكن القول عنها أنها ازمة بدون جذور،مثل الأزمات التموينية المفتعلة.

الأزمات العميقة : وهي الأشد خطراً،إذ تكون شديدة الضرر والقسوة، لارتباطها ببنية الكيان الذي تعتريه، وقد تدمره إن أهملت مواجهتها

(جـ) طبقا لتأثير الأزمات :

يتفاوت تأثير بتفاوت أسبابها كما يلي:

أزمات محدودة التأثير : وهي وليدة ظروف معينة، ولا يكون لتأثيرها معالم واضحة في الكيان الذي تنتابه، ولذلك فإن مواجهتها تتحقق من خلال تعديل سياساته وأساليب إدارته، مثل افتقاد سلعة تموينية معينة مع توافر بدائلها.

أزمات جوهرية ذات تأثير متسع المجال: يؤثر هذا النوع من الأزمات تأثيراً واضحاً مؤكداً في بنية الكيان الذي يحل به، مما ينعكس على أدائه ويفرض قيوداً

[1] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، ط.2، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2002.

على حركته، ويساعد على حرمانه حاجاته ومطالبه الأساسية، التي لا يمكنه الاستغناء عنها. ولذلك، فإنه لا يمكن تجاهل هذا النوع من الأزمات أو إهمال مواجهتها، إذ إن استمرارها قد يسفر عن نتائج صعبة، وقد يلد أزمات أشد خطراً وتدميراً، مثل نقص المياه أو الوقود أو الغذاء[1].

(د) طبقا لشدة الأزمات :

تتراوح الأزمات بين نوعَين أساسيَّين من الشدة والضعف، هما:

أزمات عنيفة: وهي بالغة الشدة والعنف، تؤثر في الكيان الإداري، بل تكاد تدمره، ولا سبيل إلى مواجهتها، غير إفقادها للقوة الدافعة، وتفتيتها إلى أجزاء حتى يمكن معالجة كلٍّ جزء على حدة، مثل الإضرابات العمالية والامتناع عن العمل حتى تُستجاب المطالب ما يسبب خسائر ضخمة.

أزمات خفيفة: على الرغم من أنها قد تبدو عنيفَة، إلاّ أن تأثيرها يكون محدوداً، ويسهل معالجته بسرعة، بعد معرفة الأسباب، والكشف الصريح عنها، وقد يُستعان عليها بالجمهور، بتحويله من طرف خصم إلى طرف مشارك وفعال في علاج الأزمة، مثل الأزمات الناتجة من إشاعات خاطئة.

(هـ) طبقا لمستوى الأزمات: **يمكن تقسيمها طبقا لمستواها إلى:**

الأزمات الشاملة : تصيب الدولة، وتؤثر في المجتمع كلَه فهي أزمات شاملة، سواء في أسبابها ونتائجها، وكذلك متطلبات علاجها، ولهذا النوع من الأزمات تداخلات وأبعاد مختلفة التأثير، مثل الأزمات المتصلة ببنية الدولة وأدائها الاقتصادي ونظامها السياسي، أو وضعها الأمني الداخلي أو الخارجي فضلاً عن سيادتها واستقرارها السياسي والاجتماعي، وهذه الأزمات تتطلب مواجهتها جهداً كبيراً بل تتطلب معونات ودعماً خارجياً أحيانا.

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

الأزمات الجزئية: تتمثل في أزمات المشروعات أو الوحدات الإنتاجية، وينحصر تأثيرها فيها إلا أنه قد يمتد إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بها بل يطاول الدولة برمّتها إن لم يكن السيطرة عليه، وهذا النوع من الأزمات يتميز بالتنوع والتعدد، طبقاً للكيان الذي قد ينشأ فيه، إضافة إلى التأثيرات المتباينة للأزمات، والمتمثلة في عوامل انتشارها وترابطها وتكاملها ونشوئها واختفائها، وفي هذا النوع من الأزمات يجب تدخّل الدولة، لمواجهة الأزمة واحتوائها، إنْ لم يتمكن الكيان الإداري الذي تأثر بها من مواجهتها.

هناك نوعان من أساليب حل الأزمات الأول معروف متداول،ويصطلح عليه بالطرق التقليدية،والثاني عبارة عن طرق لاتزال في معظمها،قيد التجريب ويصطلح عليها بالطرق غير التقليدية:

أولا: الطرق التقليدية: وأهم هذه الطرق[1]:

1. <u>إنكار الأزمة:</u> **حيث تتم ممارسة تعتيم إعلامي على الأزمة وإنكار حدوثها, وإظهار صلابة الموقف وان الأحوال على أحسن ما يرام وذلك لتدمير الأزمة والسيطرة عليها. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في ظل الأنظمة الدكتاتورية والتي ترفض الاعتراف بوجود اي خلل في كيانها الإداري.**

وأفضل مثال لها إنكار التعرض للوباء أو أي مرض صحي وما إلى ذلك.

2. <u>كبت الأزمة:</u> **وتعني تأجيل ظهور الأزمة , وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.**

3. <u>إخماد الأزمة :</u> **وهي طريقة بالغة العنف تقوم على الصدام العلني العنيف مع قوى التيار الازموي بغض النظر عن المشاعر والقيم الإنسانية.**

[1] خليل عرنوس سليمان، "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **2011.**

4. بخس الأزمة: اي التقليل من شأن الأزمة (من تأثيرها ونتائجها). وهنا يتم الاعتراف بوجود الأزمة ولكن باعتبارها أزمة غير هامة.

5. تنفيس الأزمة: وتسمى طريقة تنفيس البركان حيث يلجأ المدير إلى تنفيس الضغوط داخل البركان للتخفيف من حالة الغليان والغضب والحيلولة دون الانفجار.

6. تفريغ الازمة: وحسب هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة ليتحول إلى مسارات عديدة وبديلة تستوعب جهده وتقلل من خطورته.

ويكون التفريغ على ثلاث مراحل[1]:

أ. مرحلة الصدام: أو مرحلة المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة اللازمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي أنشأتها.

ب. مرحلة وضع البدائل: وهنا يقوم المدير بوضع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام. وهذه العملية تشبه إلى حد ما لعبة البلياردو.

ج. مرحلة التفاوض مع أصحاب كل فرع أو بديل: أي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف أصحاب كل بديل عن طريق التفاوض مع أصحاب كل فرع من خلال رؤية علمية شاملة مبنية على عدة تساؤلات مثل ماذا تريد من أصحاب الفرع الأخر وما الذي يمكن تقديمه للحصول على ما تريد وما هي الضغوط التي يجب ممارستها لإجبارهم على قبول التفاوض

7- عزل قوى الأزمة: يقوم مدير الأزمات برصد وتحديد القوى الصانعة للازمة وعزلها عن مسار الأزمة وعن مؤيديها وذلك من اجل منع انتشارها وتوسعها وبالتالي سهولة التعامل معها ومن ثم حلها أو القضاء عليها.

---

[1] نفسه.

ثانيا: الطرق غير التقليدية: وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته واهم هذه الطرق ما يلي[1]،:

1- طريقة فرق العمل: وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل عامل.

وهذه الطرق أما أن تكون مؤقتة أو تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها،وتهيئتها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ،.

2- طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات: حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة. وتستخدم هذه الطريقة غالبا في المنظمات الصناعية عند حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة.

3- طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات: وهي أكثر الطرق تأثيرا وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو يكون محورها عنصر بشري.وتعني هذه الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.

4- طريقة الاحتواء: أي محاصرة الأزمة في نطاق ضيق ومحدود ومن الأمثلة على ذلك الأزمات العمالية حيث يتم استخدام طريقة الحوار والتفاهم مع قيادات تلك الأزمات،.

5- طرية تصعيد الأزمة: وتستخدم عندما تكون الأزمة غير واضحة المعالم وعندما يكون هناك تكتل عند مرحلة تكوين الأزمة فيعمد المتعامل مع الموقف، إلى تصعيد الأزمة لفك هذا التكتل وتقليل ضغط الأزمة.

[1] حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، باتنة: منشورات خير جليس، **2007.**

6- طريقة تفريغ الأزمة من مضمونها: وهي من انجح الطرق المستخدمة حيث يكون لكل أزمة مضمون معين قد يكون سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو إداريا وغيرها،ومهمة المدير هي إفقاد الأزمة لهويتها ومضمونها وبالتالي فقدان قوة الضغط لدى القوى الازموية

7-طريقة تفتيت الأزمات: وهي الأفضل إذا كانت الأزمات شديدة وخطرة وتعتمد هذه الطريقة على دراسة جميع جوانب الأزمة لمعرفة القوى المشكلة لتحالفات الأزمة وتحديد إطار المصالح المتضاربة والمنافع المحتملة لأعضاء هذه التحالفات ومن ثم ضربها من خلال إيجاد زعامات مفتعلة وإيجاد مكاسب لهذه الاتجاهات متعارضة مع استمرار التحالفات الازموية. وهكذا تتحول الأزمة الكبرى إلى أزمات صغيرة مفتتة.

8- طريقة تدمير الأزمة ذاتيا وتفجيرها من الداخل: وهي من أصعب الطرق غير التقليدية للتعامل مع الأزمات ويطلق عليها طريقة (المواجهة العنيفة) او الصدام المباشر وغالبا ما تستخدم في حالة عدم توفر المعلومات وهذا مكمن خطورتها وتستخدم في حالة التيقن من عدم وجود البديل

<u>ويتم التعامل مع هذه الأزمة على النحو التالي</u>[1]:

أ- ضرب الأزمة بشدة من جوانبها الضعيفة.

ب- استقطاب بعض عناصر التحريك والدفع للازمة

ج- تصفية العناصر القائدة للازمة

د- إيجاد قادة جدد أكثر تفهما

[1] مصطفى بخوش، ماهية الأزمة الدولية، محاضرة مقدمة في مقياس إدارة الأزمات الدولية (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2015-2016.

9- طريقة الوفرة الوهمية: وهي تستخدم الأسلوب النفسي للتغطية على الأزمة كما في حالات، فقدان المواد التموينية حيث يراعي متخذ القرار توفر هذه المواد للسيطرة على الأزمة ولو مؤقتا.

10- احتواء وتحويل مسار الأزمة: وتستخدم مع الأزمات بالغة العنف والتي لا يمكن وقف تصاعدها وهنا يتم تحويل الأزمة إلى مسارات بديلة ويتم احتواء الأزمة عن طريق استيعاب نتائجها والرضوخ لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها ومعالجة إفرازاتها ونتائجها، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من أخطارها[1].

المحور الثاني: إدارة أزمة كورونا

إن انتشار الأوبئة والجوائح شكل أزمات دولية خطيرة منذ فجر التاريخ، والذي نعلم منها أقل بكثير مما لا نعلم، فالأوبئة التي تمثل أمراضا معدية، باتت تهدد المجتمعات البشرية وتلقي بظلالها على استقرار الدول واستمرار رفاهيتها[2]، لقد أظهرت جائحة كورونا حجم الأزمة الحقيقية التي يعيشها العالم المتحضر اليوم، من خلال الشلل التام الذي أصاب الحركة الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعرف في السابق أكبر اعتقال طوعي للناس في منازلهم عبر إلزامهم بالحجر الصحي الكامل لما يزيد عن ثلاثة أشهر، ما انعكس سلبا على قدرة الحكومات في تدبير الأزمة الوبائية.

لقد جمدت العديد من الحكومات فعليًا النشاط الاجتماعي والاقتصادي في كل أو أجزاء من بلدانها لاحتواء تفشي المرض، وأغلقت الشركات غير الضرورية وأمرت السكان بالبقاء في منازلهم لأسابيع أو شهور. لا يزال المليارات من الأشخاص في جميع أنحاء العالم تحت نوع من الإغلاق. الصناعات الرئيسية، وخاصة شركات الطيران والقطاعات الأخرى المتعلقة بالسفر، على وشك الإفلاس.

---

[1] علي بن هلهول الرويلي، الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية "إدارة الأزمات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب، **2011**.

[2] Stenseth NChr et al, *Plague: Past, Present, and Future*. PLOS Medecine, 2008, p 5

وقد تعاملت الدول مع إدارة أزمة كورونا بكثير من التسرع والعشوائية، نظرا لطبيعة أزمة كورونا الفجائية، التي لم تمهل الدول حيزا زمنيا من التفكير، فكما هو معلوم هناك نوعان من الأزمات النوع الأول هو أزمات متوقعة، نتيجة سوء الإدارة وفساد المقدمات وانحراف واضح ملموس عن الاتجاه الصحيح، فيتوقع الأزمة كل ذي عقل وبصيرة، وهنا يتم تطوير وبناء خطة للطوارئ وكذلك الخطة البديلة **fallback plan**، والنوع الثاني هو أزمات غير متوقعة وتحدث فجأة مثل جائحة كورونا، فيستلزم الذهاب الى خطة مختلفة عن السابقتين، والتي تعتمد على المعلومات الأولية الواردة، وكذلك مقتضيات العمل علي الأرض، الهدف منها الالتفاف حول الأزمة ومحاصرتها، واحتوائها، وتقليل نتائجها السلبية إلى أدنى مستوى ممكن ويطلق عليها خطة الالتفاف[1].

ولاشك أن التعامل الصحيح مع إدارة خذه الأزمة يؤدي الى نتائج صحيحة، فمن أخذ بالأسباب الصحيحة والمنهجيات العلمية المجربة أو أفضل الممارسات في إدارة مثل هذه الأزمات، استطاع باحترافية شديدة تقليل النتائج السلبية إلى أدنى درجة ممكنة، ومن أغفل هذه الأسباب الصحيحة والممارسات الثابتة، كانت النتائج السلبية عنده عظيمة إن لم تكن كارثية أو شبه كارثية كما حدث بداية أزمة كورونا في إيطاليا وإسبانيا.

والدول التي قامت بالأخذ ببعض من هذه الأسباب الصحية كانت النتائج الإيجابية الصحيحة بنفس القدر تقريباً، مثل ما عملت عليه الصين حيث تعاملت الحكومة الصينية مع تفشي فيروس كورونا باعتباره تهديداً للأمن الداخلي، وليس فقط حالة طوارئ صحية عامة، وحشدت كل أجهزة الدولة على مستوى الحكومة والمجتمع، وبدأت الحكومات في مواجهة الأزمة، وطُلب من المواطنين مراقبة جيرانهم، وزودت شركات التكنولوجيا الصينية الشرطة ببيانات

[1] نبيل البابلي، إدارة أزمة كورونا ـ أسباب النجاح والفشل، م،س.

من التطبيقات الصحية التي تحدد إذا ما كان ينبغي عزل المواطنين بالحجر الصحي أو لا، والاعتماد على الفحوصات الواسعة، وتعقيم جميع الأماكن والأشياء، وفُرض حظر على حركة نحو 60 مليون شخص في ووهان من أجل تحقيق الصالح الأكبر والاستقرار الاجتماعي[1].

لقد أخذت الصين بالأسباب الصحيحة والممارسات العلمية الناجحة الثابتة والمجربة في إدارة مثل هذه الأزمات، والتي تعمل وفق مجموعة من المنطلقات والمنهجيات والأدوات، في تسلسل وتنسيق وتكامل واندماج، ووفق رؤية وخطة استراتيجية واضحة المعالم، من خلال عمل مؤسسي فعال.

كما كانت تجربة المغرب ناجحة في التصدي لانتشار جائحة كورونا، لفتت انتباهه العالم[2]، حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ العديد من التدابير الوقائية والإعلان عن حالة الطوارئ الصحية عبر المرسوم بقانون رقم 20.29.292 الصادر في 23 مارس 2020 الذي يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها[3].

حيث تم تنفيذ الإجراءات بسرعة لتقليل نطاق سلسلة الاحتواء: تم إنشاء "مراكز قيادة فيروس كورونا" على المستويات الإقليمية المناسبة لرصد وتنسيق تحديد الوباء وموقعه مع الخدمات الصحية. وقد تعززت هذه المبادرة بإغلاق الحدود ومنع التجمعات وإغلاق المدارس واتخاذ إجراءات صارمة لتشجيع الإغلاق الطوعي ثم الإجباري.

كما نفذت وزارة الصحة سلسلة من الإجراءات لرفع مستوى يقظتها في مراقبة الوضع الوبائي في الوقت الحقيقي. قامت بتعديل طريقة عملها من خلال

[1] الصين تملك مفتاح إدارة حالة الفوضى الناجمة عن فيروس كورونا، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ماي 2020.

[2] https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/4/%D8%A7%

[3] الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر، 29 رجب 1441 الموافق ل 24 مارس 2020 ص1782.

إنشاء لجنة استشارية تقنية وعلمية، تتمثل إحدى مهامها في تحديد بروتوكول لرعاية المرضى المصابين بـ **Covid-19**. في الوقت نفسه، في **25** مارس، تم إنشاء صندوق خاص لإدارة الوباء بقيمة **10** مليار درهم **(934** مليون يورو**)**. تم تزويد الصندوق في البداية بموارد الميزانية، ثم تكملته لاحقًا بمساهمات خاصة وعامة، وكان من المقرر استخدامه لتمويل الإنفاق على ترقية الأجهزة الطبية، ودعم الاقتصاد الوطني في التعامل مع الصدمات، والحفاظ على الوظائف وتخفيف الأثر الاجتماعي الوباء. وقادت لجنة مراقبة وزارية مشتركة المكونات الاقتصادية والاجتماعية لخطة العمل[1].

كما منح بدل شهري حتى نهاية يونيو **2020** لموظفي الشركات المتعثرة، الذين توقفوا مؤقتًا عن العمل والمسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي **(CNSS)**. وهذا يشمل حتى الآن **132** ألف شركة من أصل **216** ألف شركة تابعة للصندوق، وحوالي **900** ألف موظف. كما تستفيد الأخيرة من التمديدات في سداد القروض الاستهلاكية والإسكانية. تم إجراء تحويلات نقدية إلى **2.3** مليون أسرة تابعة لبرنامج المساعدة الطبية، **38**٪ منها من المناطق الريفية. وامتدت هذه التحويلات إلى السكان العاملين في القطاع غير الرسمي وغير المستفيدين من برنامج المساعدة، أي مليوني أسرة. وبالتالي، يمكن لـ **4.3** مليون أسرة تعمل في القطاع غير الرسمي الاستفادة من دعم الصندوق الخاص بجائحة كورونا **Covid-19**.

وقد اتخذت لجنة المراقبة سلسلة من الإجراءات لصالح الشركات المتضررة من هذا الوباء، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمهنيين العاملين لحسابهم الخاص. وقد منحت تمديدات لائتمانات بنكية وإيجارية **(310.000** طلب**)**، ومنحت تأمين ائتماني للشركات التي تدهور تدفقها النقدي **(9000**

[1] Larabi Jaidi, Coronavirus and Africa - Morocco, a Model in Crisis Management?, https://www.institutmontaigne.org/en/blog/coronavirus-and-africa-morocco-model-crisis-management

قرض). وقد ساعدت تدابير أخرى في تخفيف القيود المالية على الشركات: تأجيل الإقرارات الضريبية، وتعليق عمليات التفتيش الضريبي، والإعفاء الضريبي، وتخفيف غرامات السداد المتأخر على العقود العامة، والقروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة. كما أدخلت لجنة المراقبة عدة إجراءات لتسهيل تمويل الاقتصاد من قبل النظام المصرفي من أجل تلبية احتياجات السيولة للشركات. وقد تمت دعوة البنوك لتأجيل المخصصات للقروض التي ستخضع للتعليق واستخدام وسائد السيولة بعد تخفيف النسب الاحترازية[1].

كما عملت الإدارة المغربية على رقمنة بعض الإدارات الوزارية التي جعلت من الممكن ضمان استمرارية الخدمات الأساسية لحياة المواطنين. على سبيل المثال، العمل من المنزل، الدراسة عن بعد، أو الحد من التبادل المادي للوثائق الإدارية والرسمية. دعمت وكالة التنمية الرقمية (ADD) هذه الإجراءات من خلال تطوير منصات رقمية تتوافق مع الممارسات التقنية القياسية في هذا المجال. "بوابة مكتب الطلبات الرقمية"، التي تسهل الإدارة الإلكترونية لتدفقات البريد الوارد والصادر، و"عداد البريد الإلكتروني" بأتممة نظام معالجة البريد داخل إدارة معينة، و"التوقيع الإلكتروني"، الذي يسمح بإزالة الطابع المادي بالكامل من تدفقات المستندات.

وكان ذلك جلياً من خلال لجوء عدد من القطاعات الحكومية إلى رفع مستوى هذا التعامل من قبيل الجمارك، ومسطرة المشاركة في الطلبات العمومية، والتصريح بالتوقف عن العمل مؤقتاً لدى الضمان الاجتماعي. وعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، تم نقل أشغال الجلسات العامة واللجن أيضا عبر تقنية البث المباشر بمواقع التواصل الاجتماعي، مضيفا أن الأمر امتد أيضا، للهيئات المدنية

[1] Larabi Jaidi, Coronavirus and Africa - Morocco, a Model in Crisis Management?, https, ibid.

والسياسية، حيث تم تعويض التأطير المباشر بالتواصل عن بعد عن طريق استخدام تقنية البث المباشر، وعقد الاجتماعات بتقنية الفيديو[1].

وختاما، فإن إدارة أزمة كورونا، أبان على اختلاف الدول في إدارة الأزمات، حيث نجد بعض الحكومات كانت الاستجابة عندها سريعة للتعامل مع الأزمة، بينما دول أخرى، كان تعاملها سيء ولم تلجئ إلى التفكير والتخطيط الاستراتيجي لأزمة كورونا، وبالتالي طالت عندها فترة الأزمة، وجاءت النتائج كارثية وغير متوقعة. بينما هناك بعض الحكومات (الصين، سنغافورة، ألمانيا، المغرب، تونس...) كانت استجابتها سريعة للموقف وأحسنت إدارتها وكانت النتائج السلبية على شعبها جيدة إلى حد ما.

[1] https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19

دور التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في تجاوز الأزمات " أزمة كورونا نموذجا"

The role of strategic planning for human resources in overcoming crises, "the Corona crisis as a model"

إعداد: مشاعل الحمادي Mashael Ali Al-hamadi

طالبة بسلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس،

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي.

كلمات مفتاح: جائحة كورونا، الموارد البشرية، التخطيط الاستراتيجي، الأزمات.

abstract

If the epidemic had hit health systems and economies around the world as an unexpected external force, it had more impact on the planning, management and management of human resources, and thus global governments had to put restrictions and take measures to prevent the worst as possible. Since no one wants to see high unemployment rates and the collapse of the economy in the long run, alternatives to well-known human resources procedures have to be created to deal with ambiguities regarding belt-tightening in addition to reinventing practical human resource planning that depends primarily on strategic planning, and working on After adopting an electronic system to overcome the epidemic crisis and digitize the administration so that people's interests are not disrupted and the state collapses in the end.

ملخص

إذا كان الوباء قد أصاب النظم الصحية والاقتصادات على مستوى العالم كقوة خارجية غير متوقعة، فإنه أثر بشكل أكبر على تخطيط وإدارة وتدبير الموارد البشرية، وبالتالي كان على الحكومات العالمية أن تضع قيودًا وتتخذ إجراءات لمنع الأسوأ قدر الإمكان. نظرًا لعدم رغبة أي شخص في رؤية ارتفاع معدلات البطالة وانهيار الاقتصاد على المدى الطويل، إذ يتعين إنشاء بدائل للإجراءات المعروفة جيدًا في الموارد البشرية للتعامل مع الغموض فيما يتعلق بشد الأحزمة بالإضافة إلى إعادة ابتكار تخطيط عملي للموارد البشرية يعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط

الاستراتيجي، والعمل عن بعد وتبني منظومة إلكترونية لتجاوز الأزمة الوبائية ورقمنة الإدارة حتى لا تتعطل مصالح الناس وتنهار الدولة في نهاية المطاف.

مقدمة:

يعد العنصر البشري أهم محركات الإنتاج، فبالرغم من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فإن مؤشرات المردودية بقى رهينة بفعالية هذا العصر، ومن هذا المنطلق ازداد الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مورد للتنمية، حيث أفردت الدراسات الحديثة حيزا مهما لما أصبح يسمى بتدبير الموارد البشرية، كما أحدثت الجامعات والمعاهد العليا تخصصات تتعلق بتدبير الموارد البشرية. ولقد كان هذا التوجه حكرا على القطاع الخاص، إلا أنه في العقود الأخيرة ولضرورة تحديث الإدارات العمومية اتجهت البرامج الحكومية والسياسات العامة، إلى الاهتمام بها والرقي بمجالاتها[1].

وإذا كان الاهتمام بالمورد البشري، لم يكن بالشكل المطلوب ولم يواجه تحديات العصر الراهن، إذ شكلت أزمة الموارد البشرية أزمة كبيرة تجسدت في عدم توفر هذه الموارد بالنوع والكم المطلوبين في ظل استخدام تكنولوجيا ونظم إنتاجية جديدة تجاوزت الاستخدام التقليدي للموارد البشرية[2].

ومع أزمة كورونا تفاقمت أزمة الموارد البشرية، من خلال عدم قدرتها على مواكبة مختلف التحديات التي ألقت بها جائحة كورونا خصوصا ما يتعلق باستمرارية العمل، وتلبية حاجيات الجمهور.

[1] رشيد باجي، تحديث الإدارة المغربية بين رصد الاختلالات وتطبيق أسس الحكامة الجيدة، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 125، 2015، ص207.

[2] يوسف ابو فار، إدارة الأزمات في المنظمات العامة والخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص127.

لقد مثلت جائحة كورونا، تحولا عميقا في فهمنا للواقع الذي بات متغيرا باستمرار، وكذلك، تغير نمط العيش من خلال فرض إجراءات الحجر الصحي وما يتبعها من إغلاق شامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي، باتت الدول في مواجهة الوباء متجردة من أسلحتها القديمة ومتسلحة بوسائل مغايرة لعل أبرزها ما أتاحته التكنولوجيا الإلكترونية.

ولاشك أن هذا التحول، يفرض على الحكومات والمجتمعات تبني فلسفة جديدة، في تدبير مواردها البشرية، من خلال اتباع أساليب أكثر تطوراً يكون فيها من الاحتياطات اللازمة والاجراءات الضرورية لمواجهة أي أزمات تعتمد على العنصر البشري والتأثر بسببها. وكذلك، التفكير جديا في الأساليب الناجعة لحمايتها والمحافظة عليها أوقات الأزمات خصوصا الأزمات المفاجئة كما هو حال فيروس كوفيد 19.

ولابد، كذلك، أن يواكب ذلك، إجراءات مصاحبة، كتغيير الأنظمة والقوانين الحكومية والخاصة تكون على قدر من المرونة، والبساطة من أجل فهم المتغيرات ومواكبتها والتأقلم معها لكي لا تتأثر الثروة البشرية، أو تتأثر بها الحكومة أو المنشآت والمقاولات والمرافق العامة لأنها عماد اقتصاد الدولة.

وإذا كانت كورونا أزمة عالمية شلت الحياة الاجتماعية والاقتصادية بجميع جوانبها، وأدخلت المجتمعات في حالة ركود متناهية فضلا عن ما سببته من أزمات وصدمات نفسية، جراء التهويل المبطن الذي مارسه الإعلام وخاصة منصات التواصل الاجتماعي، التي سرعت المعلومات الخاطئة والمضللة في جميع أنحاء العالم وأججت من حالات الذعر والخوف بين الناس ومشاعر اللايقين[1]. فإن، تأثير الجائحة لم يرهق العالم في النواحي الصحية والنفسية للأفراد، بل امتد

[1] Wongkoblap A, Vadillo MA, Curcin V. Researching Mental Health Disorders in the Era of Social Media: Systematic Review. J Med Internet Res 2017 Jun 29;19(6):e228 [FREE Full text] [CrossRef] [Medline]

تأثيره لجوانب أخرى جديرة بالاهتمام وتحريك الوعي المجتمعي بأهميتها، لإعادة النظر في دورها، وهي الموارد البشرية التي تضررت بشكل أكبر من الجوانب الصحية، حيث أصاب فيروس كورونا إلى الآن أكثر من **36** مليون شخص وتجاوز عدد الوفيات مليون شخص في جميع أنحاء العالم[1]، وهي كلها إصابات تؤكد تأثير الوباء على العنصر البشري.

فالموارد البشرية أحد أهم وأقوى الدعائم لأي اقتصاد وقوتها وقدرتها هي المحرك الأساسي لهذا الاقتصاد، ولكن بعد كورونا نلاحظ أن أكثر من تأثر بهذه الأزمة هي القوى العاملة حتى أصبحت عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات الدول عامة نظراً للاعتماد الكبير على العنصر البشري.

وهو ما يلقي على العالم تحديات جديدة تتعلق بتحديد الأولويات، في ما يخص الموارد البشرية، كالتحلي بالمرونة في إدارتها، وتعزيز مبدأ المورد البشري المرن، فكراً وثقافة وممارسة، ورسم سيناريوهات متعددة لمستقبل الموارد البشرية وتصميمها، لتعزز الأمان الوظيفي، في ظل الأزمات والكوارث، وخلق أنظمة عمل مرنة ومتطورة، وتبني وسائل وتقنيات حديثة، من شأنها تعزيز استمرارية ممارسة الموارد البشرية لأعمالهم، بالإضافة إلى توفير منهجيات واضحة لقياس الكفاءة، ومدى استعدادها للمفاجئات التي يخبئها المستقبل.

وهنا تبرز قيمة التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كأحد المفاتيح الرئيسية لمواجهة تلك التحديات الصحية والبيئية والوبائية التي تؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية للدول[2].

[1] https://elaph.com/coronavirus-statistics.html

[2] محمد ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل، دار الجنان للنشر والتوزيع, **2016**، ص**39**.

مشكلة البحث:

كيف يمكن للتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية أن يساهم في تجاوز الأزمات؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية؟ وما هي التحديات التي تقف أمام التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية لتجاوز الأزمات؟

خطة البحث:

المحور الأول: الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية

المحور الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في مواجهة الأزمات

المحور الأول: الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية

إن التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية يعد أحد أهم العناصر في إدارة الموارد البشرية، حيث يشير هذا المفهوم إلى العمليات التي تضمن للدولة من خلالها الحصول على العدد والنوعية المناسبة من الأفراد وفي الأماكن المناسبة والأوقات المناسبة. فالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية يرتبط مباشرة بالاستراتيجية العامة للدولة لتأمين وتوفير الأفراد اللازمين لتنفيذ استراتيجية المنظمة.

فتقدم الأمم وازدهارها يرجع في المقام الأول إلى الإدارة الموجودة فيها التي تضبط نشاط الأفراد والمؤسسات وتضع الخطط والاستراتيجيات لنهضة الدولة، فالإدارة هي المسؤولة عن نجاح المنظمات داخل المجتمع[1]، والإدارة الناجحة تعود لكفاءة مواردها البشرية التي تكون قادرة على استغلال الموارد البشرية والمادية بكفاءة عالية وفاعلية كبيرة من خلال التخطيط الاستراتيجي. إلا أن عدم قدرتها

[1] شريف، علي: إدارة المنظمات العامة، الدار الجامعية، مصر، **1987**، ص**34.**

على مواجهة الوباء أو تعطلها أثناءه يؤدي إلى تعطيل الحياة بكاملها كما وقع مع انتشار جائحة كورونا أو في حالة حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية.

إن التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات المستهدفة وهو عملية متجددة لا تتوقف أبدا[1]. ويجب أن يراعي التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية النواحي البيئية الاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة، ولا يجب أن يركز على مصالح اقتصادية وسياسية دون مراعاة تلك النواحي وأخذها بعين الاعتبار وألا يكون تخطيط دون وجهة ودون هدف أي تخطيط عشوائي[2].

ويبقى التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية أحد أهم مقومات النجاح في الوقت الحالي، فلا نكاد نسمع بقصة نجاح أي دولة أو مؤسسة أو شخص إلا ورأينا أن خلف هذا النجاح تخطيط مسبق وأدوات تم استخدامها بأسلوب صحيح للوصول إلى هذا النجاح، وهذا يعد باختصار وبشكل مبسط مفهوم التخطيط الاستراتيجي، حيث يمكننا القول بأن التخطيط الاستراتيجي يكمن في معرفة عناصر رئيسية هي (أين نحن الأن، وما هي الغاية التي نريد أن نصل إليها، وكيف نوفر الموارد للوصول إلى هذه الغاية). للتخطيط الاستراتيجي عدة مفاهيم اجتهد الباحثون على مدار السنين في صيغة وتعريف هذا المفهوم ومن تلك المفاهيم التالي[3]:

[1] جمال عبد الله محمد، التخطيط الاستراتيجي، ط1.- عمان :دار المعتز للنشر، 2016، ص7.

[2] أحمد طاهر أحمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام: Sustainable strategic planning، دار التعليم الجامعي، 2016، ص3.

[3] عامر طوقان، التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التشغيلي، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص19 وما بعدها.

- **التخطيط الاستراتيجي: هو نشاط منظم وشامل يركز على تفسير وفهم المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للمؤسسة وتحديد القضايا والموضوعات الاستراتيجية التي تواجه الإدارة ووضع السياسات الملائمة للتعامل معها.**
- **التخطيط الاستراتيجي: عملية منظمة واعية لاختيار أفضل الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة.**
- **التخطيط الاستراتيجي: أسلوب يهدف إلى ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانات المادية والموارد البشرية، ودراسة وتحديد الإجراءات للاستفادة منها لتحقيق أهداف منشودة خلال فترة زمنية محددة.**
- **التخطيط الاستراتيجي: نشاط علمي ينطوي على تدخل إداري من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور التعليمية والتربوية والإدارية، بقصد التأثير عليها ودفعها في المسار المقصود، وذلك انطلاقًا من نظرة شاملة لتحقيق أهداف محددة.**

وإذا أضفنا الموارد البشرية للتخطيط الاستراتيجي، فإنها تعرف على كونها " نوايا وخطط المنظمة بناءً على الكيفية التي يمكنن تحقيق أهداف العمل بها من خلال الأشخاص"[1].

فإدارة الموارد البشرية هي الوظيفة التي تتمثل في اختيار العاملين ذوي الكفاءات المناسبة وتسيير جهودهم وتوجيه طاقاتهم وتنمية مهاراتهم وتحفيز هؤلاء العاملين وتقييم أعمالهم والبحث في مشاكلهم وتقوية علاقات تعاون بينهم وبين زملاءهم ورؤسائهم وبذلك تساهم في تحقيق الهدف الكلي للمنظمة من حيث زيادة الإنتاجية وبلوغ النمو المطلوب للأعمال والأفراد[2]"

---

[1] مايكل ارمسترونج، ترجمة إيناس وكيل، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، 2020، ص49.

[2] علي عبد الوهاب "إدارة الأفراد منهج تحليلي " القاهرة المكتبية عين الشمس 1974، ص 36.

أما إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية فهي تعمل على تحقيق غاية المنظمة وأهدافها ورؤيتها، وذلك من خلال ترجمة الاستراتيجية العامة للمنظمة إلى استراتيجية تفصيلية ومتخصصة في قضايا الموارد البشرية وتتضمن ما يلي[1]:

- الغاية التي تبتغي إدارة الموارد البشرية تحقيقها بالتعامل مع العنصر البشري في المنظمة.
- الرؤية التي تحددها الإدارة لما يجب أن تكون عليه ممارستها في مجال الموارد البشرية.
- الأهداف الاستراتيجية المحددة المطلوب في مجالات تكوين وتشغيل وتنمية ورعاية الموارد البشرية.
- السياسات التي تحتكم إليها إدارة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل لتحقيق أهداف الاستراتيجية.
- الخطط الاستراتيجية لتدبير الموارد اللازمة وسد الفجوات في المتاح منها للوصول بالأداء في مجالات الموارد البشرية إلى المستويات المحققة للأهداف والغايات.
- معايير المتابعة والتقييم التي تعتمدها الإدارة للتحقق من تنفيذ الاستراتيجية والوصول إلى الإنجازات المحددة.

وفي ظل هذه التحولات الخطيرة التي تعيشها البشرية اليوم بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الذي شهدته حتى كبريات الاقتصاديات العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتداعيات التي ما زالت أثارها تظهر يوماً بعد يوم على مستوى اقتصاديات معظم دول العالم والشركات العالمية والإقليمية، والشلل الذي أصاب الدول جراء الحضر الشامل، فقد أضحى التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية واستشراف المستقبل من الضروريات

[1] علي السلمي "إدارة البشرية الإستراتيجية مرجع سبق ذكره ص 76-77.

الملحة على المنظمات للتعايش مع الواقع المستجد والانطلاق نحو مستقبل أفضل. فالتَكَيُّف المطلوب للتعايش مع التحديات الحالية، يحتاج إلى تحرك متأني مبني على رؤى مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار كيفية العمل عن بعد أو عمل المورد البشري بشكل إلكتروني.

وفي هذا الصدد، فهذه المتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة، تتطلب من المسؤولين التهيؤ لوضع استراتيجيات وسياسات لتنمية الموارد البشرية[1]. من أجل مجابهة تحديات اقتصادية واجتماعية جدية على الاقتصاد والمجتمع في ظل التحولات التي تمر بها دول العالم[2].

ويتطلب ذلك سرعة تحويل هذه المتغيرات إلى بيانات ثم إلى معلومات كمية يمكن استخراج المؤشرات من خلالها باستخدام العقول البشرية أو الإلكترونية في ضوء ما تنتجه الظروف والإمكانات، وبالتحديد الواضح للأسباب والأبعاد والعناصر التي تهم إعادة هيكلة الموارد البشرية والفنية المتاحة وتحديد المسئوليات[3].

وإذا كان هناك ميل عام لاعتقاد مفاده أن الأمور الجيدة يجلب بعضها بعضا، أي أن الاستثمار في الموارد البشرية واستيراد الابتكارات التقنية والمادية ستؤدي إلى التنمية، فإنه أمر مجانب للصواب، وهو من نقاط الخلل المزمنة في الوطن العربي، فدون عمل تقويم منهجي لطبيعة ونماذج تمكين الموارد البشرية

[1] أحمد جابر حسنين، التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص66.

[2] مجموعة مؤلفين، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

[3] ليلى محمد أبو العلا، مفاهيم ورؤى في الإدارة والقيادة التربوية بين الأصالة والحداثة، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013، ص166.

وكيفية الاستفادة منها وتبني سياسات تناسبها لا يمكن تحقيق أي تنمية[1]، فكيف يمكن تحقيقها في ظل أزمة كورونا مادامت الدول العربية غارقة في التقليد وتكافح من أجل عدم إصابتها بالسكتة القلبية جراء هذا الوباء؟

المحور الثاني: دور التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في مواجهة الأزمات

لقد أصاب الوباء النظم الصحية والاقتصادات على مستوى العالم كقوة خارجية غير متوقعة. كان على الحكومات العالمية أن تضع قيودًا وتتخذ إجراءات لمنع الأسوأ قدر الإمكان. نظرًا لعدم رغبة أي شخص في رؤية ارتفاع معدلات البطالة وانهيار الاقتصاد على المدى الطويل، إذ يتعين إنشاء بدائل للإجراءات المعروفة جيدًا في الموارد البشرية للتعامل مع الغموض فيما يتعلق بشد الأحزمة بالإضافة إلى إعادة ابتكار أعمالنا.

فلاشك أن وظيفة الموارد البشرية وتدبيرها بالشكل الجيد هي نقطة ارتكاز لاستجابة فعالة للأزمات. نظرًا لكون الصحة والأمن الوظيفي والعمل عن بُعد في مقدمة اهتمامات الموظفين، لأن دور الموارد البشرية في التأثير على المؤسسات والمنظمات، يعتبر النهج الأمثل للاقتصاد حيث تساعد الموارد البشرية الدولة على تجاوز كل مرحلة من مراحل الأزمة.

إن الدول في غالبيتها العظمى تضع الاقتصاد ضمن أولوياتها خلال أزمة كورونا من أجل إعادة بناءه. ويجب على الدول أن تكون مستعدة لها للتعافي من ندوبها في أسرع وقت ممكن.

عندما يكون خفض التكلفة أمرًا لا مفر منه، يجب على الدول أن تكون شفافة وفي الوقت المناسب في توصيل خطوتها التالية إلى الموظفين وتنفيذ الإجراءات التي يشعر الموظفون أنها عادلة ومرضية. لقد تركت أزمة فيروس

[1] محمد بن طاهر أل ابراهيم، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2012، ص7.

كورونا العديد من المؤسسات في موقف صعب حيث تبحث في إدارة التكاليف من ناحية، ومن ناحية أخرى، اتخاذ قرار بشأن التخلي عن الأشخاص الذين يعرفون أنهم قد يحتاجون إليها بعد ذلك.

وحيث أنه في غضون بضعة أشهر فقط، تغير العالم الذي نعرفه بشكل جذري، في خضم اجتياح وباء كورونا للكوكب، وتغييره للموازين الدولية وقلبه لكثير من المعادلات، فيما يحاول الأخرون التكيف مع الحقائق الجديدة. وينطبق هذا بنفس القدر على الموارد البشرية على المستوى الوطني والعالمي، لقذ بات من الضروري الناس التعامل التكيف مع التحولات السريعة والتعلم منها، خصوصا ما يتعلق بالمخاوف الصحية، والضغوط المالية والتحديات المحلية التي يمكن أن تكون مرهقة ومربكة. نتيجة لذلك، أصبحت الموارد البشرية واحدة من أهم التحديات لأي منظمة أو مؤسسة أو إدارة في هذه الأوقات غير المسبوقة.

وإذا كان الوباء فرض واقعا استثنائيا، فإنه يوضح أهمية التخطيط الاستباقي والاستراتيجي للأعمال وأنظمة إدارة المخاطر القوية، مع اختبار قدرة الشركات على الاستجابة للصدمات والتكيف مع الظروف المتغيرة بعمق، وفي مقدمتها فعالية الموارد البشرية في تجاوز الأزمات.

بينما تستمر الدول ومؤسساتها في اتخاذ قرارات صعبة للبقاء واقفة على قدميها وتقليل خسائر الوظائف، تعمل فرق الموارد البشرية جنبًا إلى جنب مع رؤساء الأعمال لإشراك الموظفين والحفاظ على الروح المعنوية وإعادة تكوين سير العمل وإعادة نشر المواهب وزيادة مهارات الموظفين لمساعدتهم على البقاء على صلة. لأن الموظفين الذين يتعرضون بالفعل لضغوط عند اتخاذ قرارات صعبة. يمكن أن تتعرض الإنتاجية والروح المعنوية لضربة خطيرة عندما تتأثر الموارد المالية. في هذه المواقف، تعمل الموارد البشرية كجسر بين الإدارة والموظفين مما يساعد على التواصل والاعتدال والمحافظة على التفاعل الإيجابي باستمرار، حيث يستمر الموظفون في الشعور بالانخراط والتقبل.

ويقدم لنا التحول إلى العمل عن بعد، فرصة غير متوقعة لتجربة الطريقة التي نعمل بها والتأكد من تمكين الناس وتحفيزهم في المنزل. وبالتالي إمكانية تجاوز أثار الوباء بأقل كلفة وأقل الخسائر، فالوباء بلا شك يعتبر اختبار لقدرة العنصر البشري، حيث يمثل تحديًا من النوع الذي لم يسبق التعامل معه من قبل. وفي حال استمرار الأزمة فإنها، ستوضح أن غالبية الرأسمال البشري، خصوصا في الإدارات العامة، لسنا في حاجة إليه، كما ستلقي بظلالها على ضرورة استبعاد الشخصيات القيادية التي عفا عليها الزمن وتسلط الضوء على الحاجة إلى الكفاءة الجديدة بما لها من ذكاء وقدرات للتعامل مع مخرجات أزمة الوباء.

لقد منح العمل المرن عن بعد (في المنزل) الناس شعورًا بالأريحية والتمكين والتركيز. حيث تقول دراسة أن 79٪ من الشركات ترى تغيرًا إيجابيًا أو محايدًا في إنتاجية الموظفين، وأن 21٪ فقط كانت في انخفاض[1]. بعبارة أخرى، كان العمل عن بُعد فكرة جيدة، والآن فهو موجود ليبقى.

وفي هذا الصدد، أثبتت الأزمة أن الأفراد يتكيفون بسرعة كبيرة عكس المؤسسات والمنظمات التي تتكيف ببطء شديد. لكن الوضع اليوم مختلف، حيث أكدت جائحة كورونا، أنه عندما نقوم بتمكين ورعاية العنصر البشري، فإنهم يتكيفون ويقومون بأشياء مذهلة، بمجرد منحهم الأدوات والوقت والثقافة لتحقيق النجاح.

على الرغم من حقيقة أن الميزانيات يتم تخفيضها وإعادة بنائها في الوقت الفعلي، فإن 78٪ يستثمرون في استيعاب العمال عن بُعد، و74٪ يستثمرون في التوظيف (تقوم العديد من الشركات بتغيير احتياجات القوى العاملة بشكل كبير)، و69٪ يستثمرون في التدريب. و48٪ يغيرون برامج إدارة الأداء.

[1] https://joshbersin.com/2020/04/covid-19-may-be-the-best-thing-that-ever-happened-to-employee-engagement/

بالمناسبة، إن أحد أكبر اتجاهات الموارد البشرية على مدار العقد الماضي هو التحول من "الأداء الفردي" إلى "أداء الفريق". وتؤدي هذه الأزمة إلى تسارع هذا الأمر أيضًا. حيث وجدت دراسة استقصائية أجرتها **CultureAmp** أن **96**٪ من الأشخاص الذين قيموا شركتهم بشكل إيجابي قالوا "إنني أعامل بشكل جيد وعادل من قبل زملائي." لقد دخلنا حقبة أصيلة من "التفكير الجماعي" في الشركات، وهو موضوع طال انتظاره لعقود[1]. فضلا على أن أحد الجوانب المهمة في هذه الأزمة هو قدرتنا الجديدة على "إنجاز الأمور بسرعة". تقوم الشركات ببناء برامج جديدة في أيام بدلاً من شهور، وبالتالي، فالمحصلة النهائية لهذه الأزمة هي درس مهم في مجال الأعمال: عندما تعتني الشركة بموظفيها، يعتني الناس بالشركة؛ فبعد عقود من العمل على مشاركة الموظفين، والثقافة، وتجربة الموظف، وتكنولوجيا الموارد البشرية، استغرق الأمر وباءً عالميًا لتحريك المياه الراكدة.

لتجاوز كل التحديات التي تلقي بظلالها الأزمات المختلفة فلابد من تبني التخطيط الاستراتيجي باعتباره مرحلة أساسية ومهمة من مراحل العملية الإدارية، كونه يمثل أسلوباً في التفكير والمفاضلة بين أساليب وطرق لاختيار أفضل البدائل مع طبيعة الإمكانات المتاحة من جهة والأهداف المرجوة من جهة ثانية[2].

فالعنصر البشري من أهم عناصر العمل والإنتاج فبالرغم من أن جميع الموارد المادية ذات أهمية إلا أن رأس المال البشري يبقى أهمها لأنه هو الذي يقوم

[1] https://joshbersin.com/2020/04/covid-19-may-be-the-best-thing-that-ever-happened-to-employee-engagement/

[2] موفق محمد الضمور، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام، دار الحامد للنشر والتوزيع **(2012)**، ص**13.**

بالابتكار والابداع وهو من يضع الاستراتيجيات[1]؛ فإذا كانت الموارد البشرية مهمة فإن من يجعلها كذلك هو التخطيط خصوصا في أبعاده الاستراتيجية[2].

وجملة القول، أن نهاية الوباء ستعيد النظر في الموارد البشرية بشكل مختلف. فمن المؤكد أن أزمة **COVID-19** ستكون بمثابة دراسة حالة ومخطط استراتيجي لإعادة التفكير في عملية تدبير الموارد البشرية في جميع أنحاء العالم لبناء سياسات وأطر فعالة للأزمات. كما ستترك الإجراءات المتخذة الآن تأثيرًا دائمًا على المنظمات والمؤسسات والإدارات في عالم ما بعد **COVID-19**. بالتزامن مع انتهاج تدبير عقلاني واستراتيجي من قبل قادة الموارد البشرية في مختلف الإدارات، من أجل ضمان بقاء المؤسسات في الصدارة.

[1] صفوان المبيضين، عائض الأكلبي، التخطيط في الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **2019**، ص**8.**

[2] زيد منير عبوي، الإستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير، دار المعتز للنشر والتوزيع، **2017**، ص**17.**